



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية وآدابها

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة والنحو والصرف

اعتراضات البغدادي على ابن هشام

في شرح أبيات مفني اللبيب

جمعاً ودراسة

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص نحو وصرف

إعداد الطالبة

هنيرة بنت أحمد بن عبد الرحمن الخريصي

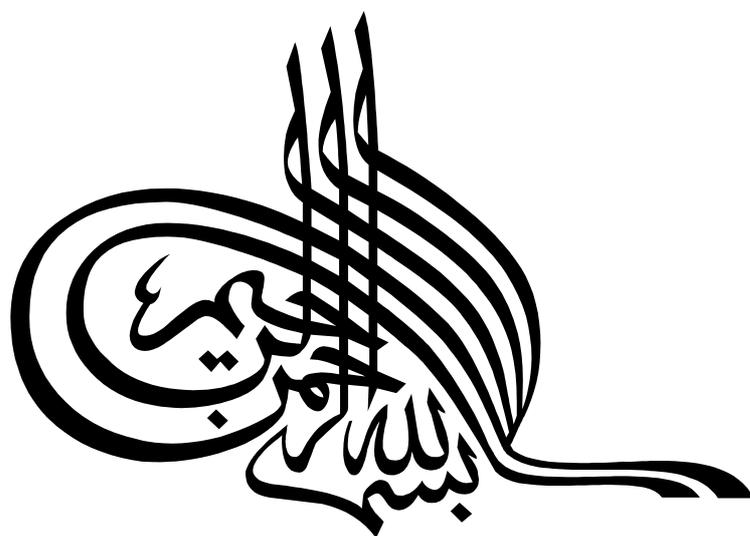
الرقم الجامعي

٤٢٥٨٠١٩٣

إشراف سعادة

الدكتور/ علي بن محمد النوري

١٤٣٠/١٤٣١هـ



ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : اعتراضات البغدادي على ابن هشام في شرح أبيات مغني اللبيب جمعاً ودراسة .

الباحثة : منيرة بنت أحمد بن عبد الرحمن الخريصي .

الدرجة : الماجستير .

موضوع الرسالة : دراسة اعتراضات البغدادي على ابن هشام في كتاب (شرح أبيات مغني اللبيب) وتوثيقها وتحليلتها مع بيان آراء النحاة فيها ، ومحاولة ترجيح ما أراه راجحاً بالدليل .

هدف الرسالة : مناقشة اعتراضات البغدادي قوةً ، أو ضعفاً ، ومدى تأثيره بأقوال من سبقه ، وبيان مصادر الاعتراضات والأسباب الباعثة عليها ، وتقويمها على المقتضى العلمي المنهجي .

مكونات الرسالة : المقدمة : وفيها دوافع البحث وخطته ومنهجه ، التمهيد : وفيها ترجمة موجزة لابن هشام والبغدادي وتعريف بجزارة الأدب وشرح أبيات المغني ومغني اللبيب ، وتعريف الاعتراضات والفرق بينها وبين الاستدراكات والتعقيبات والمؤاخذات والتنبيهات .

الدراسة :

وتشتمل على المسائل التي اعترض فيها البغدادي على ابن هشام ، مُقسّمة إلى أربعة مباحث : الاعتراضات في معاني الحروف والأدوات ، الاعتراضات في الأبنية والكلمات ، الاعتراضات في التراكيب والجمل ، الاعتراضات في تحقيق نسبة قول أو شاهد .

الخاتمة : وفيها نتائج البحث .

منهج الرسالة : مناقشة الاعتراضات ببسط آراء النحاة وإيراد أقوالهم فيها ؛ حتى يُمكن تبيين وجه الحق في كل موطن بالاحتكام إلى آرائهم ، ثم ترجيح الرأي الذي ظهر لي أنه الصواب ، مُرتبةً المسائل على مباحث يضم النظر إلى نظيره .

نتائج الرسالة : ثبت من خلال البحث أن معظم اعتراضات البغدادي على ابن هشام كان فيها تابعاً لغيره مقتنياً له .

المشرف

أ.د. علي بن محمد النوري

الطالبة

منيرة بنت أحمد الخريصي



Abstract

Title of the message : Objections of Al-Baghdadi to Ibn Hisham in his commentary on verses of Mughni Al-Labib collectively and studyingly.

The Researcher : Munera Bent Ahmed Bin Abdulrahman Al-Khresy.

Degree : Masters degree.

Object of the message : Studying the objections of al-Baghdadi on Ibn Hisham in the book of (Explaining the verses of Mughni Al-Labib), documentation and viewing it with an indication of the views of the grammarians, and try weighting what I see as outweighing with the evidence.

The goal of the message: Discussing the objections of al-Baghdadi, strength, or weakness, and the extent influenced by statements of his predecessors, and identifying the sources of the objections and the reasons given, and evaluating the appropriate scientific approach.

Components of the message: Introduction: includes the motives of the research and its plan and approach, **The preface:** that includes a summarized translation of Ibn Hisham and al-Baghdadi, the definition of Khezanat AlAdab and explaining the verses of Al-Mughny and Mughni Al-Labib, the definition of the objections and the difference between them and the impairment provisions, comments, what taken and alerts.

The Study: Includes the issues which Albughdadi objected to Ibn Hisham, it is divided into four sections: the objections in the meanings of the letters and the tools, the objections in the structures and words, and the objections in phrases and sentences, and the objections in the attainment of a statement or a witness.

Conclusion: Includes the results of the research.

Message method: Discussing the objections by extending the views of the grammarians, to cite the words; can even show the face of the right of every point to have recourse to their opinions, and then weighting the opinion appeared to me that it is right, in order of issues on the Investigation to include peer-to-counterpart.

The results of the message: It is proven through research that most objections of Al-Baghdadi to Ibn Hisham was a follower of someone else's footsteps him.

Student

Munera Bent Ahmed Al-Khresy

Supervisor

Dr. Ali Bin Mohammed Al-Nory



الإهداء

إلى والديَّ الكريمن على ما بذلاه من عطاءٍ بلا حدود في حسن التربية
والتوجيه والدعاء لي ...

إلى ... أبنائي ديمة وأميرة وعلى ...

أهدي هذا البحث



المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :

فإن كتاب الله هو بحر اللغة العميق الواسع الذي تكفل الله بحمايته وصونه ، قال جل شأنه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١) وهو خير ما يعنى به وتقتضى فيه الأوقات تلاوة وتدبراً ، ولا تُدرك مبانيه ولا تُجتنى معانيه إلا لعارف بالغة ؛ نحوها وصرفها وغريبها ، قال الشاطبي : " فمن أراد تفهم القرآن ، فمن جهة لسان العرب يفهم ، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة " ^(٢) .

وقد وعى سلفنا الصالح أهمية علم العربية خدمة لهذا الكتاب العظيم ، فما فتوا يؤلفون فيه كل صنوف التأليف وألوانه شرحاً وتعليقاً واختصاراً ونظماً .

ومن هؤلاء : ابن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١هـ) أحد أئمة العربية الذين عرفوا للعربية قدرها وحققها ، والذي تلوح في مصنفاته الكثيرة أمارات التحقيق وطول الباع ، ومن أشهر تلك المصنفات على الإطلاق كتابه (مغني اللبيب) الذي بلغ في الذرى أعلى المنازل ، فهو فريد في بابهِ ، وعلماً ينصرف إليه الذهن عند ذكره ، فقد كان لابن هشام — رحمه الله — فيه مزية وقصب سبق في ترتيبه وتبويبه وحسن اختياره ودقة عبارته ، وكان كتابه حافلاً بآراء أعلام النحاة على اختلاف مذاهبهم ، والتي

(١) سورة الحجر : آية (٩) .

(٢) [الموافقات ج ٢ / ص ١٠٢] .



لم يكتب ابن هشام بمجرد عرضها ونقلها ، بل عكف عليها بالشرح والتفسير حيناً ، وبالاعتراض والنقد حيناً آخر ، وقد تصدى العلماء من بعد ابن هشام لشرح كتابه (المغني) وشرح شواهدہ والتعليق عليها ؛ ولعل من أهم شروح شواهد المغني وأوفاهها ، شرح عبد القادر بن عمر البغدادي المعروف بـ (شرح أبيات مغني اللبيب) ، ولأن البغدادي من ذوي الثقافة الواسعة فلم يخل شرحه من الوقوف أمام عبارات ابن هشام ومسائله بشيء من النظر والرد فكانت الاعتراضات .

وتعدُّ دراسة مناقشة العلماء ومحاوراتهم واعتراض بعضهم على بعض بما فيها من الحجج والآراء لوناً من الدراسات العلمية القيمة ، وهي في مجال النحو جزء مهم من الدراسات النحوية لما تحويه من مراجعة ومدارسة لمسائله ، تأخذ بيد الباحث في هذه المرحلة إلى بناء شخصيته النحوية من خلال تنمية فكره ، ولذا كان موضوع بحثي لرسالة الماجستير (اعتراضات البغدادي على ابن هشام في شرح أبيات مغني اللبيب ، جمعاً ودراسة) ، وذلك لتوثيق هذه الاعتراضات وتجليتها ، محاولةً ترجيح ما أراه راجحاً بالدليل ، ولقد اهتديتُ إلى هذا الموضوع بفضل الله ثم بفضل أستاذي المشرف السابق على رسالتي الدكتور / أحمد محمد عبد الدائم ، الذي اقترح عليّ بأن يكون هذا الموضوع هو عنوان بحثي المقدم لنيل درجة الماجستير .

وقد دفعني إلى دراسة هذا الموضوع أمورٌ، أهمها :

- ١ . أنه كان سبيلاً لنيل درجة الماجستير في النحو .
- ٢ . المكانة التي حظي بها مصنف (مغني اللبيب) بين المشتغلين بالعربية ، وسعة انتشاره بين العلماء ، ولا يزال طلبة العلم يكتبون على دراسة هذا الكتاب وتدرّيسه منذ أن صنّفه مؤلفه ، ويدلُّ على ذلك عنايتهم به من خلال شرح متنه وشواهدہ واختصاره ونظمه .

٣. هياً لي هذا الموضوعُ فرصةَ التعرّفِ على شخصيةِ عالمٍ من علماءِ العربيةِ الأفاضلِ ؛ وهو عبد القادر بن عمر البغدادي — صاحبُ خزانةِ الأدبِ أشهرُ كتابٍ في علومِ العربيةِ وآدابها — وذلك من خلال كتابه (شرح أبيات المغني) الذي صنّف بعد الخزانة ، فكانا معاً موسوعةً من أكبرِ موسوعاتِ شواهدِ العربيةِ .

٤. أن هذه الدراسة — ولا شك — تُثري الباحثَ وتمدُّه بملكاتِ البحثِ والدراسةِ خصوصاً في مرحلةِ التلمذةِ والطلبِ ، لاسيما أنها تعتمدُ على علمينِ كبيرينِ : وهما ابنُ هشامٍ والبغدادي .

٥. إن الوقوفَ أمامِ اعتراضاتِ عالمٍ كبيرٍ كالبغدادي لعالمٍ محققٍ مدققٍ كابن هشام ستقودُ إلى دراسةٍ منصفةٍ لهما ، وإلى التعرفِ على الأصولِ التي انطلق منها كل عالمٍ منهما .

الدراساتُ السابقةُ :

من خلال بحثي واطلاعي لم أعثر إلا على رسالتين علميتين حول آراءِ البغدادي النحوية في (خزانة الأدب) وهما :

١ . رسالة دكتوراة بعنوان (اعتراضات البغدادي على النحويين في خزانة الأدب جمعاً ودراسة) .

للباحث : سالم بن عبد العزيز بن محمد القرزعي ، جامعة الإمام ، كلية اللغة العربية ، قسم النحو والصرف وفقه اللغة .

٢ . رسالة ماجستير بعنوان (عبد القادر البغدادي وآراءه النحوية في خزانة الأدب) .

للباحث : عادل بن سلمان بقاعين .



خطةُ البحث :

الدراسةُ في هذا البحثِ سارت على الخطةِ التالية :

- **المقدمة :** وتناولتُ فيها دوافعَ البحثِ وخطتهِ ومنهجَه .
- **التمهيدُ :** ويشملُ الآتي :
 - (١) ترجمةٌ موجزةٌ للبغدادي .
 - (٢) التعريفُ بكتايبه خزانةُ الأدبِ وشرحُ أبياتِ المغني .
 - (٣) ترجمةٌ موجزةٌ لابنِ هشامِ .
 - (٤) التعريفُ بكتابِ مغني اللبيبِ وأهميتهِ وشروحه .
 - (٥) تعريفُ الاعتراضاتِ لغةً واصطلاحاً ، والفرقُ بينها وبين الاستدراكاتِ والتعقيباتِ والمؤاخذاتِ والتنبيهاتِ .
- **الدراسة :** وتشتملُ على المسائلِ التي اعترضَ فيها البغداديُّ على ابنِ هشامِ ، وفيها أربعةٌ مباحثُ :
 - المبحثُ الأولُ : الاعتراضاتُ في معاني الحروفِ والأدواتِ .
 - المبحثُ الثاني : الاعتراضاتُ في الأبنيةِ والكلماتِ .
 - المبحثُ الثالثُ : الاعتراضاتُ في التراكيبِ والجملِ .
 - المبحثُ الرابعُ : الاعتراضاتُ في تحقيقِ نسبةِ قولِ أو شاهدِ .
- **الخاتمة :** وفيها أهمُ النتائجِ والملاحظاتِ .
- **الفهارس :** ويشتملُ على فهرسٍ للآياتِ القرآنيةِ ، فهرسٍ للأحاديثِ الشريفةِ ، فهرسٍ للآبياتِ الشعريةِ ، فهرسٍ للمصادرِ والمراجعِ ، وأخيراً فهرسٍ تفصيليٍّ للموضوعاتِ .

منهجي في البحث :

اتبعتُ في دراسة الاعتراضات المنهج التالي :

- ١) وضع عنوان لكل مسألة يناسب موضوع الخلاف .
- ٢) إيراد نص ابن هشام المعترض عليه كاملاً في صدر المسألة .
- ٣) التعقيب بإيراد نص البغدادي المشتمل على الاعتراض .
- ٤) توضيح المسألة قبل الشروع في دراستها .
- ٥) مناقشة الاعتراض ببسط آراء النحاة وإيراد أقوالهم فيه ؛ حتى يُمكن تبيين وجهة الحق في كل موطن بالاحتكام إلى آرائهم ، ثم أختتم ذلك بمحاولتي ترجيح الرأي الذي ظهر لي أنه الصواب .
- ٦) أرجعت الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم بذكر اسم السورة ورقم الآية .
- ٧) تخريج الأحاديث النبوية من كتب السنة .
- ٨) عزوتُ القراءات القرآنية إلى قارئها ، ووثقتها معتمدة على كتب القراءات والتفسير مع ضبطها بالشكل .
- ٩) اجتهدتُ في نسبة الأبيات الشعرية — التي كان الاعتراض حولها — إلى قائلها مشيرةً إلى مجورها ورواياتها المختلفة مع ضبطها بالشكل ، وشرح ما تدعو الحاجة إلى شرحه من مفرداتها ، وإرجاعها إلى مصادرها من الدواوين وكتب النحو .
- ١٠) عرّفتُ بعض الأعلام الذين ارتأيت أنهم بحاجة إلى التعريف بهم ؛ إما لأنهم من المغمورين ، أو لصلتهم الشديدة بالبحث .
- ١١) بيان أهم النتائج التي ظهرت لي أثناء البحث من خلال الخاتمة .



هذا وقد واجهتني بعض الصعوبات ، من أهمها :

(١) إن كثيراً من المصادر والمراجع التي اعتمدها البغدادي في اعتراضه على رأي ابن هشام لم يكن باستطاعتي الوصول إليها ، وذلك إما لأنها فقدت أو أنها لم تُطبع ، فاضطرتُّ إلى توثيق النص الذي يستشهد به من كتابه (شرح أبيات المغني) ، وكان كتابُ أبي حيان (التذييل والتكميل) من المصادر التي طُبع منها إلى باب المستثنى فقط .

(٢) إن ضابط الاعتراض من الضوابط المشكّلة في الدرس النحوي ؛ إذ يتداخل مع كثير من المصطلحات النحوية الأخرى كالاستدراكات والتعقبات وغيرها ، ولذا حاولتُ اختيار المسائل التي ظهر لي أنها اعتراضٌ من البغدادي على ابن هشام .

وفي نهاية المطاف لا يسعني إلا أن أتقدم بأجل الحمد والشكر والثناء لكريم الأرض والسماء ؛ على ما يسرّ وأعان على إتمام هذا البحث ، كما أتقدم بعد شكر الله تعالى بالشكر والتقدير لأستاذي المشرف على هذه الرسالة الدكتور / علي بن محمد النوري على ما قدّمه لي من عون ومتابعة لهذا البحث ، ومن التكرم بالوقت والإرشاد والنصح في كل أمر ؛ سائلة المولى جلّت قدرته أن يجزيه عني خير الجزاء ، وأن ينفع بعلمه وبيارك في عمله .

كما أحفظ لأستاذي / أحمد بن محمد عبد الدائم استشارته منذ أن كان البحث فكرة ، ووقوفه معي في مراحل تسجيل هذا الموضوع ؛ فله مني جزيل الشكر والامتنان ، وله من الله المثوبة والأجر .

ثم أتقدم بالشكر لجامعة أم القرى التي فهلت من معينها العذب ممثلة في كلية اللغة العربية وآدابها ، والشكر موصولاً لسعادة الأستاذ الدكتور / محمد الدغيري رئيس قسم الدراسات العربية ، ولسعادة الأستاذ الدكتور / صالح الزهراني ، وسعادة الأستاذ الدكتور / عبد الله الزهراني .

والشكر مزجيُّ للأستاذين الكريمين : الدكتور/ عبد الله محمد عيسى مسلمي ،
والدكتور / محمود محمد عبد المولى خميس اللذين تفضلاً بقبول مناقشة هذا البحث
وتوجيه كاتبه . كما لا أنسى الشكر والدعاء لكل من ساندني بالنصح والتوجيه
أو الدعاء .

وختاماً : فما هذا العمل إلا جهْدٌ بشري كسائر أعمال البشر يعتريه النقص
والقصور ، ولكن حسبي أني بذلتُ فيه غايةً جهدي ، وانقطعت له بضْعَ سنين ،
واستعنتُ بالله فأمدني بحسن عونه وتوفيقه ، فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى
وحده فضلاً منه ومِنَّةً ، وما كان من نقصٍ أو خللٍ فمن نفسي والشيطان ، وأسألُ الله
تعالى أن يجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجهه الكريم ، كما أسأله عز وجل أن يَنْفَعَ به كاتبه
وقارئه .

فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى
عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى
ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ

التمهيد

ويشتمل على الآتي :

- ١ - ترجمة موجزة للبغدادي .
- ٢ - التعريف بكتابه "خزانة الأدب" ، " شرح أبيات مغني اللبيب" .
- ٣ - ترجمة موجزة لابن هشام .
- ٤ - التعريف بكتاب "مغني اللبيب" وأهميته وشروحه .
- ٥ - تعريف الاعتراضات، والفرق بينها وبين الاستدراكات والتنبيهات والتعقيبات والمؤاخذات .



ترجمة البغدادي :

اسمه ونشأته :

عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي ^(١) ، مفخرة القرن الحادي عشر الهجري ^(٢) ، علامة بالأدب والتاريخ والأخبار ^(٣) .

كانت ولادته في بغداد سنة ١٠٣٠هـ ، الموافق ١٦٢٠م — التي نزع عنها وهو في حوالي التاسع عشرة من عمره حيث كانت مدار نزاع وحروب طاحنة بين الدولة الصفوية في إيران والدولة العثمانية ^(٤) .

ففي تلك الفترة كان القتال مستمراً ، ورحى الحرب دائرة من حول هذه العاصمة العربية الخالدة .

وفي تلك الظروف الحرجة لم يفت عبد القادر أن يشتغل بالعلم واللغات ، وأن يفيد من لغة الفرس والتركي إلى جانب إفادته من العربية ، فشق لنفسه بذلك ميداناً فسيحاً ، أمكنه فيه أن يشدو من آداب تلك اللغات جميعاً ^(٥) . وكأنه يُعدُّ نفسه للتكيف مع الظروف ^(٦) .

نسبه ^(٧) :

لم تسعف المصادر بأيّة معلومات عن والدَي البغدادي وبيته سوى أنه تزوج قبل سنة إحدى وستين وألف (١٠٦١هـ) ، ورزق أربعة أولاد كلهم ذكور ، أولهم مصطفى ، وكنيته أبو الهدى ، وكانت ولادته في ثاني عشر ربيع الأول من سنة إحدى

(١) خزانة الأدب (مقدمة المحقق) ، د . عبد السلام هارون ، ج ١ ، ص ٣ .

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب (مقدمة المحققين) عبد العزيز رباح — أحمد يوسف دقاق ، ج ١ ، ص ٤٠ .

(٣) الأعلام للزركلي ، ج ٤ ، ص ٤١ .

(٤) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، للمحقق د . عبد الله الشلال ، ج ١ ، ص ٩ — ١٠ .

(٥) مقدمة خزانة الأدب للمحقق د . عبد السلام هارون ، ج ١ ، ص ٣ — ٤ .

(٦) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١٠ .

(٧) المرجع السابق .

وستين ، وثانيهم عليّ ، وكنيته أبو الفضل ، وقد ولد يوم الخميس السادس من شهر رمضان المبارك ، سنة ثلاث وستين ، وثالثهم أحمد ، وقد رافق أباه في رحلته إلى إستانبول سنة ١٠٨٤هـ ، أمّا ولده الرابع فسمّاه محمداً ، ويظهر أنّه كان طالب علم ، فقد نسخ بعض كتب والده ، ومن ذلك تخريج الأبيات التي استشهد بها الرضي في شرح الكافية ، وتخريج ما نسب إلى علي رضي الله عنه في نهج البلاغة ، وفهرست تراجم العلماء والشعراء التي وقعت في شرح بانة سعاد .

رحلاته :

لما تافت نفس البغدادي إلى المزيد من طلب العلم الذي جفت ينابيعه في بغداد ، منذ دخول التتار ، هجرها إلى غير عودة سنة ١٠٤٨هـ في أول رحلة له خارج بلده التي ينتسب إليها ، وتوجه تلقاء دمشق يبحث عن الأمن والأمان ؛ حيث يزدهر العلم في ظله وتسمق فروعاه .

وفي دمشق التقى بنقيب الأشراف فيها محمد بن كمال الدين بن محمد الحسيني (ت : ١٠٨٥) ، فكرّمه وخصص له منزلاً في المسجد المقابل لداره^(١) .

وكان هو أول أستاذ له في دمشق ، ثم جلس في حلقة الإمام محمد بن يحيى الفرضي (ن : ١٠٩٠) فدرس عليه دراسة واسعة واسعة في علوم العربية^(٢) . لكن إقامته في دمشق لم تطل وغادرها إلى القاهرة عام ١٠٥٠هـ ؛ رغبة في الاستقرار وطلب العلم^(٣) .

وكان البغدادي إذ ذاك في العشرين من عمره ، وهي سن الوعي الكامل والنشاط العلمي ، فعقد صلته بأكبر شيخ له ، وهو شهاب الدين الخفاجي (ت : ١٠٦٩) صاحب " ریحانة الألباء " و " شفاء الغليل " ، كما جلس إلى آخرين

(١) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١١ .

(٢) مقدمة خزانة الأدب ، ج ١ ، ص ٤ .

(٣) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١١ .



من علماء الجامع الأزهر وفتاحه ، منهم الشيخ يس الحمصي (ت : ١٠٦١) ، والنور الشبراملسي (ت : ١٠٨٧) ، وسرى الدين الدرورى ، والبرهان إبراهيم المأموني ، (ت : ١٠٧٩) .

وكان أستاذه البارزان هما : الشهاب الخفاجي ، والشيخ يس الحمصي . وهو لا يذكر واحداً منهما في الخزانة إلا بلفظ " شيخنا " . وقد أجازته الخفاجي بمؤلفاته ^(١) .

حفظ البغدادي في مقتبل شبابه مقامات الحريري وكثيراً من دواوين العرب على اختلاف طبقاتهم ، وكان من أحسن المتأخرين معرفة باللغة ، واطلاعاً على أقسام كلام العرب ، نظمه ونثره ، راوياً لأيام العرب ووقائعها وحروبها وأيامها ، وهو عالم ، ناقد ، بصير ^(٢) .

وأثنى عليه الحبي فقال : " هو أحسن المتأخرين معرفة باللغة والأشعار والحكايات البديعة مع الثبوت في النقل ، وزيادة الفضل والانتقاد الحسن ، ومناسبة إيراد كل شيء منها في موضعه ، مع اللطافة وقوة المذاكرة ، وحسن المنادمة ، وحفظ اللغة الفارسية والتركية ، وأتقنهما كل الإتقان ، وعرف الأشعار الحسنة منهما ، وأخبار الفرس " ^(٣) .

وكان أستاذه الخفاجي مع غزارة علمه واتساع أفقه في الاطلاع يقدره قدره ويشهد له بالفضل ، كما أن البغدادي كان يحفظ لأستاذه حقه ، وينتهاز الفرصة للإشادة بفضله ^(٤) ، ومن ذلك ما روى الحبي في خلاصة الأثر عن مصطفى بن فتح الله قال : قلت له — يعنى البغدادي — لما رأيت من سعة حفظه واستحضاره : ما أظن هذا

(١) مقدمة خزانة الأدب ، ج ١ ، ص ٥ — ٦ .

(٢) مقدمة شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ق .

(٣) خلاصة الأثر ، ٤٥١/٢ .

(٤) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ٦ .

العصر سمح برجل مثلك ! فقال لي : جميع ما حفظته قطرة من غدير الشهاب ، وما استفدت هذه العلوم الأدبية إلا منه ! " (١) .

ومع ذلك فإن الرجل كان محققاً حر الفكر ، معترفاً بعلمه ، لا يتزل به إلى درك الخضوع لأستاذه (٢) ، كما كان متواضعاً ، لئِن الجانب ، لطيف المعشر ، يُجلُّ العلماء ويُقدرهم وإن فاقهم في الفضل والعلم ، يحترم أشياخه ويعترف لهم بالفضل ، وإن خالفهم الرأي ، فهو بأدب جمٍّ ، لا ينقص من حق أستاذه شيئاً ، بل يشيد بعلمه ويذكر فضله (٣) .

وقد كان فضل الشهاب عليه عظيماً حياً وميتاً ، إذ بعد وفاته تملك أكثر كتبه التي ادخرها علماء القرون المتأخرة ، الحافلة بأعظم نفائس المخطوطات ، من دواوين الأدب ، ومجاميع الشعر العربي القديم ، وتعليقات أئمة العربية عليها ، وقد أضاف إليها مع الأيام كتباً أخرى عظيمة (٤) ، قال الحبي : " أخبرني عنه بعض من لقيته ، أنه كان عنده ألف ديوان من دواوين العرب العاربة " (٥) .

والبغدادي معتر فخور بمكتبته الفخمة ، فهو لا ينسى أثناء تصنيفه أن يشير إلى كرائمها وأن يصفها وصفاً دقيقاً يدل على مدى اهتمامه وعنايته بها .

هذه العناية الفائقة بكتبه هيأت له أجود المصادر التي أفاد منها فائدة كبيرة ، فمد المكتبة العربية بنفائس من المؤلفات .

ومما يزيد في قيمتها أنها حوت من النقول الجم الكثير من كتب الأقدمين التي لا يزال أكثرها مخطوطاً عسر المنال ، أو سبط عليه عوادى الأيام فأتلفته (٦) .

(١) خلاصة الأثر ، ٤٥٢/٢ .

(٢) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ٦ .

(٣) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ٢٠ .

(٤) مقدمة أبيات المغني ، ج ١ ، ص ر .

(٥) خلاصة الأثر ، ٤٥٢/٢ .

(٦) مقدمة شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ر — ش .



وقد ظفرت مصر بإقامة البغدادي فيها طالباً وشيخاً ومؤلفاً من سنة ١٠٥٠هـ إلى ١٨ من ذي القعدة سنة ١٠٧٧هـ أي من سن العشرين إلى سن السابعة والأربعين . ثم عنّ له أن يغادرها إلى القسطنطينية عاصمة آل عثمان ، وكان إذ ذاك قد وصل من تأليفه خزانة الأدب إلى الشاهد ٦٦٩ كما ذكر في خاتمة الخزانة ^(١) . ويبدو أنه لم تطب له الإقامة في تلك الرحلة ، فسرعان ما عاد إلى مصر في اليوم السابع من ربيع الأول سنة ١٠٧٨هـ ^(٢) بعد ثلاثة أشهر وتسعة عشر يوماً ؛ ليواصل نشاطه العلمي ، فأكمل تأليف خزانة الأدب ^(٣) .

وبعد ما رجع إلى مصر عقد سببه بوالها من قبل الدولة العثمانية إذ ذاك ، وهو إبراهيم باشا كتحذا وذلك في سنة ١٠٧٨هـ فاتخذه الوالي نديماً له وسميراً ، وأحلّه محلاً مرموقاً ، واستمرت الصلة بينهما موثقة الأسباب في مصر نحو سبع سنوات ، إلى السنة التي عزل فيها هذا الوالي وعيّن مكانه وال آخر وهو حسين باشا ^(٤) .

ويبدو أن البغدادي كان محتفظاً بولائه لإبراهيم ، أو أن إبراهيم كان مصراً على استصحابه ، فرحلاً معاً إلى بلاد الروم في سنة ١٠٨٥هـ وكان سفرهما بطريق بلاد الشام ، فتنسّى للبغدادي أن يدخل الشام مرة ثانية بعد انقضاء ٣٧ عاماً بعد دخوله الأول ^(٥) .

وفي هذه الرحلة الثانية قدر له أن يتصل برجل خطير من رجال الدولة العثمانية وهو الوزير أحمد باشا بن محمد كوبريلي (ت : ١٠٨٧) ^(٦) ، الذي كان من رجال العلم الفضلاء ، فعرف قدر البغدادي وقربه وجعله من خواصّه . وجعل البغدادي

(١) يُنظر : الخزانة ، ج ١ ، ص ٤٦٩ .

(٢) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ٧ .

(٣) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١١ - ١٢ .

(٤) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ٧ .

(٥) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٨ .

(٦) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ٨ .

حاشيته على شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام الأنصاري باسمه^(١) ، وفي أثناء ذلك عرف فضله السلطان العثماني محمد بن السلطان إبراهيم . فنال تقديره وجعل البغدادي كتابه " خزانة الأدب " باسم هذا السلطان كما ذكر في مقدمة الخزانة^(٢) التي بدأ تأليفها سنة ١٠٧٣هـ وأتمها سنة ١٠٧٨هـ .

ويذكرون أنه كان مقيماً طوال تلك المدة في مدينة " أدرنة " ^(٣) من بلاد الروم . وقد زاره فيها " المحبي " صاحب خلاصة الأثر ، الذي كان لوالده صلة وثيقة بالبغدادي^(٤) . يقول المحبي : " فرحب بي وأقبل عليّ ، وكان إذ ذاك في غاية من إقبال الكبراء عليه " ^(٥) .

خاتمة حياته :

ولم يزل البغدادي في أدرنة مقيماً ، عاقداً سببه بالوزير الكوبريلي ، إلى أن أدركته علة شديدة أعجزت نطس الأطباء^(٦) . يقول المحبي : " ولم يبق طبيب إلا باشر معالجته " ^(٧) . وفي أثناء ذلك ذهب إلى مَعْرَة مَصْرِين^(٨) . ثم عاد إلى بلاد الروم مرة ثالثة ، فابتلى برمد في عينيه حتى أوشك أن يكف^(٩) .

وعندما أُصيب بالرمد ، كان يشرح أبيات مغني اللبيب ، وهو يذكر ذلك في آخر الكتاب ، وأنه اضطر إلى التوقف عن الشرح حتى عادت إليه صحة عينيه فباشر إتمام الكتاب حامداً الله على ذلك^(١٠) .

(١) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١٥ .

(٢) يُنظر : الخزانة ، ج ١ ، ص ٤ .

(٣) مدينة تركية قديمة تُعرف رسمياً بأدرينوبل (الموسوعة العربية العالمية ، ج ١ ، ص ٤٠٤) .

(٤) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ٨ - ٩ .

(٥) خلاصة الأثر ، ٤٥٣/٢ .

(٦) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ١١ .

(٧) خلاصة الأثر ، ٤٥٣/٢ .

(٨) بُليدة وكورة بنواحي حلب ، ومن أعمالها . (معجم البلدان ، مجلد ٥ ، ص ١٥٥) .

(٩) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ١١ .

(١٠) مقدمة شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ت .



ويظهر أنه في أثناء مرضه تنقل بين أدرنة ومعرّة مصرين والقسطنطينية يبحث عن علاج لعينيه ، وقد خرج البغدادي إلى الأخيرة في آخر رحلة له يوم الخميس الثاني عشر من شهر رجب سنة ١٠٩١هـ^(١) . ثم سافر من طريق البحر إلى مصر ولم تطل إقامته بها حتى توفي في أحد الربيعين من سنة ١٠٩٣هـ^(٢) .

شيوخه^(٣) :

لم يذكر الذين ترجموا للبغدادي شيئاً عن شيوخه في بغداد ، واكتفى صاحب خلاصة الأثر — وهي أهم مصدر لترجمته — بأن أشار إلى أنه خرج من بغداد وهو متقن للعربية والفارسية والتركية^(٤) ، وكان في التاسعة عشرة من عمره .

أ (شيوخه في دمشق :

١ — محمد بن كمال الدين بن محمد بن حسين بن محمد بن حمزة الحسيني نقيب أشرف الطالبين بالشام ، مفسر أديب نحوي ، له حاشية على شرح الخلاصة لابن الناظم ، وديوان شعر ، وُلد بدمشق سنة ١٠٢٤هـ ، وتوفي سنة ١٠٨٥هـ ، قرأ عليه البغدادي علوم العربية ، وكان أول شيوخه خارج العراق .

٢ — محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عبادة بن هبة الله نجم الدين الشافعي الفرضي النحوي ، توفي بدمشق سنة ١٠٩٠هـ ، له الفوائد السنّية في إعراب أمثلة الآجروميّة ، درس عليه البغدادي علوم العربية .

ب (شيوخه في القاهرة :

١ — شهاب الدين الخفاجي ، أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي أبو العباس ، لغوي أديب ، وُلد بمصر عام ٩٧٩هـ ، وتوفي بها سنة

(١) يُنظر : شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١٥-١٦ ، للمحقق د/ عبد الله بن علي الشلال.

(٢) مقدمة الخزانة ، ج ١ ، ص ١١ .

(٣) يُنظر : شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١٦-١٧-١٨-١٩ .

(٤) يُنظر : خلاصة الأثر ، ج ١ ، ص ٤٥١-٤٥٢ .

١٠٦٩هـ ، ومن آثاره : شرح دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص للحريري ، وله ريجانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ، وشفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل وغيرها ، وهو أكثر من لازمه البغدادي من علماء مصر ، قرأ عليه التفسير والحديث والآداب ، وأجازه بذلك كله وبمؤلفاته .

٢ — الشيخ يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عَلِيم الحمصي الشافعي الشهير بالعلمي ، متبحر في علوم العربية ، له حواش كثيرة منها : حاشية على شرح ألفية ابن مالك ، حاشية على متن القطر وشرحه للفاكهي ، حاشية على شرح التصريح على شرح التوضيح ، وشرح لامية ابن الوردي وغيرها ، توفي بالقاهرة سنة ١٠٦١هـ ، استفاد منه البغدادي في علوم العربية كثيراً .

٣ — أبو الضياء نور الدين علي بن علي الشَّبْرَامَلْسِي ، نسبه إلى شَبْرَامَلْس . فقيه شافعي زاهد أصولي مؤرخ وُلد بمصر سنة ٩٩٧هـ ، وبها توفي سنة ١٠٨٧هـ ، من مصنفاته : حاشية على نهاية المحتاج في الفقه الشافعي وغيرها ، تعلم وعلم بالأزهر .

٤ — الشيخ إبراهيم بن محمد بن عيسى المصري الشافعي أبو إسحاق برهان الدين الميموني ، عالم في التفسير والحديث وعلوم البلاغة من مصنفاته : حاشية على تفسير البيضاوي ، وُلد وتوفي بمصر ٩٩١ — ١٠٧٩هـ ، أجازه البغدادي .

٥ — سري الدين الدروري . أورده صاحب الخلاصة^(١) وذكر أنه من مشايخ البغدادي .

(١) يُنظر : خلاصة الأثر ، ج ٢ ، ص ٤٥٢ .



تلاميذه^(١) :

إنَّ عالماً مثل البغدادي حريٌّ أن يُقبل عليه طلاب العلم وتُقصد حلقاته ، فهو صاحب مدرسة في البحث والتحقيق والتدقيق ، وموسوعة في النحو والتصريف وآيام العرب وأعلامها وآدابها ، لكن الذين عاصروه وترجموا عصره كالخبي لم يذكروا أحداً من تلاميذه .

وقد يكون عدم استقراره ، وكثرة رحلاته بين القاهرة وتركيا ، وتنقله بين أدرنة والقسطنطينية ، واتصاله بالولاية والوزراء ، شغله عن الجلوس للتدريس في الأزهر ، حيث محط رحال طلاب العلم ومقصدتهم .

مكانته العلمية^(٢) :

آثار البغدادي شاهدة على مكانته العلمية ، وسعة اطلاعه ، وغزارة مادته ، وتضلعه من كلام العرب ووقائعها وآيامها ، وتقصي أقوال العلماء وتمحيصها والتعليق عليها ، والصبر على تحقيق المسائل ، وردّ الخطأ منها ، وإحاطته بالموضوع فلا يترك فيه زيادة لمستزيد ، وقد تملك أكثر كتب شيخه الشهاب ، وكثيراً غيرها .

واهتمام البغدادي بجمع الكتب ، ونخل ما فيها من علم وأدب ، وتضمن ذلك مصنفاته قد أفاد المكتبة العربية ، وحفظ الكثير من أقوال العلماء ، وأسماء مصنفاتهم التي ما تزال مخطوطة أو فقد العديد منها .

وقد عرّف فضله ومكانته العلمية أشياخه ، فكان شيخه الخفاجي مع جلالته يُراجع في المسائل الغربية ؛ لمعرفة بمظاهرها وسعة اطلاعه وطول باعه . وعرف فضله الولاية فقربوه وجعلوه من ندمائهم وخواصهم .

(١) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ١٩ .

(٢) يُنظر : شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ٢٥ - ٢٦ .

أثاره^(١) :

أكثر مؤلفات عبد القادر البغدادي تدور حول شروح شواهد العربية حتى صار مختصاً في هذا الباب :

وهذه مؤلفاته مرتبة ترتيباً هجائياً :

- ١ (أنوار علوم الأجرام .
 - ٢ (تخريج الأبيات التي استشهد بها الرضي في شرح الكافية :
أتم تأليفه سنة ١٠٧٢هـ .
 - ٣ (تخريج الأحاديث التي وقعت في شرح التحفة الوردية لابن الوردي :
وقد ألفه سنة ١٠٨٢هـ في ١٥ يوماً .
 - ٤ (تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية .
 - ٥ (تخريج كلام سيدنا علي المنسوب إليه في نهج البلاغة .
 - ٦ (تراجم العلماء والأدباء .
 - ٧ (حاشية على شرح بانة سعاد لابن هشام الأنصاري النحوي :
- ألفها لما قرأ شرح ابن هشام بمصر سنة ١٠٨١هـ ، وأتمها سنة ١٠٨٢هـ ، شرح فيها شواهد هذا الشرح وما فيه من أمثال أو أمثلة أو نحو ذلك ، وشواهد زهاء ٤٠٠ بيت تولّاهما بالشرح والتحقيق والنسبة ، وترجمة قائلها من الشعراء ، بل تجاوز ذلك إلى إضافة تراجم بعض من أجزى ذكرهم ابن هشام من علماء وفقهاء وقراء ونحاة وغيرهم .
- ٨ (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب :

(١) يُنظر : مقدمة مُحقق خزانة الأدب للدكتور/ عبد السلام هارون ، وشرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ج ١ ، ص ٢٧ - ٣٣ ، للمحقق د. عبد الله الشلال .



وهو شرح لشواهد شرح الكافية للعالم المحقق محمد بن الحسن الرضي الأستربادي المتوفى سنة ٦٨٦هـ ، بدأ تأليفه في مصر سنة ١٠٧٣هـ ، وانتهى سنة ١٠٧٩هـ .

٩ (رسالة في توجيه قراءة (ابن مُحَيِّصِن) في الإستبرق :

تقع في (١٩) صفحة ، أتم تأليفها سنة ١٠٦٧هـ .

١٠ (رسالة في معنى التلميذ :

وهي بحث لغوي في معنى كلمة التلميذ تقع في ٥ صفحات ، وقد قام د. عبد السلام هارون بنشر هذه الرسالة مرتين .

١١ (شرح مقصورة ابن دُرَيْد :

ولعله أول مؤلفاته ، فقد ذكر في الكلام على الشاهد الثامن والسبعين بعد المائة (١٧٨) من خزانة الأدب أنه ألفه في شببته^(١) .

١٢ (شرح شواهد شافية ابن الحاجب وشواهد الجاربردي لرضي الدين الأستربادي :

بدأ تأليفه سنة ١٠٧٩هـ وأتمه سنة ١٠٨٠هـ .

١٣ (شرح أبيات مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري :

وهو شرح لجميع الأبيات التي أوردها ابن هشام سواء ما يُحتج به منها أولاً ، وعددها ٩٤٧ بيتاً ، بدأ تأليفه سنة ١٠٨٦هـ وأتمه سنة ١٠٩١هـ ، وهو موضوع هذا العمل .

١٤ (شرح شواهد شرح التحفة الوردية لابن الوردية : المتوفى سنة ٧٤٩هـ ، وكان

تأليفه في سنة ١٠٨٧هـ ، وقد أهدى البغدادي هذا الكتاب إلى الوزير مصطفى

(١) يُنظر : الخزانة ، ج ٣ ، ص ١١٩ .

ابن أحمد بن محمد الكوبريلي ، والتحفة مقدمة في النحو ، اختصر فيها ابن الوردى (اللمحة البدرية) لأبي حيان ، وقد شرحها ابن الوردى نفسه .

(١٥) شرح التحفة الشاهدية :

سُميت بالشاهدية نسبة إلى مؤلفها : إبراهيم بن دده الشاهدي ، وهي منظومة باللغة التركية التي تتخللها بعض الألفاظ الفارسية ، على عدة بحور عروضية عربية مختلفة في فن التصوف ، وقد قام البغدادي بتفسير ألفاظها ومعانيها .

(١٦) شرح الكعبية .

(١٧) لغت شاهنامه :

ألفه سنة ١٠٦٧هـ في مصر ، شرح فيه باللغة التركية غريب الألفاظ الفارسية الواقعة في كتاب شاهنامه .

(١٧) مختصر تمام المتون إلى شرح رسالة ابن زيدون .

(١٨) مقصد المرام في عجائب الأهرام .

كتاب خزانة الأدب^(١) :

وهو الكتاب الذي خلّد اسم البغدادي ، ويعدّ أعلى موسوعة في علوم العربية وآدابها . شحّنه بالنصوص النادرة ، وحفظ لنا به بقايا من كتب قد فقدت أو اندثرت ، مع عناية حازمة بالنقد والتحقيق لكل ما يورده من ذلك .

هذا إلى سرده لكثير من أمثال العرب وبيان معانيها ومضاربها وأصولها ، وحشده للغات القبائل ولهجاتها ، وحرصه على إيراد قصائد الأبيات التي تعرض لها ، مع شرح الكثير منها شرحاً محققاً ، مستطرداً في ذلك إلى أخبار العرب وذكر أيامها في

(١) مقدمة محقق الخزانة د . عبد السلام هارون ، ج ١ ، ص ١٩ - ٢٠ .



الجاهلية والإسلام ، إلى العناية الكاملة بالمقصد الأول لشرح الشواهد ، وهو تحقيق المسائل النحوية واستيعاب دراستها ، مع الاعتماد على أمهات النحو ومطولاته ، ومراجع شروح الشواهد ، في علاج علمي نقدي .

والخزانة شرح لشواهد الرضي على الكافية ، التي بلغت ٩٥٧ شاهداً من شواهد العربية . وفيها يقول المولى محمد المحبي :

" وألف المؤلفات الفائقة ، منها شرح شواهد شرح الكافية للرضي الأستراباذي في ثماني مجلدات ، جمع فيه علوم الأدب واللغة بأسرها إلا القليل ، ملكته بالروم وانتفعت به ، ونقلت منه في مجاميع لي نفائس أبحاث يعزّ وجودها في غيره " (١) .

وقد ساق في مقدمة الخزانة ثبوتا للكاتب التي اعتمد عليها في الشرح والتحقيق .

وذكر في المقدمة أنه أهدى (الخزانة) إلى السلطان محمد خان بن إبراهيم خان العثماني ثم تكلم على ثلاثة أمور :

الأمر الأول : في الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف .

الأمر الثاني : ذكر المواد التي اعتمد عليها في كتابه .

الأمر الثالث : يتعلق بترجمة شارح الكافية الإمام الرضي .

والكافية هذه أحد كتابين لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ - أحدهما في النحو ، وهو " الكافية " ، والآخر في الصرف ، وهو " الشافية " .

وشواهد شرح الرضي للكافية بلغت (٩٥٧) شاهداً ، قد يكرّر الواحد منها في مواضع مختلفة من الشرح ، فإذا تكرر الشاهد نبّه البغدادي على ذلك ، ولم يدخله في نطاق العدد .

(١) خلاصة الأثر ، ج ٢ ، ص ٤٥٢ .

والبغدادي كان حريصاً على إثبات تواريخ تأليف كتبه في بدئها وختامها .
وقد صنع ذلك في الخزانة . قال في ختامها :

" وكان ابتداء التأليف بمصر المحروسة في غرة شعبان . من سنة ثلاث وسبعين
وألف (١٠٧٣) وانتهأؤه في ليلة الثلاثاء الثاني والعشرين من جمادى الآخرة من
سنة تسع وسبعين (٧٩) . فتكون مدة التأليف ست سنين ، مع ما تخلل في أثنائها
من العطلة بالرحلة ؛ فإني لما وصلت إلى شرح الشاهد التاسع والستين بعد الستمائة
(٦٦٩) سافرت إلى قسطنطينية في الثامن عشر من ذي القعدة من سنة سبع وسبعين
(٧٧) ولم يتفق لي أن أشرح شيئاً إلى أن دخلت مصر المحروسة في السابع من
ربيع الأول من العام القابل ، ثم شرعت في ربيع الآخر . وقد يسر الله التمام وحسن
الختام " (١) .

كتاب شرح أبيات مغني اللبيب :

موضوع الكتاب ومنهجه (٢) :

يشتمل كتابه على ستة وأربعين وتسعمائة بيت نحوي مشروح مما استشهد به
جمال الدين ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب ، ويؤلف مع خزانة الأدب
— السابق في التصنيف عليه — موسوعة من أكبر موسوعات شواهد العربية ، وهو
بالإضافة إلى ذلك مصدر من أغزر مصادر الأدب وأصوله ، ومعين ثر لتراجم الشعراء
والنحويين ورجالات التاريخ وغيرهم ؛ ذلك أن البغدادي لم يكن يقصر الكلام على
موطن الشاهد ، واستقصاء ما فيه من نكت نحوية ، بل كان يتجاوز ذلك إلى بيان
سابق الشاهد ولاحقه إن وجد ، مورداً القصيدة التي منها الشاهد ، ثم يأخذ في تفسير
المفردات ، والكشف عن معنى الأبيات ، معتمداً في ذلك على من سبقه من العلماء ،
ناقلاً عنهم بدقة وأمانة ناسباً الفضل لأهله ، مع مناقشة وتحقيق ، ونقد وترجيح ، فإذا

(١) خزانة الأدب ، ج ١١ ، ص ٤٦٩ .

(٢) مقدمة تحقيق شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ج — د .



ما استوفى ذلك ، خلص إلى الحديث عن صاحب الشاهد المعروف فترجمه ، أو أحال ترجمته إلى خزانته إن سبق أن ترجمه فيها ، ويذكر في أيهما كان أكثر أو أقل استيفاءً للترجمة أو لشرح الشاهد وبسطه ، مع تعيينه لرقم الشاهد الوارد في الخزانة تسهيلاً للرجوع إليه .

وبما أن شرحه لأبيات المغني كان متأخراً عن شرحه لشواهد الكافية ، لذا كانت الفرصة متاحة له إذا ما ورد الشاهد في المكانين أن يستدرك هنا ما فاته ذكره هناك ، أو يزيد ما يراه بحاجة إلى زيادة ، وهذا يضيف على شرحه قيمة علمية كبيرة لا غنى عنها ، لأنه يؤلف مع خزانة الأدب نتاجاً متكاملًا يتمم أحدهما الآخر ويكمله .

المصادر التي اعتمدها المصنف^(١) :

اعتمد البغدادي في شرحه هذا على مكتبة ضخمة نادرة ، قلما توفرت لمثله من العلماء .

والمراجع التي اعتمدها في شرح أبيات المغني هي التي اعتمدها في شرح شواهد الكافية ، فقد أورد هناك ثبناً مستفيضاً للأصول والمراجع التي اعتمدها عليها في مصنفاته ، وأفاد منها في شرحه لهذا الكتاب وقد أوردتها ثم مرتبة حسب فنونها المختلفة .

فمنها ما هو في علم النحو ، وما هو في شروح الشواهد ، ومنها ما هو في تفسير أبيات المعاني المشككة ، ومنها ما يرجع إلى دفاتر أشعار العرب من الدواوين ، والجاميع ، وما يرجع إلى فن الأدب ، وما يرجع إلى كتب السير وكتب الصحابة وأنساب العرب ، وما يرجع إلى طبقات الشعراء وغيرهم ، وما يرجع إلى كتب اللغة ، وما يتعلق بأغلاط اللغويين ، وكتب الأمثال ، وكتب الأماكن والبلاد ، وهي نحو

(١) مقدمة شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص د - هـ .

٩٤٥ عنواناً ، إذا ضُمَّتْ إلى تلك العناوانات شروحها والكتب المؤلفة في تلخيصها أو نقدها تجاوزت أربعة آلاف كثير منها فُقدَ أوضاع .

تاريخ تأليف هذا الكتاب وانتهائه منه ^(١) :

من أبرز خصائص البغدادي في التصنيف أنه كان يؤرخ عمله بدقة بالغة ولا يغفل عن ذكر الأحداث التي اعترته في أثناء تصنيفه ، فقد ذكر في مقدمة تأليفه لهذا الكتاب أنه بدأ بالكتابة في الساعة السابعة من الليلة الثالثة والعشرين من شهر رمضان المبارك من السنة السادسة والثمانين بعد الألف من الهجرة .

وقال في خاتمته : " هذا آخر الأبيات التي ختم المصنف بها كتابه ، وقد من الله علينا أن وفقنا لشرح أبياته من الأول إلى الآخر بعد أن كاد يذهب البصر برمدم شديد ، فإني لما وصلت إلى الإنشاد الثالث والأربعين بعد الستمائة ، حدث لي شقيقة رمدت بما عيني اليمنى وانطبقت معها اليسرى ، وذلك في اليوم الرابع من ذي الحجة ختام سنة سبع وثمانين وألف ، فرمدت عيني بتزلة حادة مدة ثلاثين يوماً ففترت النازلة ، فانفتحت عيناى بعض الانفتاح ، فشرعت في تكميل شرح الأبيات في غرة ربيع الأول من شهور سنة إحدى وتسعين بعد الألف ، والله الحمد على هاتين نعمتين ، وتم شرحها في وقت العصر من يوم الجمعة السادس من شهر رجب من السنة المذكورة " ^(٢) .

نستنتج من هذا أن تأليفه لهذا الشرح استغرق معه من الوقت تسعة عشر شهراً تقريباً ، معنى ذلك أنه كان يؤلف في اليوم قرابة ثماني صفحات ، من هذا المطبوع ، بله مشاغله وأعماله الأخرى ، وهي سرعة في التأليف ليست باليسيرة .

(١) مقدمة تحقيق شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص و - ز .

(٢) يُنظر : شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ٨ ، ص ١٢٨ .



شرح السيوطي على شواهد المغني وشرح البغدادي^(١) :

لم يكن البغدادي أول من شرح أبيات المغني لابن هشام ، وإنما سبقه إلى ذلك السيوطي في أواخر القرن التاسع الهجري ، وبموازنتنا بين العملين نجد أنهما يختلفان فيما بينهما كما وكيفاً ، فقد بلغ ما شرحه البغدادي (٩٤٦) بيتاً ، وما شرحه السيوطي (٨٧٩) بيتاً ، أي : بإسقاط سبعة وستين بيتاً ، لعله أسقطها لأن صاحبها ممن لا يحتاج به لتأخر عصره كالمثني مثلاً ، أو لداعي الاختصار ، لأن مما أورده من الشواهد لا يصلح الاحتجاج به أيضاً لأن قائله مجهول ، في حين نرى البغدادي لا يكاد يغفل بيتاً مما ورد في المغني ، سواء أكان مما يحتاج به ، أو مما أورده ابن هشام للاستئناس ، ولعل هذا ما حداه إلى أن يقول في مقدمة شرحه : " شرعت في شرح أبيات المغني " دون القول : " شواهد المغني " لأن كلمة أبيات أعم من كلمة شواهد .

ثم إن السيوطي لم يشرح جميع ما أورده من الشواهد ، كما هو المتبادر لأول وهلة ، وإنما كان في كثير من الأحيان يورد الشاهد ثم يسكت عنه ، ويتجاوز به إلى غيره ، أو أنه يكمله إن كان ناقصاً ، أو أنه يورده ثم يتكلم عنه كلاماً مقتضباً لا يشفي غلة الباحث ، ولا يروي ظمأه العلمي .

وليس السيوطي ملوماً في هذا ، ولم يكن عمله ناتجاً عن قصور باعه ، وإنما قصد إلى ذلك السبيل قصداً ، وأراد أن يكون شرحه مختصراً كما نص في مقدمته^(٢) .

ومهما يكن من أمر ، فإن شرح السيوطي كان من بين شروح الشواهد التي اعتمدها البغدادي ، ونقل عنها ، فكان كل الصيد في جوف الفرا .

(١) يُنظر : مقدمة تحقيق شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص هـ - و - ق - ر .

(٢) يُنظر : شرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ١٠ .

وإن المطالع لكتابه هذا أو لخزانة الأدب ، ليعجب من سعة اطلاعه ، وغزارة مادته ، وحسن تأليفه واستحضاره للأمثال والشواهد ، وما يتعلق بها من علوم العربية على اختلاف ألوانها ، ما بين تفسير وتاريخ وشعر ولغة ... الخ ، معتمداً أقوال الأئمة الأعلام فيما ينقله عنهم بأمانة وإتقان ، مع غرابة وتمحيص ، وموازنة وترجيح ، دون تعصب فيما يرويه عنهم ، بل رائده الصواب حيثما كان ؛ فلا ضيرَ عنده أن يقول أصاب فلان أو أخطأ فلان ، إذا ما اتضح له وجه الحقيقة ، كائناً من كان ، مع التقصي في البحث ، والاستقراء للمسألة المبحوثة ، وجمع شواردها وشواهداها ، دون ملل أو كلل ، فعلاً المؤلف الحصيف ، فلا يترك فيها زيادة لمستزيد ، وإذا أعياه شيء منها لا يأنف أن يقول : فتشت ولم أجد ، أو : " لم أقف عليه بعد طول بحث ... الخ " .



ترجمة ابن هشام :

ولادته ونشأته :

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وَشَأَى مَنْ تَقَدَّمَهُ ، وَأَعْيَا مِنْ يَأْتِي بَعْدَهُ ، الَّذِي لَا يَشُقُّ غِبَارَهُ فِي سَعَةِ الْإِطْلَاعِ وَحَسَنِ الْعِبَارَةِ وَجَمَالِ التَّعْلِيلِ ، الصَّالِحِ الْوَرَعِ ^(١) ، عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَوْسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ جَمَالَ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَنْبَلِيِّ الْمِصْرِيِّ النَّحْوِيِّ الشَّهِيرِ بِابْنِ هِشَامٍ ^(٢) .

ولد بالقاهرة في ذي القعدة من عام ٧٠٨هـ " ثمان وسبعمئة من الهجرة النبوية " ، الموافق ١٣٠٩ ميلادية .

اشتغل منذ نشأته بالعربية ، وتوافر على دراستها حتى أتقنها وبرز فيها ^(٣) ، درس معظم علوم عصره من نحو وصرف وفقه وقراءة وتفسير وأدب ولغة على أيدي شيوخها في ذلك العصر متخذاً الصبر والمثابرة شعاراً ، وبعد تضلُّعه من هذه العلوم انتقل إلى التدريس فدرّس علوم العربية في مصر ومكة عندما جاور بها ، وكان شافعي المذهب ، وأصبح بصفته هذه مدرساً لعلم التفسير بالقبة المنصورية بالقاهرة ثم انتقل إلى المذهب الحنبليّ قبل وفاته بخمس سنوات لينال منصب معلم بالمدرسة الحنبليّة بالقاهرة ^(٤) .

قال عنه شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في كتابه " الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة " ^(٥) :

(١) شرح شذور الذهب للمحقق : محمد محي الدين عبد الحميد .

(٢) هدية العارفين ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ .

(٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف : محمد النجار ، ج ١ ، ص ٥ .

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعراب للمحقق : حسن حمّد ، ج ١ ، ص ٦ .

(٥) ج ٢ ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

" لقد انفرد ابن هشام بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البالغ ، والاطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرف في الكلام ، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد ، مسهباً وموجزاً ، مع التواضع والبر ، والشفقة ودماثة الخلق ، ورقة القلب " .

وحسبك هذه الشهادة — الجامعة لأنواع الفضائل — من إمام جليل كابن حجر^(١) .

وقال عنه المؤرخ العلامة ابن خلدون : " مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية ، يقال له ابن هشام ، أنحى من سيبويه " .

مكانته العلمية^(٢) :

تمتع ابن هشام بمكانة علمية رفيعة ، ولا غرابة في ذلك وهو العالم ذو المصنفات العديدة والآراء السديدة المدعمة بالمأثور الصحيح ، والدليل الصريح ، كرّس حياته للتعليم وقلمه للتأليف وهو الذي قيل فيه : (نحوّي هذا الوقت) و " أنه كان عالماً في عدة علوم لاسيما العربية فهو فارسها ، ومالك زمامها " .

لقد طبقت شهرة ابن هشام الآفاق ، وسارت مؤلفاته مع العلماء ، ووصلت المغرب فتلقفها الشيوخ ، ووعتها العقول ، حتى قال ابن خلدون : (وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل الصناعة العربية من أهل مصر ، يعرف بابن هشام ، ظهر من كلامه أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني وأهل طبقتهما ، لعظم ملكته ، وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه ، وحسن تصرفه فيه ، ودل على أن الفضل ليس منحصرأ في المتقدمين ،

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ٥ .

(٢) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد للمحقق : د/ عباس مصطفى الصالحي ، ص ١٠ — ١١ .



سَيِّمَا مع ما قدمناه ومن كثرة الشواغب بتعدد المذاهب والطرق والتأليف ولكن فضل الله يؤتية من يشاء وهذا نادر من نوادر الوجود ... (١) .

ولم يقتصر ابن خلدون على ذلك ، بل أضاف قائلاً : (ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر ، منسوب إلى جمال الدين بن هشام ، من علمائها ، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة) إلى أن يقول : (فوقفنا منه على علم جم ، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ، ووفور بضاعته منها ، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني ، واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه ، والله يزيد في الخلق ما يشاء) (٢) .

وكان — رحمه الله — خبيراً بالشعر ونظمه ، ومن شعره قوله :

وَمَنْ يَصْطَبِرُ لِلْعِلْمِ يَغْفِرْ بِنَيْلِهِ وَمَنْ يَخْطِبِ الْحَسَنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى الْبَدَلِ
وَمَنْ لَا يُدِئِلُّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ يَسِيرًا يَعِشْ دَهْرًا طَوِيلًا أَخَاذُلٌ (٣)

شيوخه وتلاميذه (٤) :

تتلمذ ابن هشام على شيوخ عصره في علوم العربية والفقه والحديث والتفسير والقراءة ومنهم :

- الشيخ بدر الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة (٧٣٣هـ — / ١٣٣٢م) ، وقد أخذ عنه علم الحديث ، وحدث عنه بالشاطبية .

(١) المقدمة ، ص ٥٨٧ — ٥٨٨ .

(٢) المقدمة ، ص ٦٠٥ .

(٣) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ٦ .

(٤) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٨ — ٩ ، بتصرف يسير .

- الشيخ تاج الدين عمر بن علي الفاكهاني (٧٣٤هـ / ١٣٣٣م) ، وقد قرأ عليه جميع شرح " الإشارة " في النحو إلا الورقة الأخيرة .
- الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل ، المكنى بأبي فرج (٧٤٤هـ / ١٣٤٣م) ، وقد لزمه ابن هشام وأخذ عنه النحو ، فتأثر به .
- أبو حيان النحوي (محمد بن يوسف ٧٤٥هـ / ١٣٤٤م) ، وقد سمع عليه ديوان زهير بن أبي سلمى ، ولكنه لم يلازمه ولم يقرأ عليه . وبينهما معارضات في كثير من الآراء .
- الشيخ تاج الدين علي بن عبد الله التبريزي (٧٤٦هـ / ١٣٤٥م) ، وقد حضر دروسه في المدرسة الحسامية .
- الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن نمير المعروف بابن السراج (٧٤٩هـ / ١٣٤٨م) ، وقد أخذ عنه القراءات .
وقد تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدر لنفع الطالبين ، وتعلمذ على يديه خلق كثير ، ومن أبرزهم :
- ١ (علي بن أبي بكر أحمد بن البالسي (٧٦٧هـ / ١٣٦٥م) .
- ٢ (جمال الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري (٧٨٦هـ / ١٣٨٤م) .
- ٣ (الشيخ جمال الدين إبراهيم بن محمد اللخمي (٧٩٠هـ / ١٣٨٨م) .
- ٤ (عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي (٧٩٤هـ / ١٣٩١م) .
- ٥ (ابنه محب الدين محمد (٧٩٩هـ / ١٣٩٦م) ، الذي " قرأ العربية على أبيه وغيره وشارك في غيرها قليلاً وكان إليه المنتهى في حسن التعليم مع الدين المتين " ، وقيل عنه : إنه كان وحيد عصره في تحقيق النحو .
- ٦ (سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي (٨٠٤هـ / ١٥٠١م) .

(٧) إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي المصري النحوي (٨٣٠هـ — / ١٤٢٦م) .

وفاته^(١):

توفي — رحمه الله — ليلة الجمعة ، الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١هـ — " إحدى وستين وسبعمائة هجرية " ، الموافقة ١٦٣٠ ميلادية ، ودفن عند باب النصر بالقاهرة ، وقبره معروف هنالك إلى الآن . رحمه الله وأسبغ على جدثه المغفرة والرضوان .

وقد رثاه كثير من الشعراء ، ومنهم ابن نباتة المصري بقوله :

سَقَى ابْنَ هِشَامٍ فِي الثَّرَى نَوَّءَ رَحْمَةً	يَجْرُ عَلَى مَتَوَاهُ ذَيْلُ غَمَامٍ
سَأُرْوِي لَهُ فِي سِيرَةِ الْمَدْحِ مَسْنَدًا	فَمَا زِلْتُ أُرْوِي سِيرَةَ ابْنِ هِشَامٍ

صفاته وعلومه^(٢):

يظهر أن ابن هشام كان يتمتع بذكاء خارق ، وذاكرة قوية ، فقد استطاع أن يبرز في عدة علوم ، ومنها النحو ، والفقه ، والأدب ، والتفسير ، واللغة ، وأن يفوق الأقران بل الشيوخ ، كما استطاع أن يحفظ مختصر الخرقبي (عمر بن الحسين ٣٣٤هـ / ٩٤٥م) في أقل من أربعة أشهر ، وذلك قبل موته بخمس سنين .

وإلى جانب براعته في علوم العربية ، كان ابن هشام أديباً شاعراً ، لكنه كان كثير المعارضة لأبي حيان ، شديد الانحراف عنه ، ولعل ذلك يعود ، كما يقول الشوكاني (محمد بن علي ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م) (لكون أبي حيان كان منفرداً بهذا الفن في ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه ، ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة " أي ابن هشام " ، وكثيراً ما ينافس الرجل من كان قبله في رتبته التي صار

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ٦ .

(٢) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٧ — ٨ .

إليها إظهاراً لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمن كان قبله ، أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه) .

أما من الناحية الخلقية ، فقد عُرف " بالتواضع والبر ، والشفقة ، ودماثة الخلق ، ورقة القلب " ، كما عُرف بالتدين ، والعفة ، وحسن السيرة ، والاستقامة ، والصبر في طلب العلم .

تدينه ومذهبه ^(١) :

كان ابن هشام عالماً ورعاً ، فلم يُتهم باعتقاده ، ولا بتدينه ، ولا بسلوكه ، وكان على مذهب الشافعية ، وتفقه في هذا المذهب ، لكنه ما لبث أن تحنبل ، فحفظ مختصر الخرقبي (عمر بن الحسين ٣٣٤هـ / ٩٤٥م) في أقل من أربعة أشهر ، وذلك قبل موته بخمس سنين . وقال يوسف بن تغري بردي (٨٧٤هـ / ١٤٧٠م) إنه : " كان أولاً حنفيّاً ثم استقر حنبليّاً وتزل في دروس الحنابلة " .

مؤلفاته ^(٢) :

تنوعت مؤلفات ابن هشام وكانت في عمومها تختص بعلمي النحو والصرف ، وما يلحق ذلك من شواهد نحوية وقرآنية ، وهي مؤلفات حظيت بالتحقيق والطباعة في وقت مبكر ، وقد عرضت هذه المؤلفات في ثلاث مجموعات كما يأتي :

أ) المطبوع منها :

- اعتراض الشرط على الشرط ، وقد حققه : عبد الفتاح الحموز ، وطبعته : دار عمار في عمان .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، وقد حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، وطبعته : غير دار نشر .

(١) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٩ .

(٢) مُجيب النداء في شرح قطر الندى ، للمحقق : د . مؤمن عمر البدارين ، ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ .



- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، وقد حققه : عباس مصطفى الصالحي ، وطبعته : دار الكتاب العربي سنة ١٤٠٦ هـ .
- الجامع الصغير في النحو ، وقد حققه : محمد الهرميل ، وطبعته : مكتبة الخانجي سنة ١٩٨٠ م .
- شرح جمل الزجاجي ، وقد حققه : علي محسن عيسى جاد الله ، وطبعته : عالم الكتب سنة ١٤٠٦ هـ .
- شذور الذهب ، وشرحه ، وقد حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، وقد طبع مراراً .
- شرح قصيدة بانة سعاد ، وقد حققه : محمود حسن ناجي ، وقد طبعته : مؤسسة علوم القرآن في دمشق .
- القواعد الصغرى ، وقد حققه : حسن إسماعيل مروة ، وطبعته : مكتبة سعد الدين في دمشق .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، وقد حققه : غير واحد أشهرهم محمد محي الدين عبد الحميد ، وطبع مراراً .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، وقد حققه : هادي نهر ، وطبعته : جامعة بغداد سنة ١٩٧٧ م .
- المسائل السفيرية في النحو ، وقد حققه : حسن إسماعيل مرة ، وطبع مع كتاب " القواعد الصغرى " السابق ذكره .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، وقد حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، وأعاد تحقيقه : مازن المبارك ، وقد طبع مراراً .
- نزهة الطرف في علم الصرف ، وقد حققه : أحمد عبد الحميد هريدي ، وطبعته : مكتبة الزهراء في القاهرة .

- القواعد الكبرى ، أو " الإعراب عن قواعد الإعراب " ، وقد حققه : رشيد العبيدي ، وطبعته : دار الفكر سنة ١٩٧٠م ، ثم أعاد تحقيقه : علي فوده نييل ، وطبعته : جامعة الرياض .
- موقد الأذهان وموقف الوسنان ، وقد حققه : حسن إسماعيل مرة ، وطبع مع كتاب " القواعد الصغرى " السابق ذكره .
- " رسالة في انتصاب لغة وفضلاً ، وإعراب خلافاً وأيضاً وهلمّ جرّاً " بتحقيق : د . حسن بن موسى الشاعر ، طبع سنة ١٤٠٤هـ في دار الأرقام بعمّان .

ب) المخطوط منها :

- مختصر " الانتصاف من الكشاف لابن المنير " ، وقد أثبت " علي فوده " : أن هذه المخطوطة ليست لابن هشام بل لعلم الدين العراقي ، وساق على ذلك أدلة قوية ، منه نسخة بمكتبة دبلن برقم : (٧٩١) ، ودار الكتب المصرية برقم : (١٦٧ تفسير) ، ومكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس .
- " الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية " ، وهو شرح شواهد " كتاب اللمع لابن جني " ، وموجود في مكتبة دبلن ، وقد أثبت " علي فوده " : أن هذا الكتاب مختصر عن " الاقتراح في أصول النحو " للسيوطي ، ومن ثم فهو من الكتب المنسوبة خطأ أو ادعاء لابن هشام وهو منها براء .
- " رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم " ، وهي مخطوطة موجودة في برلين .
- " شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية " ، وهي مخطوطة موجودة في مكتبة برلين .

ج) المفقود منها :

- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل على شرح التسهيل لأبي حيان .



- حاشية على التسهيل لابن مالك أو " حواشي التسهيل " ، وقد أكثر خالد الأزهري من النقل عنه .
- رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة ، ذكره السيوطي .
- التذكرة ، نقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر .
- شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطي .
- عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب .
- حواشي الألفية ، نقل عنها خالد الأزهري في شرح التصريح .
- شرح التسهيل ، وقد أشار إليه ابن هشام في شرح اللوحة البدرية .

[كتاب (مغني اللبيب)] :

أ (موازنة بين ابن هشام والمرادي) :

في دراسة للدكتور / عبد الكريم محمد الأسعد المنشورة في مجموعته المسمى (مقالات مُنتخبة في علوم اللغة) تكلم فيه عن مدى التشابه بين القسم الأول من كتاب المغني (لابن هشام وبين كتاب المرادي (الجني الداني في حروف المعاني) في مقارنة بينهما ومن يكون قد نقل من الآخر ، قال ^(١) : (ويجسن قبل الشروع فيما ذكرت — أي في المقارنة بين الكتائين — أن أوضح أنّ مغني ابن هشام قد أقيم على ثمانية أبواب ، الأول منها فقط كان خاصاً بالأدوات وهو يُشكّل نصف الكتاب تقريباً ، أمّا نصفه الثاني فقد تضمّن الأبواب السبعة الباقية .

في حين اختصّ كتاب المرادي " الجني الداني في حروف المعاني " في أبوابه الخمسة كلّها بالبحث في هذه الحروف على مختلف أنواعها مع مقدّمة تضمّنت كذلك

(١) مقالات مُنتخبة ، ص ٣٠٢ — ٣٠٨ .

فصولاً خمسة في حدّ الحرف ، وفي تسميته حرفاً ، وفي جملة معانيه وأقسامه ، وفي بيان عمله ، وفي عدّة الحروف .

وهذا يعني أنّ المقارنة ستتمّ بين الباب الأول من أبواب المغني فحسب وبين كتاب (الجني) كله لاتحاد الموضوع فيهما ؛ وذلك لأنّ النقل على وجهه أو آخر من (الجني الداني) إنّما كان في هذا الجزء من (المغني) ، جاء في " كشف الظنون " هو — أي كتاب الجني الداني — كتاب مفيد رتب على مقدّمة مشتملة على خمسة فصول ، ثم أورد خمسة أبواب من الأحادي إلى الخماسي وهو مأخذ المغني لابن هشام " (١) .

ومن أوفى ما قيل في هذه القضية أنّما كان بين ابن هشام وبين المرادي في مصنّفيهما مما نحن بصدده قول محقّق " الجني الداني " : " كان أوّل ما طبع من المصنّفات المتعلقة بمعاني الأدوات وهو يبسط أصولها وأبوابها وشواهدا والمذاهب المختلفة فيها كتاب (مغني اللبيب) ، وقد استطاع لسبقه هذا في النشر ، ولما أُلّف حوله من شروح وتعليقات واستدراكات ، ولما تمتّع به صاحبه ابن هشام من منزلة علمية مرموقة طاغية أن يمثلاً فراغاً كبيراً من معاني الأدوات ويشغل الدارسين والمحقّقين عن الكتب التي تقدّمته أو جاءت بعده في هذا الموضوع فلم يعمل واحد منهم على تحطّي سلطان ابن هشام عشرات من السنوات ، بيد أنّ قراءة يسيرة في كتاب (الجني الداني) رسمت لنا خطأً جديداً في تاريخ (مغني اللبيب) ، فقد ذكر ابن هشام أنّ كتابه فريد من نوعه ، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ، فأوهم الدارسين أنّ كتابه نسيج وحده وفريد أصله وفرعه ، ونحن إذا عارضنا الباب الأول منه بما جاء في الجني الداني رأينا لقاء واضحاً في تقسيم معاني الأدوات ، والشواهد والمذاهب والتوجيهات النحوية والمعنوية ، والاستدراكات والتعقيبات ، وهذا اللقاء ليس قاصراً على المضمون وإنّما هو في كثير من المواطن

(١) ج ١ ، ص ٦٠٧ .



ظاهر في العبارات والجمل والمفردات ، الأمر الذي يدعو إلى احتمال أن أحد المؤلفين قد نقل من الآخر أو أنّهما نقلًا من مصدر واحد ، ولما تعذّر علينا الوصول إلى كتاب يثبت الاحتمال الثاني رجعنا إلى الاحتمال الأول ، وكادت دعوى ابن هشام المتقدمة تحملنا على الميل إلى أنّ المرادي قد اعتمد في الجني على ما جمعه ابن هشام في كتابه إلا أنّ منطق التاريخ لم يسمح بهذا وحملنا على الجزم بعكسه ، فابن هشام قد صتّف كتابه المغني مرتين أولاهما سنة ٧٤٩هـ والثانية سنة ٧٥٦هـ ، وقد نُكِبَ ابن هشام بالتأليف الأول وبكتب له أخرى في طريقه إلى مصر فلم يكن للمغني بين الناس إلاّ التأليف الثاني ، ولما كان المرادي قد توفي سنة ٧٤٩هـ فإنّ نقل ابن هشام عنه أولى بالجزم والتحقيق ، وقد أكدّ هذه الحقيقة قول حاجي خليفة : (الجني الداني في حروف المعاني للشيخ / بدر الدين حسن بن قاسم المرادي ... وهو مأخذ المغني لابن هشام) ، والجدير بالذكر أنّ ابن هشام قد ذكر في المغني كتباً كثيرة استقى منها ، وعدداً كبيراً من العلماء نقل عنهم أو أخذ بأقوالهم ولم يكن للمرادي وكتابه الجني الداني إشارة واحدة ^(١) . وهذا الذي ذكره المحققان عن مسلك ابن هشام في المغني صحيح ، ونضيف إليه أننا لاحظنا مثل هذا المسلك كذلك من قراءتنا المتعددة في كثير من كتب ابن هشام النحوية ، فقد كان إلى جانب كثرة ما يورده فيها من أسماء مصادره كتباً كانت أو علماء يهمل ذكر هذه المصادر أحياناً على الرغم مما يورده من النقول الحرفية أو شبه الحرفية عنها . من ذلك مثلاً تعريف ابن الحاجب اسم الفاعل بقوله " ما اشتقّ من فعل لمن قام به على معنى الحدوث " فقد نقله ابن هشام في شرح شذور الذهب نقلاً حرفياً دون أن ينسبه لصاحبه أو للكتاب الذي أخذه منه .

ومن ذلك أيضاً قول ابن هشام " بخلاف العَلَم فإنه يعيّن مسمّاه بغير قيد ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمّى زيداّ بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بأنت وهو " وقد ردّ العدوي هذا القول إلى صاحبه وذكر اسم الكتاب الذي نقله ابن هشام منه فقال : " قال ابن مالك في شرح الكافية .. والعَلَم يعيّن مسمّاه دون قيد

(١) الجني الداني ، تمهيد المحققين ، ص ٥ - ٦ .

ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمّى زيداً بحضور أو غيبة بخلاف التعبير عنه بأنّ وهو " .

نعود بعد هذا إلى مقارنة نصوص من المغني بنصوص سبقتها من الجني الداني في حروف بعينها من أدوات المعاني لنكشف ما بينهما من تشابه يوجب على ابن هشام أن ينسبها إلى المرادي وكتابه ، لكنه أهمل ذلك إهمالاً تاماً وخالف فيما فعل ما تقتضي به الأمانة العلمية .

١ (تناول ابن هشام في المغني في الباب الأول وهو باب تفسير المفردات وذكر أحكامها معاني الباء المفردة ^(١) بالطريقة نفسها والترتيب ذاته اللذين تناولهما المرادي في الجني الداني ^(٢) ، كذلك تشابهت في كلاميهما في الكتابين جمهرة المعاني والشواهد بل تطابق الكثير من العبارات ، فقد ذكر ابن هشام أنّ من معانيها " الغاية " نحو : وقد أحسن بي ، أي إليّ ، وقيل : ضمّن أحسن معنى لطف " ، وقال المرادي في الباب الأول في الحرف الأحادي من كتابه الجني الداني إنّ من معانيها " أن تكون بمعنى إليّ نحو قوله تعالى : وقد أحسن بي ، أي إليّ ، وأوّل على تضمين أحسن معنى لطف " .

٢ (وتناول ابن هشام في المغني في الباب نفسه حرف " لم " فقال ^(٣) ملخصاً كلام المرادي ^(٤) عنه " حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً نحو لم يلد ولم يولد ، وقد يرفع الفعل المضارع بعدها ، كقوله : (من البسيط) :

لولا فوارس من نغم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

(١) يُنظر : المغني ، ص ١٣٧ .

(٢) الجني الداني ، ص ٣٦ .

(٣) المغني ، ص ٣٦٥ .

(٤) يُنظر الجني الداني ، ص ٢٦٦ .



ف قيل ضرورة ، وقال ابن مالك لغةً ، وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها
كقراءة بعضهم : ألم نشرح ، وقوله : (من الرجز) :

في أيّ يومٍ من الموتِ أفرُّ ~~أيومٍ لم يُقدَر أم يومٍ قُدِر؟~~

وخرّجا على أن الأصل نشرحنّ ويُقدَرَن ثم حذف نون التوكيد الخفيفة وبقيت
الفتحة دليلاً عليها " .

وتناول المرادي الحرف نفسه بتفصيل أكبر وبتحقيق أدقّ فقال في الباب الثاني من
الحرف الثنائي من كتابه المذكور " لم حرف نفي له ثلاثة أقسام ، الأول : أن يكون
جازماً نحو لم يلد ولم يُولد وهذا القسم مشهور ، الثاني : أن يكون ملغى لا عمل له
فيرتفع الفعل المضارع بعده كقول الشاعر : (من البسيط) :

لولا فوارسٌ من ذهلٍ وأسرتهم ~~يوم الصليفاء لم يُوفون بالجار~~

وصرح ابن مالك في أوّل شرح التسهيل بأنّ الرفع بعد لم لغة قوم من العرب وذكر
بعض النحويين أنّ ذلك ضرورة . والثالث : أن يكون ناصباً للفعل ، حكى
اللحياني عن بعض العرب أنّه يُنصب بلم وقال ابن مالك في شرح الكافية :
زعم بعض الناس أنّ النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف ألم نشرح لك
صدرك ، بفتح الحاء وبقول الراجز :

في أيّ يومٍ من الموتِ أفرُّ ~~أيومٍ لم يُقدَر أم يومٍ قُدِر؟~~

وهو عند العلماء محمول على أنّ الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم
حذفت ونويت " .

إلى غير ذلك من الأمثلة التي ذكرها (١) .

(١) يُنظر : مقالات مُنتخبة ، ص ٣٠٩ — ٣١٠ — ٣١١ .

ثم قال : (ومن الواضح ما بين الكلامين من تشابه يكاد يكون تاماً لا ينقص منه ما نراه من تبديل في اللفظ أو تحوير في العبارة أو تقديم أو تأخير أو إيجاز قليل هنا وتفصيل قليل هناك) (١) .

وأقول : ذلك لا يقدر في علم ومكانة ابن هشام ، فإن من عادة السلف أن ينقلوا عن بعضهم ولا يعززون في الغالب ، وعمدتم في ذلك نشر العلم وقصد وجه الله سبحانه وتعالى ، وإذا سلّمنا بأن ابن هشام أخذ مادته في الباب الأول من المرادي فقد برزت براعة ابن هشام وعلو كعبه في بقية أبواب الكتاب مما لا يدع مجالاً للشك لدى صاحب انصاف بأنه قد أبدع وأتى بالجديد ، فرحم الله الجميع ، وقد أثنى العلماء على هذا المصنف ومختصره (الإعراب عن قواعد الإعراب) الذي ضمّنه بعض مادة (المغني) وهو مما لا يُستغنى عنه في علم الإعراب ، وتصانيف ابن هشام الأخرى كـ (أوضح المسالك) و (شرح القطر) و (الشذور) و (اللمحة البدرية) وباقي مؤلفاته — التي سارت بها الركبان — تشهد على ملكة ابن هشام ومدى القبول لمصنفاته عند عامة أهل العلم .

ب) سبب تأليف ابن هشام لكتاب المغني (٢) :

هو ما قاله في مقدمته : (... ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة المسماة بـ " الإعراب عن قواعد الإعراب " حسنَ وَقَعُهَا عند أولي الألباب ، وسار نفعها في جماعة الطلاب ، مع إن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادّخرته عنها كشدرة من عقد نخر ، بل كقطرة من قطرات بحر ، وها أنا بائح بما أسررته ، مفيد لما قررتة وحررتة ، مقرب فوائده للإفهام ، واضع فرائده على طرف الثمام ، لينالها الطلاب بأدنى إلمام) .

(١) مقالات منتخبة ، ص ٣١١ .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج ١ ، ص ٢٧ — ٣١ .



ثم قال : (واعلم أي تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها
ثلاثة أمور :

أحدها : كثرة التكرار ، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية ، بل للكلام على الصور
الجزئية .

فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا
ذلك الكلام) .

(والأمر الثاني : إيراد ما لا يتعلق بالإعراب ، كالكلام في اشتقاق اسم ، أهو
من السممة كما يقول الكوفيون ، أو من السمو كما يقول البصريون ؟ والاحتجاج
لكل من الفريقين ، وترجيح الراجح من القولين) .

(والثالث : إعراب الواضحات ، كالمبتدأ وخبره ، والفاعل ونائبه ، والجار
والجور ، والعاطف والمعطوف ، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي) .

ج (زمن ومكان تأليفه :

ألّفه عندما كان مجاوراً للحرم الشريف بمكة المكرمة سنة ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م ،
ولكنه أضعه في طريقه إلى مصر ، فأعاد تأليفه في رحلته الثانية إلى مكة سنة
٧٥٦هـ / ١٣٥٥م^(١) .

قال في مقدمة كتابه : (... وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت
بمكة زادها الله شرفاً ، كتاباً في ذلك — أي في علم الإعراب — مُنوراً من أرجاء
قواعده كل حالك ، ثم أنني أُصِبت به وبغيره في مُنصر في إلى مصر ، ولما منَّ الله تعالى
عليّ في عام ستّة وخمسين بمعاودة حرم الله ، والمجاورة في خير بلاد الله ، شُمرتُ

(١) يُنظر : مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢١ .

عن ساعد الاجتهاد ثانياً ، واستأنفتُ العمل لا كَسَلاً ولا متوانياً ووضعت هذا التصنيف ... (١) .

د (منهجه فيه)^(٢) :

(انتهج المؤلف فيه منهجاً فريداً في نوعه لم يسبقه إليه سابقٌ من لدن سيويه إلى عصره هذا ، إذ نراه قد قَسَمه قسمين كبيرين .

القسم الأول : خصّه بالمفردات والأدوات التي تشبه مفاتيح البيان في لغتنا ، وفيه أخذ يوضح وظائفها وطرق استخدامها لها ، مع عرض لجميع الآراء المتصلة بها عرضاً باهراً .

القسم الثاني : تحدث فيه عما يلي :

- ١ (الجملة وأقسامها المتنوعة وأحكامهما .
 - ٢ (الظرف والجار والمجرور وأحكامها .
 - ٣ (ما يكثر دوره في الكلام ويقبح جهله .
 - ٤ (الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها .
 - ٥ (التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها .
 - ٦ (كيفية الإعراب .
 - ٧ (أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية) .
- وقد وضّحه بقوله : (ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف ، وتتبع فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتحتها ، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضححتها ونقحتها ، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها)^(٣) .

(١) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٢) شرح المزج ، ج ١ ، ص ٣٤ .

(٣) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٧ .



قال الدماميني في مدحه (من الطويل)^(١) :

ألا إنما مغني اللبيب مصنف
وما هو إلا جنة قد تزخرفت
جيلٌ به النحويُّ يحوي أمانيه
أما تنظُرُ الأبوابَ فيه ثمانية

وقال الشهاب الخفاجي (من الرجز المجزوء)^(٢) :

مغني اللبيب جنة
أما تراها وهي لا
أبوابها ثمانية
تسمع فيها لاغيه

مميزات هذا الكتاب إجمالاً^(٣) :

مما امتاز به " مغني اللبيب " عن كتب المعاصرين واللاحقين وعن بقية مؤلفات ابن هشام نفسه ما يأتي :

١ (الإحاطة بأطراف الموضوعات النحوية إحاطة لم تدع شيئاً دون أن تنص عليه وتبينه .

٢ (التعمق في بحث المسائل وتقليبها على جميع وجوهها ، ودعمها بالأدلة والبراهين ، وذلك كما في كلامه في الوجه الثالث من أوجه (كي) قال :

(الثالث : أن تكون بمزلة أن المصدرية معنى وعملاً ، وذلك في نحو : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ... ﴾^(٤) ويؤيده صحة حلول أن محلها ؛ ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل ، ومن ذلك " جئتُك كي تكرمني " ، وقوله تعالى : ﴿ ... كَيْ لَا

(١) شرح المزج ، ج ١ ، ص ٢٣ .

(٢) حاشية الشيخ / محمد الأمير على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٥ .

(٣) يُنظر : ابن هشام وأثره في النحو العربي ، ص ٩٩ ، للدكتور / يوسف عبد الرحمن الضبع .

(٤) سورة الحديد : آية (٢٣) .

يَكُونُ دُوْلَةً ... ﴿^(١)﴾ إذا قدرت اللام قبلها ، فإن لم تقدر فهي تعليلية جارة ، ويجب حينئذ إضمارُ أن بعدها ، ومثله في الاحتمالين قوله : (من الطويل) :
أردتَ لَكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبِي^(٢)

فكي : إما تعليلية مؤكدة للام ، أو مصدرية بمعنى أن ، ولا تظهر أن بعد كي إلا في الضرورة كقوله : (من الطويل) :
فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ؟

وعن الأخفش أن كي جارة دائماً ، وأن النصب بعدها بـ " أن " ظاهرة أو مضمرة ، ويرده نحو : ﴿ لَكَيْلًا تَأْسُؤًا ... ﴾^(٣) فإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله : (من الوافر) :
وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً^(٤)

رُدَّ بَأَنِ الْفَصِيحِ الْمَقِيسِ لَا يَخْرُجُ عَلَى الشَّاذِّ ، وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً ، ويرده قولهم : " كيمه " كما يقولون : " لمه " ، وقول حاتم : (من الطويل) :
وَأَوْقَدْتَ نَارِي كِي لِيُبَصَرَ ضَوْؤُهَا وَأَخْرَجْتَ كَلْبِي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ، وأجابوا عن الأول بان الأصل " كي يفعل ماذا " ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴾^(٥)

(١) سورة الحشر : آية (٧) .

(٢) وعجزه : (فتركها شنناً ببذاء بلقع) .

(٣) سورة الحديد : آية (٢٣) .

(٤) صدره : (فلا والله لا يُلْفَى لما بي) .

(٥) سورة القيامة : آية (٢٢) .



" فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً " ، أي : كيما يسجد ، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه)^(١) .

٣ (الإفاضة في الشواهد العربية الصحيحة التي تؤيد ما ذهب إليه ، فـ " المغني " من أغنى الكتب بالشواهد ، وهو كالنبع الصافي والجدول المتدفق بالصحيح من الشواهد التي تأخذ بنواصي القواعد ، أما الآيات القرآنية فقد أفاض فيها وكان لها الغلب على سواها من سائر الشواهد ، وأما الأحاديث النبوية فقد حوى الكتاب قدرًا مما صحَّ منها ، وأما جيّد الشعر العربي ، السليم من الوهن والتجريح ، فأحسب أن الكتاب أوفى على الغاية منه ، وقد بلغت الأبيات في مجموعها اثنين وتسعمائة شاهد ، وقد وعى الكتاب طائفة من كلام العرب تأتي في المرتبة الأخيرة)^(٢) .

٤ (بسط القول في آراء النحاة وتمحيص الصواب من بينها وتعقيبه عليها بتبيان رأيه فيها ، أو انخيازه لواحد منها .

ومن ذلك اختلافهم في (ما) الواقعة بين المتبوع وتابعه في نحو : ﴿ ... مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ... ﴾^(٣) ، " قال الزجاج : " ما " حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ، ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود ، وبعوضة بدل ، وقيل : " ما " اسم نكرة صفة لـ " مَثَلًا " أو بدل منه ، و " بعوضة " عطف بيان على " ما " ، وقرأ رؤبة برفع بعوضة ، والأكثر على أن " ما " موصولة ، أي الذي هو بعوضة ، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة ، وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين ، واختار الزمخشري كون " ما " استفهامية مبتدأ و " بعوضة " خبرها ، والمعنى أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة ")^(٤) .

(١) المغني ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) يُنظر : ابن هشام وأثره في النحو العربي ، ص ١٠٢ .

(٣) سورة البقرة : آية (٢٦) .

(٤) المغني ، ص ٤١٣ .

٥ (كثرة الاحتجاج بالقراءات وتخريجها وفق القواعد العربية السليمة ، من أمثلتها : قول ابن هشام : (أجرى الكوفيون " ثمَّ " مجرى الفاء والواو ، في جواز نصب المضارع المقرون بما بعد فعل الشرط ، واستدلَّ لهم بقراءة الحسن ^(١) : ﴿ ... وَمَنْ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ... ﴾ ^(٢) بنصب ﴿ يُدْرِكُ ﴾ وأجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب ، فأجاز في قوله ﷺ : (لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يُجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ) ^(٣) ثلاثة أوجه ، الرفع : بتقدير ثم هو يغتسل ، وبه جاءت الرواية . والجزم : بالعطف على موضع فعل النهي . والنصب قال : بإعطاء (ثم) حكم واو الجماعة ، فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا النووي — رحمه الله — أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع ، فقال : لا يجوز النصب ؛ لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما ، دون أفراد أحدهما ، وهذا لم يقله أحد ، بل البول منهى عنه ، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا ، انتهى . وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب ، لا في المعية أيضاً ، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم ، لا المنطوق ، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته ، ونظيره إجازة الزجاج والزمخشري في : ﴿ وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ... ﴾ ^(٤) كون ﴿ تَكْتُمُوا ﴾ مجزوماً ، وكونه منصوباً مع أن النصب معناه النهي عن الجمع ^(٥) .

٦ (إنارة السبيل لدفع اعتراضات تردُّ على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وغريب الشعر .

(١) قال السمين الحلبي : (وقرأ الحسم البصري بالنصب) الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٤٢٠ .

(٢) سورة النساء : آية (١٠٠) .

(٣) صحيح متفقٌ عليه واللفظ للبخاري ، أخرجه البخاري (٢٣٩) ، ومسلم (٢٨٢) .

(٤) سورة البقرة : آية (٤٢) .

(٥) المغني ، ص ١٦١ .



قال في الكلام على معنى " من " : " وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى : ﴿ ... وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً ... ﴾ ^(١) في الطعن على بعض الصحابة ، والحق أن " من " فيها للتيين لا للتبعيض ، أي الذين آمنوا هم هؤلاء ، ومثله : ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٢) وكلهم محسن ومتقٍ ﴿ ... وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ^(٣) فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار " ^(٤) .

٧ (الدقة في التأليف والإحكام في التصنيف ، ووضع كل شيء في مكانه اللائق به والملائم له ، ويتجلى ذلك في كل باب من أبوابه الثمانية .
٨ (وضع قوانين في إعراب القرآن الكريم تضبط آياته المحكمات .
قال في ما يلتبس فيه الأصلي بالزائد على المبتدئ في صناعة الإعراب :

" ومما يشتهه نحو " تولوا " بعد الجازم والناصب ، والقرائن تبين ، فهو في نحو : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ ... ﴾ ^(٥) ماض ، وفي نحو : ﴿ ... وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ ... ﴾ ^(٦) ، ﴿ ... فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ ... ﴾ ^(٧) مضارع ، وقوله تعالى : ﴿ ... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ط

(١) سورة الفتح : آية (٢٩) .

(٢) سورة آل عمران : آية (١٧٢) .

(٣) سورة المائدة : آية (٧٤) .

(٤) المغني ، ص ٤٢١ .

(٥) سورة التوبة : آية (١٢٩) .

(٦) سورة هود : آية (٣) .

(٧) سورة النور : آية (٥٤) .

وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ... ﴿^(١) الأول : أمر ، والثاني : مضارع ؛ لأن النهي لا يدخل على الأمر ، و " تلظى " في : ﴿ فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ﴾^(٢) مضارع ، وإلا لقيـل : تلظت)^(٣) .

٩ (ذكر أمور يزين المُعرب علمها ويشينه جهلها ، وترك أمور ذكرها في الإعراب فضول . وهذا ظاهر في الباب الرابع^(٤) .

المغني مع شراح متنه وشواهدة :

لهذا الكتاب مكانة كبيرة عند السابقين ، وله مثلها عند المعاصرين ، فهو من أعظم كتب ابن هشام قدراً ، وأرفعها مقاماً ، انتشر ذكره بين الناس ، وأكبّ العلماء عليه ، ولما أحسّوا بصعوبة أسلوبه ، ودقّة مسائله وضعوا الحواشي عليه والشروح كي يستعين بها الطلبة ، فتأخذ بيدهم إلى إدراك الغامض من مسائله ، وما أكثرها^(٥) .

وقد أورد حاجي خليفة بعض هذه الشروح والتعليقات^(٦) .

وذكرها محقق كتاب " شرح المزج " للدماميني ، الدكتور / عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي مرتبة على النحو التالي^(٧) :

(١) سورة المائدة : آية (٢) .

(٢) سورة الليل : آية (١٤) .

(٣) المغني ، ص ٨٧٨ .

(٤) يُنظر : المغني ، ص ٥٨٨ .

(٥) مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ١١ ، للمحقق : د . عبد اللطيف محمد الخطيب .

(٦) يُنظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، ج ٢ ، ص ١٧٥٢ ، ١٧٥٣ ، ١٧٥٤ .

(٧) يُنظر : الجزء الأول ، ص ٣٧ — ٣٨ .



فمن الشارحين والمعلقين :

١ (محمد بن عبد الرحمن بن الصَّائغ (شمس الدين) ، م سنة ٧٧٦هـ — ، سماه : " تزييه السلف عن تمويه الخلف " وصل فيه إلى الباء المفردة ، وهو مفقودٌ .

٢ (محمد بن أبي بكر الدماميني (بدر الدين) ، م سنة ٨٢٨هـ — ، شرحه مرة وعلق عليه مرتين ، طبع شرحه في المطبعة البهية في القاهرة سنة ١٣٠٤هـ — بهامش المنصف) .

٣ (أحمد بن محمد الشُّمْنِيّ (تقي الدين) ، م سنة ٩٧٢هـ — ، سماه : " المنصف من الكلام على مغني ابن هشام " وهو مطبوع في جزأين ، المطبعة البهية بمصر ، تاريخ ١٣٠٥/١٢/٢٤هـ .

٤ (محمد بن عماد المالكي (أبي ياسر) ، م سنة ٨٤٤هـ — ، سماه : " كافي المغني " في ثلاث مجلدات ، وهو مفقود .

٥ (عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (جلال الدين) ، م سنة ٩١١هـ — ، سماه : " الفتح القريب على مغني اللبيب " ، وهو تعليق وصل فيه إلى " حتى " ، وقد حقق بكلية اللغة العربية بأسسوط ، لنيل درجة العالمية " الدكتوراه " لبعض الزملاء .

٦ (نور الدين العسيلي المقرئ ، م سنة ٩٩٠هـ .

٧ (أحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن المَلَّاحي ، م سنة ١٠٠٣هـ — ، سماه : " منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب " ، وقد حقق في كلية اللغة العربية بالقاهرة .

٨ (محمد بن محمد المعروف بوحى زادة الرومي ، م سنة ١٠١٨هـ — ، سماه : " مواهب الأديب " ، وهو شرح مفيد جامع في ستة مجلدات ، وهو مفقود .

٩ (المولى مصطفى بن ببر محمد المعروف بعزمي زادة ، م سنة ١٠٤٠هـ ، لم أقف عليه .

١٠ (المولى مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي ، م سنة ١١٠٠هـ ، وهو شرح موجز مفيد سماه : " غنية الأديب عن شروح مغني اللبيب " ، لم أقف عليه .

١١ (محمد بن مهدي بن علي القزويني ، سماه : " عناء الأريب في فهم مغني اللبيب " ، لم أقف عليه .

١٢ (محمد بن إبراهيم الحنبلي (رضي الدين) ، م سنة ٩٧١هـ ، سماه : " مغني الحبيب على مغني اللبيب " ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم : ١٢٦٩٤ ، ميكروفيلم نحو طلعت .

١٣ (محمد الأمير الأزهري ، مطبوع طبعة دار إحياء الكتب العربية في مصر ، وقد فرغ منه سنة ١١٨٨هـ كما ذكر في خاتمته .

١٤ (محمد عرفة الدسوقي ، م سنة ١٢٣٠هـ ، مطبوع طبعت عدة مرات منها :

أ — في مطبعة بولاق بمصر سنة (١٢٨٦هـ) وسنة (١٣٠١هـ) .

ب — طبعة عبد الحميد بن أحمد حنفي في القاهرة سنة (١٣٥٨هـ) .

ج — في مطبعة المشهد الحسيني في القاهرة سنة (١٣٨٦هـ) جزءان في مجلد وبهامشها مغني اللبيب .

١٥ (عبد الحفيظ ابن مولانا الحسن ، م سنة ١٣٥٦هـ ، سماه : " السبك العجيب لمعاني حروف مغني اللبيب " ، لم أقف عليه .

وكما قامت الشروح والتعليقات على متن المغني قامت — أيضاً — على شواهد .



ومن الشارحين لشواهدة :

١ (عبد الرحمن بن أبي السيوطي (جلال الدين) ، م سنة ٩١١هـ ، طُبع في المطبعة البهية بالقاهرة سنة (١٣٢٢هـ) بتصحيح العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي المتوفى سنة (١٣٢٢هـ) رحمه الله تعالى ، نشره أحمد ناجي الجمالي ، ومحمد أمين الخانجي ، كما طُبع في مجلدين باعتناء الشيخ أحمد ظافر كوجان ، نشرته دار مكتبة الحياة في بيروت ، وذُيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركي الشنقيطي المتوفى سنة (١٣٢٢هـ) رحمه الله تعالى .

٢ (عبد القادر بن عمر البغدادي ، م سنة ١٠٩٣هـ ، وهو مطبوع في ثمانية مجلدات ، طُبع باسم " شرح أبيات مغني اللبيب " بتحقيق الشيخين عبد العزيز رباح ، وأحمد بن يوسف الدقاق ، نشرته دار المأمون للتراث في دمشق سنة (١٣٩٣هـ) .

٣ (عبد الله بن علي القحافي وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم : (١٠) نحو حلیم ، وهو مختصر يقع في ٩٠ ورقة وقد خط سنة ١٢٥٦هـ .

كما يوجد شرح آخر لم يعلم مؤلفه يقع في ١٠٩ ورقة خط سنة ١١١٣هـ ، وهو تحت رقم : (٥٩١١) بدار الكتب المصرية .

ومن المختصرين :

١ (محمد بن إبراهيم البيجوري (شمس الدين) ، م سنة ٨٦٣هـ ، لم أقف عليه .

٢ (محمد بن عبد المجيد السامولي الشافعي ، م سنة ٩٦١هـ ، سماه : " ديوان الأريب في مختصر مغني اللبيب " ، وهو محقق بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

٣) أحمد المشتهر بالنائب ، سماه : " قراضة الذهب في علمي النحو والأدب " ،
لم أقف عليه .

ومنهم من جعل " المغني " في منظومة ليسهل حفظها :

فمن الناظمين أبو النجا بن خلف بن محمد بن علي المصري الشافعي ، المولود
سنة ٨٤٩ هـ ، وقد شرح ما نظم .



تعريف الاعتراض :

ورد الاعتراض في المعاجم اللغوية بعدة معانٍ ، منها :

(١) المنع^(١) :

قال الفيروز أبادي : " والاعتراض المنع ، قال الصاغاني : والأصل فيه أن الطريق المسلوك إذا اعترض فيه بناء أو غيره كالجذع أو الجبل منع السابلة من سلوكه ، فوضع الاعتراض موضع المنع لهذا المعنى وهو مطاوع (العَرَض) يُقال : عَرَضْتُهُ فاعْتَرَضَ^(٢) .

(٢) عدم الاستقامة^(٣) :

قال الأزهري : (واعْتَرَضَ الفرسُ في رَسَنِهِ ، لم يستقم لقائده)^(٤) .

(٣) الوقوع في الشيء^(٥) :

قال الجوهري^(٦) : (واعترض فلان فلاناً : أي وقع فيه وعارضه : أي جانبه وعدل عنه) .

قال ذو الرمة^(٧) : (من الطويل) .

وقد عارضَ الشِّعْرِي سُهَيْلَ كَأَنَّهُ قَرِيحُ هِجَانَ عَارِضِ السَّوْلِ حَافِرُ

(١) يُنظر : الصحاح ، مجلد ٣ ، ص ١٠٨٤ ، مادة : (عرض) ، تاج العروس ، ج ١٨ ، ص ٤٠٨ ، مادة : (عرض) .

(٢) تاج العروس ، ص ٤٠٨ .

(٣) يُنظر : الصحاح ، مجلد ٣ ، ص ١٠٨٤ ، مادة : (عرض) ، التهذيب ، ج ١ ، ص ٦٣ .

(٤) التهذيب ، ج ١ ، ص ٤٦٣ .

(٥) يُنظر : الصحاح ، مجلد ٣ ، ص ١٠٨٤ ، التهذيب ، ج ١ ، ص ٤٦٣ .

(٦) الصحاح ، مجلد ٣ ، ص ١٠٨٤ — ١٠٨٥ .

(٧) في ديوانه ، ص ١١٥ ، وفي الديوان كذا :

وقد لاح للساري سُهَيْلَ كَأَنَّهُ قَرِيحُ هِجَانَ عَارِضِ السَّوْلِ جَافِرُ

٤ (الابتداء بالشيء من غير أوله)^(١) :

قال الجوهري : (واعترضت الشهر : إذا ابتدأته من غير أوله)^(٢) .

وفي الاصطلاح : تقابل الدليلين على سبيل الممانعة بحيث يقتضي أحدهما ثبوت أمر ، والآخر انتفاءه^(٣) وبذلك يتبين من التعريف الاصطلاحي عند المتكلمين والأصوليين مناسبة مصطلح الاعتراض كعنوان لهذه الرسالة ، حيث أن في اعتراض البغدادي على ابن هشام تقابل دليلين في الظاهر بحيث يبدؤان للناظر إليهما في أول الأمر أنهما متنافيان ، وبشيء من النظر يمكن الوصول إلى الجمع بينهما أو ترجيح أحدهما ، فصنيع البغدادي في شرح الشواهد أقرب ما يكون إلى إيراد الأدلة على سبيل الممانعة ، وذلك أحد تعريفات الاعتراض اللغوية .

وهناك مصطلحات أخرى يكثر دورها في هذا السياق كالأستدراكات والتعقبات والمؤاخذات والتنبيهات إلا أنها تختلف عن مفهوم الاعتراض ، ويمكن التفريق بينها على النحو الآتي :

فالاستدراكات : استفعال من (درك) ، وهي إما إضافة مُتممة أو معدلة للمستدرك عليه^(٤) .

والإدراك :^(٥) اللحوق ، يُقال : مشيت حتى أدركته ، وعشت حتى أدركت زمانه ، وأدركته ببصري أي رأيته ، واستدركت ما فات وتداركته بمعنى ، وتدارك

(١) يُنظر : الصحاح ، مجلد ٣ ، ص ١٠٨٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) كتاب التعريفات ، ص ١٢٤ .

(٤) استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في فتح الباري ، ص ٨ .

(٥) الصحاح ، مجلد ٤ ، ص ١٥٨٢ ، مادة (د - ر - ك) .

القوم : أي تلاحقوا ، أي لحق آخرهم أو لهم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ... حَتَّى إِذَا
أَدَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا ... ﴾^(١) .

وأصله : تداركوا .

وفي المعجم الوسيط : استدرك ما فات : تداركه ، والشيء بالشيء تداركه به ،
وعليه القول : أصلح خطأه ، أو أكمل نقصه ، أو أزال عنه لبساً^(٢) .

ومنها : استدركات السيرافي على سيبويه ، واستدركات الزبيدي على سيبويه .

والتعقبات : هي تتبع عشرات وأخطاء مؤلف أو مصنف ما .

قال ابن منظور : " واستعقت الرجل وتعقبته إذا طلبت عورته وعثرته " ^(٣) .

وذلك نحو تعقبات أبي حيان لابن مالك كما هو مشهور .

والمواخذات : نحو من التعقبات ، قال ابن منظور ^(٤) : (وآخذه بذنبه مؤاخذاً :

عاقبه ، وفي التزليل العزيز : ﴿ فُكُلًا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ... ﴾^(٥) وقوله ﴿ كَأَنَّ

مِّن قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا ... ﴾^(٦) .

ومنها : مسائل الغلط للمبرد ، وهو ردّ المبرد على سيبويه .

قال ابن جني : " وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه

في المواضع التي سماها مسائل الغلط ، فقلماً يلزم صاحب الكتاب منه إلا الشيء التزراً ،

وهو أيضاً — مع قلته — من كلام غير أبي العباس " ^(٧) .

(١) سورة الأعراف : آية (٣٨) .

(٢) المعجم الوسيط ، ص ٢٩١ ، مادة (درك) .

(٣) لسان العرب ، ج ٣٤ ، ص ٣٠٢٦ .

(٤) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٦ .

(٥) سورة العنكبوت : آية (٤٠) .

(٦) سورة الحج : آية (٤٨) .

(٧) الخصائص ، ج ٢ ، ٤٨٤ .

والتنبيهات : من نبه للأمر نَبَهًا : فَطِنَ له ، ومن نومه استيقظ فهو نَبِهٌ ^(١) .
 وَنَبَّهْتُهُ على الشيء : أوقفته عليه فتنبّه هو عليه ^(٢) .
 والتنبيه : اسم لطائفة من الكلام يحسن الالتفات والتنبيه لها ^(٣) .
 ومنها التنبيه على حدوث التصحيف للأصفهاني ، وتنبيهات ابن بري على
 الصحاح للجوهري .
 ومن المصطلحات التي تتعلق بدراسة المسائل مصطلح التحقيق : وهو إثبات
 المسألة بدليلها ^(٤) .

قال ابن منظور ^(٥) : وحقق قوله وظنه تحقيقاً أي صدق .
 وحقّ الأمر يَحِقُّ ويَحْقُ حَقًّا وَحُقُوقًا صار حَقًّا وثبت ، وفي التتريل : ﴿ قَالَ
 الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ... ﴾ ^(٦) أي ثبت ، وكلام محقق : أي رصين قال الراجز :
 دَعَا ذَا وَجِبْرٍ مَنْطِقًا مُحَقَّقًا

ولعلك لحظت الفروق بين هذه الكلمات ، وإن تقاربت في بعض الأحيان ،
 وعلمت حينئذ — كما قدمت — لم اخترت مصطلح الاعتراضات ، غير أنني أُنَبِّهُ هنا
 أن حواشي بعض العلماء أو شروحاتهم على متون بعض لا تخلو من هذه الأشياء كلها ،
 فقد تشمل الاستدراك والتعقيب والاعتراض والتنبيه والتصويب والتحقيق والإكمال
 كلّ بحسب سياقه وموضعه ، كما أُنَبِّهُ أيضاً إلى أن في التعقيبات والاستدراكات ونحوها
 سعيًا للتكامل بين العقول العلمية على مختلف الأعصار والأمصار ، ولو تُرِكَتْ
 المصنفات غفلاً من ذلك لكانت أقل فائدة وأقل تأثيراً .

(١) المعجم الوسيط ، ص ٩٣٦ .

(٢) الصحاح ، المجلد ٦ ، ص ٢٢٥٢ .

(٣) رفع الأعلام ، ص ١٣ .

(٤) كتاب التعريفات : ص ١١٥ .

(٥) لسان العرب ، ج ١١ ، ص ٩٤٠ — ٩٤٢ ، مادة : (حقق) .

(٦) سورة القصص : آية (٦٣) .



الدراسة

وتشمل المسائل التي اعترض فيها

البغدادي على ابن هشام

وتتناول أربعة مباحث وهي :

المبحث الأول : اعتراضات تتصل بحروف المعاني
والأدوات .

المبحث الثاني : اعتراضات تتصل بالأبنية والكلمات .

المبحث الثالث : اعتراضات تتصل بالتراكيب والجمال .

المبحث الرابع : اعتراضات تتصل بتحقيق نسبة قول
أوشاهد .

المبحث الأول

اعتراضات تتصل بحروف المعاني والأدوات

وفيه ثلاث وعشرون مسألة



المسألة الأولى :

أ - الخلاف بين البصريين والكوفيين في نوع (أن) في (أن تقرآن) في قول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكمها منّي السلام وأن لا تُشعرا أحداً

قال ابن هشام في (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون : (وقد يرفع الفعل

بعدها كقراءة ابن محيصن ﴿ ... لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ ... ﴾^(١)

وقول الشاعر : (من البسيط)^(٢) :

أن تقرآن على أسماء ويحكمها منّي السلام وأن لا تُشعرا أحداً

(١) سورة البقرة : الآية (٢٣٣) .

الجمهور على (يُتِمُّ الرِّضَاعَةَ) بالياء المضمومة من (أتمَّ) وإعمال (أن) الناصبة ، ونصب الرضاعة ، مفعولاً به ، وفتح رانها ، وقرأ مجاهد والحسن وابن محيصن وأبو رجاء : (تَتِمُّ) بفتح التاء من (تمَّ) ، (الرِّضَاعَةُ) بالرفع فاعلاً ، وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبلة كذلك إلا أنهما كَسَرَا راء (الرِّضَاعَةَ) ، وقرأ مجاهد - ويُروى عن ابن عباس - (أن يُتِمُّ الرِّضَاعَةَ) برفع (يُتِمُّ) ، (الدر المصون ٥٦٩/١) .

(٢) البيت بلا نسبه في الخصائص (٣٨٤/١) ، سر صناعة الإعراب (٢٠٠/٢) ، الإنصاف (٥٦٣/١) ، ضرائر الشعر ، (١٦٣) ، شرح المفصل (١٥/٧) ، شرح التسهيل (٤٢٥/١) ، (٣٣٣/٣) ، شرح ابن الناظم ، (٦٦٨) ، شرح الرضي ، (٣٥/٤) ، حاشية الحضري (١٧٣/٢) ، المغني ، (٤٦ - ٩١٥) ، أوضح المسالك (١٤٧/٤) ، توضيح المقاصد (٣٠٥/٢) ، التذييل والتكميل (١٦٦/٥) ، التصريح (٢٣٢/٢) ، شرح شواهد المغني (١٠٠/١) ، الخزانة (٤٢٠٥/٨) ، شرح أبيات المغني (١٣٥/١) ، حاشية الصبان (٤٣١/٣) ، رصف المباني ، (١٩٤) .

وقبل البيت بيتان وهما :

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتم لا قيتهم اشرشدا

أن تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها وييدا

وورد البيت الثاني في الخصائص وشرح شواهد المغني وشرح التسهيل برواية أخرى :

أن تحملا حاجة لي خف محملها تستوجبا نعمة عندي بها وييدا

وزعم الكوفيون أنّ " أن " هذه هي المخففة من الثقيلة شدّاً اتصاها
بالفعل ، والصواب قول البصريين إنّها " أن " الناصبة أهملت حملاً على " ما " أختها
المصدرية (١) .

ناقش البغدادي كلام ابن هشام في تعليقه على البيت السابق وقال : (على
أن (أن) فيه ، أن الناصبة للمضارع ، أهملت حملاً على أختها (ما) عند البصريين ،
خلافاً للكوفيين في زعمهم أنّها المخففة من الثقيلة . أقول : هكذا اشتهروا ، والصواب
العكس ، فإن القول بأنّها هي المخففة قول البصريين ، والقول بأنّها الناصبة الخفيفة وقد
أهملت ، قول الكوفيين (٢) .

تحرير المسألة :

من نواصب المضارع (أن المصدرية) وهي أمّ الباب ، وقُيِّدت (أن)
بالمصدرية احترازاً من المفسرة والزائدة ، فإنهما لا ينصبان المضارع (٣) .

والمصدرية : هي التي يؤول منها ومن صلتها مصدر ، وتنقسم إلى مخففة من أن باقية
على عملها ، وإلى غير مخففة وهي الناصبة للمضارع ، وإنما نصبت لأنّها
شبيهة بأحد عوامل الأسماء وهي أنّ ، وهي أقوى النواصب ، ولذلك
نصبت الفعل مظهرة ومضمرة (٤) .

ولـ (أن) المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات (٥) :

إحداها : أن يتقدم عليها ما يدلُّ على العلم ؛ فهذه مخففة من الثقيلة لا غير .

(١) المغني ، ص ٤٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٣٥ .

(٣) انظر : قطر الندى ، ص ٨٤ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٣٠ .

(٥) يُنظر : شرح قطر الندى ، ص ٨٥ — ٨٧ .

ويجب فيما بعدها أمران : أحدهما : رَفَعُهُ ، والثاني : فَصَلُّهُ منها بحرف من حروف أربعة ، وهي : (حرف) التنفيس ، وحرف النفي ، وَقَدْ ، وَلَوْ ؛ فالأول نحو : ﴿ ... عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ... ﴾ ^(١) ، والثاني نحو : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ... ﴾ ^(٢) ، والثالث نحو : " عَلِمْتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ " ، والرابع نحو : ﴿ ... أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ... ﴾ ^(٣) ، وذلك لأن قبله : ﴿ ... أَفَلَمْ يَأْيَسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ... ﴾ ومعناه — فيما قاله المفسرون ^(٤) — أفلم يعلم .

الثانية : أن يتقدم عليها ظنٌّ ، فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ، فيكون حكمها كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى : ﴿ الْمَرْءُ ۖ أَحْسَبُ النَّاسِ أَنْ يُتْرَكَوَأ ... ﴾ ^(٥) ، واختلفوا في قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً ... ﴾ ^(٦) ففرئ بالوجهين ^(٧) .

(١) سورة المزمل : الآية (٢٠) .

(٢) سورة طه : الآية (٨٩) .

(٣) سورة الرعد : الآية (٣١) .

﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُتِبَ بِهِ الْمَوْتُ ۖ بَلْ لَلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا ۖ أَفَلَمْ يَأْيَسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ... ﴾ (الرعد : ٣١) .

(٤) (وقوله : ﴿ ... أَفَلَمْ يَأْيَسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ... ﴾ أي من إيمان جميع الخلق ويعلموا ، أو يتبينوا) ... أن

﴿ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ... ﴾ (المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير ، ص ٦٨٩) .

(٥) سورة العنكبوت : الآية (١ - ٢) .

(٦) سورة المائدة : الآية (٧١) .

(٧) قرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي ويعقوب وخلف (ألا تكون) والباقون : (ألا تكون) ينظر : في هامش

القرآن الكريم القراءات العشر المتواترة .

الثالثة : أن لا يسبقها علم ولا ظنٌ ، فيتعين كونها ناصبةً ، كقوله تعالى :
﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ... ﴾^(١) .

و (أن) المخففة من الثقيلة وضعت في الأصل على ثلاثة أحرف ثم خُففت ، فأصبحت على حرفين في اللفظ .

قال ابن هشام : (وأن هذه ثلاثية الوضع)^(٢) .

وقال ابن عقيل في شرحه على الألفية : (وأشار بقوله : " لا بعد علم " إلى أنه إن وقعت (أن) بعد علم ونحوه — مما يدل على اليقين — وجب رفع الفعل بعدها ، وتكون حينئذٍ مخففة من الثقيلة ، نحو : " عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ " ، والتقدير : أنه يقوم ، فخففت أن ، وحذف اسمها ، وبقي خبرها ، وهذه هي غير الناصبة للمضارع ؛ لأن هذه ثنائية لفظاً ثلاثية وضعاً ، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً)^(٣) .

وقد ألزم وقوع (أن) المخففة من الثقيلة بعد أفعال التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه ، لأن التحقيق (بأن) المخففة التي فائدتها التحقيق أنسب وأولى ، فلهذا لم يجيء بعد فعل التحقيق الصَّرف (أن المصدرية الناصبة) أما وقوعها بعد الظن وما يؤدي معناه فجواز الرفع على أن الحسبان ظن غالب^(٤) .

قال ابن الحاجب في (أماليه) : (إذا وقعت أن " بعد " علمت " ، وجب أن تكون مخففة من الثقيلة ، وإذا وقعت بعد " أردت " وجب أن تكون الناصبة للأفعال . لأن " علمت " لَمَّا كان متعلقها متحققاً ناسبَ أن تكون بحرفٍ للتحقيق ، والمخففة

(١) سورة الشعراء : الآية (٨٢) .

(٢) المغني ، ص ٤٧ .

(٣) شرح ابن عقيل ، ج ٤ ، ص ٣٣٥ .

(٤) انظر : شرح الرضي ، ج ٤ ، ص ٣٢ .



من الثقيلة كذلك ، و " أردت " لَمَّا كان متعلقها ليس للتحقيق وجب أن لا يقع بعدها حرف التحقيق لأنه وضع الشيء في غير محله . ألا ترى أنك إذا قلت : علمتُ زيداً قائماً ، كنت مخبراً بتحقيق قيام زيد . وإذا قلت : أردتُ زيداً قائماً ، فإنما أخبرت بإرادتك للقيام ، ولم تُخبر بالقيام ، لأنه قد يكون وقد لا يكون (١) .

وأجاز الفراء وابن الأنباري وقوع (أن) الناصبة بعد العلم بلا تأويل والجمهور على المنع (٢) .

ومنع المبرد النصب في المؤول بالظن (٣) وعرفنا تفصيل الجمهور في ذلك .
وتخفف (أن) فلا تُلغى كما تُلغى (إن) المخففة (٤) ، إلا أن اسمها لا يظهر غالباً ، وتجوّز بعضهم فقال : ألغيت (٥) .

والخبر يأتي جملة اسمية مجردة ، أو مصدرية بلا ، أو بأداة شرط ، أو برب ، أو بفعل يقترب غالباً إن تصرف ولم يكن دعاء ، بقد ، أو بلو ، أو بحرف تنفيس ، أو نفي (٦) .

وسبب عملها اختصاصها بالدخول على الأسماء .

قال ابن عصفور في (شرح الجمل) : ((إن الذي يدل على أنها معملة أن الموجب لعملها ، وهو الاختصاص ، موجود ، ألا ترى أنه لا يليها فعل ، وإن وليها

(١) آمالي ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٧٢٧ - ٧٢٨ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ٤٢٤ .

(٣) انظر : الهمع ، ج ٤ ، ص ٨٩ .

(٤) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٤٢١ .

(٥) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ، ج ١ ، ص ٢١١ .

(٦) يُنظر : شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٤١٩ .

فالاسم مضمر ، نحو : " تحققتُ أن سيقومُ زيدٌ " ، التقدير : أنه سيقومُ زيدٌ ، أي : أن الأمر سيقومُ زيدٌ)) (١) .

ولالأشعري في شرحه على الألفية رأي في ذلك قال : (أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عَضَّ مقصوداً به الماضي أو الأمر . والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجَدِّ فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ؛ وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة — كلا عاملة ، ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بعمولها ولا تطلب ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة) (٢) .

وقد يظهر عمل (أن) المخففة من الثقيلة على ضعف نحو : علمتُ أن زيداً قائمٌ ، وأكثر ما يكون هذا في الشعر .

وذهب بعضهم إلى إطلاق هذا القيد — أي إعمالها في اسم مضمر — فقال بجواز إعمالها في الاسم الظاهر من غير اضطرار ولا ضعف (٣) ، وهو قول ابن عصفور (٤) .

ولا يلزم كون الضمير المحذوف ضمير شأن كما زعم بعضهم (٥) وهو ابن الحاجب (٦) ، بل إذا أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم فهو أولى (٧) .

(١) شرح جمل الزجاجي ، ج ١ ، ص ٤٣٦ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشعري على الألفية ، ج ١ ، ص ٤٣٣ — ٤٣٤ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٦١ .

(٤) يُنظر : شرح الجمل (٤٣٦/١) .

(٥) يُنظر : شرح التسهيل (٤٢١/١) .

(٦) يُنظر : شرح الرضي (٣٦٨/٤) .

(٧) يُنظر : شرح التسهيل (٤٢١/١) .



وهو رأي ابن مالك ^(١) ، وتبعه أبو حيان ^(٢) ولذلك قال سيبويه حين مثل بقوله تعالى : ﴿ ... أَنْ يَتَّبِعَ الرَّهَيْمُ قَدْ صَدَّقَتِ الرَّءْيَا ... ﴾ ^(٣) (كأنه قال عز وجل : نادينا أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم) ^(٤) .

ولاختصاص (أن) المخففة بالدخول على الأسماء استتبعوا مباشرتها للأفعال ، ففصلوا بينها وبين الأفعال — ما لم تكن دعاء — (بقد ، أو بلو ، أو بحرف تنفيس ، أو نفي) ، إلا أن تكون تلك الأفعال مشبهة بالأسماء لعدم تصرفها .

قال أبو حيان : (وكون العرب تستتبع وقوع الأفعال بعدها حتى تفصل لأجل ذلك بينها وبين الأفعال بالحروف التي يأتي ذكرها ^(٥) إلا أن تكون تلك الأفعال مُشَبَّهَةً بالأسماء لعدم تصرفها دليل على أنها عندهم باقية على اختصاصها ، ولذلك لما حذفوا الضمير استتبعوا مباشرة الأفعال لها ، ففصلوا بينهما إلا في ضرورة أو في قليل من الكلام لا يُلتفت إليه) ^(٦) .

قيل : لعل سبب الفصل جعل تلك الحروف عوضاً من الضمير المحذوف ^(٧) .

(١) يُنظر : شرح التسهيل (٤٢١/١) .

(٢) يُنظر : التذييل والتكميل (١٦١/٥) .

(٣) سورة الصافات : الآية (١٠٤ — ١٠٥) .

(٤) الكتاب (١٦٣/٣) ، ويُنظر : شرح التسهيل (٤٢١/١) ، والتذييل والتكميل (١٦١/٥) .

(٥) أي : حروف الفصل التي ذُكرت سابقاً وهي : [قد — لو — حرفا التنفيس السين — سوف في الإيجاب و (لا) في النفي] .

(٦) التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٥٩ .

(٧) انظر : المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

قال سيويوه : (وإنما جاز قد علمت أن عمروً ذاهبٌ ، لأنك قد جئت بعده باسم وخبر كما يكون بعده لو ثقّلته وأعملته ، فلما جئت بالفعل بعد أن جئت بشيء كان سيمتنع أن يكون بعده لو ثقّلته أو قلت : قد علمت أن يقولُ ذاك ، كان يمتنع ، فكروهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مثقلاً ، فجعلوا هذه الحروف عوضاً)^(١) .

يفهم مما سبق أن سبب الفصل بين (أن) المخففة وبين الفعل بعدها :

١ (التعويض عن حذف اسمه .

٢ (كراهية مباشرة للأفعال لاختصاصها بالدخول على الأسماء .

وذهب بعضهم إلى أن (أن) المخففة من الثقيلة قد ترد بغير فصل في ضرورة الشعر ، وهو رأي لأبي علي الفارسي ، وابن جني^(٢) ، وابن عصفور^(٣) ، وعزاه المرادي لابن مالك^(٤) .

وقال بعضهم : الأحسن الفصل .

وورد عن بعض شيوخ أبي حيان كما ذكر هو ذلك أنهم قالوا بجواز حذف (قد ، والسين ، وسوف) في الإيجاب في ضعيف من الكلام . وقيل : لا يجوز ترك الفصل إلا في ضرورة الشعر أو قليل من الكلام ينبغي ألا يُقاس عليه^(٥) .

فيستنتج مما سبق ذكره أنه يجب الفصل بين (أن) والفعل بعدها إذا كان فعلاً متصرفاً ولم يكن دعاء ولم يسبق (أن) فعل دال على العلم ، وذلك لئلا تلتبس المخففة بالناصبية ، أما إذا كان الفعل الواقع بعد (أن) غير متصرف أو متصرف قُصد

(١) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٦٨ — ١٦٩ .

(٢) يُنظر : سر الصناعة (٢٠٠/٢) .

(٣) يُنظر : شرح الجمل (٤٣٦/١) .

(٤) يُنظر : توضيح المقاصد (٢١٣/١) .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٦٤ — ١٦٥ .



به الدعاء أو سبق (أن) فعل دال على العلم فحينئذ الفصل جائز ، لأن المصدرية لا تقع بعد دال على العلم على قول الجمهور ، ولا يقع بعدها الجملة الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء ^(١) .

وقد تخلو (أن) المصدرية من أن يعمل فيها علم أو ظن وتليها جملة ابتدائية ، أو فعل مضارع مرفوع ، وهو قليل في الكلام ومنه قول الشاعر ^(٢) :

(من الطويل) :

رأيتك أحييت الندى بعد موته فعاش الندى من بعد أن هو خامل

وقراءة بعضهم : ﴿ ... لمن أراد أن يتم الرضاعة ... ﴾ ^(٣) ، وقول الشاعر ، أنشده السيرافي (من البسيط) :

أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام والأشعرا أحدا

وفي الحكم على أن فيما جاء من هذا النحو قولان ^(٤) :

١) أنها المخففة من الثقيلة .

٢) أنها (أن) الناصبة أهملت حملاً على أختها (ما) المصدرية .

وكما ذكرنا في صدر هذه المسألة ، فقد نسب ابن هشام القول الأول إلى الكوفيين ، والقول الثاني إلى البصريين .

واعترض عليه البغدادي بأن القول بعكس ما ذكره ، فالقول الأول نسبه إلى البصريين والقول الثاني للكوفيين ، واستدل فيما ذهب إليه بعدة أقوال :

(١) انظر : حاشية الصبان ، ج ١ ، ص ٤٣٤ .

(٢) لم أقف على قائله .

(٣) سورة البقرة : الآية (٢٣٣) ، وقد سبق تخريج القراءة .

(٤) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٣٣ .

(١) ابن جني في (الخصائص) حيث قال : (سألت أبا علي — رحمه الله تعالى — عنه فقال : هي مخففة من الثقيلة ، كأنه قال : أنكما تقرآن ، إلا أنه خفف من غير تعويض . وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، قال : شبه أن بما فلم يُعملها ، كما لا يُعمل ما) (١) .

قال البغدادي معلقاً على النص : (وأحمد بن يحيى هو ثعلب (٢) أحد أئمة الكوفيين ، والمحدث هو ابن السراج (٣) شيخ أبي علي الفارسي) (٤) .

ولم يُذكر عن من ترجم لابن جني بأنه أخذ عن ابن السراج شيخ أبي علي الفارسي ، أو أنه كان أحد شيوخه ، فابن السراج هو أبو بكر محمد بن سهل ، وتوفي سنة ٣١٦هـ ، وأبو بكر الذي حدث عنه ابن جني هو محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم ، وهو من شيوخه الذين التقى بهم في بغداد ، ومن تلاميذ ثعلب وأحد قراء بغداد (٥) ، وكان أحفظ الناس لنحو الكوفيين (٦) وذكر الذهبي بأن ابن مقسم روى عن ثعلب أماليه (٧) . وكان يروى عنه ابن جني أخبار ثعلب وعلمه (٨) ، وابن جني

(١) الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٨٥ .

(٢) العلامة المحدث ، أبو العباس ، أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني مولاهم البغدادي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، ولد سنة ٢٠٠هـ ، وكان يدرس كتب الفراء والكسائي درساً ، فلم يكن يعلم مذهب البصريين ، توفي — رحمه الله — سنة ٢٩١هـ .

(انظر : سير أعلام النبلاء (٥/١٤) ، أنباه الرواة (١٧٣/١ — ١٧٩)) .

(٣) هو : محمد بن السري بن سهل أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج النحوي البغدادي ، كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية اجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والأدب صحب أبا العباس المبرد وأخذ عنه العلم ، توفي سنة ٣١٦هـ .

(انظر : الأصول (٩ / ١) ، أنباه الرواة (١٤٥/٣ — ١٤٦) ، الأعلام (١٣٦/٦)) .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٣٥ .

(٥) يُنظر : شرح التصريف (٧/١) .

(٦) يُنظر : أنباه الرواة (١٠٠/٣) .

(٧) سير أعلام النبلاء ، ج ١٤ ، ص ٦ .

(٨) يُنظر : الخصائص (٧/١) .

من معاصري أبي بكر محمد ابن الحسن المتوفى سنة ٣٥٤هـ ، وتوفي ابن جني سنة ٣٩٢هـ ، وقيل : ٣٧٢هـ ، فشعلب شيخ أبي بكر محمد بن الحسن ، وهذا الأخير أحد شيوخ ابن جني ، أما ابن السراج فلم يرد عن مَنْ ترجموا له بأنه كان من تلاميذ ثعلب ، أو أنه أخذ عنه .

فهو سهو من البغدادي — رحمه الله — على إمامته في فَنِّه ، وجَلَّ من لا يسهو ولا يَهْمُ .

وفي (سر الصناعة) ذكر ابن جني النص السابق برواية أخرى ، قال :
(وسألت أبا علي عن قول الشاعر :
أن تقرآن البيت

فقلت له : لم رفع تقرآن ؟ فقال : أراد " أن " الثقيلة ، أي : أنكما تقرآن ، هذا مذهب أصحابنا (١) .
أي مذهب البصريين .

ثم قال : (وقرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى في تفسير أن تقرآن ، قال : " شَبَّهَ أَنْ بِمَا " فلم يعملها في صلتها) (٢) .

(٢) نص ابن جني في سر الصناعة : قال البغدادي : (وزاد في " سر الصناعة " : وهذا مذهب البغداديين ، وفي هذا بُعد ، وذلك أن (أن) لا تقع إذا وصلت حالاً أبداً ، إنما هي للمضي أو للاستقبال ، نحو : سرني أن قام ، ويسرني أن تقوم غداً ، ولا تقول : يسرني أن يقوم ، وهو في حال القيام ، و (ما) إذا وصلت بالفعل وكانت مصدراً فهي للحال أبداً ، نحو قولك : ما تقوم حسنٌ ، أي : قيامك الذي

(١) سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

(٢) المرجع السابق ، سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

أنت عليه حسن ، فيبعد تشبيهه واحدة منهما بالأخرى ، وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتهما ، قال أبو علي : وأولي (أن) المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة ، وهذا على كل حال ، وإن كان فيه بعض الضعف ، أسهل مما ارتكبه الكوفيون (^١) .

فقول ابن جني (وفي هذا بُعد) أي أن تشبيهه (أن) (بما) في إهمالها بعيد ، وذلك لأن (أن) إذا وصلت بالفعل وكانت مصدراً تكون إما للمضي أو للاستقبال نحو : سرتي أن قام زيد ، ويسرتي أن يقوم غداً ، ولا تقع إذا وصلت (أن) بالفعل للحال أبداً أما (ما) إذا وصلت بالفعل وكانت مصدراً فهي للحال دائماً فلا يمكن تشبيه إحداهما بالأخرى ، لأن كل واحدة منهما لا تقع في الأصل موقع صاحبتهما .

وقال في موضع آخر من كتابه : (كما قال الآخر : من مجزوء الكامل) (^٢) :
 أَنْ تَهْبِطِينَ بِإِلَادِ قَوْ مِيرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

فهذا على تشبيهه (أن) بـ (ما) التي في معنى المصدر في قول الكوفيين :
 " فأما على قولنا نحن فإنه أراد " أن " الثقيلة ، وخففها ضرورة ، وتقديره : أنك قبطين ، فاعرفه (^٣) .

(٣) نص ابن جني في (شرح تصريف المازني (^٤)) قال : (سألت أبا علي عن ثبات النون في تقرأن بعد " أن " فقال : " أن " مخففة من الثقيلة ، وأولها الفعل

(١) سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ .

(٢) البيت بلا نسبة في شرح المفصل (٩/٧) ، الخصائص (٣٨٤/١) .

(٣) سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ١١٩ .

(٤) بكر بن محمد أبو عثمان المازني النحوي ، من أهل البصرة وهو أستاذ أبي العباس المبرد ، أحد الأئمة في النحو توفي سنة ٢٤٨هـ وقيل ٢٤٩هـ بالبصرة ، (انظر : الأعلام (٦٩/٢) ، أنباه

الرواة (٢٨١/١ - ٢٨٢) .

بلا فصل للضرورة ، فهذا أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً ، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس ، لأن السماع يبطل القياس . قال أبو علي : لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ، ونقننه من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس إلى السماع (١) .

٤ (نص ابن عصفور (٢) في (الضرائر) : يقول البغدادي : (وقال ابن عصفور في كتاب (الضرائر) : ومنه مباشرة الفعل المضارع لأن المخففة من الثقيلة ، وحذف الفصل نحو قول الشاعر ، أنشده الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة (٣) : (من مجزوء الكامل) :

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبُ قَةً إِنْ سَلِمَتْ مِنَ الرَّزَّاحِ
أَنْ تَهْبِطَ بَيْنَ بِلَادِ قَوْو مِيرَتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وقول الآخر :

أن تقرآن البيت

(١) شرح تصريف المازني ، ج ١ ، ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .

(٢) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي النحوي الحضرمي الإشبيلي ولد في إشبيلية سنة ٥٩٧هـ ، وقيل : سنة ٥٧٧هـ ، تلقى علوم العربية على أشهر علماء عصره ، وكان كما يقول مترجموه : حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، واختلف في سنة وفاته ، والأرجح أن تكون سنة ٦٦٩هـ . (انظر : شرح جمل الزجاجي (٧/١) ، ضرائر الشعر ، (٥)) .

(٣) القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود النحوي القاضي الكوفي ، كان على قضاء الكوفة ، وكان عفيفاً صارماً في قضاائه ، وكان فقيه ثقة جامعاً للعلم راوية للشعر ، عالماً بالعربية والنحو عاقلاً ، وكتب الحديث ولم يُنشر عنه ، توفي سنة ١٧٥هـ .

انظر : أنباه الرواة (٣٠/٣ — ٣١) ، الأعلام (١٨٦/٥) .

وقول الآخر ^(١) :

إذا كان أمر الناس عند عجزهم فلا بد أن يلقون كل بيباب

وقول ابن الدمينية : (من الطويل) :

ولي كبد مفروحة من يبيعي بها كبداً ليست بذات قروح
أبي الناس ويح الناس أن يشترونها ومن يشتري ذا علة بصحيح

وقول الآخر ^(٢) :

واني لاختار القرى طاوي الحشى محاذرة من أن يقال لنميم

قال أبو بكر ابن الأنباري ^(٣) : رواه الكسائي ^(٤) والفراء عن بعض العرب برفع يقال ، ولا يحسن شيء من ذلك في سعة الكلام حتى يفصل بين أن والفعل بالسين أو بسوف ، أو قد في الإيجاب وبلا في النفي ، فإن جاء شيء منه في الكلام حفظ ولم يقس عليه ، نحو قراءة مجاهد : ﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ ^(٥) برفع يتم . ومن النحويين من زعم أن (أن) في جميع ذلك هي الناصبة للفعل ، إلا أنها أهملت حملاً على ما المصدرية ، فلم تعمل لمشابقتها لها في أنها تقدر

(١) من الطويل ، لم يعرف قائله .

(٢) من الطويل ، البيت لحاتم الطائي في ديوانه : ٨٦ .

وفي رواية :

لقد كنت أطوي البطن واليزاد يشتهي مخافة يوماً أن يقال لنميم

(٣) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر بن الأنباري النحوي ، ولد سنة ٢٧١هـ ، كان من أعلم

الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظاً له ، توفي سنة ٣٢٨هـ .

(أنباه الرواة : ٢٠١/٣ - ٢٠٦) .

(٤) علي بن حمزة أبو الحسن الأسدي المعروف بالكسائي النحوي أحد الأئمة القراء من أهل الكوفة توفي سنة

١٨٩هـ ، وقد بلغ عمره ٧٠ سنة .

(أنباه الرواة : ٢٥٦/٢ - ٢٦٩) ، (الأعلام : ٢٢٥/٥) .

(٥) سورة البقرة : الآية (٢٣٣) .



مع ما بعدها بالمصدر ، وما ذكرته قبل من أنها مخففة أولى ، وهو مذهب الفارسي وابن جني ، لأنها هي التي استقر في كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها (١) .

فابن عصفور لم ينسب قول (إهمال (أن) حملاً على (ما) المصدرية .

ولكنه نص بأن الفارسي وابن جني وهما بصريّان قالوا بأن (أن) هي المخففة من الثقيلة ، ويرى أن مذهبهما هو الصواب ، لأن (أن) المخففة من الثقيلة هي التي استقر في كلام العرب ارتفاع الفعل المضارع بعدها كما أوضحنا سلفاً .

٥ (نص ابن يعيش (٢) في (شرح المفصل) : قال البغدادي : (وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) عند قوله : وبعض العرب يرفع الفعل بعد (أن) ما نصه : (هذا رأي البغداديين ، ولا يراه البصريون ، وصحة محمل البيت عندهم على أنها المخففة من الثقيلة ، أي : أنكما تقرآن (وأن وما بعدها : في موضع البدل من قوله " حاجه " ؛ لأن حاجته قراءة السلام عليها) ، وقد استبعدوا تشبيهه أن بما ، لأن ما مصدر معناه الحال ، وأن وما بعدها مصدر إما ماض وإما مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها ، فلذلك لا يصح إحداهما بمعنى الأخرى) (٣) .

(١) الضرائر الشعرية ، ص ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) العلامة : موفق الدين أبو البقاء الأسدي الموصلي ثم الحلبي النحوي ، ويُعرف قديماً بابن الصائغ ، مولده بجلب سنة ٥٥٣هـ ، صنّف شرحاً (للتصريف) لابن جني ، وشرحاً (للمفصل) وغير ذلك ، عاش ٩٠ سنة ، وتوفي سنة ٦٤٣هـ بجلب .

(سير أعلام النبلاء : ١٤٤/٢٣ - ١٤٥) .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٣٨ ، وفي (شرح المفصل) : (فلذلك لا يصح حمل إحداهما على الأخرى) ، ج ٨ ، ص ١٤٤ .

وقال ابن يعيش في موضع آخر من كتابه تأييداً لما ذكره : (ومثله قول الآخر :

أَنْ تَهْبِطِينَ البيت

فهذا على تشبيه أن بما المصدرية وهذا طريق الكوفيين فأما البصريون فيحملونه وما أشبهه على أنها المخففة من الثقيلة وتخفيفها ضرورة والضمير فيها ضمير الشأن والحديث والمراد أنه تهبطين فاعرفه (١) .

وذهب الزمخشري إلى أن الرفع بعد (أن) لغة لبعض العرب ، قال في (الفصل) : " وبعض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبيهاً بما قال الشاعر : (من البسيط) :

أَنْ تَقْرَأَنَّ البيت

وعن مجاهد : (أن يتم الرضاعة) بالرفع (٢) .

أما الذين وافقوا مذهب ابن هشام فهم :

ابن مالك في (شرح التسهيل) قال : (... وقد تباشر (أن) المخففة فعلاً متصرفاً غير مقصود به الدعاء وعليه نهت بقولي (غالباً) (٣) فإن كان ذلك بعد فعل قلبي أو ما معناه فهو أسهل من أن يكون بغير ذلك فالأول كقول الشاعر ...)

إلى أن قال : (والثاني كقراءة بعض القراء : ﴿ ... لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ... ﴾ (٤) ، ومثله قول الشاعر : (من البسيط) :

(١) شرح الفصل ، ج ٧ ، ص ٩ .

(٢) الفصل ، ص ٢٦٩ .

(٣) ينظر : (٤١٩/١) من شرح التسهيل .

(٤) سورة البقرة : الآية (٢٣٣) .

أن تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا منى السلام وألّا تُشْعِرَا أَحَدَا

وأن في هذين الموضعين وأشباههما هي الناصبة للمضارع عند البصريين ، وترك
إعمالها حملا على " ما " أختها ، وهي عند الكوفيين المخففة (^١) .

وقال في موضع آخر : بعد استشهاده بالآية الكريمة السابقة وبالآيات :

(وفي الحكم على أن فيما جاء من هذا النحو قولان :

فعند الكوفيين أنها المخففة من (أن) ، وجاز خلوها من العلم والظن ، لأنه
لا مانع منه في القياس .

ومذهب البصريين أنها التي تنصب المضارع ولكنها شبهت بـ " ما " أختها ،
وهي المصدرية فحملت عليها في الإلغاء ، فوقع المضارع بعدها مرفوعاً ، ووليها جملة
ابتدائية كما قد تلي (ما) ، كقوله : (من الكامل) :

واصلُ خليلك ما التواصل ممكنٌ (^٢)

وكلا القولين حسن (^٣) .

وأيد الأشموني قول ابن مالك في شرحه على الألفية (^٤) .

وقال الصبان في حاشيته ((قوله : أن تقرأ ... الخ) . إما في محل نصب بدل

من حاجة في قوله قبله :

يا صاحِبِي فِدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُما وحيثُما كنتما لَقَيْتُما رَشِدا
أن تحملا حاجة لي خف محملها تستوجبا منةً عندي بها ويدا

(١) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٢) لم يُعرف قائله ، وعجزه : فلأنت أو هو عن قريب ذاهب ، شرح التسهيل (٢٢١/١) .

(٣) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٤ .

(٤) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج ٣ ، ص ٤٣٠ - ٤٣١ .

أو من أن تحملاً المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما ، وإما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أي هي أن تقرأ . والشاهد في " أن " الأولى وليست مخففة من الثقيلة خلافاً للكوفيين ، قيل بدليل (أن) المعطوفة عليها ، واعتراض بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر على مصدر مع زيادة ، وقد يجاب بأن مراده أن عطف (أن) الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب ، والترجيح كاف في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ، ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال على علم أو ظن فاحفظه (١) .

فـ (أن تقرأ) :

١ (إما في محل نصب :

أ — بدل من (حاجة) .

ب — بدل من (أن تحملاً) في موضع مفعول به لفعل محذوف تقديره (أسألكما) .

٢ (وإما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة ، التقدير (هي أن تقرأ) .

الشاهد في (أن تقرأ) : فالصيان يرى أنها (أن) الناصبة بدليل (أن) المعطوفة عليها في قول الشاعر : (وأن لا تُشعرا) وتُشعرا : فعل مضارع منصوب ب " أن " وعلامة نصبه حذف النون . واعتراض عليه بأنه لا مانع من عطف (أن) الناصبة وصلتها في قوله : (وأن لا تُشعرا) على (أن) المخففة وصلتها في قوله : (أن تقرأ) إذ هو عطف مصدر على مصدر .

وقد يُقال : إن عطف (أن) الناصبة (وأن لا تُشعرا) مرجح لكون أن

المعطوف عليها وهي (أن تقرأ) ناصبة للتناسب ، والترجيح كاف في الاستشهاد .

(١) حاشية الصيان ، ج ٣ ، ص ٤٣١ .



والدليل عند الصبان على كون (أن) في (أن تقرآن) ليست مخففة هو عدم وقوعها بعد فعلٍ دالٍ على علمٍ أو ظنٍّ .

فهو يؤيد مذهب البصريين القائل أن (أن) هي الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها ، ولم يصرح الصبان بأنه مذهب البصريين ، ولكنه نسب القول الثاني إلى الكوفيين .

وقال أبو حيان : (وما كان قبلها (أي قبل (أن) فعل غير قلبي فهي عند الكوفيين المخففة من الثقيلة ، وعند البصريين هي الناصبة للمضارع ، أهملت حملاً على (ما) أختها)^(١) .

وقال السمين الحلبي في تعليقه على قوله تعالى : ﴿... أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ...﴾ في رواية من رفع المضارع بعد (أن) (وفيها قولان : أحدهما قول البصريين : أنها (أن) الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها لاشتراكهما في المصدرية .

وأبو أن يجعلوها المخففة من الثقيلة لوجهين :

أحدهما : أنه لم يفصل بينها وبين الجملة الفعلية بعدها .

والثاني : أن ما قبلها ليس بفعل علمٍ ويقين .

والثاني : وهو قول الكوفيين أنها المخففة من الثقيلة ، وشذ وقوعها موقع الناصبة)^(٢) .

(١) التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٦٧ .

(٢) الدر المصون ، ج ١ ، ص ٥٦٩ .

ووافقهم المرادي في شرحه على ألفية ابن مالك (١) .

وكان لشارح (التصريح) الشيخ / خالد الأزهرى نفس الرأي : قال تعليقا على كلام ابن هشام عند حديثه عن (أن) المصدرية : (وبعضهم يهملها) جوازا (حملا على ما أختها أي المصدرية) بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وإليه أشار الناظم بقوله :

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

(كقراءة مجاهد (لمن أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرضاعة) (٢) برفع يتم) وكقوله :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمَا مِنْهُ السَّلَامُ وَالْأَتَشْعُرَا أَحَدًا

(فأن) الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية ، وبعضهم أعمل (ما) المصدرية حملا على أن المصدرية نحو " كما تكونوا يوئى عليكم " (٣) قاله ابن الحاجب ، وما ذكره الموضح تبعا للناظم من أن (أن) هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون أنها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المنصرف الخبرى والقياس فصله منها بقدر أو إحدى أخواتها (٤) .

وتبع الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل ابن مالك فيما ذهب إليه (٥) .

(١) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك ، ج ٢ ، ص ٣٠٥ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٢٣٣) .

(٣) انظر : شرح الرضى ج ٤ ، ص ٣٢٧ ، واختار د. علي النورى — حفظه الله — أن (ما) فى الحديث شرطية ، والحديث ضعيف ، سلسلة الأحاديث الضعيفة للألبانى رقم (٣٢٠) .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ، ج ٢ ، ص ٢٣٢ .

(٥) انظر : حاشية الخضرى ، ج ٢ ، ص ١٧٣ .



ومن انتصر لقول ابن هشام السيوطي ، قال في الهمع : (ويجوز إهمال " أن " حملاً على أختها ما المصدرية ، فيرفع الفعل بعدها ، وخرّج عليه قراءة ﴿... أن يُتِمَّ الرضاعة...﴾ بالرفع . وقيل : لا ، وأنّ المرفوع بعدها الفعل مخففة من الثقلة لا المصدرية ، وعليه الكوفيون) (١) .

فهو لم ينسب القول الأول ، ولكنه نسب القول الثاني إلى الكوفيين .

وكذا كان رأيه في (شرح شواهد المغني) (٢) .

فجميع من أوردنا من شرّاح الألفية لم يُخالفوا ابن مالك فيما ذكره .

والظاهر أن أبا حيان وابن هشام كانا تابعين لابن مالك .

فالذي أراه الصواب ما ذكره البغدادي ، وذلك لاستشهاده بكلام أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني وهما بصريّان ، وقد نصّا على أنّ (أن) فيما ذكرنا هي المخففة من الثقلة ، وأن ذلك هو مذهب البصريين .

وقد أورد ابن هشام قول الشاعر :

أن تَقْرَأَن البيت

في موضع آخر من (المغني) في القاعدة الحادية عشرة ، قال : (من مُلِح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ، ولذلك أمثلة) ثم قال : والثاني : إعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال كقوله (من البسيط) :

أن تَقْرَأَن البيت

(١) همع الهوامع ، ج ٤ ، ص ٩١ .

(٢) يُنظر : شرح شواهد المغني (١٠٠/١) .

الشاهد في (أن) الأولى ، وليست مخففة من الثقيلة ، بدليل (أن) المعطوفة عليها . وإعمال (ما) حملاً على (أن) كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام : (**كما تكونوا يولى عليكم**) ذكره ابن الحاجب ، والمعروف في الرواية (كما تكونون) (^(١)) .

وقد ذكر البغدادي النص السابق في (الخزانة) ، ثم أورد كلام الدماميني في تعليقه على النص قال : (قال الدماميني معترضاً على دليله في الأول ^(٢)) : (لا مانع من عطف (أن) الناصبة وصلتها على (أن) المخففة وصلتها ، إذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنعه أحد ، كما تقول : (عندي أن لا تسيء إلى أحد وأن تحسن إلى عدوك ، برفع تُسيء) ^(٣)) .

وقد اعتذر الشُّمْنِي عن ابن هشام ، قال البغدادي : (واعتذر عنه الشمني بأن المراد بالدليل هنا ما يفيد الظن والرجحان ^(٤)) وليس المراد أن ذلك دليل من جهة امتناع عطف (أن) الناصبة وصلتها على (أن) المخففة وصلتها ، ومن جهة أن الظاهر أن الثانية من نوع الأولى ، والثانية ليست خفيفة فكذا الأولى) ^(٥) .

(١) المغني ، ص ٩١٥ .

(٢) أي قول ابن هشام : (وليست مخففة من الثقيلة ، بدليل (أن) المعطوفة عليها) .

(٣) الخزانة ، ج ٨ ، ص ٤٢٥ .

(٤) أي أنه الأرجح لأن (أن) المعطوفة عليها ناصبة .

(٥) الخزانة ، ج ٨ ، ص ٤٢٥ .



ب - (مذهب الكوفيين في إعمال (أن) المخففة أو إهمالها) :

قال ابن هشام في معرض كلامه عن (أن) المخففة : (وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين زعموا أنها لا تعمل شيئاً)^(١) .

قال البغدادي : وقول المصنف : (إن الكوفيين زعموا أنها لا تعمل شيئاً) قد قال الفراء بخلافه ، وهو أدري بمذهب أصحابه)^(٢) .

تحرير المسألة :

(أن) المشددة المفتوحة الهمزة من أخوات (إن) وتختص بالدخول على الجملة الاسمية ، فتنبص المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها وإنما عملت لشبهها بالفعل من حيث اللفظ والمعنى .

قال ابن الانباري في علة عمل (إن وأخواتها) ومشابهنّ للفعل : (ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه ؛ الأول : أنها على وزن الفعل ، والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، والثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم ، والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية نحو " إنني ، وكأنني " كما تدخل على الفعل نحو " أعطاني ، وأكرمني " وما أشبه ذلك ، والخامس : أن فيها معنى الفعل ؛ فمعنى " إن ، وأن " حققت ...)^(٣) .

وقال ابن الحاجب في (أماليه) : " وقوة الشبه في (أن) المفتوحة من حيث المعنى واللفظ والاستعمال . أما المعنى فإنها تغير معنى الجملة كما يغير الفعل . وأما اللفظ فهو أنه مفتوح الأول كما أن الفعل الماضي مفتوح الأول . وأما الاستعمال

(١) المغني (٤٧) .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

(٣) الإنصاف ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

فهو أن العرب عطفت على محل المكسورة ولم تعطف على محل المفتوحة . كل ذلك مشعر بأن إعمال المفتوحة أقوى من إعمال المكسورة " (١) .

وبما أن عمل (أن) فرع عن الفعل ، قُدِّم منصوبها على مرفوعها ، قال الرضي في شرحه على الكافية : (قُدِّم المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر ، أو تنبيهاً بجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل) (٢) .

فأما إذا خُففت (أن) صارت بمتزلة فعل حُذِف منه بعض حروفه (٣) .

وقد أُخْتَلِفَ في إعمالها أو إهمالها على ثلاثة مذاهب (٤) :

١ (أنها تعمل في المضمر ، وفي الظاهر ، نحو : علمت أن زيدا قائمٌ ، وقرئ : ﴿... أن غضب الله عليها ...﴾ (٥) .

وهو رأي ابن عصفور (٦) ، وعليه طائفة من المغاربة (٧) .

(١) أمالي ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٧٥٩ .

(٢) شرح الرضي ، ج ٤ ، ص ٣٣١ .

(٣) انظر : الإنصاف ، ج ١ ، ص ٢٠٨ .

(٤) انظر : همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٨٤ .

(٥) سورة النور : الآية (٩) .

قرأ نافع بتخفيف (أن) وبسكونها وكسر الضاد في لفظ (غَضِبَ) ورفع هاء (الله) ، هكذا (أن)

﴿... أن غضب الله عليها ...﴾ ، ورواية باقي القراء : (أن غضب الله عليها) .

(يُنظر تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع ، ص ٣٥٠) .

(٦) يُنظر : شرح الجمل (٤٣٦/١) .

(٧) يُنظر : همع (١٨٤/٢) .



(٢) أنها تعمل جوازاً في مضمّر ، لا ظاهر . وعليه الجمهور كابن مالك ^(١) وتبعه ابن هشام ^(٢) ، وقال به أبو حيان ^(٣) ، وجوّزه سيبويه ^(٤) وخصّه ابن الحاجب في مضمّر إذا كان ضمير شأن محذوف ^(٥) .

(٣) أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا مضمّر ، وتكون حرفاً مصدرياً مهماً كسائر الحروف المصدرية ، قاله الكوفيون ، وأجازه سيبويه ^(٦) .

قال أبو حيان : (وأجاز سيبويه أن تُلغى لفظاً وتقديراً كما أُلغيت (إن) إذا خفت ، وتكون حرفاً مصدرياً ، ولا تعمل شيئاً كـبعض الحروف المصدرية) ^(٧) .

وذكر ابن هشام في (المغني) أنّ الكوفيين يرون أنّ (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون الداخلة على الجملة الاسمية لا عمل لها ، واعترض عليه البغدادي في ذلك مستشهداً على ما ذهب إليه بما يأتي :

(١) قول الفراء زعيم الكوفيين في تفسيره لسورة الحجر ، قال : (وقد خفت العرب النون من (أن) الناصبة ثم أنفذوا لها عملها : قال الشاعر : (من الطويل) :

فلو أنّك في يوم الرخاء سَأْتِنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقٌ ^(٨)

(١) ينظر : شرح التسهيل (٤٢١/١) .

(٢) يُنظر : شرح التوضيح (٢٣٢/١) .

(٣) يُنظر : التذييل والتكميل (١٦١/٥) .

(٤) يُنظر : الكتاب (١٦٣/٣) .

(٥) ينظر : شرح الرضي (٤٦٤/٢) .

(٦) يُنظر : الكتاب (١٦٥/٣) .

(٧) التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٦٠ .

(٨) قائله مجهول ، يُنظر : مغني اللبيب ، ص ٤٧ ، شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٢٩٥ ، الشاهد في البيت : فلو أنّك ، واسمها ضمير الشأن وهو (كاف الخطاب) ، المعنى يفخر بالكرم ، فلو سألته زوجته على صداقتها الفراق أجابها إليه كراهة رد السائل .

فمَارِدٌ تَزْوِيجٌ عَلَيْهِ شَهَادَةٌ وَلَا رُدٌّ مِنْ بَعْدِ الْحَرَارِ عَتِيقٌ^(١)

وقال الآخر^(٢) :

نَقَدَ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا غَبَرَ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَقَدِمًا هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا^(٣)

يقول البغدادي معلقاً : (وظهره أنها تعمل مطلقاً كالمثقلة)^(٤) .

أي ظاهر كلام الفراء أن (أن) إذا خُففت عملت النصب في الاسم سواء كان الاسم ضمير شأن ، أو خطاب .

(٢) الدليل الثاني : نص ابن المستوفي^(٥) الذي نقله عن الفراء في (شرح أبيات المفصل) قال البغدادي : (ونقل ابن المستوفي عنه في (شرح أبيات المفصل) : أنه لم يُسمع من العرب تخفيف (أن) وإعمالها إلا مع المكنى ، لأنه لا يتبين فيه الإعراب ، فأما مع الظاهر فلا ، ولكن إذا خففوها رفعوا)^(٦) .

أما من أيّد واقتول ابن هشام فهم :

(١) ابن الأنباري في الإنصاف ، ذكر أن البصريين والكوفيين اختلفوا في (إن) المكسورة المخففة هل تعمل النصب في الاسم أم لا ؟ وظاهر كلامه أنهم

(١) البيت من الطويل ، وهو لجرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي ، من تميم ، أشعر أهل عصره ، وُلد في اليمامة سنة ٢٨هـ ، ومات بها سنة ١١٠هـ ، كان هجاءً أُمراً ، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل ، وكان عفيفاً . (الأعلام ، ج ٢ ، ص ١١٩) .

(٢) البيتان من المتقارب ، وهما لجنوب أخت عمرو ذي الكلب .

(٣) انظر : شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٤٨ . وفي معاني القرآن : (ثم أنفذ والها نصيها ، وهي أشد من ذا) ج ٢ ، ص ٩٠ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

(٥) المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي ، مؤرخ ، من العلماء بالحديث واللغة والأدب ، ولد ياربيل سنة ٥٦٤هـ ، كان رئيساً جليلاً ، توفي بالموصل سنة ٦٣٧هـ ، (الأعلام ، ج ٥ ، ص ٢٦٩) .

(٦) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٤٨ .



استدلوا على عمل (إن) المكسورة المخففة بعمل (أن) المفتوحة المخففة ، و (أن و إن) إنما عملتا مشددتين لشبههما بالفعل ، فلما خُفِّفتا زال ذلك الشبه على رأي الكوفيين ، ف (أن) المفتوحة المخففة عندهم لا تعمل ، أما البصريون فيرون أنهما باقيتان على عملهما . بشروطهم التي ذكروها ، ولكل حججه .

قال ابن الأنباري : (ذهب الكوفيون إلى أن (إن) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم) ، ثم قال : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وإنما مبنية على الفتح كما أنه مبنية على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ؛ فوجب أن يبطل عملها) (١) .

وذكر أبو حيان بأن صاحب (رؤوس المسائل) نقل عن الكوفيين منع إعمال (أن) المخففة (٢) .

وقال المرادي في (الجني الداني) : (مذهب الكوفيين في (أن) المخففة أنها لا تعمل ، لا في ظاهر ولا مضمرة . وقد أجاز سيبويه أن تلغى لفظاً ، وتقديراً ، فلا يكون لها عمل) (٣) .

وأيد ابن يعيش في (شرحه) رأي ابن هشام ، قال في معرض حديثه عن (أن) (إن) المخففتين (قوله : (وتُخَفَّفَانِ فَيُطْلُ عَمَلَهُمَا) يريد ظاهرًا ، إلا أن المفتوحة لا يبطل عليه جملة عملها بالكلية ، فإذا ألغى عملها في الظاهر كانت معاملة في الحكم والتقدير) ، إلى أن قال : (على أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنه لا يجوز إعمال (أن) الخفيفة النصب في الاسم بعدها ، واحتجوا بأنه قد زالت المشابهة بينها وبين الفعل بنقص لفظها) (٤) .

(١) الإنصاف ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

(٢) يُنظر : التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٦١ .

(٣) الجني الداني ، ص ٢١٩ .

(٤) شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ٧٤ .

وانتصر السيوطي لابن هشام وقال : (وتخفف (أن) المفتوحة وفي إعمالها
حينئذ مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ، ولا في مضمّر ، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً
كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيبويه والكوفيون (١) .

وقال الأستاذ الغلابي — رحمه الله — (إذا خففت (أن) المفتوحة ، فمذهب
سيبويه والكوفيين أنها مُهملة لا تعمل شيئاً ، لا في ظاهر ولا مضمّر ، فهي حرف
مصدري كسائر الأحرف المصدرية . وتدخّل حينئذ على الجمل الاسمية والفعليّة .
وهذا ما يظهر أنه الحق . وهو مذهب لا تكلف فيه) (٢) .

والظاهر — كما أحسب — أن الفرّاء خالف الكوفيين في ذلك ، فهو يرى
إعمال (أن) المنخفضة ، والكوفيون يرون إهمالها ، والله أعلم بالصواب .

(١) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٨٤ .

(٢) جامع الدروس العربية ، ج ٢ ، ص ٣٢٢ — ٣٢٣ .



ج - (نوع) أن (المخففة الواقعة بين (لو) وفعل القسم عند سيبويه) :

قال ابن هشام عند حديثه عن أوجه مجيء (أن) المفتوحة : (والوجه الرابع : أن تكون زائدة ، ولها أربعة مواضع :

.....

والثاني : أن تقع بين لو وفعل القسم ، مذكوراً كقوله ^(١) : (من الطويل) :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوِ التَّقِيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ ^(٢)

أو متروكاً كقوله ^(٣) : (من الوافر) :

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوِ كُنْتَ حَرًّا وَمَا بَا حِرَانَتْ وَلَا الْعَتِيقُ

هذا قول سيبويه وغيره ^(٤) .

وخالفه البغدادي ، قال في تعليقه على البيت السابق : (على أن (أن) الواقعة

بين (لو) وفعل القسم زائدة عند سيبويه وهو خلاف ما قاله سيبويه ^(٥) .

(١) وهو المسيب بن علس بن مالك بن عمرو ابن قمامه ، من ربيعة بن نزار ، شاعر جاهلي ، كان أحد المقلين

المفضلين في الجاهلية ، وهو خال الأعشى ميمون (الأعلام ، ج ٧ ، ص ٢٢٥) .

والبيت من شواهد الكتاب (١٠٧/٣) ، شرح أبيات سيبويه (١٣٣/٢) النكت في تفسير كتاب

سيبويه (٣٩٨) ، شرح الرضي (٣١٣/٤) ، شرح المفصل (٩٤/٩) ، شرح شواهد المغني

(١٠٩/١) ، شرح التصريح على التوضيح (٢٣٣/٢) ، الخزانة (١٤٥/٤ ، ٨٠/١٠ ، ٣١٨/١١) ،

شرح أبيات المغني (١٥٣/١) ، حاشية الصبان (٤٢٩/٣) ، المغني (٥٠) ، حاشية الدسوقي على

مغني اللبيب (٩٢/١) ، شرح التسهيل (٣٧٢/٣) .

(٢) قبله لعمرى لئن جدت عداوة بيننا لينتحن مني على الوخم ميسم

والمعنى : يقسم أنه لو التقى بأعدائه لخذلهم وأذلهم ، وكان يوم اللقاء شراً ووبالاً عليه .

(٣) لم يُعرف له قائل .

(٤) المغني ، ص ٥٠ .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٥٣ .

تحرير المسألة :

تأتي (أن) المفتوحة المخففة في الكلام على ثلاثة أضرب : مفسرة وزائدة ومصدرية .

والزائدة : دخولها في الكلام كخروجها ، كما في نحو : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ... ﴾ ^(١) ولا عمل لها ^(٢) .

ذكر ابن هشام في (المغني) أربعة مواضع (لأن) الزائدة وهي :

١ (أن تقع بعد (لما) التوقيتية .

٢ (أن تقع بين لو وفعل القسم مذكوراً كان أو متروكاً .

٣ (أن تقع بين الكاف ومخفوضها .

٤ (أن تقع بعد إذا .

وذكر أن من قال بزيادة (أن) بين لو وفعل القسم هو سيبويه .

وفي (شرح التصريح) أورد الشيخ / خالد الأزهرى كلام ابن هشام في ذلك من دون تعقيب عليه ، قال في (أن) المفتوحة المخففة : (وتأتي " أن " زائدة) دخولها وخروجها سواء) . ثم قال : والزائدة هي التالية للما التوقيتية نحو ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَنَهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ ... ﴾ ^(٣) ، والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله : وهو باغت اليشكري ^(٤) (كَأَنَّ ظِيْبَةً تَعْطُو

(١) سورة يوسف : الآية (٩٦) .

(٢) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٣٠ .

(٣) سورة يوسف : الآية (٩٦) .

(٤) أو أرقم اليشكري ، أو راشد بن شهاب اليشكري ، أو ابن صريم اليشكري ، أو علباء بن أرقم اليشكري .



إلى وارق السلم^(١) ، أو الواقعة (بين) فعل
(القسم) ، المذكور ولو كقوله (من الطويل) :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ اتَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

أو المتروك كقوله : (من الوافر) :

وَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حَرًّا وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

أي : أقسم والله لو كنت حراً ، هذا قول سيبويه وغيره^(٢) .

وقال الأعلام :

(فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ اتَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ)

جعل سيبويه ههنا (أن) توكيداً كاللام ، ألا ترى أن اللام لا تدخل هاهنا
لو قلت : " فأقسم لأن لو التقينا " لم يجز ، لأن اللام إنما تدخل في المقسم عليه أو في
ما كان من سببه كقولك : " والله لئن قمت لأقومن ، فدخلت في : " لأقومن ، لأنه
المقسم عليه . ودخلت في " لئن " لأن " أن " من سببه ، ودخول " أن " مع " أو "
توكيداً بدلاً من اللام^(٣) .

فالذي يظهر لي من كلامه — والله أعلم — أن سيبويه يرى أن (أن) في البيت
جاءت للتوكيد فتكون زائدة ، وهي بمعنى اللام المؤكدة ، وذلك لأن الحروف الزوائد
تأتي لضرب من التأكيد .

(١) من الطويل ، صدره : (ويوماً توافينا بوجه مُقَسَّم) .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ، ج ٢ ، ص ٢٣٢ — ٢٣٣ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ص ٣٩٨ .

قال سيبويه عن (ما) في قوله تعالى: ﴿ فِيمَا نَقُصُّهُمْ مَيِّثَقَهُمْ ... ﴾^(١) ،
(وهي لغو في أنها لم تُحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهي
توكيد للكلام)^(٢) .

وقال ابن يعيش ردّاً على مَنْ أنكر وقوع هذه الأحرف الزوائد لمعنى : (ليس
المراد أنه قد دخل لغير معنى البتة ، بل يُزاد لضرب من التأكيد والتأكيد معنى
صحيح)^(٣) .

وأيد السيوطي رأي ابن هشام ، قال في (شرح شواهد المغني) بعد
إنشاده بيت المسيب :

(واستشهد به سيبويه على إدخال (أن) توكيداً للقسم ، بمتزلة اللام)^(٤) .

وقد اعترض البغدادي على ابن هشام في ذلك — كما ذكرنا في صدر هذه
المسألة — معللاً بأن ما أورده ابن هشام عن سيبويه هو خلاف ما قاله سيبويه ،
واستشهد على ما ذهب إليه بنص لسيبويه يقول فيه :

(وسألته — يعني الخليل^(٥) — عن قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ

النَّبِيِّينَ لَمَاءَ آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا
مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ... ﴾^(٦) فقال : (ما) ها هنا بمتزلة الذي ، ودخلتها

(١) سورة المائدة : الآية (١٣) .

(٢) كتاب سيبويه ، ج ٤ ، ص ٢٢١ .

(٣) شرح المفصل : ج ٨ ، ص ١٢٩ .

(٤) شرح شواهد المغني ، ج ١ ص ١١٠ .

(٥) الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي ، ولد سنة ١٠٠هـ ، نحوي لغوي ،

عروضي ، استنبط من العروض وعمله ما لم يستخرجه أحد ، ولم يسبقه إلى علمه سابق من العلماء كلهم ،

توفي سنة ١٧٥هـ . (أنباه الرواة : ٣٧٦/١ — ٣٧٧ — ٣٨١) .

(٦) سورة آل عمران : الآية (٨١) .

اللام كما دخلت على (إن) حين قلت : والله لئن فعلت لأفعلن ، واللام التي في (ما) كهذه التي في (إن) ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا .
ومثل هذه اللام الأولى (أن) إذا قلت : والله أن لو فعلت لفعلت .

وقال :

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِالتَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

(فأن) في (لو) بمتزلة (اللام) في (ما) ، فأوقعت ها هنا لامين : لام للأول ولام للجواب ، ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم ، فكذلك اللامان في قوله عز وجل : ﴿ لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ... ﴾^(١) ، لام للأول وأخرى للجواب (٢) .

فـ (أن) في قول الشاعر السابق .

بمتزلة اللام في (لما) الأولى في قوله عز وجل : ﴿ لَمَّا آتَيْتُكُمْ ﴾ واللام في (لكان لكم) بمنزلة اللام في ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ ﴾ فأوقعت في البيت لامين ، لام للأول ، ولام للجواب .

فـ (أن) عند سيبويه إذا وقعت بين لو وفعل القسم بمتزلة اللام الموطئة للقسم .

قال البغدادي : (وقد تبع ابن عصفور سيبويه في (شرح الإيضاح) فقال : (وإذا توسطت (لو) أو (لولا) بين القسم والفعل الواقع جواباً له ؛ لزم أن يكون الفعل الواقع جواباً ماضياً ، لأنه مغن عن جواب لو ولولا المحذوف ودال عليه ، وجواب لو ولولا لا يكون إلا ماضياً ، فوجب أن يكون الدال عليه كذلك ، وقد

(١) سورة آل عمران : الآية (٨١) .

(٢) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

يدخلون " أن " على " لو " توطئة لجعل الفعل الواقع بعدها جواباً للقسم ،
كما يدخلون اللام على إن الشرطية (١) .

ثم قال : (وذهب ابن عصفور في (شرح الجمل) إلى خلاف مذهب سيبويه ،
فإنه لما أنهى كلامه على روابط الجملة الواقعة جواب قسم قال : إلا أن يكون جواب
القسم لو وجوابها ، فإن الحرف الذي يربط المقسم به بالمقسم عليه إذ ذاك إنما هو
" أن " نحو : والله " أن " لو قام زيد لقام عمرو ، ولا يجوز الإتيان باللام كراهة الجمع
بين لامين ، فلا يجوز : والله للو قام زيد قام عمرو) (٢) .

فابن عصفور في (شرح الإيضاح) وافق سيبويه في أن (أن) الواقعة بين فعل
القسم و (لو) بمثلة اللام الموطئة للقسم ، وذلك لجعل الفعل الواقع بعدها جواباً
للقسم ، وفي (شرح الجمل) ذكر أن (أن) جاءت بين فعل القسم و (لو) لربط
المقسم به بالمقسم عليه .

وقد وافق البغدادي في كلامه كلام الرضي ، قال الأخير في شرحه على
(الكافية) بعد استشهاده بالبيت السابق .

(فمذهب سيبويه : أن " أن " موطئة كاللام في : لئن جئتني لأكرمَنَّك ،
فاللام في : لكان ، إذن ، جواب القسم ، لا جواب " لو ") (٣) .

(١) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٢) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٤ . وفي شرح الجمل : [كراهة من الجمع بين لام القسم
ولام (لو)] .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، ج ٤ ، ص ٣١٣ .



وقال السيرافي : بعد إنشاد البيت :

(الشاهد فيه في قوله : أن لو التقينا ؛ جعل أن ، يُستقبلُ بها القسم) (١) .

وقال محقق (شرح المفصل) لابن يعيش تعليقا على البيت السابق :
" واستشهد به سيبويه على أن (أن) عنده موطئة كاللام في (لئن جئتني لأكرمتك)
فاللام في (لكان) على هذا جواب القسم لا جواب (لو) (٢) .

ولكن سيبويه قال في موضع آخر من (الكتاب) في (باب أن و إن) ،
ف (أن) مفتوحة تكون على وجوه) : إلى أن قال : (ووجه آخر تكون فيه
لغواً ... فأما الوجه الذي تكون فيه لغواً فنحو قولك : لما أن جاءوا ذهبوا ،
وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك) (٣) .

فسيبويه في النص الذي أورده البغدادي وافق الخليل في أن (أن) المخففة إذا
وقعت بين فعل القسم و (لو) تكون موطئة لجعل الفعل الواقع بعدها جواباً للقسم
لا جواب (لو) ، وفي النص السابق صرح بأن (أن) إذا وقعت بين فعل
القسم و (لو) تكون لغواً أي زائدة .

فظاهر النصين أن هناك تعارضاً في كلام سيبويه .

قال سيبويه في الكتاب : (وأما أن فتكون بمنزلة لام القسم في قوله :
أما والله أن لو فعلت لفعلت) وتكون تأكيداً أيضاً في قولك : (لما أن فعل)
كما كانت تأكيداً في القسم ، وكما كانت (إن) مع (ما) (٤) .

ومراده من قوله : (بمنزلة لام القسم) أي اللام الموطئة (فأن) تكون تأكيداً
بعد (لَمَّا) من قولك : (لَمَّا أن فعل) كما كانت تأكيداً في القسم في قوله :

(١) شرح أبيات سيبويه ، ج ٢ ، ص ١٣٣ .

(٢) شرح المفصل ، ج ٩ ، ص ٩٤ .

(٣) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٥٢ .

(٤) المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٢٢٢ .

(أما والله أن لو فعلتَ لَفَعَلْتُ) وتكون زائدة كما زيدت (إن) في نحو (ما إن يفعلُ) .

فُفهم مما سبق بأن (أن) عند سبويه إذا وقعت بين فعل القسم و (لو) تكون زائدة موطئة لجعل الجملة الواقعة بعدها جواباً للقسم لا جواب (الشرط) وتأتي الزيادة لضرب من التأكيد كما بيّنا ذلك ^(١) .

وعلى هذا فلا تعارض بين الرأيين ... والله أعلم بالصواب .

(١) يُنظر : اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، ج ٢ ، ص ٦٢٥ - ٦٢٦ .



المسألة الثانية :

أ - (معادلة (أم) المتصلة لهمزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي) :

قال ابن هشام : ((" أم " على أربعة أوجه : أحدها : أن تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين ، وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية ... أو تتقدم عليها همزة يُطلب بها وبأم التعيين ...) ، إلى أن قال : (ويفترق النوعان من أربعة أوجه : أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خير ، وليست تلك كذلك ، لأن الاستفهام معها على حقيقته)) (١) .

ونَقَضَ البغدادي كلام ابن هشام قال : ((وقول المصنف : وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خير منقوض بصور وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي ، بل للإنكار أو التعجب)) (٢) .

تحرير المسألة :

من حروف العطف (أم) وهي قسمان :

١ (منقطعة : وهي التي لا يفارقها معنى الإضراب .

٢ (متصلة : وهي نوعان :

أ — إما أن تقع بعد همزة التسوية .

(١) مغني اللبيب ، ص ٦١ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٢ .

ب — أو تقع بعد همزة يُطلب بها وبأَم التعيين ، وهي الهمزة المغنية عن لفظ (أي)
 — على حد تعبير بعض النحويين — فتكون الهمزة مع (أم) على
 معنى (أيهما أو أيهم) .

وسميت متصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر .

والفرق بين النوعين : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً لأن المعنى
 معها ليس على الاستفهام ، وإنما هو خبر محض ، أما الأخرى فتستحق جواباً لأن
 الاستفهام معها على حقيقته كما ذكر ذلك ابن هشام .

ولكن البغدادي خالفه فيما ذهب إليه ، لأنه يرى جَوَازَ وقوع (أم) المتصلة
 بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي ، واستشهد على ما ذهب إليه بمثال
 أورده ابن هشام في المغني ، قال البغدادي بعد كلامه السابق والذي أورده في صدر
 هذه المسألة : (وقد ذكره المصنف في قوله تعالى : ﴿ ... أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ ... ﴾ ^(١)
 و (أم) المقدره فيه متصلة وتقديرها : أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ خَيْرَ أَمْ هَذَا الْكَافِرِ ، والهمزة
 لغير الاستفهام الحقيقي كما صرح به ، وليست (أم) منقطعة ، لأن حرف
 الإضراب لا يقدر لعدم الدال عليه) ^(٢) .

(١) ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوًا إِلَيْهِ
 مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۗ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ
 ﴿١٠٠﴾ أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ ۗ إِنَّآ أَلِيلٌ سَاجِدًا وَقَآئِمًا مَّحْدَرُ الْأَخْرَةِ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ ۗ قُلْ هَلْ
 يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿١٠١﴾ (الزمر : ٨ - ٩) ،
 الصواب (أَمَّنْ) بالتخفيف على قراءة نافع وابن كثير وهمزة . (يُنظر تقريب الأمامي ، ص ٣٩٢) .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .



وقد ذكر ابن هشام هذه الآية في (المغني) في معرض حديثه عن مجيء حرف الألف لوجهين ^(١) :

أحدهما : أن تكون حرفاً ينادى به القريب .

والثاني : أن تكون للاستفهام ، وحقيقته طلب الفهم .

وقد أجاز الوجهان في الهمزة الموجودة في قوله تعالى : ﴿ ... أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ ... ﴾ ، والذي أجاز مجيء الهمزة فيها للنداء هو الفراء .

قال ابن هشام معلّقاً على رأيه — (أي الفراء) — : ((ويُبَعْدُه أَنه لَيْسَ فِي التَّرْتِيلِ نِدَاءٌ بغير (يا) وَيُقَرِّبُه سَلَامَتُه مِن دَعْوَى الْجَازِ ؛ إِذ لَا يَكُونُ الِاسْتِفْهَامُ مِنْهُ تَعَالَى عَلَى حَقِيقَتِهِ ، وَمِن دَعْوَى كَثْرَةِ الحِذْفِ ؛ إِذ التَّقْدِيرُ عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا لِلِاسْتِفْهَامِ : أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ خَيْرٌ أَمْ هَذَا الكَافِرُ ؟ أَي المَخَاطَبُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ... قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا... ﴾ ^(٢) ، فَحُذِفَ شَيْئَانِ : مَعَادِلُ الِهمْزَةِ ، وَالخَبْرُ)) ^(٣) .

فابن هشام لم يقل إن الهمزة في الآية للنداء وليست للإستفهام الحقيقي إلا في تعقيبه على كلام الفراء بأنه الأقرب في توجيه الآية الكريمة ، وذلك لسببين :

الأول : حتى تسلم الآية من القول بالجاز فيها ، وهو أن الاستفهام جاء من الله عز وجل على غير حقيقته ، لأنه لا يكون استفهام منه تعالى على حقيقته وهو الذي يعلم السر وأخفى .

(١) انظر : المغني ، ص ١٧ .

(٢) سورة الزمر : الآية (٨) .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨ .

الثاني : سلامة الآية من كثرة الحذف ، لأن التقدير فيها — إن كانت الهمزة للاستفهام الحقيقي — (أَمَّنْ هو قانت خير أم هذا الكافر) . فحُذِفَ الخبر وهو (خير) . ومعادل الهمزة وهي (أم) .

وعليه فلا تُقدَّر معادل للهمزة في الآية إن كانت الهمزة للنداء .

ولابن هشام رأي آخر ، قال : (... وكذلك لا حاجة في الآية إلى معادل ، لصحة تقدير الخبر بقولك : (كمن ليس كذلك)) ^(١) .

هذا ما قاله ابن هشام ، ولم يرد — بحسب ما رأيت — أنه قال إن الهمزة جاءت للإنكار أو التعجب .

قال ابن خروف الإشبيلي — موافقة لابن هشام — في (أم) المتصلة في شرحه على (جمل الزجاجي) : (وقيل لها معادلة لاستواء الطرفين في السؤال عن تعيين أحدهما : فإن وقعت الهمزة قبلها تقريراً ، أو توبيخاً ، أو إنكاراً لم تكن متصلة) ^(٢) .

وانتصر الأشموني لقول ابن هشام ، فذكر كلامه بنصّه وفصّه في الفرق بين همزة الاستفهام وهمزة التسوية ^(٣) .

ونقل السيوطي في " الهمع " كلام ابن هشام في حديثه عن (أم) المتصلة بنوعيتها ، قال : (وتختص الأولى أيضاً — أي الواقعة بعد همزة التسوية — بأنها لا تستحق جواباً ، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، فإن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ، لأنه خبر بخلاف الأخرى) ^(٤) .

(١) مغني اللبيب ، ص ١٨ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، ج ١ ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠ .

(٣) يُنظر : حاشية الصبان (١٥٨/٣ — ١٥٩ — ١٦٠) .

(٤) همع الهوامع ، ج ٥ ، ص ٢٤٠ .



وقال الخضري في حاشيته عن الهمزة المغنية عن (أي) : (وتخالف همزة التسوية بأمرين الأول : أنها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك فتطلب جواباً بتعيين أحد الشئيين لا بنعم ، أو لا)^(١) .

يفهم من كلامه أن الهمزة فيها معنى الاستفهام الحقيقي بدليل أنها تطلب جواباً بالتعيين .

ومن قال بذلك الشيخ / محمد بن أحمد الأهدل في شرحه على (متممة الآجرومية) قال عن الهمزة التي يُطلب بها التعيين : (والكلام معها إنشاء لأنه استفهام حقيقة فتستحق جواباً وهو التعيين)^(٢) .

ولكن الصبان في حاشيته على (شرح الأشموني) يوافق رأي البغدادي ، ويوجه قول ابن هشام حيث قال معلقاً على كلام الأشموني : قوله : (لأن الاستفهام معها على حقيقته) أي غالباً أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس إخباراً مجرداً عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها)^(٣) .

وهذا توجيه يجمع بين الآراء .

وقال في موضع آخر معلقاً على قوله تعالى : ﴿ ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ حَلَقًا ... ﴾^(٤) . (هذا الاستفهام توبيخي لا حقيقي ولا ينافيه قول الشارح بعد لأن الاستفهام معها على حقيقته لأنه باعتبار الغالب ، أو أراد بالاستفهام الحقيقي ما يطلب جواباً وإن كان توبيخاً أو إنكاراً بقريئة المقابلة ، وهو صريح في أن الاستفهام الإنكاري والتوبيخي

(١) حاشية الخضري ، ج ٢ ، ص ١٠٠ .

(٢) الكواكب الدرية ، ص ٥٤٩ .

(٣) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(٤) سورة النازعات : الآية (٢٧) .

يطلب جواباً ، وقد يُمنع لأن الأول بمعنى لم يقع أو لا يقع ، والثاني بمعنى ما كان ينبغي أو لا ينبغي ، ولا يستدعى شيء من ذلك جواباً . ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقي ما ليس خبراً مجرداً عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم ، ثم دعوى أن الاستفهام في الآية تويخي يردها أن تالي همزة التويخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو : ﴿ ... أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ^(١) صرح به في المغني ^(٢) وهذا منتف في الآية فالظاهر أنه تقرير فتأمل ^(٣) .

إذن قد يُمنع مجيء (أم) بعد همزة للإنكار أو التوبيخ ؛ وذلك لأن معناهما لا يطلب جواباً .

وقال الدسوقي في حاشيته على مغني اللبيب تعقيباً على قول ابن هشام : (لأن الاستفهام معها على حقيقته) قال : (فإن قلت إن (أم) المتصلة كثيراً ما تقع بعد همزة الاستفهام غير الحقيقي كالتقريبي في قوله تعالى : ﴿ ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ آلِ السَّمَاءِ بَنَلَهَا ﴾ ^(٤) ويمكن الجواب بأن المراد أن الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا دائماً بخلاف الواقعة بعد همزة التسوية ، فإنه لا استفهام معها أصلاً لكن هذا يخالفه قول المصنف فيما يأتي في أم المنقطعة أن الهمزة إذا كانت للإنكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده فهذا يقتضي أن الاستفهام مع المتصلة دائماً على حقيقته ، قلت : إنه لا يلزم من نفي الاتصال مع الإنكاري نفيه مع كل غير حقيقي ^(٥) .

والمراد من قوله : (قول المصنف فيما يأتي في " أم " المنقطعة) هو قول ابن هشام في (المغني) عند كلامه عن (أم المنقطعة) قال : (وهي ثلاثة أنواع)

(١) سورة الصافات : الآية (٩٥) .

(٢) يُنظر : المغني ، ص ٢٥ .

(٣) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(٤) سورة النازعات : الآية (٢٧) .

(٥) حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١١٤ .

منها : ومسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو : ﴿ اَلْهُمَّ اَرْجُلٌ يَمَّشُونَ بِهَا اَمْرَهُمْ اَيْدِيًا يَبْطِشُونَ بِهَا... ﴾ ^(١) إذ الهمزة في ذلك للإنكار ، فهي بمنزلة النفي ، والمتصلة لا تقع بعده ^(٢) .

قال الدماميني : (المراد بقوله : الاستفهام معها على حقيقته ليس كونه كذلك دائماً ، وإنما المراد في الجملة ، فوجه الفرق أن (أم) في التسوية لا استفهام معها البتة ، لأنه خبر محض دائماً ، والواقعة بعد غيرها يوجد معها الاستفهام الحقيقي في الجملة في بعض الصور ، ثم قال : إنه ياباه قوله بعده : إن الهمزة إذا كانت للإنكار كانت بمنزلة النفي ، والمتصلة لا تقع بعده ، وهذا يقدر في هذا الجواب ، فالإشكال باقٍ على حاله ^(٣) .

وفي كلام الدسوقي رد على قول الدماميني في تعليقه على كلام ابن هشام .

(قال البغدادي : (قال شيخنا الخفاجي : الجواب المذكور لا يدفع الإشكال فإنه إذا ثبت ما يُخالفه ولو في صورة واحدة لم يحصل الفرق ، فالإشكال باقٍ بحاله ، وإن تبعه جميع الشراح فيما قال) ^(٤) أي جواب الدماميني عن مجيء (أم) بعد الاستفهام الحقيقي في الغالب ، لو جاء ما يُخالف هذا الغالب فالإشكال باقٍ على حاله .

فالذي يظهر لي أنه الصواب أن المراد من قول ابن هشام : (لأن الاستفهام معها على حقيقته) أي غالباً ، أو على أنه خبر غير مجرد عن طلب الفهم ، أو التقرير أو التوبيخ وغيرها من المعاني التي قد يخرج الاستفهام إليها ، ولذا

(١) سورة الأعراف : الآية (١٩٥) .

(٢) المغني ، ص ٦٥ .

(٣) انظر : شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٣ . شرح المنزج ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٣ .

فهي تحتاج إلى جواب بالتعيين ، بخلاف (أم) الواقعة بعد همزة التسوية فإنها تدل على الخبر المحض ، فلا استفهام معها البتة ، وقد ذكر ابن هشام في (المغني) بأن (أم) قد ترد محتملة للاتصال والانقطاع ، قال : (فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ ... قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُمْ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) قال الزمخشري ^(٢) يجوز في أم أن تكون معادلة بمعنى أي الأمرين كائن على سبيل التقرير ؛ لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعة)) ^(٣) .

فجاءت الهمزة في الآية الكريمة لغير الاستفهام الحقيقي ولغير التسوية ، بل للتقرير على رأي الزمخشري ، ولم يُعقب ابن هشام على قوله ^(٤) . وهذا دليل على موافقته الرأي .

قال الدسوقي تعليقا على كلام الزمخشري : (تسليم المصنف — أي ابن هشام — له يفيد أنه رضي بذلك القول فهو حينئذ أجاز أنه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها أن يكون حقيقيا " ^(٥) .

وعلى هذا فلا تعارض بين قول ابن هشام ، وقول البغدادي . والله أعلم .

(١) سورة البقرة : الآية (٨٠) .

(٢) يُنظر : الكشاف ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .

(٣) مغني اللبيب ، ص ٦٨ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(٥) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ١٢٩ .



ب- وكذا اعترض البغدادي على ابن هشام في حصره وقوع (أم) بعد همزة التسوية بين جملتين :

قال ابن هشام في كلامه عن (أم) الواقعة بعد همزة التسوية :

(أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين)^(١) .

قال البغدادي : (وقول المصنف في (أم) بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين لم أراه بالحصر لأحد إلا لناظر الجيش^(٢))^(٣) .

تحرير المسألة :

ذكر ابن هشام أن (أم) بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين^(٤) .

واعترض البغدادي عليه ، في حصره وقوع (أم) التي بعد همزة التسوية بين جملتين ، وأيد كلامه بقولين :

١ (قول سيبويه في (الكتاب) :

قال في باب (أم إذا كان الكلام بها بمتزلة أيهما ، وأيهم) :

(وذلك قولك : أزيدُ عندك أم عمرو ، وأزيداً لقيت أم بشراً ؟ فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما ، لأنك إذا قلت : أيهما عندك ، وأيهما لقيت . فأنت مدع أن المسئول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما ، إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدرى أيهما هو)^(٥) .

(١) مغني اللبيب ، ص ٦١ .

(٢) محمد بن يوسف بن أحمد ، محب الدين الحلبي ثم المصري ، المعروف بناظر الجيش ، عالم بالعربية من تلاميذ أبي حيان ، أصله من حلب ، ولد سنة ٦٩٧هـ ، وتوفي ٧٧٨هـ ، ومولده ووفاته بالقاهرة ، ترقى إلى أن ولي نظر الجيش بالديار المصرية (الأعلام ، ج ٧ ، ص ١٥٣) .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٣ .

(٤) انظر : المغني ، ص ٦١ .

(٥) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٦٩ .

(ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً ، وسواءً عليّ أبشراً ،
كلمت أم زيداً ، (كما تقول : ما أبالي أيهما لقيت) . وإنما جاز حرف الاستفهام
ههنا لأنك سويت الأمرين عليك كما استويا حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ،
فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر
لنا أيتهما العصابة) (١) .

(وإنما لزمتم (أم) ههنا لأنك تريد معنى أيهما . ألا ترى أنك تقول : ما أبالي
أي ذلك كان ، وسواءً عليّ أي ذلك كان ، فالمعنى واحد ، وأيُّ ههنا تحسن وتجوز
كما جازت في المسألة .

ومثل ذلك : ما أدري أزيدٌ ثمَّ أم عمرو ، وليت شعري أزيدٌ ثمَّ أم عمرو ،
فإنما أوقعت أم ههنا كما أوقعت في الذي قبله ؛ لأنَّ ذا يجري على حرف الاستفهام
حيث استوى علمك فيهما كما جرى الأول . ألا ترى أنك تقول ، ليت شعري أيهما
ثمَّ ، وما أدري أيهما ثمَّ ، فيجوز أيهما ويحسن ، كما جاز في قولك : أيهما ثمَّ) (٢) .

وقد ذكر البغدادي أن سيبويه في نصّه السابق مثلاً بأمثلة وقعت فيها (أم) بعد
همزة التسوية بين مفردتي جملة واحدة (٣) ، وليس بين جملتين ، والذي أراه أن الأمثلة
التي مثل بها سيبويه وقعت (أم) فيها بين جملتين .

٢ (القول الثاني : قال البغدادي : وقال أبو حيان في (شرح التسهيل) :
" ومما عودل فيه بين الجملة وبين المفرد قوله (٤) (من الطويل) :

سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةٌ (٥)
بأرضِ القنَّانِ من نُمَيْرٍ وعَامِرٍ (٦)

(١) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٧٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧١ .

(٣) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١١ .

(٤) لم يُعرف قائله .

(٥) في حاشية توضيح المقاصد ، ج ٢ ، ص ١٣٠ ، وحاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٥٥ ، تمام البيت :

بأهلِ القَبَابِ من عُميرِ بنِ عامرِ .

(٦) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٤ .



وقد أورد أبو حيان كلامه السابق في "الارتشاف" ^(١) ، واستشهد به البغدادي .
 وقال المرادي في (شرحه على الألفية) في معرض حديثه عن (أم) التي
 للتسوية : (وقد عادلت — أي العرب — بين مفرد وجملة في قوله : سواء عليك النفر
 أن بت ليلة) ^(٢) . ومثله قال الأشموني في شرحه على الألفية ^(٣) .
 وهنا ينبغي التنبيه إلى مسألة وهي : أن بعض النحاة كسيويه ^(٤)
 وابن السراج ^(٥) وابن يعيش ^(٦) وابن مالك في شرح التسهيل ^(٧) ، والرضي ^(٨)
 وأبو حيان ^(٩) يرون أن (أم) المتصلة هي التي تُغني مع الهمزة قبلها عن (أي)
 سواء كانت الهمزة للتسوية أم للاستفهام ، فعلى قولهم تكون الهمزة الصالح موضعها
 لأي شاملة لكلا الهمزتين ^(١٠) .

فمثلاً إذا قلنا لإرادة التسوية : ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً .

كان كقولك : ما أبالي أيهما لقيت .

فالأميران قد استويا عندك .

وإذا قلنا لإرادة الاستفهام : أزيد عندك أم عمرو .

(١) يُنظر : ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ٢٠٠٦ .

(٢) توضيح المقاصد ، ج ٢ ، ص ١٣٠ .

(٣) يُنظر : حاشية الصبان (١٥٥/٣) .

(٤) يُنظر : الكتاب (١٧٠/٣ — ١٧١) .

(٥) يُنظر : الأصول ٥٧/٢ .

(٦) يُنظر : شرح المفصل ٩٧/٨ .

(٧) يُنظر : ٢١٧/٣ .

(٨) ينظر : شرح الرضي (٤٠٥/٤) .

(٩) يُنظر : ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ٢٠٠٦ .

(١٠) انظر : شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٠ .

كنت الآن مدع أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو ، فيكون كقولك : أيهما عندك (١) .

إلا أن سيبويه خصّ همزة التسوية بالتي تقع بعد الكلمات الأربع (سواء — ما أبالي — ليت شعري — ما أدري) (٢) .

وجعل ابن مالك الهمزة الواقعة بعد تلك الكلمات الأربع لغير التسوية أي للاستفهام الحقيقي ، وحينئذ لم يبق لهمزة التسوية عنده موضع يخصها . لصحة حلول (أي) في هذه المواضع الأربعة موضع الهمزة و (أم) (٣) .

أما الرضي فيرى أن همزة التسوية لا تقع إلا بعد (سواء — لا أبالي) ومتصرفاتهما (٤) .

وأما الذي عليه أكثر النحويين كابن هشام (٥) والأشموني (٦) وابن الناظم (٧) والمرادي (٨) وابن عقيل (٩) ، والسيوطي (١٠) أن همزة التسوية قسيمة لهمزة الاستفهام ، وأن همزة الاستفهام هي التي يصح الاستغناء عنها (بأي) ، وهمزة التسوية هي التي تقع بعد (سواء — ما أبالي — ما أدري — ليت شعري) يُستثنى السيوطي فقد حصر همزة التسوية بالتي تقع بعد (سواء — ما أبالي) .

(١) انظر : الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٦٩ — ١٧٠ .

(٢) انظر : شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١١ ، الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٧٠ — ١٧٢ .

(٣) انظر : المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٤) انظر : شرح الرضي على الكافية ، ج ٤ ، ص ٤٠٩ .

(٥) يُنظر : المغني (٢٤) (٦١) .

(٦) يُنظر : حاشية الصبان (١٥٤/٣ — ١٥٥) .

(٧) يُنظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (٥٢٧ — ٥٢٨) .

(٨) يُنظر : توضيح المقاصد (١٢٩/٢) .

(٩) يُنظر : شرح ابن عقيل (٢٠٢/٣) .

(١٠) يُنظر : همع الهوامع (٢٣٩/٥) .



واقفهم ابن مالك في (شرح الكافية) فكلامه في (شرح الكافية) مخالف
لكلامه في (شرح التسهيل)^(١).

قال البغدادي بعد كلامه السابق في اعتراضه على ابن هشام : ((لم أره
بالحصر لأحد إلا لناظر الجيش ، فإنه قال في (شرح التسهيل) : إن كانت
الهمزة للتسوية فلا يكون مصحوباً بهما إلا جملتين ، والجملتان في تأويل مفردين ،
ويكونان فعليتين واسميتين ومختلفتين ،^(٢) ومثل بما مثل به المصنف))^(٣).

وكذا كان رأي ابن هشام في (توضيحه) على ألفية ابن مالك^(٤).

ويؤيده الأزهري في (شرحه على التوضيح) : قال : في (أم) ((أن الواقعة
بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل
مفردين))^(٥).

وعلق العيني على قول الشاعر السابق بقوله :

(النفر مبتدأ ، وسواء مقدماً خبره ، وأم بمعنى الواو . وفيه الشاهد ؛ لأنها
عادت بين جملة ومفرد في ذكر التسوية ، وهذا خلاف الأصل لأن الأصل أن التسوية
لا يقع بعدها إلا الجملتان . وههنا قد وقعت بعدها جملة ومفرد ، ولا يذكر بعد
التسوية إلا الفعلية)^(٦).

(١) يُنظر شرح الكافية : ج ١ ، ص ٥٤٢ — ٥٤٣ .

وقد حاول ناظر الجيش التوفيق بين كلام ابن مالك في (شرح التسهيل) وكلامه في (شرح الكافية) .

يُنظر : شرح التسهيل لناظر الجيش ، ج ٧ ، ص ٣٤٦٢ .

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش ، ج ٧ ، ص ٣٤٦٠ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٣ ، انظر : شرح التسهيل لناظر الجيش ، ج ٢ ، ص ٣٤٦٠ —

٣٤٦١ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ، ج ٣ ، ص ٣٣٢ — ٣٣٣ .

(٥) شرح التصريح ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٦) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٥٥ — ١٥٦ .

فهو يؤيد كلام ابن هشام في أن همزة التسوية لا تقع (أم) بعدها إلا بين جملتين وأن هذا هو الأصل ، ولكنها جاءت في البيت خلاف الأصل .

ويدل على ذلك قوله في موضع آخر : (... وقد تقرر أن (أم) الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين)^(١) .

وقال السيوطي في الهمع منتصراً لمذهب ابن هشام :

(وتختص الأولى : أي التي تقع بعد همزة التسوية بأنها لا تقع إلا بين جملتين)^(٢) .

ويقول العلامة : برهان الدين ابن قيم الجوزية : (إلا أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تعطف إلا الجمل)^(٣) .

ويؤيدهم الشيخ / محمد بن أحمد الأهدل في (شرحه على متممة الأجرومية) قال في همزة التسوية : (وليس المراد الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها كما قد يُتوهم بل المراد بها الواقعة بعد كلمة سواء وما أبالي ولا أدري وليت شعري ونحوها مع وقوع أم بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتين في تأويل المفرد)^(٤) .

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه ، يرجع إلى أنهم يرون أن همزة التسوية وهمزة الاستفهام كلاهما يصح الاستغناء عنهما (بأي) ، فجعلوا الهمزتين تحت ضابط واحد ، وأجروا حكم (أم) الواقعة بعد همزة الاستفهام — وهو جواز وقوعها بين مفردين — على (أم) الواقعة بعد همزة التسوية ، ولهذا لم يحرصوا وقوع (أم) بعد همزة التسوية بين جملتين ، بل يجوز أن تقع بين مفردين جملة — كما قال البغدادي — ، وبين مفرد وجملة .

(١) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٥٥ .

(٢) همع الهوامع ، ج ٥ ، ص ٢٣٩ .

(٣) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، ج ٢ ، ص ٦٢٦ .

(٤) الكواكب الدرية ، ص ٥٤٨ .



أما ما ذكره ابن هشام من تقييده وقوع (أم) بعد همزة التسوية بين جملتين ،
فلعله أراد أنه الأغلب .

قال الصبان معلقاً على كلام الأشموني : (قوله : (إلا بين جملتين) أي
غالباً فلا ينافي ما قدمه من أنها عادلته بين مفرد وجملة كما في قول الشاعر :
سواء عليك النفر أم بت ليلة)^(١) .

ويؤيده الخضري في حاشيته قال : (... بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالباً
إلا على جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور ، وتقل على مفرد
وجملة كقوله^(٢) : البيت السابق .

فقول البغدادي قد ورد السماع به ، فلا مانع من وقوعه على رأي الجمهور .
والله أعلم بالصواب .

(١) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ١٠١ .

ج - وللبغدادي إعتراض ثالث على ابن هشام وهو تقييده وقوع (أم) بعد همزة الاستفهام بين جملتين ليستا في تأويل المفردين :

قال ابن هشام في (أم) المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام : (وأم الأخرى تقع بين مفردين ، وذلك هو الغالب فيها نحو : ﴿ ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ ... ﴾ ^(١) وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين) ^(٢) .

قال البغدادي : (وقول المصنف : إن (أم) الأخرى تقع بين جملتين ليستا في تأويل المفرد ، هذا القيد لم أره في كلام أحد) ^(٣) .

تحرير المسألة :

نصّ ابن هشام بأن (أم) بعد همزة الاستفهام تقع بين جملتين ليستا في تأويل المفردين ، وتكونان أيضاً فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين .

ولكن البغدادي لم يوافق على تقييده الجملتين بقوله (ليستا في تأويل المفردين) .

واستشهد على ذلك بالآتي :

(١) كلام ابن الناظم في شرحه على الألفية قال : (وتقع (أم) بعد هذه الهمزة بين مفردين ، نحو : أزيد في الدار أم عمرو ؟ وأقائم زيد أم قاعد ؟ ، وإن شئت قلت : أزيد قائم أم قاعد ؟ كما قال الله تعالى : ﴿ ... وَإِنَّ أَدْرِيَّ أَقْرَبُ أَمْ

(١) سورة النازعات : الآية (٢٧) .

(٢) المغني ، ص ٦٢ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٤ .



بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴿١﴾ وبين جملتين في معنى المفردين ، وقد تكونان فعليتين ،
أو ابتدائيتين ، أو إحداهما فعلية ، والأخرى ابتدائية (٢) .
ثم مثل بالأبيات التي مثل بها المصنف .

قال بعد كلامه السابق : (فالأول (٣) : كقول الشاعر (٤) :

فَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَعَاً ، فَأَرَقْنِي فقلتُ أَهِي سَرَتَ ، أم عَادِي حُلْمَ

التقدير : فقلت : أهى سارية ، أم عائد حلمها ، أي : أي هذين هي ؟
والثاني (٥) كقول الآخر (٦) :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي ، وَلَوْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بْنُ مَنْقَرٍ

(١) سورة الأنبياء : الآية (١٠٩) .

(٢) شرح ابن الناظم ، ص ٥٢٨ .

(٣) الجملتين الفعليتين .

(٤) من البسيط ، قيل لزياد بن حمل في (شرح التصريح : ١٤٣/٢) ، (شرح شواهد المغني : ١٣٤/١) ، وكذلك العيني في (حاشية الصبان : ١٥٧/٣) ، وقيل للمرار بن منقذ في (شرح شواهد المغني : ١٣٤/١) وبلان نسبة في (الخصائص : ٣١٠/١ ، ١١٠/٢) ، (آمالي ابن الحاجب : ٤٥٦/١) ، (حاشية الخصري : ١٠١/٢) ، (المغني ٦٢) ، وفي (شرح المفصل : ١٣٩/٩) وردت : فقامت للزور ... ، وفي (الخزانة : ٢٤٤/٥) نسبة البغدادي للمرار العدوي ، وقال : (واسم المرار هذا زياد بن منقذ ، ونُسب إلى أمه العدوية ، قاله الخصري في (زُهر الآداب) .

والمعنى : رأيت الحبيبة في المنام فظننت أنها أتتني فلما استيقظت قلت : أهى أتتني حقيقة أم أتاني خيالها في النوم ؟ العيني ، حاشية الصبان (١٥٧/٣) .

(٥) الجملتين الابتدائيتين .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر التميمي في (الكتاب ١٧٤/٣) ، (الكامل ١٢٧/٣) ، (شرح التصريح ١٤٣/٢) ، (شرح شواهد المغني ١٣٨/١) ، (شرح أبيات المغني ٢١٨/١) وبلان نسبة في (شرح الرضي ٤٠٤/٤) ، (شرح التسهيل ٢١٨/٣) ، (أوضح المسالك ٣٣٥/٣) ، (شرح ابن الناظم ٥٢٩) ، (المغني ٦٢) (همع الهوامع ٢٤٠/٥) ، (حاشية الصبان ١٥٧/٣) ، واستشهد به سيبويه على حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة (أم) عليها ، فكأنه قال : أشعيث .

وقيل البيت لأوس بن حجر وهو في ديوانه ، ص ٤٩ .

التقدير : ما أدري : أشعيث بن سهم ، أم شُعِيث بن منقر .

والمعنى : ما أدري : أي النسبين هو الصحيح .

و " ابن سهم ، وابن منقر " خيران ، لا صفتان .

وحذف التنوين من " شعِيث " حذفه من " عمرو " في قول الآخر (١) :

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجَالَ مَكَّةَ مُسْتَنْتُونَ عَجَافُ

والثالث (٢) : كقوله تعالى : ﴿ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ (٣) كأنه

قيل : أينما خلقه (٤) .

٢ (القول الثاني : قول أبي حيان في (شرح التسهيل) قال : (ويأتي بعد (أم) هذه

المفرد والجملة في تقدير المفرد أو في معناه ، فالجملة في تقدير المفرد نحو قوله (٥) :

(أَمْخَدَجُ الْيَدَيْنِ أَمْ أُتِمَّتِ) .

فأتمت في تقدير المفرد ، وتقديره : أَمْخَدَجُ الْيَدَيْنِ أَمْ أُتِمَّتِ ، والجملة في معنى

المفرد : أقام زيد أم قعد ، تريد : أي الفعلين كان ، والمعنى : أكان من زيد قيام

أم قعود (٦) .

(١) البيت من الكامل ، وهو لعبد الله بن الزبيري ، وقيل لمطروود الخزاعي .

وعمره : هاشم بن عبد مناف ، الذي انتهت إليه سيادة قريش .

المعنى : هذا السيد العظيم (عمرو) كسر الثريد لقومه ، لإطعامهم في زمن شدة وجذب ، ورجال مكة مجذبون مهزولون .

(محقق شرح ابن الناظم ٥٣٠) .

(٢) الجملتين التي إحداهما فعلية ، والأخرى ابتدائية .

(٣) سورة الواقعة : الآية (٥٩) .

(٤) شرح ابن الناظم ، ص ٥٢٩ - ٥٣٠ .

(٥) رجز ، وهو لجحدر بن ضبيعة .

وخدجت الناقة ولدها : إذا ألقته قبل تمام الحمل وإن تم خلقه ، أخذجته بالألف : ألقته ناقص الخلق وإن تم حملها .

(٦) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٤ .



٣) وكذا قال أبو حيان في الارتشاف^(١) ، وهو القول الثالث الذي ذكره البغدادي .

وظاهر كلام أبي حيان — كما أحسب — أن (أم) المتصلة بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية عنده حكمها واحد في جواز مجيء المفرد بعدها أو الجملة في تقدير المفرد ؛ وذلك لأنه — كما أوضحنا سابقاً — لم يجعل همزة التسوية قسيمة لهمزة الاستفهام الصالح موضعها (لأي) بل جعل الهمزتين كلاهما يصح حلول (أي) محلها ولذلك كانت أحكامهما واحده في جواز مجيئهما بين مفردين أو بين مفرد وجملة أو بين جملتين في تأويل المفردين .

قال البغدادي معلقاً على كلام أبي حيان : (وهذا هو الصواب لأن الجمل التي بعد : ليت شعري ، وما أبالي وما أدري ، وقعت معلقة بالاستفهام عن العامل ، وهو طالب للعمل في محلها .

والقاعدة : أن كل جملة لها محل من الإعراب لا بد أن تكون حالة محل المفرد ، وأبو حيان حكم لها بالافراد حتى في الجمل المستأنفة التي لم يطلبها عامل ، كما رأيت في كلامه)^(٢) .

قال الصبان تعقيباً على قول الشاعر :

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شُعيب بن سهم أم شُعيب بن منقر

قال : (ويقول الشاعر : لعمرك ما أدري ... إلخ . أي لا أدري جواب هذا الاستفهام وهذا هو الأقرب عندي ، ومثل ما أدري ليت شعري ولا يحضرنى ونحو ذلك ، ثم رأيت الدماميني على المغني استظهر ما قلته مؤيداً له بقصر الرضي همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم

(١) يُنظر : ارتشاف الضرب (٢٠٠٧/٤) .

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

ما أبالي وتصرفاته^(١) متعقباً بذلك ما في المغني^(٢) من التعميم الذي جرى عليه الشارح^(٣) ، ورأيت بعضهم مال إلى أنها للاستفهام بعد ما أبالي أيضاً كما يفيدده ما مر عن الدماميني من كونه قلبياً معلقاً عن العمل في الجملة بعده ، والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستفهام فتأمل))^(٤) .

فالأفعال (ليت شعري — ما أبالي — لا أدري) أفعال قلبية ، ويختص المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق .

والتعليق : هو إبطال عمل الفعل لمانع من غيره ، كمجيء ماله صدر الكلام بعده فيبطله لفظاً لا محلاً .

وهو ملتزم إذا اقترن بالمعمول ما له صدر الكلام . وهو ستة أشياء^(٥) :

أحدهما : (ما النافية) .

الثاني : (إن النافية) .

الثالث : (لا النافية) .

الرابع : (لام الابتداء) .

الخامس : (لام القسم) .

السادس : (أداة الاستفهام سواء كان حرفاً أو اسماً) .

(١) يُنظر : شرح المزج ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، قال الرضي (وأما همزة التسوية وأم التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا أبالي ، ومتصرفاته) شرح الكافية ، ج ٤ ، ص ٤٠٩ .

(٢) وذلك لأن ابن هشام — كما ذكرنا — جعل وقوع همزة التسوية بعد (سواء — وما أبالي ، — ليت شعري — وما أدري) .

(٣) أي الأشموني في شرحه على الألفية ، فقد ذكر بأن همزة التسوية هي التي تقع بعد (سواء — وما أبالي — وما أدري ، وليت شعري ونحوهن) ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(٤) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٦١ .

(٥) انظر : إرشاد السالك ، ج ١ ، ص ٢٧٤ — ٢٧٩ .



فإذا كانت الجملة الواقعة بعد هذه الأفعال القلبية لها محل من الإعراب حلّت محل المفرد .

ووافق ابنُ خروف في (شرح جمل الزجاجي) أبا حيان في مذهبه قال : (فالمتصلة لا يُعطف بها إلا بعد همزة الاستفهام خاصة وتقع بين إسمين وجملتين فعليتين واسميتين متصلتين ومنقطعتين ، فالمفرد : " أقام زيد أم عمرو !! ؟ " ، و " أزيد عندك أم عمرو ؟ " . والجملتان الفعليتان : " أقام زيد أم عمرو !! ؟ " ، و " أتضرب عمراً أم تشتم زيدا ؟ " (١) .

ومراده (بهمزة الاستفهام) كلا الهمزتين الواقعتين قبل (أم) المتصلة ، وذلك لأن (أم) المتصلة لا تأتي إلا مع همزة الاستفهام سواء لإرادة التعيين ، أو لإرادة الإخبار .

قال ابن يعيش : (وأما (أم) فتكون على ضربين متصلة : وهي المعادلة لهمزة الاستفهام ومنقطعة) (٢) .

وقال في (أم) الواقعة بعد همزة التسوية : ((وإنما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية إذ الأمران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم التعيين)) (٣) .

وقال السيوطي في كلامه عن نوعي (أم) المتصلة ((وذلك أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاماً لفظاً ومعنى أو استفهاماً لفظاً لا معنى)) (٤) .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، ج ١ ، ص ٣٢٨ .

(٢) شرح المفصل ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

(٣) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٥٩ .

(٤) الأشباه والنظائر ، ج ٤ ، ص ٧٠ .

وأيد أبا حيان ابنُ عصفور في شرحه على (جمل الزجاجي) قال : (والمتصلة لا يتقدمها إلا الهمزة ولا يقع بعدها إلا المفرد أو ما هو في تقديره ، وتقدر مع الهمزة بـ (أي) .

ثم قال : ((ومثال ما هو في تقدير المفرد بعدها (أقام زيد أم قعد) ؟ تريد أيهما فعلَ القيامَ أم القعودَ ؟ فوقع " أم قعدَ " موضع القعود في المعنى)) (١) .

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) : ((و (أم) المعتمد عليها في العطف هي المتصلة) ، إلى أن قال : (وقد يكون مصحوباهما فعلين لفاعلين متباينين كقول حسان رضي الله عنه (من الخفيف) :

ما أبالي أنبَّ بالحرز تيسُ أم جفاني بظهر غيب لئيمُ

وقد يكون مصحوباهما جملتين ابتدائيتين كقول الشاعر (من الطويل) (٢) :

ولست أبالي بعد فقدى مالكاً أموتى ناءٍ أم هو الآن واقِعُ

ومثله (من الطويل) :

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أم شُعَيْتُ بْنُ مَنقَرٍ

فهذه الآيات شواهد على وقوع (أم) المتصلة بين جملتين إذا كان المعنى معنى (أي) (((٣) .

وقال الرضي في كلامه عن (أم) المتصلة ، (فالمتصلة تختص بثلاثة أشياء ، أحدها : تقدم الهمزة ، إما للاستفهام أو للتسوية . وثانيها : أنه يجب أن يُستفهم

(١) شرح حمل الزجاجي لابن عصفور ، ج ١ ، ص ١٩٣ .

(٢) البيت لمتهم بن نويرة .

(٣) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٢١٧ - ٢١٨ .



بها عن شيئين ثابت أحدهما أو أحدها عند المتكلم لطلب التعيين ، لأنها مع الهمزة بمعنى (أي) ، وثالثها : أنه يليها المفرد والجملة (١) .

وذكر المرادي (أم) المتصلة نوعيها ، ثم جمع بينهما في الحكم قال : (سميت المتصلة متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، ولذلك لم تقع إلا بين مفردين ، أو بين جملتين في تقدير مفردين ، أو مفرد وجملة في تقدير مفرد) (٢) .

وذهب العلامة برهان الدين ابن قيم الجوزية إلى إطلاق القيد الذي ذكره ابن هشام ، فبعد أن قسّم (أم) المتصلة إلى نوعيها المعروفين قال : (وأما الواقعة بعد همزة بمعنى (أي) فأكثر ما يُعطف بها المفردات ، وقد يعطف بها الجمل) .

وقال العيني معلقاً على قول الشاعر :

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرْقَنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ

(والشاهد في (أم) المتصلة حيث وقعت بين جملتين فعليتين في معنى المفردين : والتقدير أسرت هي أم عاد حلمها ؟ أي هذين) (٣) .

ولم يذكر ابن هشام في (توضيحه) ذلك القيد الذي ذكره في (المغني) قال في (أم) المتصلة بعد همزة الاستفهام : (وتقع بين فعليتين كقوله : (البسيط) :

فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ

لأن الأرجح كون (هي) فاعلاً بفعل محذوف ، واسميتين ؛ كقوله : (الطويل) :
شُعَيْثُ ابْنِ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْتُ ابْنِ مَنَقَرٍ (٤) .

(١) شرح الرضي ، ج ٤ ، ص ٤٠٤ - ٤٠٦ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ، ج ٢ ، ص ١٣٠ .

(٣) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٥٧ .

(٤) أوضح المسالك ، ج ٣ ، ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

وكذا قال الخضري في حاشيته^(١) وزاد عليه وقوع أم بعد همزة الاستفهام بين مفرد وجملة واستشهد عليه بقوله تعالى : ﴿ ... وَإِنَّ أَدْرِيَّ أَقْرَبُ مَّا تُوعَدُونَ أُمَّرٌ تَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ﴾^(٢) .

وانتصر السيوطي لمذهب ابن هشام في (المغني) قال في الهمع : (بخلاف الأخرى — أي (أم) المتصلة بعد همزة الاستفهام — فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها ... وجملتين ليستا في تأويلهما)^(٣) واستشهد بالبيتين السابقين .
ولعله نقل كلام ابن هشام .

ويقول الشيخ / محمد الأهدل في شرحه على (متممة الآجرومية) : عن (أم) المتصلة : (أن المسبوقة بهمزة التعيين لا تقع إلا بين مفردين غالباً ... ، أو بين جملتين ليستا في تأويل المفرد ، نحو : ﴿ ... وَإِنَّ أَدْرِيَّ أَقْرَبُ مَّا تُوعَدُونَ أُمَّرٌ تَجْعَلُ لَهُ رَبِّيَّ أَمَدًا ﴾ ، أي ما أدري أي الأمرين حاصل)^(٤) .

وقد استشهد الخضري بهذه الآية ، ومثل بها الصبان على وقوع (أم) المتصلة بعد همزة الاستفهام بين مفرد وجملة^(٥) .

فيكون المفرد عند الخضري والصبان (أقرب) والجملة ﴿ تَجْعَلُ لَهُ رَبِّيَّ أَمَدًا ﴾ . فكأن أصلها (ما توعدون قريب ...) .

(١) يُنظر : حاشية الخضري ، ج ٢ ، ص ١٠١ .

(٢) سورة الجن : الآية (٢٥) .

(٣) همع الهوامع ، ج ٥ ، ص ٢٣٩ — ٢٤٠ .

(٤) الكواكب الدرية ، ص ٥٤٩ .

(٥) يُنظر : حاشية الصبان (١٥٦/٣) .



وعند الشيخ / الأهدل قوله تعالى : ﴿ أَقْرَبُ مَا تُوَعَّدُونَ ﴾ جملة
و﴿ تَجْعَلُ لَهُ رِزْقًا وَسِعًا ﴾ جملة ، وكلاهما ليستا في تأويل المفرد عنده .

والظاهر أن ما ذهب إليه البغدادي هو الصواب ، وذلك لأنه هو الذي عليه
أكثر النحاة ، ولأن القياس يؤيده فالقاعدة تقول : إن الجمل التي لها محل من الإعراب
تحل محل المفرد .

قال ابن يعيش في كلامه عن خبر المبتدأ إذا أتى جملة : (اعلم أن الجملة تكون
خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة
موقعه ، ولذلك يُحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو
الأصل موقعها لكان مرفوعاً)^(١) .

فلعل ابن هشام قد وهم فيما ذكره في المغني ، وله قول آخر في كتابه (أوضح
المسالك ، وكما نعلم ، فقد جاء تأليف ابن هشام لكتابه (المغني) بعد (أوضح
المسالك) .

فلا بن هشام قولان متعارضان في هذه المسألة .

وقد يُعْتَدَرُ عن ذلك التعارض بأن العالم المجتهد قد يكون له نظر في وقت
لا يرتضيه في وقت آخر ، فلا يبعد أن يكون له في المسألة الواحدة قولان .

(١) انظر : شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٨٨ .

د - وقد اختلف ابن هشام مع ابن الشجري في نوع الهمزة الواقعة قبل (أم المتصلة)

في بيت زهير القائل : (من الوافر)

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

قال ابن الشجري ^(١) في أماليه : ((ومثل مجيء الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية ، مجيئه في قولك : ما أدري أزيد في الدار أم عمرو ؟ ومنه قول زهير ^(٢) : (من الوافر)

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء ؟) ^(٣)

وخطأه ابن هشام في ذلك ، لأنه يرى أن الهمزة في البيت السابق هي همزة الاستفهام التي يُطلب بها وبأم التعيين ^(٤) .

قال : ((والذي غلط ابن الشجري حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة ؛ لمنافاته لفعل الدراية)) .

(١) هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي أبو السعادات نقيب الطالبين بالكرخ ، أحد أئمة النحاة ، وله معرفة تامة باللغة والنحو ، وصنّف في النحو تصانيف ، وكان مولده في سنة ٤٥٠ هـ ، وتوفي سنة ٥٤٢ هـ . (إنباه الرواة ٣/٣٥٦) .

(٢) في شرح ديوانه ص ٨١ .

والبيت من شواهد أمالي ابن الشجري (٤٠٦/١ ، ١٠٧/٣) ، والمعني (٦١) ، شرح شواهد المغني (١٣٠/١) ، شرح أبيات المغني (١٩٤/١) ، حاشية الصبان (١٥٧/٣) .

وزهير : هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني ، من مضر ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، ولد في بلاد (مُزينة) سنة ١٣٠ هـ ، كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهدبها في سنة ، فكانت قصائده تسمى (الحوليات) . (الأعلام : ٥٢/٣) .

(٣) أمالي ابن الشجري ، ج ١ ، ص ٤٠٦ .

(٤) أوضحنا سابقاً أن ابن هشام ذكر بأن همزة التسوية هي الواقعة بعد (سواء — ما أبالي — ما أدري — ليت شعري) ولذا قال الدماميني ردّاً على ابن هشام : (وتسليم المصنف لصحة وقوع همزة التسوية بعد (ما أدري) معارضاً لردّه على ابن الشجري) . شرح المزج ، ج ٢ ، ص ٨٤ .



وجوابه أن معنى قولك " علمت أزيد قائم " علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك " ما علمت " (^١) .

وخالفه البغدادي قال : (وقول المصنف : إن ابن الشجري توهم أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ؛ أقول : قائل البيت ، وهو زهير ، يعلم قطعاً أن آل حصن من أي الفريقين وإنما أورده بصورة الاستفهام لغرض التجاهل والتهمك ، فكيف يكون استفهاماً يطلب بالهمزة وأم التعيين) (^٢) .

تحرير المسألة :

استشهد ابن هشام بيت زهير السابق على وقوع " أم " المتصلة بعد همزة الاستفهام بين جملتين اسميتين .

وذكر بأن ابن الشجري قال بأن " أم " في البيت هي المسبوقة بهمزة التسوية ، وذلك لأن الأخير توهم أن معنى الاستفهام في البيت غير مقصود لمنافاة الاستفهام لفعل الدراية (وما أدري) ، وهذا الوهم منه مبني على أنه ظن أن الاستفهام معمول لفعل الدراية ، وهذا لا يصح لأن الاستفهام يقتضي الجهل وفعل الدراية يقتضي العلم (^٣) .

ولذلك قال بأن الهمزة في البيت للتسوية ، وكذا كل فعل دل على العلم واليقين .

قال الدسوقي في حاشيته : (فابن الشجري يقول : لا يصح أن تقول : ما علمت أزيد قائم ، لأن العلم يقتضي العلم والاستفهام يفيد الجهل ، فكأنه قال : أعلم بذلك الجهل وأدخل (ما) فنفي العلم بذلك الجهل ولا معنى له) (^٤) .

(١) المغني ، ص ٦٢ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٥ .

(٣) يُنظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ١١٦ .

وأجاب ابن هشام على ذلك قال : (وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيد قائم ، علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك : ما علمت) (١) .

فابن الشجري توهم أن الاستفهام معمول لفعل الدراية ، ولذلك لم يُجزأ أن تكون الهمزة للاستفهام ، ورد عليه ابن هشام بأن فعل الدراية تسلط على جواب الاستفهام المحذوف لا نفس الاستفهام ، وعلى ذلك تكون الهمزة هي همزة الاستفهام التي يُطلب بها وبأم بعدها التعيين . لأنه لا تعارض حينئذ بين الاستفهام وفعل الدراية أو أي فعل دل على العلم .

واعترض البغدادي على ابن هشام معللاً ذلك بأن قائل البيت وهو زهير يعلم قطعاً جواب استفهامه ، ولكنه أورده بصورة الاستفهام لغرض التجاهل والتهكم ، فكيف يكون استفهاماً يُطلب بالهمزة وبأم التعيين وذلك لأن البغدادي — كما ذكرنا — قال بأن ابن هشام يرى أن (أم) المتصلة لا تقع إلا بعد همزة التسوية أو للاستفهام الحقيقي . فتكون الهمزة في البيت للاستفهام الحقيقي عند ابن هشام . وهي عند البغدادي ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي ، وإنما هي استفهام لغرض التجاهل والتهكم .

قال البغدادي : (وما ذكره — أي ابن هشام — من قوله : علمت أزيد في الدار أم عمرو حققه السيرافي فقال : (وقد اتسعت العرب في ذلك فاستعملوه في غير الاستفهام في مواضع مختلفة ، فمن ذلك قول القائل : قد علمت أزيد في الدار أو عمرو ، فهذا ليس باستفهام ، والمتكلم فيه بمتزلة المسؤل ، والمخاطب يصير بمتزلة السائل ، لأن الذي يقول : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ؛ قد عرفه بعينه ، فهو بمتزلة المسؤل الذي يقال له : أزيد في الدار أم عمرو ؟ ولأنه يعرفه بعينه ، والمخاطب

(١) المغني ، ص ٦٢ .



إذا قال له القائل : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ، يعتقد من قول المتكلم له أن أحدهما في الدار ولا يعرفه بعينه ، فهو بمنزلة السائل في الأول))^(١) .

فابن الشجري يرى أن الهمزة إذا وقعت قبل (أم) المتصلة وسُبقت بفعل دال على علم ، فالهمزة للتسوية ، ولا يصح أن تكون للاستفهام لأنها حينئذ ستكون معمولة للفعل قبلها ، وهذا لا يكون لأن الفعل دال على العلم ، والاستفهام يقتضي الجهل .

وابن هشام يرى أن الهمزة بعد فعل العلم (لا أدري — وليت شعري ...) للاستفهام ، لأن معمول الفعل هو جواب الاستفهام المحذوف وليس ذات الاستفهام ، وبالتالي فلا تعارض ، ولذا فالهمزة في بيت زهير للاستفهام وهذا ما أراه وأرجحه ... والله أعلم .

وابن هشام يعلم أن زهيراً لم يجهل آل حصن باعتبار رجوليتهم بل هو عالم بكونهم رجالاً ، ولكنه أبرز الكلام في قالب التوبيخ من تعاطيهم أفعال النساء ، وجعل (أم) في البيت متصلة مع أن الاستفهام ليس على حقيقته ، وقد يُجاب عن هذا بأن الاستفهام مع التجاهل حقيقي بحسب الادعاء وإن كان غير حقيقي بحسب الواقع^(٢) كذا قال الدماميني^(٣) .

وقد يُقال إن ابن هشام يرى أن همزة الاستفهام قبل (أم) المتصلة قد تدل على الاستفهام وهو طلب الفهم مع دلالتها على التوبيخ أو التقرير أو التهكم أو غيرها من المعاني ، ولذلك تطلب جواباً بالنعين ، ويدل على ذلك قول ابن هشام في تعليقه على رأي ابن الشجري : توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة .

وفي هذا رد على البغدادي في اعتراضه السابق على ابن هشام في ذلك .

(١) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢١٥ — ٢١٦ .

(٢) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني ، ج ١ ، ص ١١٦ .

(٣) يُنظر : شرح المزج ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ .

المسألة الثالثة :

(معنى (أم) المنقطعة عند أبي عبيدة) :

قال ابن هشام في (أم) المنقطعة : (وزعم أبو عبيدة ^(١) أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد ، فقال في قول الأخطل ^(٢) : (من الكامل)

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَأَسِطٍ غَلَسَ الظَّلامَ مِنَ الرِّبابِ خِيالاً ^(٣)

(١) هو معمر بن المثنى أبو عبيدة التيمي البصري النحوي العلامة ، وُلِدَ في البصرة سنة ١١٠هـ — قال الجاحظ : (لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه) كان إباحياً شعوبياً من حُفَظَ الحديث ، كانت وفاته في البصر ما بين سنة : (٢٠٩ — ٢١٣) (أنباء الرواة ، ج ٣ ، ص ٢٧٦ ، الأعلام ، ج ٧ ، ص ٢٧٢) .

(٢) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة ابن عمرو من بني تغلب أبو مالك ، ولد سنة ١٩هـ ، وتوفي سنة ٩٠هـ ، وهو شاعر مصقول الألفاظ حسن الדיباجة ، في شعره إبداع ، اشتهر في عهد بني أمية بالشام ، وأكثر من مدح ملوكهم ، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم : جرير — والفزردق — والأخطل — نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة (بالعراق) (الأعلام ، ج ٥ ، ص ١٢٣) . والبيت مطلع قصيدة في ديوانه ، ص ٢٤٦ ، والكتاب ، ج ٣ ، ص ١٧٤ ، واملأ ابن الشجري ، ج ٣ ص ١٠٩ ، والمقتضب ، ج ٣ ، ص ٢٩٥ ، والكامل ، ج ٢ ، ص ٤٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه للسرياني ، ج ٢ ، ص ٦٣ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ص ٤٢٣ ، والأزهية ، ص ١٢٩ ، والمغني ، ص ٦٦ ، وفي شرح التصريح ، ج ٣ ، ص ٤٧٢ ، شرح المزج ، ج ١ ، ص ٢٥٩ ، وشرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ١٤٣ ، والخزانة ، ج ٦ ، ص ٩ — ١٩٥ / ج ١١ ، ص ١٢٢ — ١٣٣ ، وشرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢٣٦ ، وبلا نسبة في شرح الرضي علي الكافية ، ج ٤ ، ص ٤٠٤ .

(٣) واسط : بلد بالعراق اختطها الحجاج ، والغلس : ظلمة آخر الليل ، والرباب : إسم إمراه منقول من اسم السحاب ، والقصيدة هجاء الأخطل جريراً ، قال جرير : ما غلبني الأخطل إلا في هذه القصيدة . وقد نقل سيبويه عن خليل بأن (أم) في هذا البيت منقطعة بعد الخبر حملاً على قولهم : إنما لابل أم شاه ، وجوز أن تكون متصلة وحذفت ألف الاستفهام ضرورة لدلالة (أم) عليها ، والتقدير (أكذبك عينك ...) (ينظر الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٧٤) وإليه ذهب الرضي في شرحه على الكافية (ج ٤ ، ص ٤٠٤) وابن الشجري في أماليه (ج ٣ ، ص ١٠٩) .



(إن المعنى : هل رأيت ؟) (١) .

قال البغدادي معترضاً : (والذي رأيته في شروح التسهيل لأبي حيان وناظر الجيش والمرادي وغيرهم أن أبا عبيدة ذهب إلى أن (أم) بمعنى ألف الاستفهام ، قال : ومنه قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ... ﴾ (٢)(٣) .

تحرير المسألة :

ذكرنا سلفاً بأن (أم) قسمان :

أحدهما : (أم) المتصلة وهي المعادلة لهزمة التسوية أو لهزمة الاستفهام .

الثاني : (أم) المنقطعة ، وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين ، وتسبق إما بخبر محض نحو : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٤) أم يَقُولُونَ أَفَرَّغْتَهُ ... ﴾ (٤) .

أو همزة لغير استفهام حقيقي أي للإنكار نحو : ﴿ أَلْهَمَّ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ هُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ... ﴾ (٥) ، أو بإستفهام بغير همزة نحو : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ... ﴾ (٦) .

وسميت منقطعة لأن الجملة بعدها مستقلة .

(١) مغني اللبيب ص ٦٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ص ٢٣٥ .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٠٨) .

(٤) سورة السجدة : آية ٢ - ٣ .

(٥) سورة الأعراف : آية ١٩٥ .

(٦) سورة الرعد : آية ١٦ .

واختلف في معناها :

فقال البصريون : هي بمعنى بل : أي للإضراب ، والهمزة مطلقاً . أي أن أم المنقطعة تأتي بمعنى الإضراب وهمزة الاستفهام في كل موضع .

وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة (بل) وما بعدها مثل ما قبلها ، فإذا قلت : قام زيد أم عمرو ، فالمعنى (بل عمرو) ^(١) .

وقال الفراء : هي كبل إذا وقعت بعد استفهام كقوله : (من الطويل) :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَسَلِمَى تَغَوَّلْتُ أم النوم أم كُلُّ إِلِي حَيْبُ

أي : بل كل ^(٢) .

وذكر ابن مالك بأن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام وقد تدل على الإضراب فقط .

قال في شرح التسهيل : (وأكثر وقوع (أم) المنقطعة مقتضية إضراباً واستفهاماً كقوله تعالى : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ... ﴾ ^(٣) ، إلى : ﴿ أَمْ هُمْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ ... ﴾ ^(٤) .

(١) قال السيوطي في الهمع : (وردّ بقوله تعالى : (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً) إلى قوله : (أم نجعل الذين آمنوا) الآية ص ٢٧ / ٢٨ ، ف (أم) لم يتقدمها استفهام ، وقد استؤنف بأم السؤال على جهة الإنكار والرد ، ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجباً ، فليس مثل ما قبلها) ج ٤ ، ص ٢٤٢ — ٢٤٣ .

(٢) وردّ بأن المعنى على الإستفهام ، أي بل أكل إلي حبيب ، لأنها لما تمثلت لعينه لم يدر أذلك في النوم أم صارت من العول ؛ لأن العرب تزعم أنها تبدو متزينة لتفتن ، ثم لما جوز أن تكون تغوّلت داخله الشك فقال : بل أكل منها إلي حبيب (همع الهوامع ج ٥ ، ص ٢٤٣) .

(٣) سورة الطور : آية ٣٥ .

(٤) سورة الطور : آية ٤٣ .



وقد يُجاء بها مجرد الإضراب ، ومن علامات ذلك في اللفظ أن يليها استفهام نحو : ﴿ أَمَّا إِذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ... ﴾ (١) .

وقوله هو الراجح .

وذكر ابن هشام أن أبا عبيدة زعم أن (أم) قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد عن الإضراب ، وقد قال ابن هشام في قول الأخطل : (من الكامل) :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَأَسِطِ غَلَسَ الظَّلامَ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالاً

(إن المعنى : هل رأيت) (٢) .

وخالفه البغدادي معللاً ذلك بأن شروح التسهيل قد ذكر فيها أن أبا عبيدة ذهب إلى أن (أم) قد تأتي بمعنى ألف الاستفهام خاصة ، لا على معنى الاستفهام مطلقاً .

فقال ناظر الجيش في شرحه على التسهيل : (وذهب أبو عبيدة إلى أن (أم) بمعنى ألف الاستفهام . قال : ومنه قوله تعالى : ﴿ أُمَّ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ... ﴾ (٣) .

وكذا قال المرادي في شرحه (٤) .

ولعلهما أفاداً ذلك من شيخهما أبي حيان في شرحه على التسهيل .

(١) سورة النمل : آية (٨٤) ، شرح التسهيل ٢١٩/٣ .

(٢) المغني ، ص ٦٦ .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٠٨) ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ٣٤٦٤/٧ .

(٤) يُنظر شرح التسهيل للمرادي ، ص ٨١٢ .

ووافق السيوطيُّ البغداديَّ ، قال في الهمع : (وقال أبو عبيدة : هي — يعني (أم) المنقطعة — كاهمزة مطلقاً ، قال : ومنه قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ... ﴾ (١) (٢) .

ومعلوم ، أن همزة الاستفهام تأتي لطلب التصور نحو : أزيد قائم أم عمرو ، ولطلب التصديق نحو : أزيد قائم .

(و هل) لا تأتي إلا لطلب التصديق .

فإذا كان أبو عبيدة يرى أن (أم) المنقطعة بمعنى ألف الاستفهام خاصة فهي عنده تأتي إما للتصور أو للتصديق . ويُفهم من اعتراض ابن هشام على أبي عبيدة أن الأخير يرى أن (أم) في بيت الأخطل للاستفهام التصوري ، ولذا قال ابن هشام إن (أم) في البيت على معنى : هل رأيت ؟ ، أي أنها استفهام لطلب التصديق .

قال البغدادي في (شرحه على أبيات المغني) : " وكأنه أشار المصنف إلى أن الاستفهام الذي قاله أبو عبيدة في البيت للتصديق بمعنى (هل) وهو السؤال عن إدراك النسبة ، لا الاستفهام التصوري الذي هو سؤال عن إدراك غير النسبة " (٣) .

ولكن الخلاف بين ابن هشام والبغدادي في ما قاله أبو عبيدة . والذي وجدته في (مجاز القرآن) لأبي عبيدة أنه قال معلقاً على قول الله عز وجل : ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ ... ﴾ (٤) : (و (أم) تجيء بعد كلام قد انقطع وليس في موضع (هل) ولا (ألف الاستفهام) .

(١) سورة البقرة : الآية (١٠٨) .

(٢) همع الهوامع ج ٥ ص ٢٤٣ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ٢٣٥ — ٢٣٦ .

(٤) سورة البقرة : الآية (١٣٣) .



قال الأخطل :

كذبتك عينك أم رأيت بواسطة غلَسَ الظلام من الرباب خيالاً

يقول : كذبتك عينك ، هل رأيت ، أو بل رأيت (^١) .

فمعنى كلامه — فيما تبينته — أن (أم) في الآية الكريمة منقطعة للإضراب ، وليست في معنى (هل) ولا (ألف الاستفهام) ، وفي بيت الأخطل جاءت إما بمعنى (هل) الاستفهامية ، فهي استفهام مجرد عن الإضراب ، وبهذا صحَّ كلام ابن هشام ، أو بمعنى (بل) فهي للإضراب ، ولا استفهام في البيت .

وقال في موضع آخر من كتابه : ((أم يقولون افتراه) مجازه مجاز (أم) التي توضع في موضع معنى الواو ، ومعنى (بل) سبيلها : ويقولون ، وبل يقولون ، قال الأخطل (من الكامل) :

كذبتك عينك أم رأيت بواسطة

أي : بل رأيت (^٢) .

وفي هذا النص لم يذكر إلا معنى الإضراب : (بل رأيت) .

وقال : ((فما أنت بنعمة ربك بكاهن ولا مجنون . أم يقولون) مجازها :

بل يقولون ، وليست بجواب استفهام ، قال الأخطل :

كذبتك عينك أم رأيت بواسطة

لم يستفهم ، إنما أوجب أنه رأى بواسطة غلَسَ الظلام من الرباب خيالاً (^٣) .

وقوله في هذا النص مخالف لقوله في النص الأول ، ففي نصه الأول ذكر

أن (أم) في البيت إما بمعنى (هل) أو بمعنى (بل) ، وفي النص الأخير زعم أن

(١) مجاز القرآن ، ج ١ ، ص ٥٦ — ٥٧ .

(٢) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٠ .

(٣) مجاز القرآن ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .



الأخطل لم يستفهم حينما قال : (أم رأيت) وإنما أورد كلامه على جهة التأكيد
مضرباً عن قوله الأول .

فـ (أم) في البيت السابق عند أبي عبيدة على معنى الإضراب في أحد قوليهِ .
وما ذكره البغدادي إنما كان نقلاً عن شروح التسهيل ، ولعل أبا حيان قد وَهَمَ
فيما أورده عن أبي عبيدة .

والصواب — فيما تبيّنْتُهُ — ما ذكره ابن هشام ، وهو أن (أم) في البيت
بمعنى (هل) — والله أعلم ..



المسألة الرابعة :

قول الخليل بأن (إن) في بيت الفرزدق:

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حَزَّتَا
جَهَارًا ، وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

رُويت بفتح الهمزة .

قال ابن هشام تعقياً على قول الفرزدق ^(١) : (من الطويل)

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حَزَّتَا
جَهَارًا ، وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ ^(٢)

(وقال الخليل والمبرد ^(٣) : الصواب (أن أدنا) بفتح الهمزة من (أن) ، أي (لأن أدنا) ثم هي عند الخليل (أن) الناصبة ، وعند المبرد أنها (أن) المخففة من

(١) في ديوانه ، ج ٢ ، ص ٣٨٢ ، والفرزدق هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي أبو فراس ، شاعر من النبلاء من أهل البصرة ، كان يُقال : لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب ، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس ، من شعراء الطبقة الأولى في الإسلاميين ، توفي سنة ١١٠ هـ ، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل . (الأعلام ٩٣/٨) .

(٢) البيت من شواهد الكتاب (١٦١/٣) ، المسائل البصريات ، ج ١ ، ص ٤٤٤ ، آمالي ابن الشجري ، (١٦٣/٣) ، المغني (٤٠) ، شرح الرضي (١١٥/٤) ، ارتشاف الضرب (١٣٨٦/٣) (١٦٩٣/٤) ، شرح شواهد المغني (٨٦/١) همع الهوامع (١٤٨/٤) ، الأزهية (٧٣) ، الجني السداني (٢٢٤) ، خزانة الأدب (٤ / ٢٠ ، ٩ / ٧٨) ، شرح أبيات المغني (١١٧/١) .

شرح البيت : قُتَيْبَةُ : هو ابن مسلم الباهلي ، وباهلة : قبيلة منحطة بين العرب .
الحز : القطع : وحز الأذنين : كناية عن القتل ، لأن القتل قد تقطع أذنيه للتشويه .
ابن خازم : هو عبد الله بن خازم السلمي . (شرح أبيات المغني) ج ١ ، ص ٨٨ .

(٣) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد ، ولد سنة ٢٢٠ هـ ، كان من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه ، توفي سنة ٢٨٥ هـ ، وله من الكتب ، الكامل — الروضة — المقتضب وغيرها كثير .

الثقيلة ، ويردُّ قول الخليل أن الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، وإنما ذلك لأن المكسورة ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ... ﴾ (١) .

وخطأه البغدادي قال : (وما نسبه إلى الخليل غير صحيح فإنه يوجب كسر (إن) ، وما ردُّ به على الخليل ، هو تعليل الخليل ، لعدم جواز فتحها) (٢) .

تحرير المسألة :

اختلف في (إن) في قول الفرزدق :

أَتَغْضِبُ إِنْ أذْنًا قُتِيْبَةً حُرَّتَا جَهَارًا ، وَلَمْ تَغْضِبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ

فبعضهم روه بالفتح ، وبعضهم بالكسر ، ولكل وجهه .

فمن روه بالكسر فقد صرفه ابن هشام إلى المستقبل بتأويلين (٣) :

أحدهما : على إقامة السبب مقام المسبب ، والأصل : أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أذني قتيبة إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ومسبباً عن الحز .

الثاني : أن يكون على معنى التبيين ، أي أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حُرَّتَا فيما مضى .

أما الكوفيون فيروون البيت بالفتح على أن (أن) شرطية تُفيد المجازة (٤) على معنى (إن) .

(١) سورة التوبة : الآية (٦) . المغني ، ص ٤٠ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١١٨ .

(٣) يُنظر : المغني ، ص ٤٠ .

(٤) يُنظر : الجني الداني ، ص ٢٢٣ ، ارتشاف الضرب (٤ / ١٦٩٣) ، همع الهوامع (٤ / ١٤٨) .



ومنع ذلك البصريون ، وتأولوا البيت على أنها (أن) المصدرية الناصبة ^(١) ، وفيه نظر ؛ لأنك قد حُلّت بينها وبين ما عملت فيه ^(٢) .

ويوجب المبرد فتح (أن) في البيت السابق على أنها المخففة من الثقيلة على تقدير : أتغضب من أجل أنه أذنا ثم حُذِف الجار وخفف ^(٣) ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجملة الاسمية خبره ^(٤) ، ومُنِع لأنه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك ^(٥) . وبعضهم يروونه بالفتح على أن (أن) بمعنى (إذ) يريد (إذ أذنا قتيبة) ونُسب هذا الرأي للكوفيين ^(٦) . قال ابن هشام في المغني : (قالوا وليست شرطية ؛ لأن الشرط مستقبل ، وهذه القصة قد مضت) ^(٧) .

وأما الخليل فذكر ابن هشام بأن الصواب عنده (فتح الهمزة) أي (لأن أذنا) على أنها (أن) الناصبة ، وعلى هذا يلزم أن يكون (أذنا) مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده أي (أن حُزّت أذنا قتيبة حُزّتاً) فيكون الاسم قد وليها على إضمار الفعل ^(٨) .

(١) يُنظر : الجني الداني ، ص ٢٢٤ .

(٢) يُنظر : شرح أبيات المغني (١٢٠/١) .

(٣) يُنظر : همع الهوامع (١٤٨/٤) .

(٤) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني (٧٤/١) .

(٥) يُنظر : همع الهوامع (١٤٨/٤) ، لأن (أن) المخففة من الثقيلة لا تقع إلا بعد دال على علم أو ظن .

(٦) يُنظر : المغني (٣٩) ، خزانة الأدب (٧٩/٩) ، والهمع ١٤٨/٤ - ١٤٩ .

(٧) المغني ، ص ٣٩ .

(٨) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني (٧٤/١) .

وردَّ ابن هشام قول الخليل معللاً ذلك بأن (أن) الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، لأن ذلك لـ (إن) المكسورة نحو ﴿ وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ ... ﴾^(١) تقديره : (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك)^(٢) .

لأن (إن) شرطية وأدوات الشرط لا يليها إلا الأفعال .

وأيده أبو حيان فيما نسبته إلى الخليل ، قال في (الإرتشاف) معللاً على البيت السابق : (وتأوله الخليل على أنها ناصبة للفعل)^(٣) .

وقال المرادي عن (أن) في بيت الفرزدق : (وأما في البيت فهي عند الخليل مصدرية)^(٤) .

وانتصر السيوطي لقول ابن هشام ، قال في (الهمع) : (وقال الخليل : بل هي الناصبة)^(٥) .

واعترض البغدادي على ابن هشام فيما نسبته إلى الخليل ، لأن الخليل قال بوجوب كسر همزة (أن) ، ولم يُجز فتحها ، وأن ما رد به ابن هشام على رأي الخليل هو تعليل الخليل في عدم تجويزه فتح (أن) .

فابن هشام قد رد على رأي الخليل بأن (أن) الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، لأن ذلك إنما يكون في (إن) المكسورة ، والخليل — على قول البغدادي — لم يُجز فتح (أن) على أنها الناصبة للسبب الذي ذكره ابن هشام .

(١) سورة التوبة : الآية (٦) .

(٢) يُنظر : المغني ، ص ٤٠ .

(٣) إرتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ١٦٩٣ .

(٤) الجني الداني ، ص ٢٢٥ .

(٥) همع الهوامع ، ج ٤ ، ص ١٤٨ .



واستشهد البغدادي لإثبات صحة ما ذهب إليه بكلام لسيبويه . قال : ((قال في باب من أبواب (أن) التي تكون والفعل بمثلة مصدره ما نصه : وسألته — رحمه الله تعالى ^(١) — عن معنى : أريد لأن تفعل ؟ فقال : إنما تريد أن تقول : إرادتي لهذا ، قال جل ثناؤه : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٢) إنما هو : أمرت لهذا . وسألت الخليل — رحمه الله تعالى — عن قول الفرزدق :

أَغْضِبُ إِنْ أَدْنَا قَتِيْبَةً حُزَّتَا البيت

فقال : إنه قبيح أن تفصل بين أن والفعل ؛ كما قبح أن تفصل بين كي والفعل ، فلما قبح ذلك ولم يجز ؛ حملوه على (إن) ، لأنه قد يقدم فيها الأسماء قبل الأفعال ، انتهى كلام سيبويه ^(٣) .

ثم قال : (وأوضحه السيرافي فقال : وأما قوله : " أَعْضِبُ إِنْ أَدْنَا قَتِيْبَةً حُزَّتَا " فإن الخليل يختار : إن أدنا قتيبة ، بكسر (إن) ، ولم يخالفه سيبويه ، لأن العرب لم تفصل بين أن المفتوحة الناصبة للفعل وبين الفعل ، ولم يأت ذلك في كلام ولا شعر ، فعدل عن المفتوحة إلى المكسورة ، وقد أتى الفصل ... (وقد أتى الفصل في المكسورة ، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ... ﴾ ^(٤) .

وأكد ذلك الأعلام في (نكته في تفسير كتاب سيبويه) ، قال معلقاً على نص سيبويه السابق : (فحكى هذا سيبويه عن الخليل ولم يخالفه فيه) ^(٥) .

وقد ردّ المبرد رواية البيت بالكسر .

(١) أي : الخليل .

(٢) سورة الزمر : الآية (١٢) .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١١٨ ، يُنظر : الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٦١ — ١٦٢ .

(٤) سورة التوبة : الآية (٦) . المرجع السابق ، ص ١١٨ — ١١٩ .

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ص ٤١٩ .

قال أبو علي في (المسائل البصرية) : (اعترض أبو العباس المبرد على إنشاد هذا البيت بالكسر فقال : قُتِلَ قُتَيْبَةٌ قَدْ مَضَى وَإِنْ لِلْجِزَاءِ ، وَالْجِزَاءُ يَكُونُ لِمَا يَأْتِي ، فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَقُولَ إِنْ قَمْتَ قَمْتُ ، وَقَدْ مَضَى قِيَامُهُ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِنَّمَا يَرِيدُ : أَفْتَغْضَبُ كَلِمًا وَقَعَ هَذَا الْفِعْلُ ، أَيْ مِثْلَ هَذَا الْفِعْلِ ، وَإِنْ كَانَ التَّأْوِيلُ عَلَى هَذَا صَحَّ الْكُسْرُ)^(١) .

وقال البغدادي : " إن الماضي قد يقع في الجزاء ليس على أن المراد بالماضي الجزاء ، ولكن المراد ما كان مثل هذا الفعل ، فيكون اللفظ على ما مضى ، والمعنى على مثله ، كأنه يقول : إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا ، وعلى هذا حمل الخليل وسيبويه قول الفرزدق :

أَفْغَضِبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا الْبَيْتِ^(٢)

فالخلاف بين ابن هشام والبغدادي قائم على رواية الخليل للبيت . هل كانت بفتح همزة (أن) على أنها الناصبة ، أم بكسرها لجواز مجيء الاسم بعد المكسورة على إضمار الفعل .

ورأيي في المسألة بأن الصواب ما ذهب إليه البغدادي ، وذلك لأن ما استشهد به من كلام سيبويه صريح في ذلك . والله أعلم بالصواب ..

ولعل ابن هشام ومن تبعه أخذوا رأي الخليل في قوله : (بفتح الهمزة على أن (أن) ناصبة) ، أخذوه من كلام سيبويه وأمثله التي أوردها في نفس الباب الذي ذكر فيه رأي الخليل في البيت الشعري ، فقد مثل بأمثلة وقعت فيها (أن) ناصبة لأفعال باشرتها من غير فاصل ، وهي معها بمنزلة المصدر على تقدير (لام الخبر) .

(١) الخزانة ، ج ٩ ، ص ٧٨ — ٧٩ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ١ ، ص ١٢١ .



كالمثال الذي ورد في نص سيبويه السابق :

قال : (وسألته — رحمه الله تعالى — عن معنى : أريد لأن تفعل فقال :

إنما تريد أن تقول : إرادتي لهذا ، قال جل ثناؤه ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ

الْمُسَامِرِينَ ﴾^(١) إنما هو : أُمِرْتُ لهذا) وغيرها كثير في أول الباب^(٢) .

(١) سورة الزمر : آية (١٢) .

(٢) يُنظر : الكتاب (١٥٣/٣) .

المسألة الخامسة :

نيابة (إما) عن (أو) عند الفراء :

قال ابن هشام في (إما) : (وقد يُستغنى عن الأولى لفظاً ... كقوله ^(١) :
(من الطويل) .

تَلَمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَامٍ بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خِيَالُهَا

أي : إما بدار ، والفراء يقيسه ، فيُجيز : زيد يقوم وإمّا يقعد ، كما يجوز :
أو يقعد ^(٢) .

قال البغدادي معترضاً : (وقول المصنف : والفراء يقيسه ... الخ ، أقول :
الفراء يجعل (إما) الثانية نائبة عن (أو) ، ولا يقول إنها محذوفة من أول
الكلام ^(٣) .

(١) للفرزدق في ديوانه ، ج ٢ ، ص ١٢٣ .

والبيت من شواهد شرح المفصل (١٠٢/٨) ، الضرائر الشعرية (١٦٢) ، المسائل البصريات
(٦٥١/١) ، المقرب (٢٣٢/١) رصف المباني (١٨٥) ، شرح الألفية لابن الناظم (٥٣٧) ،
شرح الرضي (٤٠٢/٤) ، آمالي ابن الشجري (١٢٧/٣) ، توضيح المقاصد (١٣٧/٢) ،
المغني (٨٧) ، ارتشاف الضرب (١٩٩٣/٤) ، الجني الداني (٥٣٣) ، الأزهية (١٤٢) ، معاني
القرآن (٣٨٩/١) ، همع الهوامع (٢٥٤/٥) ، شرح شواهد المغني (١٩٣/١) ، شرح جمل الزجاجي
لابن عصفور (١٨٧/١) ، حاشية الصبان (١٧١/٣) ، شرح أبيات المغني (١٦/٢) ، الخزانة
(٧٦/١١) .

ويُروى : تُهاض بدار ... ، من هاض العظم : كسره بعد الجبر . ألمّ : من الإمام وهو الزول .

والمعنى : عكس وتفرق إما بدار تخرب ، وإمّا بموت أموات [شرح شواهد المغني ، (١٩٣/١)] .

وهذا البيت بيان لسبب عدم بُرء النفس ، الخزانة (٨٠/١١) .

(٢) المغني ، ص ٨٧ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ١٦ .



تحرير المسألة :

(إما) حرف عطف عند أكثر النحاة^(١) ، ولها خمسة معان : (الشك ،
التخيير ، الإبهام ، الإباحة ، التفصيل) وعبر بعضهم عن الأخير بالتقسيم^(٢) .

وتشترك (أو) مع (إما) في هذه المعاني ، ويختلفان من وجهين :

١) أن المعطوف عليه (يأما) لا بد أن يكون مصدرًا (يأما) أخرى في الغالب^(٣)
كقولك : جاءني إما زيد وإما عمرو^(٤) .

٢) أنك مع (أو) يمضي أول كلامك على اليقين ثم يعترضه الشك ، ومع (إما)
كلامك من أوله مبني على الشك^(٥) .

و (إمّا) مركبة من (إن) و (ما) ثم ادغمت النون من (إن) في الميم من
(ما)^(٦) .

والأفصح في (إمّا) أن تُستعمل مكررة ، وقد تُستعمل بخلاف ذلك ، وذلك
إذا كان في الكلام ما يُغني عن تكرارها نحو : (أو) و (إلا) ، فمن ذلك قول
المثقّب : (من الوافر) :

(١) نقل ابن مالك عن أكثر النحويين أن (إما) عاطفة ، ونقل عن يونس وابن كيسان وأبي علي أنها ليست
بعاطفة ووافقهم ابن مالك ، قيل لأن (إما) مكررة ، فلا تخلو العاطفة أن تكون إما الأولى أو الثانية ،
ولا يجوز أن تكون الثانية عاطفة لأن الواو معها ، والواو هي الأصل في العطف ، فإن جعلت (إما)
عاطفة ، فقد جمعت بين عاطفين ؛ ولا يجوز أن تكون الأولى عاطفة لأنها تقع بين العامل والمعمول ، فقالوا :
العطف بالواو التي قبل (إما) الثانية ، و (إما) جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو .

وقد عدّ سيبويه (إما) من حروف العطف ، قال : (إن الواو عطفت (إما) الثانية على (إما) الأولى ،
و (إما) الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد الأولى) ، ج ، ص .

(٢) يُنظر حاشية الصبان (١٦٤/٣) ، شرح ابن الناظم ، ص ٥٣٦ .

(٣) يُنظر : الجني الداني ، ص ٥٣١ .

(٤) يُنظر : شرح الرضي (٤٠١/٤) .

(٥) المفصل ، ص ٢٦١ .

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج ١ ، ص ١٨٨ .

فَأَعْرِفَ مِنْكَ غُثِّي مِنْ سَمِينِي فَإِمَّا أَنْ تَكُونُ أَخِي بِحَقِّ
عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي وَالْإِذَا طَرَّ حَنِي وَاتَّخَذَنِي

فلم يكرر "إمّا" استغناءً بـ "إلا" (١) .

وقد يُستغنى عن الأولى كقول الشاعر : (من الطويل) :

تَلُمُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَأَمَّا بِأَمْوَاتٍ لَمْ خَيَّالَهَا

وخص ابن عصفور حذفها بالشعر (٢) .

وقال ابن هشام : (والفراء يقيسه) (٣) أي أن الفراء يرى أن حذف (إمّا)

الأولى لفظاً قياس في الشعر والنثر .

وأيد الأشموني ابن هشام فيما ذهب إليه ، فقال معلقاً على البيت السابق :

(أي : إمّا بدار ، والفراء يقيس هذا فيجيز : زيد يقوم وإمّا يقعد كما يجوز :

أو يقعد) (٤) .

وظاهر كلامه — كما أحسب — أن الفراء يُجيز حذف (إمّا) الأولى لفظاً

لا تقديراً استغناءً عنها بالثانية ، فتكون (كأو) في عدم مجيئها مكررة .

وقد يُقصد بقوله : (كما يجوز أو يقعد) أن الفراء يُجيز أن لا تُكرر (إمّا)

فتجري مُجرى (أو) ، وبالتالي فلا يُحتاج إلى تقدير (إمّا) قبل المعطوف عليه ، فإن

كان هذا هو المراد نافاه ظاهر قولهم : (والفراء يقيسه) إذ هذا الضمير المنصوب

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج ١ ، ص ١٨٦ .

(٢) انظر : الضرائر الشعرية ، ص ١٦١ .

(٣) يُنظر : مغني اللبيب ، ص ٨٧ .

(٤) حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ١٧١ .



عائد إلى الاستغناء عنها لفظاً ، والفراء بحسب المفهوم السابق يرى أنها مُستغنى عنها البتة لفظاً وتقديراً^(١) .

قال السيوطي في (الهمع) في معرض حديثه عن (إمّا) : (وقد تُحذف الأولى) : واستشهد بالبيت السابق .

ثم قال : (ونقل النحاس^(٢) أن البصريين لا يميزون فيها إلا التكرير ، وأن الفراء أجازها إجراء لها مجرى أو في ذلك)^(٣) .

ويُفهم من كلام السيوطي أن الضمير المنسوب في قول الفراء (أجازها) عائد إلى قوله قبله : (وقد تُحذف الأولى) أي (إمّا) فتكون مثل (أو) في جواز مجيئها غير مكررة ، ولم يُقيد الحذف باللفظ فقط ، فلعله يقصد حذفها لفظاً وتقديراً .

واعترض البغدادي على ابن هشام فيما ذهب إليه مستشهداً لتأكيد صحة رأيه بكلام الفراء في (معاني القرآن) فقد قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ ... إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمَلْقِينَ ﴾^(٤) .

((أدخل (أن) في (إمّا) لأنها في موضع أمر بالاختيار ، فهي في موضع نصب في قول القائل : اختر ذا أو ذا ؛ ألا ترى أن الأمر بالاختيار قد صلح في موضع إمّا .

(١) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي أبو جعفر النحاس النحوي المصري ، كان من أهل العلم بالفقه والقرآن ، وكان عالماً بالنحو حاذقاً ، له تصانيف في النحو ، وفي تفسير القرآن ، توفي سنة ٣٣٨هـ .

(إنباه الرواة : ١/١٣٦ - ١٣٩) .

(٣) همع الهوامع ، ج ٥ ، ص ٢٥٤ .

(٤) سورة الأعراف : الآية (١١٥) .

فإن قلت : إن (أو) في المعنى بمنزلة (إِمَّا وَإِمَّا) فهل يجوز أن يقول يا زيد أن تقوم أو تقعد ؟ قلت : لا يجوز ذلك ؛ لأن أول الاسمين في (أو) يكون خبراً يجوز السكوت عليه ، ثم تستدرك الشك في الاسم الآخر ، فتمضي الكلام على الخبر ؛ ألا ترى أنك تقول : قام أخوك ، وتسكت ، وإن بدا لك قلت : أو أبوك ، فأدخلت الشك ، والاسم الأول مكنت يصلح السكوت عليه ، وليس يجوز أن تقول : ضربت إِمَّا عبد الله وتسكت . فلَمَّا آذنت (إِمَّا) بالتخيير من أول الكلام أحدثت لها (أن) ولو وقعت (إِمَّا وَإِمَّا) مع فعلين قد وُصِلَا باسم معرفة أو نكرة ولم يصلح الأمر بالتمييز في موقع إِمَّا لم يحدث فيها أن ؛ كقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَءَاخِرُونَ مُرَجَّوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ... ﴾^(١) ألا ترى أن الأمر لا يصلح ها هنا ، فلذلك لم يكن فيه أن . ولو جعلت (أن) في مذهب (كي) وصيرتها صلة لـ (مرجون) يريد أُرَجِّتُوا أن يعذبوا أو يُتَابَ عليهم ، صلح ذلك في كل فعل تام ، ولا يصلح في كان وأخواتها ولا في ظننت وأخواتها . من ذلك أن تقول آتيك إِمَّا أن تعطى وإِمَّا أن تمنع . وخطأ أن تقول : أظنك إِمَّا أن تعطى وإِمَّا أن تمنع ، ولا أصبحت إِمَّا أن تعطى وإِمَّا أن تمنع . ولا تُدخِلَنَّ (أو) على (إِمَّا) ولا (إِمَّا) على (أو) . وربما فعلت العرب ذلك لتأخيهما في المعنى على التوهم ؛ فيقولون : عبد الله إِمَّا جالس أو ناهض ، ويقولون : عبد الله يقوم وإِمَّا يقعد . وفي قراءة أبيّ : ﴿ ... وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لِإِمَّا عَلَى هَدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ ﴾^(٢) فوضع أو في موضع إِمَّا ، وقال الشاعر : (من الطويل) :

كما قال أو نَشَفِ النَّفُوسَ فَنَعْدَرَا

فقلت لهن إِمَّشِينَ إِمَّا نُلَاقِه

(١) سورة التوبة : آية (١٠٦) .

(٢) قراءة أبيّ بن كعب (مختصر في شواذ القرآن ، ص ١٢٣) .

(٣) سورة سبأ : آية (٢٤) .



وقال آخر : (من الطويل) :

فكيف بِنَفْسٍ كَلِمًا قَلْتُ أَشْرَفْتُ على البُرءِ من دَهْمَاءِ هَيْضِ أُنْدِمَائِهَا
تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خِيَالُهَا

فوضع (وإمّا) في موضع (أو) . وهو على التوهم إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرقت بينهما بشيء هنالك يجوز التوهم ؛ كما تقول : أنت ضاربُ زيدٍ ظالماً وأخاه ؛ حين فرقت بينهما بـ (ظالم) جاز نصب الأخ وما قبله مخفوض (١) .
الشاهد في قوله — تعقيباً على بيت الفرزدق السابق — فوضع (إمّا) في موضع (أو) .

فالفراء يرى أن (إمّا) إذا جاءت غير مكررة فهي نائبة عن (أو) لا أن مثلها محذوف من أول الكلام وبالتالي فـ (إمّا) عنده محذوفة من أول الكلام لفظاً وتقديراً لا لفظاً فقط .

قال البغدادي بعد إيراد نص الفراء : ونقله المرادي (٢) في (الجني الداني) فقال : (وأجاز الفراء أن لا تُكرر وأن تجري مجرى (أو)) (٣) .
فـ (إمّا) عند الفراء يجوز فيها وجهان :
١ (مكررة .

٢ (غير مكررة ، وحينها تكون نائبة عن (أو) لا محذوفة من أول الكلام لفظاً .

(١) معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٣٨٩ — ٣٩٠ .

(٢) الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم ، مفسر أديب مولده بمصر ، وشهرته وإقامته بالمغرب ، توفي سنة ٧٤٩هـ .

(الأعلام : ٢ / ٢١١) .

(٣) الجني الداني ، ص ٥٣٢ .

واستشهد البغدادي أيضاً بكلام الدماميني^(١) في (المزج) فقد قال معلقاً على كلام ابن هشام : (ظاهره أنه لا يحتاج إلى تقدير (إما) قبل المعطوف ، وظاهر قول المصنف : والفراء يقيسه ، يأباه ، إذ ضمير " يقيسه " عائد على الاستغناء عنها لفظاً والفراء يرى أنها مستغنى عنها لفظاً وتقديراً)^(٢) .

ويؤيد ابن الشجريّ البغداديّ ، قال في أماليه : (وقال الفراء قد أفردت العرب (أما) من غير أن تذكر (إما) سابقه ، وهي تعني بها " أو " وأنشد :

تَلِمُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَأَمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

أراد : أو بأموات)^(٣) .

ونقل الهروي كلام ابن الشجري بنصّه في الأزهية^(٤) .

وقال أبو حيان في (الارتشاف) : (وأجاز الفراء ألا تُكرّر وأن تجري مجرى (أو))^(٥) .

والصواب في رأيي ما ذكره البغدادي وذلك لعموم الأدلة التي استشهد بها ومنها نصّ الفراء .

(١) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي بدر الدين المعروف بابن الدماميني عالم بالشريعة وفنون الأدب ، ولد في الإسكندرية سنة ٧٦٣هـ ، واستوطن القاهرة ، ولازم ابن خلدون ، توفي سنة ٨٢٧هـ .

(الأعلام : ٥٧/٦) .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ١٨ ، يُنظر : شرح المزج (شرح معنى اللبيب للدماميني) ج ٢ ، ص ٣٤٦ — ٣٤٧ . بتصريف يسير .

(٣) أمالي ابن الشجري ، ج ٣ ، ص ١٢٧ .

(٤) يُنظر : الأزهية ، ص ١٤٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ١٩٩٢ .



المسألة السادسة :

تقدير (كان) شأنية في قول أبو ذؤيب الهذلي : (من البسيط) :

فكان سيان أن لا يسرحوا نَعْمًا أو يسرحوه بها ، واغبرت السوح

قال ابن هشام :

((وقوله ^(١) : (من البسيط) :

وكان سيان أن لا يسرحوا نَعْمًا أو يسرحوه بها ، واغبرت السوح ^(٢)

أي : وكان الشأن : ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط ،
وإنما قدرنا (كان) شأنية لتلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة)) ^(٣) .

(١) قيل أبو ذؤيب الهذلي كما في شرح المفصل (٨٦/٢) ، وشرح شواهد المغني (١٩٨/١) ، وقال

البغدادي في الخزانة إن البيت ملفقاً من بيتين في قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ، وهما :

وقال راعيهم : سيان سيركما وأن تقيموا به واغبرت السوح

وكان مثلين أن لا يسرحوا نَعْمًا حيث استردت مواشيهم وتسريح

وعلى هذا فلا شاهد في البيت .

(٢) البيت من شواهد : الخصائص (٣٤٨/١ ، ٢٢٥/٢) ، شرح المفصل (٨٦/٢ ، ٩١/٨) ، البيان في

غريب القرآن (٣٦٣/١) ، الإيضاح العضدي (٢٩٦/١) ، المسائل البصريات (٧٢٦/١) ، إيضاح

الشعر (٣٥٦) ، آمالي ابن الشجري (٩٣/١ ، ٧١/٣) المقتصد في شرح الإيضاح (٩٣٩/٢) ،

المغني (٨٩) ، رصف المباني (٢١١ ، ٤٨٨) ، شرح شواهد المغني (١٩٨/١) ، شرح أبيات المغني

(٣٠/٢) ، الخزانة (٨٩/٤ ، ١٣٤/٥ ، ٧٠/١١) .

النعم : الإبل وسائر الماشية ، يسرحوا : يرسلوا للمرعى فهاراً ، واغبرت البقعة : أكثر فيها الغبار لعدم

الأمطار . والسوح : جمع ساحة ، وهي فضاء يكون بين دور الحي .

(شرح شواهد المغني : ١٩٨/١ - ١٩٩) .

(٣) مغني اللبيب ، ص ٨٩ .

قال البغدادي : (وقول المصنف : وإنما قدّرنا (كان) شأنية ؛ لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة ، كان ينبغي له أن يترك هذا ويعلله بقولنا : لئلا يلزم الإخبار بخلاف المقصود)^(١) .

تحرير المسألة :

تأتي (أو) كما ذكرنا لمعاني (إما) الخمسة ، ولها معانٍ أخرى مع ما سبق أنهما المتأخرون إلى اثني عشر معنى^(٢) . ومن معاني (أو) أنها تأتي لمطلق الجمع كالواو قاله الكوفيون والأخفش والجزمي^(٣) ، ولهم فيها احتجاجات من القرآن ومن الشعر القديم^(٤) .

فمن القرآن قوله عز وجل : ﴿ ... لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾^(٥) وإنما احتيج إلى جعلها بمعنى الواو ، لأن سواء وسين يطلبان شيئين ، فلو جعلت (أو) لأحد الشيئين لكان المعنى (سيان أحدهما) وهذا كلام مستحيل^(٦) .

ومن الشعر القديم قول أبي ذؤيب الهذلي : (من البسيط) :

وكان سيان أن لا يسرحوا نَعْمًا أو يسرحوه بها ، واخبرت السوح

المعنى كما ذكر ابن هشام في (المغني) : (وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط)^(٧) .

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٣ .

(٢) يُنظر : مغني اللبيب (٨٧) .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٤) يُنظر : آمالي ابن الشجري (٧٣/٣) .

(٥) سورة طه : الآية (٤٤) .

(٦) يُنظر : خزنة الأدب (١٣٤/٥) .

(٧) مغني اللبيب ، ص ٨٩ .



ثم قال : (وإنما قدرنا كان شأنية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة)^(١) .
وذلك لأن الأصل في (باب الابتداء) هو تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ، ويجوز
الابتداء بالنكرة لمسوغات .

أما في (باب النواسخ) فمذهب الجمهور أنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة ،
فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ، ولا يُعكس إلا في الشعر^(٢) .
وجوز ابن مالك والرضي العكس في النظم والنثر .

قال ابن مالك : (ولما كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل ، والمنصوب
مشبهاً بالمفعول ، جاز أن يغنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ،
كما جاز ذلك في باب الفاعل ، لكن بشرط الفائدة ، وكون النكرة غير صفة
محضة)^(٣) .

إلى أن قال : (وقد حصل هذا الشبه في باب (إن) على أن جعل فيه الاسم
نكرة ، والخبر معرفة)^(٤) .

وقال الرضي : (وإنما جرّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في
باي (كان) و (إن) لاختلاف إعراب الجزأين)^(٥) .

أما ابن هشام فلا يُجيز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في (باي كان وإن) إلا في
ضرورة الشعر .

(١) مغني اللبيب : ٨٩ .

(٢) يُنظر : همع الهوامع (٩٦/٢) .

(٣) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٣٣٧ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٣٨ .

(٥) شرح الرضي ، ج ٤ ، ص ٢٠٧ .

جعل (كان) شأنه ، وفي قول أبي ذؤيب السابق لئلا يقع في ضرورة الإخبار عن النكرة وهو (سيان) بالمعرفة وهو المصدر المؤول من أن والفعل (أن لا يسرحوا) المضاف للمعرفة (نعماً) في الأول وضميرها في الثاني ^(١) .

قال ابن الشجري معلّقاً على البيت السابق : ((وقوله أن لا يسرحوا نعماً : معناه : أن لا يرعوا إبلاً . وصف سنة ذات جذب ، فرعي النعم وترك رعيها سواء . وإنما قال : " سيان " فرفعه وهو نكرة ، وقوله : " أن لا يسرحوا " معرفة ؛ لأنه أضمّر في " كان " ضمير الشأن)) ^(٢) .

وقال أبو علي الفارسي في كتاب (الشعر) : ((إما أن يكون أضمّر في كان الحديث أو الأمر فيكون سيان خبر الاسمين اللذين هما : أن لا يسرحوا نعماً ، أو يسرحوه ، أو يكون جعل " سيان " المتبدأ ، وإن كان نكرة ، وأدخل " كان " على قوله : " سيان " والوجه الأول أشبه)) ^(٣) .

أي : الوجه الأول أقرب للمعنى .

وخالف البغدادي ابن هشام تعليقه في سبب تقديره (كان) شأنه ، قال : (كان ينبغي له أن يترك هذا ويعلله بقولنا : لئلا يلزم الإخبار بخلاف المقصود) ^(٤) . لأن معنى البيت عند تقدير اسم (كان) ضمير شأن يختلف عن معناه إذا جعلت (سيان) اسمها .

فمعنى البيت الصحيح كما قال البغدادي : (الإخبار عن السرح وعدمه بأثما سيان في عدم النفع ، وليس المراد الإخبار عن سيان بأثما السرح وعدمه) ^(٥) .

(١) يُنظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١٧٣/١) .

(٢) شرح آمالي ابن الشجري ، ج ٣ ، ص ٧٢ .

(٣) إيضاح الشعر : ص ٣٥٧ ، بتحقيق : د . حسن هندراوي .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٣ .

(٥) نفس المرجع السابق .



ولهذا قدّر البغدادي (كان) في البيت شأنية ، فوافق ابن هشام في ذلك وخالفه في السبب ، والإخبار عن النكرة بالمعرفة جائز في (باب النواسخ) وإن كان ضرورة عند ابن هشام .

والظاهر أن ابن هشام عندما قدّر (كان شأنية) كان المعنى عنده واضحاً ، فلم يحتج إلى القول بأن سبب تقديره ذلك هو الإخبار عن المعنى الصحيح ، وإنما قصد الابتعاد عن الوقوع في ضرورة ؛ فلا يرد عليه اعتراض البغدادي .

المسألة السابعة :

وصف المعرفة بالنكرة :

قال ابن هشام عند قول الراجز ^(١) :

إِنْ بَهَا أَكْتَلْ أَوْرَازِمَا خُوَيْرِيَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا ^(٢)

(إذ لم يقل " خويرياً " ، كما تقول " زيد أو عمرو لص " ولا تقول لسان ، وأجاب الخليل عن هذا بأن " خويرين " بتقدير " أشتم " لا نعت تابع) ^(٣) .

قال البغدادي : (ولا يُتصور أن يكون (خويرين) نعتاً لهما لتخالفهما بالتعريف والتكثير ، فقول المصنف : لا نعت تابع ، سهو قلم) ^(٤) .

تحرير المسألة :

ذكرنا أن من معاني (أو) التي أثبتها الكوفيون والأحفش والجرمي أنها تأتي لمطلق الجمع كالواو ، ومثل لها ابن هشام في (المغني) بقول الراجز :

إِنْ بَهَا أَكْتَلْ أَوْرَازِمَا خُوَيْرِيَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا

(١) قيل لرجل من بني أسد في الكتاب (١٤٩/٢) ، الأزهية (١١٥) ، وبلا نسبة في آمالي ابن الشجري (٧٦/٣) ، المغني (٨٩) ، شرح شواهد المغني (١٩٩/١) ، شرح أبيات المغني (٣٧/٢) ، حاشية الدسوقي (١٧٤/١) .

(٢) أنشده ابن الشجري كذا :

خَلَّ الطَّرِيقَ وَاجْتَنَّبَ أَرْزَامَا إِنْ بَهَا أَكْتَلْ أَوْرَازِمَا
خُوَيْرِيَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا لَمْ يَدْعَا لِسَارِحِ مَقَامَا

النقف : كسر الهامة عن الدماغ ، الهام : الرؤوس ، واحدها : هامة .

(٣) مغني اللبيب ، ص ٨٩ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٨ .



قال : (لم يقل " خويراً " كما تقول " زيد أو عمرو لص " ولا تقول :
لصان) (١) .

لأن (أو) — كما أوضحنا سابقاً — لأحد الشيئين ، فلو كانت (أو) في قول
الراجز السابق على باها لقال : خويراً ، بالإفراد ، وبالنصب على الحال من أحدهما ،
ولكنه قال " خوِيرَيْن " بالثنية ، ونصبه على الحال منهما .

قال ابن الشجري في (أماليه) مُعلقاً على البيت السابق : (قالوا : أراد أكتل
ورزاما ، فلذلك قال : خوِيرَيْن ، ولو كانت " أو " على باها لقال : خويراً ،
كما تقول : زيد في الدار أو عمرو جالس ، ولا تقول : جالسان) (٢) .

وللخليل رأي آخر في الناصب لخوِيرَيْن ، قال ابن هشام : (وأجاب الخليل
عن هذا بأن (خوِيرَيْن) بتقدير : أشتم) (٣) .

قال سيبويه بعد ما سأل الخليل عن البيت السابق :

(فزعم أن خوِيرَيْن انتصبا على الشتم ، ولو كان على (إنّ) لقال خويراً ،
ولكنه انتصب على الشتم ، كما انتصب ﴿ ... حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ (٤) (٥) .

فـ (أو) عند الخليل على باها لأحد الشيئين ، و (خوِيرَيْن) منصوب على
الذم لا على الحال من (أكتل ورزاما) (٦) .

فتكون (خوِيرَيْن) جملة مستقلة بتقدير (أشتم) ولا يصح أن تقول (خويراً)
إلا لو كان من الجملة الأولى (٧) وهي قوله : (إنّ بها أكتل أورزاما) .

(١) مغني اللبيب ، ص ٨٩ .

(٢) أمالي ابن الشجري ، ج ٣ ، ص ٧٦ .

(٣) المغني ، ص ٨٩ .

(٤) سورة المسد : الآية (٤) .

(٥) الكتاب ، ج ٢ ، ص ١٤٩ — ١٥٠ .

(٦) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٨ .

(٧) يُنظر : حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

قال ابن هشام بعد إيرادهِ لرأي الخليل : ... لا نعت تابع (١) .

قال البغدادي معلّقاً على قول ابن هشام السابق : (ولا يُتصوّر أن يكون خويرين نعتاً لهما لتخالفهما بالتعريف والتنكير) (٢) .

وقال الدسوقي في حاشيته على (المغني) معقباً على قول ابن هشام : (وأما النعت فلا يتأتى لأن خويرين نكرة ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة والنعت لا يتأتى حتى ينفيه) (٣) .

والنعت من التوابع ، ويجب أن يوافق النعت منوعته في التعريف والتنكير ، وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التدافع بين ما هو في المعنى واحد ، لأن في التعريف إيضاحاً وفي التنكير إبهاماً ، والنعت والمنعوت في المعنى واحد (٤) .

فـ ((أكتل ورزاً)) لسان كانا يقطعان الطريق بأرمام .

وخويرب : تصغير خارب ، والخارب : لص الإبل (٥) .

فلا يصح أن تكون (خويرين) نعتاً لـ (أكتل ورزاً) لأن (أكتل ورزاً) معرفتان ، و (خويرين) نكرة .

ولذا فقول ابن هشام : (لا نعت تابع) لا تصح أصلاً حتى ينفيه .

وقد اعتذر عنه البغدادي قال : (فقول المصنف : لا نعت تابع : سهو قلم) (٦) .

ووجه الدسوقي كلام ابن هشام في حاشيته على المغني قال : (قوله : نعت تابع : فيه تسامح إذ لا يُتوهم نعت المعرفة بالنكرة وإنما المتوهم الحالية ، فكأنه لاحظ أن الحال وصف في المعنى) (٧) . وهذا ما أرجّحه .

(١) المغني ، ص ٨٩ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٨ .

(٣) حاشية الدسوقي ، ج ١ ، ص ١٧٤ .

(٤) يُنظر : همع الهوامع ، ج ٥ ، ص ١٧٢ .

(٥) يُنظر : شرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ٢٠٠ .

(٦) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٨ .

(٧) حاشية الدسوقي على المغني ، ج ١ ، ص ١٧٤ .



المسألة الثامنة :

تقدير رابط يربط جملة الحال بصاحبه في قول أبي الطيب (من الخفيف) :

أَيُّ يَوْمٍ سَرَّرْتَنِي بِوَصَالٍ لَمْ تَرُعْنِي ثَلَاثَةً بِصُدُودٍ

قال ابن هشام : معلقاً على قول المتنبي ^(١) :

أَيُّ يَوْمٍ سَرَّرْتَنِي بِوَصَالٍ لَمْ تَرُعْنِي ثَلَاثَةً بِصُدُودٍ ^(٢)

(ومن روى ثلاثة بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل (سررتني)

لخلو (ترعني) من ضمير ذي الحال) ^(٣) .

وعارضه البغدادي بقوله : (وقول المصنف : لخلو (ترعني) من ضمير ذي

الحال ، قال الدماميني : يجوز أن يكون التقدير : (لم ترعني منك ثلاثة بصدود) ،

فيحصل الربط باعتبار المحذوف) ^(٤) .

تحرير المسألة :

(أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء تأتي اسماً ^(٥) على أربعة أوجه (على المشهور) :

١ (شرطية مثل قولك : (أيهم تضرب أضرب) .

٢ (استفهامية مثل قولك : (أيهم قائم) .

(١) في العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ، ج ١ ، ص ١١٤ .

والمتنبي : هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي ، أبو الطيب المتنبي ، الشاعر الحكيم ، وأحد مفاخر الأدب العربي ، ولد بالكوفة سنة ٣٠٣ هـ ، ونشأ بالشام ، وقال الشعر صبيّاً ، قُتل بالنعمانية سنة ٣٥٤ هـ .

(الأعلام : ١١٥/١) ..

(٢) هذا البيت من قصيدة قالها في صباه ، يمدح نفسه فيها ويفتخر .

(٣) مغني اللبيب ، ص ١١١ .

(٤) انظر : شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ١٥٥ .

(٥) يُنظر : مغني اللبيب ص ١٠٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج ٣ ، ص ٤٧ .

٣ (صفة للنكرة مثل قولك : (مررت برجل أيّ رجل) .

٤ (موصولاً ، ولا تكون موصولة إلا إذا أضيفت إلى معرفة .

قال ابن مالك : (ومن المستعمل بمعنى الذي وفروعه : (أي) مضافة إلى معرفة لفظاً كقولك : اقصد أيّهم هو أكرم . أونية كقولك : سل منهم أيّاً تلقاه)^(١) .

وفي بيت أبي الطيب المتنبّي السابق :

ذكر ابن هشام في (المغني) بأن (أيّ) في البيت ليست موصولة لأنها أضيفت إلى نكرة^(٢) .

قال : (ولا شرطية : لأن المعنى حينئذ : إن سررتني يوماً بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك ، وهذا عكس المراد)^(٣) .

وكذا قال ابن الشجري في (أماليه)^(٤) وذكر أن (أي) في البيت استفهام خرج مخرج النفي كقولك لمن يدّعي أنه أكرمك : أي يوم أكرمتني ؟ تريد : ما أكرمتني قط ، فمعنى البيت : ما سررتني يوماً بوصالك إلا رُعتني ثلاثة أيام بصدودك .

ولابد من عُلقة بين الكلامين ، والعُلقة بينهما تقع من ثلاثة أوجه ذكرها ابن الشجري بالتفصيل في أماليه^(٥) ، ونقلها عنه ابن هشام باختصار في المغني^(٦) :

(١) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

(٢) يُنظر : المغني ، ص ١١٠ .

(٣) مغني اللبيب ، ص ١١٠ .

(٤) يُنظر : أمالي ابن الشجري في المجلس الثاني عشر ، ج ١ ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١١٦ - ١١٨ .

(٦) يُنظر : مغني اللبيب ، ص ١١٠ - ١١١ .



فالجملّة الأولى : مستأنفة قُدِّمَ ظرفها وهي (أي يوم) لأن اسم الاستفهام له حكم ما يُضاف إليه ، وتكون الجملة مستأنفة لأن لها الصدر بسبب استعماله على الاستفهام ^(١) .

والجملة الثانية : (لم ترعني ثلاثة بصدود) فلها ثلاثة أوجه ^(٢) :

أحدها : أن تكون في موضع جر نعت (لوصال) على حذف العائد أي : لم ترعني بعده ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ ... ﴾ ^(٣) ، أراد : لا تجزي فيه .

الثاني : أنك تقدر بالجملة العطف ، وتُضمَر العاطف ، فكأنك قلت : أي يوم سررتني بوصال فلم ترعني ثلاثة بصدود ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ۖ قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۗ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ ... ﴾ ^(٤) . فأضمَر الفاء في (قالوا) لتمام كلام موسى عليه السلام ، ثم أضمَرها في (قال) لتمام كلام قومه ، والعرب تُضمَر الفاء والواو العاطفتين ، وهو كثير في القرآن . قال ابن هشام : (وفيه بُعد ، والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة ، بتقدير : فما قالوا له ؟ فما قال لهم ؟) ^(٥) .

الثالث : أن تكون الجملة حالاً من تاء الخطاب في (سررتني) والعائد على التاء من حالها هو الضمير المستتر في (ترعني) فكأنك قلت : أي يوم سررتني غير

(١) يُنظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢١٨ .

(٢) يُنظر : آمالي ابن الشجري ، ج ١ ، ص ١١٦ - ١١٨ ، مغني اللبيب ، ص ١١٠ - ١١١ .

(٣) سورة البقرة : الآية (٤٨) .

(٤) سورة البقرة : الآية (٦٧) .

(٥) مغني اللبيب ، ص ١١١ .

رائع لي ، وهي حال مقدره مثلها في قوله تعالى : ﴿ ... طَبَّتُمْ فَأَدْخَلُوهَا
خَلِيدِينَ ﴾^(١) ، أي مقدرين الخلود ، وكذلك المراد (أي يوم سررتني
بوصالك غير مقدر أنك ترعني ثلاثة أيام بصدودك) .

وكل ما سبق يجوز إذا رُويت (ثلاثة) بالنصب .

أما من رواه (لم ترعني ثلاثة) بالرفع ، فعلى إسناد الفعل إليها ، وتكون العَلقة
بين الجملتين إما بتقدير الوصف أو العطف ، وبطل أن تكون الجملة حالاً .

قال ابن هشام : (ومن روي (ثلاثة) بالرفع لم يجز عنده كون الحال من
فاعل (سررتني) لخلو (ترعني) من ضمير ذي الحال)^(٢) ، أي ضمير المخاطب لربط
الجملة الحالية بصاحبها .

وقد أخذ ابن هشام كلامه الأخير من ابن الشجري ، ويبدو أنه يوافق الرأي ،
لأنه لم يُعقب على كلامه .

وخالفه البغدادي في ذلك ، مستشهداً بكلام الدماميني على ما ذهب إليه قال :
(قال الدماميني : يجوز أن يكون التقدير : لم ترعني منك ثلاثة بصدود ، فيحصل
الربط باعتبار المحذوف)^(٣) .

فالبغدادي يقول بجواز كون الجملة حالية من فاعل (سررتني) عند
إعراب (ثلاثة) بالرفع ، وذلك لأنه يصح تقدير رابط يربط جملة الحال
بصاحبه .

(١) سورة الزمر : الآية (٧٣) .

(٢) مغني اللبيب ، ص ١١١ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ١٥٥ . يُنظر : شرح المزج ، ج ٢ ، ص ٤٤٠ .



وقد اعتذر الشُّمْنِيّ (١) لابن هشام بأنه قد يكون بنى كلامه على ما هو الأصل وهو عدم التقدير (٢) .

ورد عليه البغدادي قال (٣) : (ولا وجه لهذا العُذر لأن تقدير الرابط في الجمل
الاحتاجة إليها كثير ، فهو من الأصول المقررة عندهم ، ومنه قول المصنف في بحث
الروابط من أواخر الباب الرابع (٤) : وقد تخلو الجملة الحالية منهما ، أي : من الواو
والضمير لفظاً ، فيقدر أحدهما) .

وكان لابن هشام الرأي نفسه في موضع آخر من كتابه عند تعليقه على بيت
أبي الطيب قال : (ومن روى (ثلاثة) بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط) (٥) .
والذي يظهر لي أنه الصواب ما ذهب إليه البغدادي وذلك لأن المعنى مُستساغٌ
وصحيح على تقديره . والله أعلم ...

(١) أحمد بن محمد بن محمد بن حسن ابن علي الشُّمْنِيّ القسطنطيني الأصل ، الإسكندري ، أبو العباس ،

تقي الدين ، محدث ، مفسر ، نحوي ، ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١هـ ، وتعلم ومات في القاهرة سنة

٨٧٢هـ ، من كتبه : شرح المغني لابن هشام .

(الأعلام : ٢٣٠/١) .

(٢) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ١٥٥ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) يُنظر : مغني اللبيب ، ص ٦٥٦ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٦٨ .

المسألة التاسعة :

زيادة الباء في فاعل (كفى) :

قال ابن هشام : (ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد ، قال ^(١) : (من الطويل) .

كَفَى ثَعْلًا فخرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ وَدَهْرًا لَأَنَّ أَمْسِيَّتَ مَنْ أَهْلِهِ أَهْلٌ

ولم أرَ من انتقد عليه ذلك ؛ فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة ، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء ^(٢) .

قال البغدادي : (..... فلا سهو في شرط زيادة الباء) ^(٣) .

تحرير المسألة :

يُعد حرف (الباء) من حروف الجر ، وتأتي لعدة معاني ، اختلف في عددها ، فمنهم مَنْ أوصلها إلى أربع عشرة معنى ^(٤) . ومنهم مَنْ أوصلها إلى اثني عشر ^(٥) وعدّها ابن مالك عشرة مَعَانٍ ^(٦) ، زاد عليها الأشموني في شرحه على الألفية خمسة مَعَانٍ ^(٧) ، ومن هذه المعاني : (الإلصاق — التعدية " وتسمى أيضاً باء النقل " ^(٨) — الاستعانة — السببية — الزائدة ... وغيرها) والزائدة تأتي لضرب من التأكيد ، وتكون (الباء) زائدة في ستة مواضع ، منها وقوعها في فاعل (كفى) .

(١) في العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب (١٥١/١) .

(٢) مغني اللبيب ، ص ١٤٥ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ .

(٤) يُنظر : المغني ، ص ١٣٧ ، الجني الداني ، ص ٣٦ .

(٥) يُنظر : شرح الرضي (٢٨٠/٤) .

(٦) يُنظر : شرح التسهيل (١٩/٣) .

(٧) يُنظر : حاشية الصبان (٣٤٣/٢) .

(٨) يُنظر : المغني ، ص ١٣٨ .



واختُلف في زيادة الباء في فاعل (كفى) ، هل هي القاصرة أم المتعدية ؟

ذكر ابن هشام في (المغني) أن (لكفى) ثلاثة أقسام ^(١) :

أحدها : أن تكون (كفى) بمعنى (اكتف) وهي القاصرة ، وهذه يغلب زيادة (الباء)

في فاعلها كما في قوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ... ﴾ ^(٢) .

الثاني : أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى ، وهذه تتعدى لواحد ، كما في قول الشاعر ^(٣) :

(من الوافر) .

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي ، وَلَكِنْ قَلِيلٌ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ

الثالث : أن تكون بمعنى (وقى) وتجيء متعدية لاثنين كما في قوله تعالى :

﴿ ... وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ... ﴾ ^(٤) .

والقسمين الأخيرين لا يجوز — عند ابن هشام — زيادة الباء في فاعلها .

ولذا انتقد ابن هشام بيت المتنبي الذي يقول فيه : (من الطويل) :

كفى تُعَلَّافُ فخرًا بأنك منهم ودهرٌ لأن أمسيت من أهله أهلٌ

وذلك لأن (كفى) في البيت متعدية لواحد ، ولا يجوز عنده أن تُراد الباء في

فاعل (كفى) المتعدية لواحد ، ولذا قال معلقاً : (ولم أرَ من انتقد عليه ذلك ، فهذا

إما لسهوه عن شرط الزيادة ، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة ، أو لتقدير

الفاعل غير مجرور بالباء) ^(٥) .

(١) يُنظر : مغني اللبيب ، ص ١٤٤ — ١٤٥ .

(٢) سورة الرعد : الآية (٤٣) .

(٣) لم أقف على قائله .

(٤) سورة الأحزاب : الآية (٢٥) .

(٥) مغني اللبيب ، ص ١٤٥ .

قال أبو حيان في (الارتشاف) : (وقيد الأستاذ أبو جعفر بن الزبير ^(١) زيادة الباء في (كفى) بأن تكون بمعنى (حَسَب) فإن كانت بمعنى (وقى) لم تُزد في فاعله كقوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ... ﴾ ^(٢) و ﴿ ... فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ... ﴾ ^(٣) .

وقال السمين الحلبي ^(٤) في تفسيره " الدر المصون " عند قوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ ^(٥) .

((في (كفى) قولان :

أحدهما : أنها اسم فعل .

والثاني : — وهو الصحيح — أنها فعل ، وفي فاعلها قولان :

أحدهما : وهو الصحيح أنه المجرور بالباء ، والباء زائدة فيه وفي فاعل مضارعه نحو :

﴿ ... أَوْلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ ... ﴾ ^(٦) باطراد ، قال أبو البقاء : " زيدت لتدل

على معنى الأمر إذ التقدير : اكتف بالله " .

(١) أحمد بن إبراهيم بن الزبير النخعي الغرناطي ، ولد في جيان سنة ٦٢٧هـ ، وهو محدث ، مؤرخ من أبناء العرب الداخلين على الأندلس ، انتهت إليه الرياسة بها في العربية ورواية الحديث والتفسير والأصول ، توفي في غرناطة سنة ٧٠٨هـ .

(الأعلام : ١/ ٨٦) ، وانظر : رأيه في الجني الداني ، ص ٤٩ .

(٢) سورة الأحزاب : الآية (٢٥) .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٣٧) . انظر : ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ١٧٠٠ — ١٧٠١ .

(٤) أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي ، أبو العباس ، شهاب الدين المعروف بالسمين ، مفسر عالم بالعربية والقراءات ، شافعي ، من أهل حلب ، استقر واشتهر في القاهرة ، توفي سنة ٧٥٦هـ . (الأعلام : ٢٧٤/١) .

(٥) سورة النساء : الآية (٦) .

(٦) سورة فصلت : الآية (٥٣) .



والثاني : أنه مضمر ، والتقدير : كفى الاكتفاء ، و " بالله " على هذا في موضع نصب لأنه مفعول به في المعنى ، وهذا رأي ابن السراج . ورد هذا بأن إعمال المصدر المحذوف لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة كقوله : (من المتقارب) :

هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هَجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانَ قَرَبَانَا

أي : قولكم يا رحمان (^١) .

ورد أبو حيان على كلام ابن السراج ، قال : (وهذا يدل على أن الباء ليست زائدة إذ تتعلق بالاكتفاء ، فلاكتفاء هو الفاعل لكفى ، وهذا أيضاً لا يصح ، لأن فيه حذف المصدر وهو موصول ، وإبقاء معموله ، وهو لا يجوز إلا في الشعر) (^٢) .

وقال الزجاج : (دخلت الباء في الفاعل ، لأن معنى الكلام الأمر ، أي : اکتفوا بالله) (^٣) .

ورد عليه السمين قال : (وهذا الكلام يُشعر أن الباء ليست بزائدة ، وهو كلام غير صحيح ، لأنه من حيث المعنى الذي قدره يكون الفاعل هم المخاطبين ، و " بالله " متعلق به ، ومن حيث كون الباء دخلت في الفاعل يكون الفاعل هو الله تعالى فتناقض) (^٤) .

ووجه البغدادي كلام الزجاج قال : (كلام الزجاج توجيه معنى لا توجيه إعراب ، يدل عليه كلامه ، قال في تفسير الآية : ((معناه : وكفى الله شهيداً ، والباء دخلت مؤكدة لمعنى اکتفوا بالله في شهادته)) انتهى . فالباء عنده من جهة الإعراب زائدة ، والفاعل هو الله ، وهذا هو الملحظ الأصلي ، ويلزم من كون الله كافياً في

(١) الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٣١٣ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٤٦ .

(٣) الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٣١٣ .

(٤) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٣١٣ .

الشهادة أمر الاكتفاء بالله تعالى في شهادته ، فذكر الباء أكد هذا المعنى اللزومي ، فالباء ليست زائدة محضة ، بل لها فائدة بالنسبة إلى هذا المعنى ، وإن كانت زائدة من جهة الإعراب ، وغرضه التحاشي عن إطلاق الزائد الذي لا معنى له على شيء من كلام الله تعالى ، ولهذا ينكرون الزائد ، ويقولون في مثله مؤكداً (١) .

فالباء زائدة من جهة الإعراب ، لكنها من حيث المعنى فقد جاءت لتأكيد أمر الإكتفاء بالله تعالى في شهادته لغرض البعد عن إطلاق الزائد الذي لا معنى له على شيء من كلام الله تعالى .

وأورد (السمين) رأي ابن عطية الذي يُشبه رأي الزجاج قال : وفي كلام ابن عطية (٢) نحو من قوله أيضاً (٣) ، فإنه قال : " بالله " في موضع رفع بتقدير زيادة الخافض ، وفائدة زيادته تبين معنى الأمر في صورة الخبر أي : اکتفوا بالله ، فالباء تدل على المراد من ذلك (٤) .

قال أبو حيان : (وهذا الذي قاله ابن عطية ملفق بعضه من كلام الزجاج (٥) ، وهو أفسد من قول الزجاج ، لأنه زاد على تناقض اختلاف الفاعل تناقض اختلاف

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ .

(٢) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الحاربي ، أبو محمد : مفسر ، فقيه أندلسي ، من أهل غرناطة ، ولد سنة ٤٨١هـ ، عارف بالأحكام والحديث له شعر ، توفي بلورقة سنة ٥٤٢هـ .

(الأعلام : ٢٨٢/٣) .

(٣) أي : من قول (الزجاج) .

(٤) الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٣١٤ .

(٥) هو : إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي ، كان من أهل الفضل والدين ، حسن الاعتقاد ، عالم بالنحو واللغة ، ولد في بغداد سنة ٢٤١هـ وتوفي بها سنة ٣١١هـ ، كان في فتوته يخرط الزجاج ، ومال إلى النحو فعلمه المبرد ، وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره (إنباء الرواة ١٩٤/١ ، الأعلام ٤٠/١) .



معنى الحرف (إذ) ، بالنسبة لكون الله فاعلاً هو زائد ، وبالنسبة إلى أن معناه : اكنفوا بالله ، هو غير زائد (١) .

ورُدَّ على كلام ابن السراج والزجاج وابن عطية بأن الباء ليست زائدة .

وقال ابن عيسى (٢) : (إنما دخلت الباء في (كفى بالله) لأنه كان يتصل اتصال الفاعل ، وبدخول الباء اتصل اتصال المضاف واتصال الفاعل ؛ لأن الكفاية منه تعالی ليست كالكفاية من غيره ، فضوعف لفظها لمضاعفة معناها) (٣) .

ورد عليه أبو حيان أيضاً قال : (وهو كلام يحتاج إلى تأويل) (٤) .

قال السمين الحلبي في قوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ (٥) : ((وكفى هنا متعدية لواحد وهو محذوف تقديره : " وكفاكم الله " وقال أبو البقاء " وكفى " تتعدى إلى مفعولين حُذِفَا هنا تقديره : كفاك الله شرهم بدليل قوله : ﴿ ... فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ... ﴾ (٦) . والظاهر أن معناها غير معنى هذه) (٧) .

أي أن (كفى) المتعدية إلى مفعولين تأتي لغير معنى (كفى) المتعدية

لواحد .

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ .

(٢) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن النحوي المعروف بالرماني ، حدّث عن أبي بكر بن دُرَيْدٍ وأبي بكر بن السراج ، وكان من أهل المعرفة ، مفتتاً في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة ، شرح كتاب (سيبويه) و (الأصول) لابن السراج ، ولد سنة ٢٩٦هـ ، ومات - رحمه الله - سنة ٣٨٤هـ (أنباه الرواه ٤٩٢/٢) .

(أنباه الرواة : ٢٩٤/٢) .

(٣) الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٣١٤ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ .

(٥) سورة النساء : آية (٦) .

(٦) سورة البقرة : آية (١٣٧) .

(٧) الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٣١٤ .

وكما هو واضح فإن (كفى) في الآية ^(١) — بحسب ما أعرب به جميع مَنْ ذكرنا — متعدية لواحد ، والباء زائدة في الفاعل .

ولذا اعترض البغدادي على كلام ابن هشام قوله : ((ولم أرَ من انتقد عليه ذلك ، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة)) أي من انتقد بيت المتنبي .

وذلك لأن غير ابن هشام يقولون بجواز زيادة الباء في فاعل (كفى) المتعدية لواحد كما في قوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَىٰ بِاللَّهِ ... ﴾ وكما في البيت السابق ، أما ابن هشام فلا يُجيز زيادة الباء في فاعل (كفى) المتعدية لواحد ، وهي في الآية عنده قاصرة — كما ذكرنا — وفي بيت المتنبي متعدية لواحد .

قال البغدادي : (فكفى عند الزجاج وغيره قسمان لا غير : إما متعدية لواحد ، ويجوز زيادة الباء في فاعلها . وإما متعدية لاثنين ، ولا يجوز زيادة الباء في فاعلها ، فلا سهو في شرط زيادة الباء) ^(٢) . وقال في موضع آخر من كتابه (شرح أبيات المغني) : (مع أنه لم يقل أحد من أهل اللغة إن كفى يأتي لازماً) ^(٣) .

وقد اقتفى البغداديُّ ابنَ الشجري في أماليه إذ قال الأخير بعد إيراد البيت : (الكفاية : بلوغ الغاية في الشيء فقولهم : كفاك به رجلاً ، وهو كافيك من رجل : معناه قد بلغ الغاية في خصال المدح ، وفلان كافٍ : إذا قام بالأمر ، وانتهى إلى الغاية في التدبير ، وَيَكْفِي وَيُجْزِي وَيُعْنِي بمعنى واحد ، فهذا يتعدى إلى مفعول واحد ، كقولك : يكفيني درهمٌ ، وكفاني قرصٌ : أي أجزاءي وأغناني عن كل قرصٍ آخر ، وعن بعض قرص (آخر) فأما كفى المتعدى إلى مفعولين ، في نحو : كفيت فلاناً شر

(١) ﴿ ... وَكَفَىٰ بِاللَّهِ ... ﴾ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ .

(٣) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٥ .



فلان ، فمعناه منعه منه وحلت بينه وبينه ، ومنه في التزيل : ﴿ ... فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ... ﴾^(١) فهما مختلفان معنى وعملاً ، فمن الضرب الأول قوله :

كَفَى تَعَالَى فَخَرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ

ف (تَعَالَى) مفعول به ، وفخرًا تمييز ، والفاعل أن بصلتها ، والباء مزيدة ، كما زيدت في ﴿ ... كَفَى بِاللَّهِ ﴾^(٢) .

وأما سيويه^(٣) وابن عصفور^(٤) وابن يعيش^(٥) والرضي^(٦) وابن مالك^(٧) والأشعبي والصبان^(٨) فإنهم قالوا بأن زيادة الباء في فاعل (كفى) قياس كما في قوله تعالى : ﴿ ... وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾^(٩) ولم يزيدوا على ذلك .

يفهم مما سبق أن الباء عند أكثر النحويين يجوز أن تزداد في فاعل (كفى) ، المتعدية لواحد ، وأما المتعدية لاثنين ، فلا يجوز زيادة الباء في فاعلها باتفاق ، ولذلك لم ينتقد أحد بيت المتنبي السابق ؛ لأن الباء في البيت زيدت في فاعل (كفى) المتعدية لواحد وهو قوله (بأئك منهم) .

قال الدسوقي في حاشيته على مغني اللبيب تعقيباً على قول ابن هشام : ((ولم أرَ من انتقد عليه ذلك ، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة)) .

" كفى تُزداد فيها الباء ولو كانت متعدية ، فلا يُشترط في الزيادة كونها قاصرة " ^(١٠) .

(١) سورة البقرة : الآية (١٣٧) .

(٢) آمالي ابن الشجري ، ج ١ ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٣) يُنظر : الكتاب (٤١/١) .

(٤) يُنظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥١٠/١) .

(٥) يُنظر : شرح المفصل (٢٤/٨) .

(٦) يُنظر : شرح الرضي (٢٨٢/٤) .

(٧) يُنظر : شرح التسهيل (٢٣/٣) .

(٨) يُنظر : حاشية الصبان (٣٤٦/٢) .

(٩) سورة الرعد : آية (٤٣) .

(١٠) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٩٠ .

ورأى في المسألة أن ابن هشام يرى أن (كفى) قد تأتي قاصرة ، وأعرب (كفى) في قول الله عز وجل ﴿ ... وَكَفَى بِاللَّهِ ... ﴾ على ذلك ، ولا يجوز عنده زيادة الباء إلا في فاعلها ، أما فاعل (كفى) المتعدية لواحد ، فلا يُجيز زيادة الباء فيها ، والجمهور على جواز ذلك ، ولذا انتقد ابن هشام بيت المتنبي ، فجاء نقده على القاعدة التي قال بها ، وقد شرح البغدادي ذلك .

ومعنى كلام ابن هشام : (أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء ، أي : يجعل الفاعل (فخر) ولا نجعله مجروراً بالباء ^(١) .

وفي الإنشاد السابع والخمسين بعد المائة من (شرح أبيات المغني) عند قول الشاعر ^(٢) : (من الكامل) :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

ذكر ابن هشام في (المغني) بأن الباء في البيت السابق قد زيدت في مفعول (كفى) المتعدية لواحد ^(٣) .

وذلك لأن (كفى) مما غلب عليه زيادة الباء تارة مع فاعله وتارة مع مفعوله ، ودخولها على مفعوله قليل .

(١) يُنظر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٠ .

(٢) قيل لحسان بن ثابت الأنصاري في أمالي بن الشجري (٢١٩/٣ ، في المجلس ٧٤ ، ص ٦٥) شرح شواهد المغني (٣٣٧/١) ، وقيل لكعب بن مالك الأنصاري في شرح شواهد المغني (٣٣٧/١) أمالي ابن الشجري (٤٤٠/٢) ، شرح أبيات المغني ، (ج ٢ ، ص ٣٧٩) ، الخزانة (١٢٢/٦) ، وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك في شرح شواهد المغني (٣٣٧/١) ، الخزانة (١٢٢/٦) ، شرح أبيات المغني (٣٧٩/٢) ، وبلا نسبة في سر الصناعة (١٤٦/١) الجني الداني (٥٢) ، همع الهوامع (٣١٧/١ ، ١٦/٣) ، المقرب (٢٠٣/١) ، شرح المفصل (١٢/٤) ، المغني (١٤٨) وفي الكتاب ذكر سيوبه البيت بقوله (قول الأنصاري) (١٠٥/٢) ، وقد أستشهد سيوبه بالبيت على أن (مَنْ) نكرة موصوفة بمفرد وهو (غيرنا) (شرح أبيات المغني ، ٣٧٩/٢) .

(٣) يُنظر : المغني ، ص ١٤٨ .



ومن قال بزيادة الباء في مفعول (كفى) في البيت السابق ابن الشجري في المجلس الثالث والثلاثين من (آماليه) .

قال : (وأما زيادتها مع المفعول فمنه قول الأنصاري :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا (١)

ف (حُبُّ النَّبِيِّ) فاعل كفى ، و (مُحَمَّدٍ) عطف بيان للنبي ، و (حُب) : مصدر مضاف إلى فاعله و (إِيَّانَا) مفعوله ، و (فَضْلاً) تمييز محوّل عن الفاعل ، والأصل (كَفَانَا فَضْلاً حُبُّ النَّبِيِّ ﷺ) (٢) .

وقال ابن عصفور في (المقرب) : (وأما الباء فتكون زائدة في خبر (ما) ، و (ليس) ، و (فاعل كفى) ، وفي مفعولها نحو قوله : فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ... البيت ، أي : كفانا) (٣) .

قال ابن هشام : (وقيل إنما هي في البيت زائدة في الفاعل ، وحب : بدل اشتمال على المحل) (٤) .

قال المرادي في (الجني الداني) مبيّناً صاحب هذا القيل : (وأختلف في زيادتها في مفعول (كفى) في قوله : — البيت السابق — فقيل : هي في البيت زائدة مع المفعول . وردّه ابن أبي العافية ، وقال هي داخلة على فاعل " كفى " و " حُبُّ النَّبِيِّ " بدّل اشتمال من الضمير على الموضع) (٥) .

وقال ابن جني في (سر الصناعة) : وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى

قال : قال أبو عثمان ، يعنى المازني ، في قول الشاعر :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً البيت

(١) انظر : آمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٤٤٠ ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ .

(٢) يُنظر : خزانة الأدب ، ج ٦ ، ص ١٢٢ .

(٣) المقرب (٢٠٣/١) .

(٤) مغني اللبيب ، ص ١٤٨ .

(٥) الجني الداني ، ص ٥٢ — ٥٣ .

إنما تدخل الباء على الفاعل ، وهذا شاذ يريد أن معناه : كفانا .

وقرأت عليه أيضاً عنه ^(١) : (من الوافر) :

إذا لاقيت قوماً فاسألهم كفى قوماً بصاحبهم خبيراً

وهذا من المقلوب . معناه : كفى بقوم خبيراً صاحبهم ، فجعل الباء في
الصاحب ، وموضعها أن تكون في " قوم " ، إذ هم الفاعلون في المعنى ^(٢) .

قال البغدادي معلقاً على كلام ابن جني ، وراذلاً رأي ابن هشام في زعمه عدم
جواز زيادة الباء في فاعل (كفى) المتعدية لواحد : (وإنما اضطر إلى إدعاء القلب
والتعويض ، لأن فاعل (كفى) وهو (قوم) جاء منصوباً ، و (خبير) مفعولاه ،
و (بصاحبهم) متعلق بخبير ، ونصب الفاعل غير جائز ، فادعى أن موضع الباء
الفاعل ، لأن الباء كثيراً ما تُزاد في فاعل كفى ، وزيادتها في مفعوله نادرة ، فلما قرئها
بالفاعل عوض مجرورها بباء أخرى ، وفيه رد على من زعم كالمصنف أن كفى المتعدية
لواحد لا تزاد الباء في فاعلها) ^(٣) .

وقال البغدادي معقّباً على كلام ابن هشام في البيت السابق : (وقوله :
إنما هي في البيت زائدة في الفاعل الخ ^(٤) ، موافق لما اختاره من أن الباء إنما تزاد
في فاعل كفى القاصرة ، والمعنى : حسبُ محبةُ النبي إيانا ، ومن ينكر ثبوت كفى
القاصرة ، يُقدّر المفعول . وتقديره كفيْنَا قومَنَا فضلاً حبُّ النبي إيانا) ^(٥) .

(١) الضمير (عنه) راجع إلى أحمد بن يحيى ثعلب .

(٢) سر صناعة الإعراب ، ج ١ ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٣٧٨ .

(٤) يُنظر : مغني اللبيب ، ص ١٤٨ .

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٣٧٨ .



المسألة العاشرة :

إعراب (دهر) في بيت المتنبي :

قال ابن هشام في نصب (دهر) : (وزعم الربعي أن النصب بالعطف على اسم (أن) وأن (أهل) عطف على خبرها ، ولا معنى للبيت على تقديره)^(١) .
قال البغدادي : (وقول المصنف : ولا معنى للبيت على تقديره ، فيه نظر)^(٢) .

تحرير المسألة :

اختلف في رواية (دهر) في قول المتنبي : (من الطويل) :

كَفَى ثَعْلًا فَخْرًا بَأْنِكَ مِنْهُمْ وَدَهْرًا لَأَنَّ أُمْسِيَّتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ

على ثلاثة روايات : الرفع والجر والنصب .

قال ابن الشجري : (وقد رُوي في (دهر) الرفع والنصب ، فالرفع رواية ابن جني والربعي^(٣) ، والنصب رواية الشاميين وعليها اعتمد المعري^(٤))^(٥) .
أما رواية الجر فهي لابن الشجري .

(١) مغني اللبيب ، ص ١٤٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ .

(٣) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الربعي النحوي ، صاحب أبي علي الفارسي ، ولد سنة ٣٢٨ هـ ، قال عنه أبو علي : قولوا لعلي البغدادي : " لو سرتَ من الشرق إلى الغرب لم تجد أنحى منك " ، توفي سنة ٤٢٠ هـ ، وتصانيفه : شرح مختصر الجرمي . (أنباه الرواة : ٢٩٧/٢) .

(٤) هو : أحمد بن عبد الله بن سليمان ، التنوخي المعري : شاعر فيلسوف ، ولد في معرة النعمان سنة ٣٦٣ هـ ومات بها سنة ٤٤٩ هـ ، أصيب بالجدري صغيراً ، فعمى في السنة الرابعة من عمره ، وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة ، وهو من بيت علم كبير في بلده ، ولما مات وقف على قبره (٨٤) شاعراً يرثونه .

(الأعلام : ١٥٧/١) .

(٥) آمالي ابن الشجري في المجلس الثلاثين ، ج ١ ، ص ٣١١ .

وتجوز رواية الرفع على ثلاثة أوجه (١) :

أحدها : وهو قول ابن جني : على أن (دهر) مرفوع بتقدير (وليفخر دهرُ أهل لأن أمسيت من أهله) .

الثاني : أن يكون مبتدأ حُذِف خبره ، وصحَّ الابتداء بالنكرة لأنه قد وُصف (بأهل) التقدير : ودهرُ أهل لأن أمسيت من أهله فاخر بك .

الثالث : عطف (دهرُ) على فاعل (كفى) وهو المصدر المقدر ، لأن (أن) مع خبرها هنا بمعنى الكون ، لتعلق (منهم) باسم الفاعل المقدر الذي هو (كائن) فالتقدير : كفى تُعلاً فخراً كونك منهم ، ودهرُ مستحق لأن أمسيت من أهله . فأراد أنهم فخرُوا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه ، وهذا وجه لا حذف فيه .

وأما الجر فله وجه واحد ذكره ابن الشجري قال : (ويتجه عندي في إعراب البيت وجه لم يذهب إليه مَنْ تقدم كما لم يذهبوا إلى عطف (دهر) على فاعل (كفى) وهو أنك ترفع (الفخر) بإسناد (كفى) إليه ، وتُخرج الباء عن كونها زائدة فتجعلها مُعديّة متعلقة بالفخر ، وتجر (الدهر) بالعطف على مجرور الباء ، وترفع (الأهل) بتقدير المبتدأ الذي تقدم ذكره ، فيصير اللفظ : كفى تُعلاً فخراً بكونك منهم وبدهر هو أهل لأن أمسيت من أهله ، والمعنى : أنهم اكتفوا بفخرهم به وبزمانه عن الفخر بغيرهما) (٢) .

فأما النصب فعلى وجهين :

أحدهما : قاله المعري : فقد أسقط حكم الرفع ، وزعم أن الصواب : نصب (دهر) بالعطف على (تُعلاً) التقدير : كفى تُعلاً فخراً أنك منهم ، وكفى دهرأ هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله (٣) .

(١) يُنظر : آمالي ابن الشجري (٣٠٩/١) ، مغني اللبيب ، ص ١٤٥ ، شرح أبيات المغني (٣٥٠/٢) .

(٢) المجلس الثالثون من آمالي ابن الشجري ، ج ١ ، ص ٣١٣ .

(٣) انظر : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣١١ .



قال ابن الشجري : (وهذا قول فيه إسهاب كما ترى وتكلف شاق)^(١) .

الثاني : ما ذكره الربعي ، فقد حمل (نصب دهر) على أنه معطوف على اسم (أن) ، وأهل : خبر عنه ، أي : كفى تُعلاً فخراً أنك منهم وأن دهرأ أهل لأن أمسيت من أهله . ثم قال : (والرفع أجود على) (وليفخر دهر) وهو روايتي ، والنصب رواية شامية ، ذكرتها لتُعرف)^(٢) .

قال ابن الشجري تعليقا على تقدير الربعي في رواية النصب : (وهذا القول بعيد من حصول فائدة)^(٣) .

وقال ابن هشام : (ولا معنى للبيت على تقديره)^(٤) .

واعترض عليه البغدادي قال : (وقول المصنف : ولا معنى للبيت على تقديره ، فيه نظر ، لأن الدهر إذا تأهل لوجود الممدوح فيه كان ذلك شرفاً للدهر ، ولا شك أن الممدوح من تُعل ، فحصل الفخر للقبيلة بأن واحداً منها تشرف به الدهر ، بأن أصبح أهلاً لوجوده فيه)^(٥) .

فالبغدادي يرى أن معنى البيت سائغ عند تقديره على الوجه الذي ذكره الربعي في رواية النصب .

ثم قال : (قاله الدماميني^(٦) ، وهو وجه حسن)^(٧) .

فالرأي الذي ذكره البغدادي هو قول الدماميني ، واستحسنه البغدادي .

وهو رأي حسنٌ عندي ، لأنّ للبيت معنىً صحيحاً على تقديره .

(١) آمالي ابن الشجري ، ج ١ ، ص ٣١١ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣١١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) مغني اللبيب ، ص ١٤٦ .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ .

(٦) يُنظر : شرح المزج ، ج ٢ ، ص ٥٥٩ .

(٧) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ .

المسألة الحادية عشرة :

نيابة (إلى) عن (الفاء) لإرادة الترتيب :

قال ابن هشام بعد إيراده لقوله تعالى : ﴿ ... مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ... ﴾ ^(١) (وكون الفاء للغاية بمنزلة (إلى) غريب ، وقد يُستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله ^(٢) : (من الطويل) :

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتِ شَغْبًا إِلَى بَدَا إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادَ سِوَاهُمَا

إذا المعنى : شغباً فبدا ، وهما موضعان ، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده : (من الطويل) :

حَلَلْتِ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بِهَذَا ، فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا ^(٣)

وهذا معنى غريب ، لأنني لم أرَ مَنْ ذكره ^(٤) .

وخالف البغدادي ابن هشام فيما قاله من مجيء (إلى) في البيت الشعري بمعنى (الفاء) لإرادة الترتيب استناداً على أقوال بعض النحاة .

قال : (ورد الدماميني فقال من حقّ النحاة أن لا يذكره مستندين إلى هذا الدليل) ^(٥) .

(١) الآية : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَعِينُ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ (البقرة : ٢٦) .

(٢) البيتان لكثير عزة في خزانة الأدب (٤٦٣/٩) ، وشرح شواهد المغني (٤٦٥/١) ، وشرح أبيات المغني (٢٩/٤) ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٤٤٤/١) ، وبلا نسبة في المغني (٢١٥) ، وشرح التصريح على التوضيح (٥٨/٣) ، وشمع الهوامع (٢٣٤/٥) .

المعنى يقول : إنه كما آثرها على أهله آثر بلادها على بلاده .

(٣) حَلَّةٌ : بالفتح : المرة من الحلول ، وهو النزول .

(٤) المغني ، ص ٢١٥ .

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ٤ ، ص ٢٨ .



تحرير المسألة :

(الفاء) حرف عطف يُفيد الترتيب إما : المعنوي ^(١) كقام زيد فعمرو
أو الذكري ^(٢) : وهو عطف مفصل على مجمل ، كقوله تعالى : ﴿ ... فَأَزَلَّهُمَا
الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ... ﴾ ^(٣) .
وتأتي للتعقيب في كل شيء بحسبه نحو : جاء زيد فعمرو أي : عقبه
بلا مُهلة ^(٤) .

وتزوج فلان فولد له ، إذا لم يكن بينهما إلا مُدّة الحمل وإن كانت متطاوله ^(٥) .

تقتضي (الفاء) أيضاً التسبب إذا كان المعطوف جملة نحو : ﴿ ... فَوَكَرَهُ
مُوسَىٰ فَقَصَىٰ عَلَيْهِ ... ﴾ ^(٦) .

قيل : وقد ترد (الفاء) للغاية بمعنى (إلى) وجعل منه قول أمريء القيس :

بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ ^(٧) .

على تقدير (ما بين (الدخول) إلى (حومل)) ^(٨) .

(١) أي : يكون المعطوف بما لاحقاً .

(٢) أي : يكون وقوع المعطوف بما بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظاً ، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان
وقوع الأول .

(٣) سورة البقرة : الآية (٣٦) .

(٤) يُنظر : الهمع (٢٣٢/٥) .

(٥) يُنظر : مغني اللبيب (٢١٤) .

(٦) سورة القصص : الآية (١٥) .

(٧) صدره : (قفانك من ذكرى حبيب ومترل بسقط اللوى) .

وهو مطلع معلقة أمرؤ القيس في ديوانه ، ص ١٩ .

(٨) يُنظر : همع الهوامع (٢٣٤/٥) .

وقدّرها المحقق الرضي بقوله : منازل بين الدخول إلى حَوْمَل (١).

وزعم ابن هشام في (المغني) بأن التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع حومل (٢) ، لأن (بين) لا تدخل إلا على متعدد وهو (مواضع حَوْمَل) .

وقال الرضي : (ويجوز أن يكون المعنى : قفانك بين منازل الدخول فمنازل حومل) (٣) .

وقيل : الأصل (ما بين) فحذف (ما) دون (بين) كما عكس ذلك مَنْ قال (٤) : (من البسيط) :

يا أحسن الناس ما قرناً إلى قدم

أصله : ما بين قرن ، فحذف بين وأقام قرناً مقامها .

ومثل بيت امرؤ القيس قوله تعالى : ﴿ ... مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ... ﴾ (٥) ، فتكون (الفاء) في الآية نائبة عن (إلى) .

واستغرب ابن هشام كَوْن " الفاء " في الآية للغاية بمتزلة (إلى) ولكنّه استأنس ذلك لجيء عكسه في نحو قوله : (من الطويل) :

وأنت التي حبيت شغياً إلى بدا

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية (٣٨٦/٤) .

(٢) يُنظر : المغني (٢١٥) .

(٣) شرح الرضي على الكافية (٣٨٦/٤ — ٣٨٧) .

(٤) لم يعرف قائله ، وتمامه . ولا حبال محب وأصل تصل .

القرن : هو الخصلة من الشعر ، والمعنى : يا أجهل الناس في كل شيء ما بين شعرك إلى قدمك ، إلا في الحب ، فإنك لا توصليني ولا تفين بعودك .

(٥) سورة البقرة : الآية (٢٦) .



إذ المعنى : شغباً فبدا ، وهما موضعان ، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده : (من الطويل) :

حَلَلْتِ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةٍ البيت

واعترض البغدادي على ابن هشام في تأويله البيت على الوجه الذي ذكره ، وذلك لأنه يرى أن (إلى) في البيت ليست نائبة عن (الفاء) الدالة على الترتيب .

واستشهد على ذلك بالآتي :

(١) كلام الدماميني قال : (وردَّ الدماميني فقال : من حق النحاة أن لا يذكره مستندين إلى هذا الدليل ، فإننا لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول لإحتمال أن تكون (إلى) فيه للمعية ، كما قاله جماعة كثيرة ^(١) ، أو متعلقة بمحذوف إن لم نقل بذلك ، أي : مع بدا ، أو مضموماً إلى بدا ، والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب في الأول إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان الأول حُبب إليه أولاً بسبب حلولها فيه ، وأنّ الثاني حُبب إليه بعد ذلك لحلولها فيه ، إذ من الجائز أن يكون حُبب المكانين حصل له في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب ، ثم ولو سُلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه ، لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بـ (ثم) لا بالفاء . وفي بعض النسخ : (حلّة بعد حلّة) انتهى) ^(٢) .

فالدماميني يرى أن لـ (إلى) في البيت أحد احتمالين :

أ (إما أن تكون للمعية .

(١) في شرح المزج (كما يقول الكوفيون) .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٢٨ - ٢٩ ، يُنظر : شرح أبيات المغني للدماميني ، ج ٢ ، ص ٨١٤ .

ب) أو متعلقة بمحذوف أي (مضموماً إلى بدا) وإن دلّ البيت الثاني على الترتيب فدلالة الأول على الترتيب بـ (ثم) وليست بالفاء ، و (ثم) تفيد الترتيب بمهله ، بعكس (الفاء) التي تدل على الترتيب بلا مهلة .

قال الدماميني : وفي بعض النسخ — أي نسخ الدواوين — حلة بعد حلة .

وبعد : ظرف زمان .

قيل : قد تقع (ثم) موقع (الفاء) في إفادة الترتيب بلا مهلة . ذكره السيوطي في الهمع ^(١) ، لأنه جاء عكسه وهو وقوع (الفاء) موقع (ثم) في إيراد الترتيب بمهلة .

٢) قال البغدادي بعد كلام الدماميني :

(ويؤيده صنيع المحقق الرضي قال في (إلى) التي بمعنى (مع) : (التحقيق) أنها بمعنى الانتهاء ، أي مضافاً إلى بدا ^(٢) " وذكر المتعلق لإفادة أن (إلى) مع مجرورها واقعة موقع الحال من شغب ، وإفادة أن الغاية داخلية في المغيّا " ^(٣) (٤) .

٣) ذكر البغدادي بأن الكوفيين زعموا أن (إلى) هنا — أي في البيت السابق — بمعنى (مع) ، وأما (إلى) الثانية — وهو قول الشاعر (إلى) — فهي متعلقة بحببت ^(٥) .

(١) يُنظر : همع الهوامع (٢٣٧/٥) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (٢٧١/٤ — ٢٧٢) .

(٣) لم أجد هذا النص في شرح الرضي على الكافية ، والظاهر أنه من كلام البغدادي في تعليقه على كلام الرضي ، لأن النسخة التي بين أيدينا ليس فيها ذاك ، والله أعلم . فكلام الرضي ينتهي عند قوله " مضافاً إلى بدا " .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٢٩ .

(٥) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٢٩ .



وقال الرضي في (إلى) الثانية : (قيل : إنها بمعنى (عند) والأولى بقاؤها على أصلها) (١) .

وقال البغدادي في (الخزانة) : (وزعم الكوفيون أنها هنا — أي (إلى الأولى) — بمعنى (مع) وهو خلاف الأصل من غير ضرورة تلجئ إليه) (٢) .

ويؤيده الشيخ / يس بن زين الدين العلمي ، قال في حاشيته على شرح التصريح على توضيح ابن هشام : (..... أن المعنى شغباً مضافاً إلى بدا ، وقد أوماً إليه الدماميني وجوز أن تكون الأولى بمعنى " مع ") (٣) .

وكذا كان رأي الدسوقي في حاشيته على (مغني اللبيب) قال معلقاً على كلام ابن هشام في (إلى) في البيت السابق : (لا يُسلم لاحتمال أن الحب لهذين البلدين في آن وإن كان سكنى هاتين فيهما على الترتيب فهي سكنت الموضعين على الترتيب ، ثم لما اطلع على سكنها فيهما معاً حبهما في آن واحد فالترتيب في السكنى لا يدل على الترتيب في المحبة فتكون إلى بمعنى مع أو متعلقة بمحذوف أي : مضموماً إلى بدا فلا ترتيب أصلاً في البيت الأول إذا سلمنا أن الحب مرتب على ترتيب السكنى ، فالبيت الثاني يدل على أن (إلى) بمعنى ثم لا بمعنى (الفاء) فلا يصح ما ادعاه المصنف) (٤) .

والذي يظهر لي صحة ما ذهب إليه البغدادي ، وذلك لأن الشواهد تقوية ، ولكل رأيه في تأويل البيت الشعري ، والله أعلم بالصواب .

(١) شرح الرضي على الكافية ، ج ٤ ، ص ٢٧٢ .

(٢) خزانة الأدب ، ج ٩ ، ص ٤٦٢ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ، ج ٣ ، ص ٥٨ .

(٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٤٤٤ .

المسألة الثانية عشرة :

نصب الفعل المضارع بعد (فاء السببية) :

قال ابن هشام في معرض حديثه عن (حرف الفاء) :

(قيل : الفاء تكون للاستئناف كقوله ^(١) : (من الطويل)

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ ^(٢)

أي فهو ينطق ، لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية لنصب ...) ^(٣) .

قال البغدادي : (وقول المصنف : ولو كانت للسببية لنصب غير جيد ، فإن السببية مجوزة للنصب لا موجبة ، كما حققه الرضي وغيره) ^(٤) .

تحرير المسألة :

ينتصب المضارع (بأن) مضمرة بعد خمسة أحرف وهي (حتى — اللام — أو بمعنى (إلى) — واو الجمع — الفاء) في جواب الأشياء الستة :

(الأمر — والنهي — والنفي — والاستفهام — والتمني — والعرض) وذلك قولك : سرت حتى أدخلها — وجنتك لتكرمني ، ولألزمك أو تعطيني حقي ، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وائتني فأكرمك ، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ ... وَلَا تَطْغَوْا

(١) البيت لجميل بُثينة في ديوانه ص ٣٣ ، واسمه : جميل بن عبد الله بن معمر بن الحارث بن خبير بن فهيك ابن ظبيان القضاعي .

(٢) تمامه : وهل تخبرئك اليوم ببيداء سملق .

الربع : الدار حيث ما كانت ، القواء : القفر الذي يبید من سلك فيه ، أي يُهلكه . وسملق : الأرض التي لا تنبت ، وهي السهلة المستوية . (شرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ٤٧٤) .

(٣) مغني اللبيب ، ص ٢٢٢ .

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب ، ج ٤ ، ص ٥٥ .



فِيهِ فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ^ط وَمَنْ تَحَلَّلَ عَلَيْهِ غَضَبِي ... ^(١) ، وما تأتينا فتحدثنا ،
و : ﴿ ... فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ... ﴾ ^(٢) ، و ﴿ ... يَلِيَّتِي كُنْتُ مَعَهُمْ
فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ^(٣) ، وألا تترل فتصيب خيراً .

والذي يهمننا في هذه المسألة حرف الفاء ، وهي عاطفة للفعل كما تعطف
الاسم ، والفعل ينتصب بعدها بإضمار (أن) على مذهب البصريين وهو الراجح ^(٤) ،
وذهب الجرمي إلى أن النصب بعدها هو بما نفسها ^(٥) ، وقال الفراء إن الفعل بعد الفاء
منتصب على الخلاف ^(٦) .

أي أن المعطوف بما صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب ،
وإنما حصل التخالف بينهما لأنه طرأ على الفاء معنى السببية ^(٧) .
ورُدَّ على القولين الأخيرين ^(٨) .

وقد انتصب الفعل بعد الفاء بإضمار (أن) لأنها من حروف العطف ،
وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال ، وكل حرف يدخل على الأسماء
والأفعال فلا يعمل في أحدهما ، ولذلك وجب أن يُقدَّرَ (أن) بعدها ليصح نصب
الفعل ، إذ كانت من الحروف التي لا يجوز أن تعمل في الأفعال ^(٩) .

(١) سورة طه : الآية (٨١) .

(٢) سورة الأعراف : الآية (٥٣) .

(٣) سورة النساء : الآية (٧٣) .

(٤) شرح الرضي على الكافية ، ج ٤ ، ص ٥٣ ، والارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٦٦٨ .

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج ٢ ، ص ٢٥٣ ، ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ١٦٦٨ .

(٦) شرح الرضي ، ج ٤ ، ص ٥٤ ، الارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٦٦٨ .

(٧) شرح الرضي على الكافية ، ج ٤ ، ص ٥٤ .

(٨) يُنظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٤٧/٢ - ٢٤٨) ، شرح المفصل لابن يعيش ، ج ٧ ،

ص ٢١ ، حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ٤٤٣ .

(٩) شرح المفصل ، ج ٧ ، ص ٢١ .

ومتى جئت بالفاء متضمنة معنى التسبيب وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن تحمل عليه ، فحينها تحمل الأول على معناه ويُنصب الثاني بإضمار (أن) ، وذلك قولك ما أزورك فتحدثني ، لم تُرد : ما أزورك وما تحدثني ، ولكنك خالفت في المعنى فحمل الثاني على مصدر الفعل الأول ، وأضمر (أن) كي يعطف اسماً على إسم ، فصار المعنى : ما يكون زيارة مني فحديث منك ^(١) .

ويطرد نصب المضارع بأن مضمرة بعد الفاء في جواب نفي أو طلب وهو (الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني) .

ويجوز في جميع ما سبق الرفع على الاستئناف كما حققه الرضي ^(٢) ويراه ابن مالك ^(٣) ، ووافقه ابن هشام ^(٤) ، وذلك كما في قول الشاعر :

ألم تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وهل يُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بِيَدَاءِ سَمَلِقُ

أي : فهو ينطق .

وقد أنشد سيبويه البيت السابق ثم قال :

(لم يجعل الأول سبباً للآخر ، ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال : فهو مما ينطق كما قال : اتني فأحدثك فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال) ^(٥) .

وقد تكون الفاء عاطفة ، فتعطف ما بعدها على ما قبلها ، وعلى هذا يجوز جزم الفعل المضارع بعد الفاء في قول الشاعر : (فينطق) لأنه معطوف على قوله : (تسأل) المجزوم (بلم) .

(١) الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ١٥٣ — ١٥٤ .

(٢) يُنظر : شرح الرضي على الكافية ، ج ٤ ، ص ٦٦ .

(٣) يُنظر : شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٤٩ .

(٤) يُنظر : مغني اللبيب ، ص ٢٢٢ .

(٥) الكتاب ، ج ٣ ، ص ٣٧ .



والرضي يرى أن ما بعد الفاء السببية يجوز فيه الوجهان النصب والرفع ،
وتكون الجملة في حالة الرفع بعدها جملة مستأنفة ، والفاء بمعنى التسبيب قال : (وكان
الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على أنها جمل مستأنفة ، لأن فاء
السببية لا تعطف وجوباً ، بل الأغلب أن يُستأنف بعدها الكلام) إلى أن قال :
(وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ

فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ ^(١) وقوله : (من الكامل) :

ألم تَسْأَلِ الرَّبِيعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ وهل يُخْبِرُنَاكَ اليَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمَلِقُ

وقوله ^(٢) : (من الكامل) :

ولقد تَرَكْتِ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً لم تَدْرِ مَا جَزَعُ عَلَيْكَ فَتَجْزَعُ

جاء جميع هذا على الأصل ، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب ، لو نُصِبَ (^(٣)) .

ويفهم من كلام الرضي — بأن الفاء عنده سببية سواء كان ما بعدها
منصوباً أو مرفوعاً ، أما سبويه فالرفع عنده بعد الفاء على القطع — كما هو الظاهر
من كلامه السابق — ، وهو الوجه الثاني للرفع عند ابن مالك وأبي حيان ، وأما
النصب فعلى أن الأول سببٌ للآخر .

وعلى هذا فقد اختلف في معنى الفاء إذا رُفِعَ ما بعدها ، فذهب ابن مالك وتبعه
أبو حيان بأن الرفع بعد الفاء على وجهين :

١ (أن تكون الفاء على معنى التسبيب ، وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف .

(١) سورة المرسلات : الآية (٣٦) .

(٢) من أبيات أوردها أبو تمام في باب المراثي من ديوان الحماسة وهو في شرح الديوان ، ج ٢ ، ص ١٨٦

لشاعر اسمه موييلك المزموم يرثي امرأته (أم العلاء) .

وقد رُوي : فلقد تركت صغيرة مرحومة .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، ج ٤ ، ص ٦٦ .

- ٢ (أن تكون الفاء استئنافية ، وما بعدها جملة مستأنفة على تقدير حذف المبتدأ .
- قال ابن مالك في (شرح التسهيل) في معرض حديثه عن الفاء السببية : (وإن قُصد به أنه مسبب مبني على مبتدأ محذوف أو مرتب للاستئناف رفع كقولك : ما تأتيني فتحدثني ، فترفع على جعل الإتيان سبباً للحديث ، وتقديره : فأنت تحدثني وعلى استئناف إثبات الحديث بعد نفي الإتيان ، على معنى : وتحدثني الساعة) (١) .
- وأما ابن هشام فالفاء عنده على ثلاثة أوجه :
- ١ (إما أن ينتصب ما بعدها فتكون سببية .
- ٢ (أو يرتفع ما بعدها فتكون استئنافية .
- ٣ (أو تكون عاطفة ، وما بعدها تابع لما قبلها في الإعراب .
- قال في الشذور : (وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوباً بشرطين لا بد منهما .
- أحدهما : أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية ، فلهذا رُفع الفعل في قوله :
- * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ *
- وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها ، فلما ارتفع دلّ على أنها للاستئناف) (٢) .
- وقال في توضيحه : (وبتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية من العاطفتين على صريح الفعل ، ومن الاستئنافيتين ، نحو : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (٣) ، فإنها للعطف ، وقوله : [الطويل] : أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ .

(١) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٤٩ .

(٢) شرح شذور الذهب ، ص ٢٨٢ — ٢٨٣ .

(٣) سورة المرسلات : الآية (٣٦) .



فإنها للاستئناف ، إذ العطف يقتضي الجزم ، والسببية تقتضي النصب (^١) .
وكذا قال في (المغني) .

وقد اعترض البغدادي على قول ابن هشام في (المغني) وذلك لأن ما قرره النحاة هو جواز الرفع والنصب بعد الفاء الدالة على التسبب ، فاعتراض البغدادي هذا قد يكون جيداً فيما إذا كان ابن هشام قد وافق النحاة فيما ذكرنا .

ولكن ابن هشام — كما وضحنا سلفاً — له تفصيل في ذلك ، فالفاء عنده إذا كانت متضمنة معنى التسبب فلا يكون ما بعدها إلا منصوباً ، ولا يجيء ما بعد الفاء مرفوعاً إلا إذا كانت الفاء استئنافية وليست سببية ، فإعراب ما بعد الفاء عنده مبني على معنى الفاء .

ووافق المرادي ابن هشام ، قال في شرحه على ألفية ابن مالك معلقاً على قول ابن مالك :

وبعد فاجواب نفسي أو طلب محضين أن وسترها حتم نصباً

(وقد فهم من كلامه أنه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلا بشرطين :

أحدهما : أن تكون الفاء مقصوداً بها الجزاء لإضافتها إلى الجواب ، احترازاً من الفاء التي مجرد العطف كقولك : " ما تأتينا فتحدثنا " بمعنى : ما تأتينا فما تحدثنا ؛ فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما ، أو بمعنى : ما تأتينا فأنت تحدثنا ، على إضمار مبتدأ ، فيكون المقصود نفي الإتيان وإثبات الحديث . وإذا قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوباً على معنى : ما تأتينا محدثاً ، فيكون المقصود نفي اجتماعهما ، أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا ، فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول) (^٢) .

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج ٤ ، ص ١٦٧ — ١٦٨ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ، ج ٢ ، ص ٣١٨ .

وكذا قال الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك (١) .

وأما الرضي وغيره كابن مالك وأبي حيان فيرون أن الفاء إن كانت سببية جاز فيما بعدها الرفع والنصب بحسب معنى الجملة ، فإن كان ما بعد الفاء جواباً لما قبلها نُصب ، وإن قدّرو له مبتدأً محذوف رُفع على أنه خبر له .

قال الدسوقي في حاشيته على (مغني اللبيب) (قوله : (ولو كانت للسببية الخ) اعترض بأن النصب بعد فاء السببية ليس بواجب بل يجوز الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف كما في قوله : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (٢) فرفع (يعتذرون) بعد فاء السببية في جواب النفي ، لكن الأكثر النصب ، وحينئذ فلا مانع من حمل ما في البيت على السببية ولا يصد عنه رفع الفعل (٣) .

وقال الشيخ / محمد الأمير في حاشيته على (مغني اللبيب) : (قوله : (ولو كانت للسببية لنصب) الملازمة أغلبية وقد يرفع مع السببية نحو : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (٤) .

وقد كان في قول البغدادي في (الخزانة) توجيه لكلام ابن هشام في (المغني) قال : (وأما قول ابن هشام (في المغني) : الفاء فيه للاستئناف ، أي فهو ينطق ، لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية لنصب ، فقد قال شرّاحه : الملازمة الثانية ممنوعة ، فقد تتحقق السببية مع رفع الفعل ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (٥) نعم الأكثر مع السببية النصب ، اللهم إلا أن يُقال إن الملازمة بالنسبة إلى الأكثر (٦) .

(١) يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج ٣ ، ص ٤٥٣ — ٤٥٤ .

(٢) سورة الرسائل : الآية (٣٦) .

(٣) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٤٥٨ .

(٤) حاشية الشيخ / محمد الأمير على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

(٥) الرسائل : الآية (٣٦) .

(٦) خزانة الأدب ، ج ٨ ، ص ٥٢٦ .



المسألة الثالثة عشرة :

(مجيء (قد) الاسمية اسم فعل) :

قال ابن هشام في (قد) الاسمية : (والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي)^(١) .
قال البغدادي : (ثم قول المصنف : والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي ،
مخالف لقول ابن مالك ... ومخالف لقول ابنه)^(٢) .

قال الدماميني معقباً على كلام ابن هشام في قوله : (مرادفة ليكفي) :
(لو كانت مرادفة لها لكانت فعلاً ، واللازم باطل ، ولا أدري لم جعلها بمعنى
المضارع مع أن في مجيء اسم الفعل بمعناه كلاماً ، وابن الحاجب ياباه ، وقد صرح
ابن أم قاسم^(٣) بأنها بمعنى (كفي))^(٤) .

تحرير المسألة :

(قد) تأتي على وجهين :

١ (حرفية .
٢ (واسمية .

فأما الحرفية فتختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب
وحرف تنفيس وهي معه كجزاء ، فلا تُفصل منه بشيء إلا بقسم^(٥) .

(١) مغني اللبيب ص ٢٢٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ج ٤ ص ٨٤ .

(٣) هو : أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي القاريء الفقهني المالكي اللغوي النحوي
التصنيفي البارع المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ) ١.هـ ، (مقدمة توضيح المقاصد والمسالك) ،
تحقيق : أحمد محمد عزوز . صرح بذلك في الجني الداني ، ص ٢٥٣ .

(٤) حاشية الشيخ / محمد الأمير علي مغني اللبيب ج ١ ، ص ١٤٧ ، ويُنظر الخزانة ج ٥ ، ص ٣٨٦ .

(٥) يُنظر مغني اللبيب ص ٢٢٧ ، همع الهوامع ج ٤ ، ص ٣٧٧ .

ولها خمسة معان (١) :

١ (التوقع .

٢ (التقريب ، قال الزمخشري في المفصل : (ومن أصناف الحرف حرف التقريب وهو (قد) (٢) .

٣ (التقليل .

٤ (التكثير ، قاله سيويه (٣) .

٥ (التحقيق .

وأما الاسمية — وهو ما يهمننا — فتأتي على ضربين :

أحدهما : أن تكون اسماً بمعنى (حَسَبَ) ، فتُضَافُ إلى كل ما تُضَافُ إليه (حسب) إلا أن (حَسَبَ) تُضَافُ إلى ياء المتكلم مجردة عن نون الوقاية فيقال (حسي) ، و (قد) تُضَافُ إلى الياء مجردة ، ومع نون الوقاية ، فيقال (قدي — وقدي) (٤) .

(١) يُنظر الجني الداني ص ٢٥٦ ، المغني ص ٢٢٧ ، الهمع ج ٤ ص ٣٧٧ — ٣٧٩ .

(٢) المفصل ص ٢٧١ .

(٣) قال سيويه : (وأما (قد) فجواب لقوله (لما يفعل) فتقول : (قد فعل) ... وتكون (قد) بمنزلة (ربّما) .

قال الشاعر الهذلي :

قد أترك القرن مصفراً أنا مله كأن أثوابه مجّت بفرصاد

كأنه قال : (ربّما) . الكتاب ج ٤ ص ٢٢٣ — ٢٢٤ .

قال المرادي في (الجني الداني) : (فتشبيهه بـ (ربّما) يدل على أنها للتكثير ، وعكس ذلك بعضهم فقال : بل تدل على التقليل ، لأن ربّما للتقليل) ص ٢٥٩ .

(٤) يُنظر شرح التسهيل ج ٣ ص ٤٢٢ .



وقد اجتمع الحذف والإثبات في رجز أبي نُخَيْلَةَ وقيل حميد بن مالك الأرقط^(١)، يمدح الحجاج بن يوسف ويُعرض بعبد الله بن الزبير وأخيه مصعب:

قَدْنِي مَنْ نَصَرَ الْخُبَيْبِينَ قَدِي ليس الإمام بالشَّيخِ الْمَلْحَدِ^(٢)

وتكون مبنية على السكون لشبهها (بقدر) الحرفية في لفظها ، ولكثير من الحروف في وضعها ؛ ولذا جيء بالنون حرصاً على بقاء السكون^(٣) .

وخصَّ سيويه حذف نون الوقاية من (قد) بالضرورة الشعرية^(٤) .

ووافقهُ أبو حيان^(٥) .

(١) قيل لحميد بن مالك الأرقط ، وقيل لحميد بن ثور الهلالي ونسبه ابن يعيش لأبي مجذلة ، وقيل لأبي نخيلة والبيت من شواهد الكتاب ج ٢ ، ص ٣٧١ ، إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ، ص ١٧٧ ، والنكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشنتمري ج ١ ، ص ٣٤٣ ، والإنصاف ج ١ ، ص ١٣١ ، وأمالى ابن الشجري ج ١ ، ص ٢٠ ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ ، المفصل ص ١٢٢ ، شرح المفصل ج ٣ ، ص ١٢٤ ، ج ٧ ، ص ١٤٣ ، الضرائر الشعرية ص ١١٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ج ١ ، ص ٧٣ / ص ١٣٤ ، ج ٣ ، ص ٤٢٢ ، شرح الرضي على الكافية ج ٢ ، ص ٤٥٣ / ج ٣ ، ص ٩٨ ، رصف المباني ص ٤٢٤ ، التذييل والتكميل ج ٢ ، ص ١٨٧ ، إرتشاف الصَّرَب ج ٥ ، ص ٢٤١٣ ، شرح التسهيل للمراذي ص ١٥٣ ، الجني الداني ص ٢٥٣ ، توضيح المقاصد والمسالك ج ١ ، ص ١٠٤ ، تحليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٠٧ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ج ١ ، ص ١٢٠ ، شرح التسهيل لناظر الجيش ج ١ ، ص ٤٩١ ، ج ٩ ، ص ٤٤٦٥ ، شرح التسهيل للدماميني ج ٢ ، ص ٦٢ ، شرح التصريح ج ١ ، ص ٣٨١ ، شرح شواهد المغني ج ١ ، ص ٤٨٧ ، همع الهوامع ج ١ ، ص ٢٢٣ ، مغني اللبيب ، ص ٢٢٦ ، خزانة الأدب ج ٥ ، ص ٣٨٢ ، ج ٦ ، ص ٢٤٦ ، ج ٧ ، ص ٤٣١ ، شرح أبيات المغني ج ٤ ، ص ٨٣ .

(٢) والبيت وصف لعبد الملك بن مروان تقاعده عن نُصْرَةِ عبد الله بن الزبير وأصحابه رضي الله عنهم . وأراد بالخُبَيْبِينَ عبد الله بن الزبير وابنه خُبَيْبٌ بالتصغير . وقال السيوطي : أراد عبد الله بن الزبير ، لأنه كان يُكْنَى أبا خُبَيْبٍ ، وأخاه مصعباً . (ينظر : شرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ٤٨٧) .

(٣) يُنظر المغني ، ص ٢٢٦ ، وإذا كان ذلك كذلك ، فماذا يُقال في التي بغير نون ؟ وإنما هما لغتان .

(٤) يُنظر الكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٧١ .

(٥) يُنظر التذييل والتكميل ، ج ٢ ، ص ١٨٧ .

ورد ابن مالك على سيوييه ، قال : (بل هو جائز في الكلام الفصيح)^(١).

الثاني : أن تكون اسم فعل ، فتكون مرادفة ليكفي على رأي ابن هشام ، وتلزمها نون الوقاية مع يا المتكلم ، والياء في موضع نصب^(٢) .

واعترض البغدادي على ابن هشام في قوله على مجيء (قد) اسم فعل بمعنى يكفي ، وذلك لأن ما ذكر مخالف لقول ابن مالك ومخالف لقول ابنه ، قال ابن مالك في (قد) : (فإذا كانت اسماً فهي على ضربين : أحدهما : اسم فعل ماضي بمعنى (كفى))^(٣) .

وقال ناظر الجيش : (قال الإمام بدر الدين^(٤) : تكون (قد) في الكلام اسماً وحرفاً ، فإذا كانت اسماً فهي على ضربين : أحدهما : أن تكون اسم فعل بمعنى (كفى))^(٥) .

قال البغدادي مُعلّقاً : (فكان ينبغي أن يقول — يعني ابن هشام — مثلهما ، فإن مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع غير متفق عليه)^(٦) .

(١) شرح التسهيل ج ١ ص ١٣٢ .

(٢) تلحق قبل ياء المتكلم إن نُصب بغير صفة أو جُرِّ بمن أو عن أو قد أو قط أو بَجَلْ أو لَدُنْ نون مكسورة للوقاية ... ويدخل تحت قوله : (بغير صفة) أن يُنصب بالفعل الماضي وبالمضارع وبالأمْر ويأسم الفعل (و) (يان وأخواتها) شرح التسهيل لأبي حيان ، ج ٢ ، ص ١٧٦ .

(٣) شرح التسهيل ج ٣ ص ٤٢١ .

(٤) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي أبو عبد الله بدر الدين نحوي ، هو ابن ناظم الألفية من أهل دمشق مولداً ووفاة ، توفي سنة ٦٨٦هـ (الأعلام ٣١/٧) .

(٥) شرح التسهيل لناظر الجيش ج ٩ ص ٤٤٦٤ .

(٦) شرح أبيات المغني ج ٤ ص ٨٤ .



ومعلوم أن أسماء الأفعال تأتي بمعنى الأمر كثيراً ، كأمين بمعنى إستجب ، وبمعنى الماضي كهيهات بمعنى بَعُدَ ، وبمعنى المضارع : كأوّه بمعنى أتوجّع ، وويّ بمعنى أعجب ، وكلاهما — أي الماضي والمضارع — قليل (١) .

ولكن ابن الحاجب لم يثبت المضارع ، وجعل أوّه وويّ بمعنى توجّعت وتعجّبت (٢) .

قال في كافيته : (أسماء الأفعال : ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل رويداً زيداً أي أمهله ، وهيهات ذاك أي بَعُدَ) (٣) .

ومن هنا كان اعتراض البغدادي على ابن هشام ، فإن مجيء أسماء الأفعال بمعنى الأمر أو الماضي متفق عليه ، وأما مجيئها بمعنى المضارع فمختلف فيه ، ولذا كان ينبغي على ابن هشام — في رأي البغدادي — أن يقول مثل ما قال ابن مالك وابنه بأن (قد) تأتي اسم فعل ماضٍ بمعنى كفى ، أو أمرٍ كما قال غيرهما كابن الشجري في أماليه ، قال في المجلس التاسع والخمسين : (وإنما حَسُنَ اتصال هذه النون — يعني نون الوقاية — بقدٍ وقطٍ ، لأنك تقول : قدك من كذا وقطك ، أي : اكتفٍ ، فتأمر بها كما تأمر بالفعل) (٤) .

فابن الشجري جعل (قد) الاسمية في أحد وجهيها اسم فعل أمر بمعنى (اكتفٍ) ومجيء اسم الفعل بمعنى الأمر كثير و متفق عليه .

(١) يُنظر حاشية الحضري ج ٢ ص ١٤١ .

(٢) قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على الألفية : (قوله : (وما هو بمعنى المضارع) لم يُثبت ابن الحاجب ، فأفّ بمعنى تضجرت وأوّه بمعنى توجّعت ، وهكذا كما قاله الجامي ، والإنصاف أن المذهبين

محتملان) حاشية الصبان على شرح الأشموني على شرح الفية ابن مالك ، ج ٣ ، ص ٣٠٦ .

(٣) المجموع الكامل للمتون ص ٣٤٣ .

(٤) آمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٩٧ .

ووافق ابن الأنباري في (الإنصاف) (١) .

وكذا ابن يعيش في شرحه على المفصل قال : (والذي حسن دخول نون
الوقاية في (قدني وقطني) كونهما أمراً في معنى اکتفٍ واقتع) (٢) .

وقال الرضي في معرض حديثه عن أسماء الأفعال اللازمة : (... فمعنى قدك :
أي اکتفٍ ، ومعنى قدني : لأکتفٍ) (٣) .

قال أبو حيان في الارتشاف عن (قطّ وقد) : (وإذا انتصب ما بعدهما فهما
اسما فعل ومعناهما : ليكف) (٤) .

فأبو حيان جعل (قد) اسم فعل بمعنى (ليكف) على أنه فعل مضارع إتصل
به لام الأمر .

وابن الشجري وابن الأنباري وكذا ابن يعيش والرضي قالوا : بأنها اسم فعل
أمر بمعنى (اکتفٍ) للمخاطب ، لأن الكاف في (قدك) كاف الخطاب .

معنى ذلك أن أبا حيان وابن الشجري وابن الأنباري وابن يعيش والرضي ،
أولوا " قد " اسم فعل بمعنى الأمر غير أن أبا حيان أولها بفعل مضارع مجزوم بلام الأمر
" ليكف " ، والآخرون أولوها بصيغة الأمر نفسه ، وكلاهما وجه .

قال البغدادي في الخزانة تعليقاً على كلام الرضي : (والصواب ما قاله الشارح
في باب إسم الفعل أن معنى قدك (اکتفٍ) ومعنى (قدني) لأکتفٍ ، فيكون الأول
أمراً للمخاطب ، والثاني : أمراً للمتكلم نفسه) (٥) .

(١) يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ج ١ ص ١٣١ .

(٢) شرح المفصل ج ٧ ص ١٤٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ج ٣ ص ٩٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ج ٥ ص ٢٢٩٤ ، والذي أظنه أن تكون : " ليكف " .

(٥) خزانة الأدب ج ٥ ص ٣٨٦ .



ووافق المراديُّ ابنَ هشام في شرحه على الألفية ، قال في (قد) : (والاسمية لها معنيان ... (أحدهما : أن تكون بمعنى (حسبي) ، فتكون الياء المتصلة بها مجرورة بالإضافة وتلحقها نون الوقاية ، وبجوز حذفها ... والثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى : أكتفي)^(١) .

غير أنه في الجني الداني قد وافق ابن مالك في رأيه ، قال : (والثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى (كفى))^(٢) .

فالمرادي له قولان : أحدهما : ما وافق فيه ابن هشام ، إذ أول " قد " اسم فعل بمعنى المضارع " أكتفي " .

والآخر : ما وافق فيه ابن مالك ، إذ أولها بمعنى الماضي : كفى .

ولعلّ القول الثاني هو ما ذهب إليه وذلك لأن تأليفه (للجني الداني) جاء بعد تأليفه لكتابه (توضيح المقاصد والمسالك) فيؤخذ بالقول المتأخر على المتقدم .

أو أن المرادي — كما يظهر لي — لا يرى بأساً في مجيء (قد) اسم فعل للمضارع كما جاءت للماضي والأمر ، فهو وكثير من النحاة كابن هشام يقولون بجواز مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع وإن كان أقل من أخويه .

ويُستدل على ذلك بأن هناك من الحروف ما تكون اسماً وحرفاً مثل (قد) كـ (بَجَلُ) ، وقد ذكر المرادي بأن (بَجَلُ) الإسمية على قسمين^(٣) :

أحدهما : أن تكون اسم فعل بمعنى (أكتفي) .

(١) شرح المقاصد والمسالك ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) الجني الداني ص ٢٥٣ .

(٣) يُنظر الجني الداني ص ٤١٩ — ٤٢٠ .

والثاني : أن تكون اسماً بمعنى (حَسَب) .

وقال أبو حيان في (شرح التسهيل) : (وأما (بَجَلٌ) فينبغي إذا لحقتها نون الوقاية أن تكون اسم فعل : فتقول : بجلني بمعنى (يكفيني) أو (كفاني) (١) .

فقد أجازوا في (بَجَلٌ) أن تجيء اسم فعل بمعنى المضارع كما أجازوه في (قد) .

والذي أراه صواباً ما ذهب إليه البغدادي ، وذلك لأن في إثبات اسم الفعل المضارع خلافاً بين النحاة ، فبعضهم منعه وبعضهم أجازه ، فالأولى أن يكون مدلول (قد) " كفى " بمعنى الماضي أو " اكتف " بمعنى الأمر ، وكلاهما متفق عليه (٢) .

وقد جعل ابن مالك (قَدْ وَقَطُّ وَبَجَلٌ) أسماء أفعال بمعنى الماضي (٣) .

أما الرضي فعنده " قَدْ " و " قَطُّ " كلاهما بمعنى الأمر ، و (بَجَلٌ) بمعنى الماضي ... (٤) .

وقد أورد ابن هشام البيت السابق في (شرح شواهد ابن الناظم) ثم قال : (وفي البيت شواهد ، أحدهما : قوله : (قديني) بالنون وذلك إما لحفظ السكون وهو قول البصريين ، ومعناها عندهم (يكفيني)) (٥) .

فلعل ابن هشام قد وافق البصريين في رأيهم .

(١) التذيل والتكميل ج ٢ ص ١٨٠ .

(٢) يُنظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٦٥ .

(٣) يُنظر شرح التسهيل ج ١ ص ١٣٣ .

(٤) يُنظر شرح الرضي على الكافية ج ٣ ص ٩٨ .

(٥) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٠٩ .



وللبغدادي تعقيب على ما ذكره ابن هشام في (قدي) في قول الشاعر^(١) :
(من الرجز) :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي

قال ابن هشام : (ويحتمل أنها اسم فعل لم يُذكر مفعوله ، فالياء للإطلاق ،
والكسرة للسّاكِنِينَ)^(٢) .

واعترض عليه البغدادي بقوله : (... لكن أفسده بزيادة قوله : والكسرة
لإلتقاء الساكنين)^(٣) .
ففي قول الرجز :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي

وردت (قد) مرتين ، الأولى اتصلت بها (نون الوقاية) والثانية حذفت منها
النون .

وذكر ابن هشام بأن (قد) في البيت جاءت على الضربين : إما أنها في
الموضعين بمعنى (حَسَبَ) وجاءت على الوجهين باتصال النون وبحذفها .

إمّا أنّهما اسما فعل ، فالأول واضح ، الثاني على أنه اسم فعل ، والياء : ضمير
المتكلم ، وحذفت النون ضرورة كقول بعضهم :

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي^(٤)

(١) سبق تخريجه .

(٢) مغني اللبيب ، ص ٢٢٧ .

(٣) ج ٤ ، ص ٨٣ .

(٤) صدره : عددت قومي كعديد الطيس

وفيه شاهد على حذف نون الوقاية من (ليس) ، واسم (ليس) مستتر فيها ، وخبرها : الضمير المتصل
بها ، وكان القياس فصله . (يُنظر : شرح الشواهد ، المغني ج ١ ، ص ٤٨٨) .

ويحتمل أنها اسم فعل لم يُذكر مفعوله ، فالياء للإطلاق ، والكسرة لإلتقاء الساكنين ^(١) .

قال البغدادي : (الموضوع الأول مأخوذ من كلام ابن الناظم قال ناظر الجيش : (عرفت من كلام بدر الدين أن (قد) بمعنى (حسب) إذا أضيفت إلى الياء جاز لك فيها الوجهان يعني أن تأتي بنون الوقاية وأن لا تأتي بها) ^(٢) .

ثم قال : (والموضع الثاني أخذه من كلام أبي حيان لكن أفسده بزيادة قوله : والكسرة لإلتقاء الساكنين ، وهذا نص أبي حيان : (فأما قول الشاعر : " قدني من نصر الحُبَيْين " قدي فالأول : اسم فعل ، والثاني ، وهو قوله : قدي : يحتمل ثلاثة أوجه : أنه اسم فعل ، والياء ضمير المتكلم وحذفت نون الوقاية ضرورة كما حذفت في :

إذْهَبَ الْقَوْمَ الْكِرَامُ لِيَسِي

وأنه اسم فعل ، ولكن الياء ليست ضميراً ، إنما لحقت لإطلاق القافية ، وأن (قد) اسم مرادف لحَسَب ، وأضيفت إلى الياء وهي ياء المتكلم كما تضاف (حسب) ^(٣) .

فأبو حيان لم يذكر قوله ابن هشام : (والكسرة للساكنين) ويقصد كسرة الدال ، فالساكنين الدال والياء ، لأن (قد) مبنية في الأصل على السكون ، وياء الإطلاق ساكنة ولكي لا يلتقي ساكنان كُسرَت الدال .

وقد حكم البغدادي بفساد كلام ابن هشام (والكسر للساكنين) .

(١) يُنظر مغني اللبيب ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٢) شرح أبيات المغني ج ٤ ص ٨٣ ، يُنظر شرح التسهيل لناظر الجيش ج ٩ ص ٤٤٦٨ .

(٣) شرح أبيات المغني ج ٤ ص ٨٣ ، ويُنظر شرح التسهيل لناظر الجيش ج ٩ ص ٤٤٦٨ - ٤٤٦٩ .



ورد عليه في الخزانة بكلام الدماميني قال : (إن حرف الإطلاق حرف مد يتولد من إشباع حركة الروي ، فلا وجود له إلا بعد تحريك الروي ، فإذا لم يلتق ساكنان) (١) .

وأيدته الشيخ / محمد الأمير في شرحه على (المغني) فقال : (وقوله : (للساكنين) ظاهره أنّ الساكنين الدال وحرف الإطلاق مع أن حرف الإطلاق إنما يوجد بعد الكسر ، لأنه إشباع لحركة الروي) (٢) .

قال سيويه في باب وجوه القوافي في الإنشاد : (الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها ، كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا ، فكذلك جعلوها في المجرورة حيث احتاجوا إليها ، كما أن أصلها في التقاء الساكنين الكسر نحو : انزل اليوم ... ولو كانت في قوافٍ مرفوعة أو منصوبة كان إقواءً (٣) . قال الراجز وهو أبو النجم :

"إذا استحثّوها بحوْب أو حلى"

وحلّ مسكّنة في الكلام) (٤) .

فكأن هذا هو الذي اشتبهه على ابن هشام .

قال سيويه : (ويقول الرجل إذا تذكرو لم يُرد أن يقطع كلامه : قالاً ، فيمدُّ قال ، ويَقُولُو ، فيمدُّ يقولُ ، ومن العامي فيمدُّ العام ، سمعناهم يتكلمون به في الكلام

(١) خزانة الأدب ج ٥ ص ٣٨٦ .

(٢) حاشية الشيخ / محمد الأمير على مغني اللبيب ج ١ ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٣) هو اختلاف حركة الرويء (المجرى) بين الضم والكسر في القصيدة الواحدة (المعجم المفصل في علم العروض والقافية) ص ٦٠ .

(٤) الكتاب ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ .

ويجعلونه علامة ما يتذكّر به ولم يقطع كلامه ، فإذا اضطرّوا إلى مثل هذا في الساكن كسروا ، سمعناهم يقولون : إنه قَدِي في قَدْ (١) .

قال الدسوقي في شرحه على (مغني اللبيب) : (فقوله : والكسرة للساكنين) لا يُسَلَّم ، لأن السكون لا يُجامع الياء ، فالأحسن أن المبني قد يُكسر ثم أُتِيَ بالياء (٢) .

ووجه الشُّمْنِيّ كلام ابن هشام بأن (قَدْ) نوّنت ، وأن الساكنين التنوين والبدال ، ثم حُذِفَ التنوين ، وأُتِيَ بحرف الإِطْلَاق (٣) .

وردّه الشيخ محمد الأمير فقال : (ولا يخفى بَعْدُهُ ، فإنَّ المصنّف — يعني ابن هشام — لم يُعرِّج على حديث التنوين مع أنه في باب أسماء الأفعال مقصور على السماع) (٤) .

وأورد الدسوقي كلام الشُّمْنِيّ وأجازه إذ قال : (وهو مسلّم إن ثُبَّتَ أن تنوينه سماعي) (٥) .

وقد أعاد ابن هشام كلامه السابق في كتابه (تخلص الشواهد) ولكنه قال : (ثم ألحق ياء القافية) (٦) .

(١) الكتاب ، ج ٤ ، ص ٢١٦ .

(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٤٦٧ .

(٣) يُنظر حاشية الشيخ / محمد الأمير على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) حاشية الدسوقي على المغني ، ج ١ ، ص ٤٦٧ .

(٦) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ص ١٠٩ .



قال البغدادي في (الخزانة) : (ولا يخفى فساد قوله : (ثم أُلْحِقْ ياء للقافية ،
فإنها دالية لا يائية) (١) .

وكان الأشبه بالصواب أن يكون ابن هشام قَصَدَ بإلحاق الياء للقافية إطلاق
حركة الرويِّ ، وهي الكسرة ، ومدّها لتكون ياءً ، وتظهر حينئذ حركة الدال .
فابن هشام — رحمه الله — أجَلُّ من أن يَخْفَى عليه مثلُ هذا ! .

المسألة الرابعة عشرة :

[جر (عند) الظرفية بغير (من)] :

قال ابن هشام : (وقول بعض المولدين ^(١)) : (من مجزوء الرمل) :

كَلْ عِنْدَكَ عِنْدِي لَا يُسَاوِي نِصْفًا عِنْدِي

قال الحريري ^(٢) : " لحن ، وليس كذلك " ^(٣) .

واعترض عليه البغدادي ، فقال معلقاً على ذلك بعد إنشاده البيت السابق :
(على أن الحريري قال : هو لحن وليس كذلك ، أقول : إنما حكم بأنه
ضرورة ^(٤)) ^(٥) .

تحرير المسألة :

(عند) من الظروف ، وهي للحضور ^(٦) أو القرب حساً أو معنى .

(١) بفتح اللام المشددة وهم الشعراء الحادئين بعد العرب ممن لا يصح الاستشهاد بكلامهم ، وأولهم
بشار بن برد وأبو نواس (انظر شرح المزج للدماميني ، ج ٢ ، ص ٧٨٧) .

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري الأديب الكبير صاحب (المقامات
الحريرية) وُلد سنة ٤٤٦ هـ بالمشان (بليدة فوق البصرة) وتوفي بالبصرة سنة ٥١٦ هـ ، وكان ذميمة
الصورة غزير العلم ، ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه . (الأعلام ج ٥ ، ص ١٧٧) .

(٣) مغني اللبيب ، ص ٢٠٧ .

(٤) يُقال : (لحن في كلامه — لحناً : أخطأ الإعراب وخالف وجه الصواب في النحو ، فهو لحن ولحن)
(يُنظر المعجم الوسيط ، ط ٤ ، ص ٨٥١) ، والضرورة في الشعر : الحالة الداعية إلى أن يُرتكب فيه
ما لا يُرتكب في النثر (ينظر : المعجم الوسيط ، ط ٤ ، ص ٥٥٨) .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج ٣ ، ص ٣٨٩ .

(٦) ذكر ابن هشام في المغني بأن (عند) اسم للحضور ، ثم استدرك على عبارته تلك وقال : (قولنا : " عند
اسم للحضور " موافق لعبارة ابن مالك ، والصواب اسمٌ لمكان الحضور ، فإنها ظرف لا مصدر)
(ص ٢٠٧) .



وقال ابن مالك : (ومن الظروف العادمة التصرف (عند) ولا تُستعمل إلا مضافة) (١) .

ولا يُفارقها النصب على الظرفية إلا مجرورة بمن ، وهي لبيان كَوْن مَظروفها حاضراً حسّاً أو معنى أو قريباً حسّاً أو معنى (٢) .

فالأول نحو : ﴿ ... فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ... ﴾ (٣) ، والثاني نحو : ﴿ قَالَ

الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ ... ﴾ (٤) ، والثالث نحو : ﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ (٥) والرابع نحو : ﴿ ... عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ (٦) .

وقد يكون مَظروفها معنى فيُراد بها الزمان كقوله عليه الصلاة والسلام : **" إنما الصبر عند الصدمة الأولى "** (٧) .

ومثال جرّها بمن قوله عز وجل : ﴿ ... ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا ... ﴾ (٨) ،

وكسّر عينها هو المشهور ، ومن العرب مَنْ يفتحها ، ومنهم من يضمها .

وإنما لم يتصرف (عند) لأنه أشد توغلاً في الإبهام من " خَلْفَ وَأَمَامَ وَأَخَوَاتِمَا " ألا ترى أن (عند) تصدق على الجهات الست (٩) .

(١) شرح التسهيل ، ج ٢ ، ١٦١ .

(٢) يُنظر : التذييل والتكميل ، ج ٨ ، ص ٦٩ .

(٣) سورة النمل : الآية (٤٠) .

(٤) سورة النمل : الآية (٤٠) .

(٥) سورة النجم : الآية (١٤) .

(٦) سورة القمر : الآية (٥٥) ، ويُنظر : همع الهوامع ، ج ٣ ، ص ١٦٤ .

(٧) يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك ، ج ٢ ، ص ١٦٢ ، والحديث متفق عليه أخرجه البخاري (١٢٥٢)

ومسلم (٦٢٦) وأبو داود (٣١٢٤) .

(٨) سورة الكهف : الآية (٦٥) .

(٩) يُنظر : التذييل والتكميل ، ج ٨ ، ص ٦٩ ، ويُنظر : شرح التسهيل للمرادي ، ص ٥٠٨ .

وذكر ابن هشام في (توضيحه) أن (عند) لا تخرج عن الظرفية إلا بدخول الجار عليها وهي (من) فقط ، وقد حُكِمَ عليها بعدم التصرف مع أن (من) تدخل عليها ، لأنها لم تخرج عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، فالظرف والجار والجرور أخوان ^(١) .

وقد جاءت مجرورة بغير (من) : قال ابن هشام في (المغني) : (وقول العامة : ذهبت إلى عنده ، لحن ، وقول بعض المولدين :

كُلُّ عِنْدِكَ عِنْدِي

قال الحريري : لحن ، وليس كذلك) ^(٢) .

وتوجيه كلام ابن هشام في هذا أنها قد تُجر بـ " إلى " أو " بالإضافة " .

واعترض البغدادي على ابن هشام في نقله عن الحريري عن مجيء " عند " في البيت مجرورة بالإضافة بأنها لحن ، وذلك لأن الأخير ذكر بأنها ضرورة .

واستشهد البغدادي لإثبات ما قاله بكلام الحريري في كتابه (دُرّة الغوّاص) قال : (ويقولون ذهبت إلى عنده ، فيخطؤون فيه ، لأن (عند) لا يدخل عليه من أدوات الجر إلا (من) وحدها ، ولا يقع في تصارييف الكلام مجروراً إلا بهاء ... فأما قول الشاعر : (من مجزوء الرَّمَل) :

كُلُّ عِنْدِكَ عِنْدِي لَا يُسَاوِي نَصْفًا عِنْدِي

فإنه من ضرورات الشعر ، كما أجرى بعضهم — ليت — وسوف (وهما حرفان — مجرى الأسماء المتمكّنة ، فأعرّبهما في قوله : (من الخفيف) :

ليت شعري وأين مني ليت إن لييتاً وإن سَوْفًا عَنَاءٌ ^(٣)

(١) يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٢) مغني اللبيب ، ص ٢٠٧ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٣ ، ص ٣٩٠ ، دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص ، ص ٢٨ مختصراً .



ونقل السيوطي كلام ابن هشام إذ قال في "الهمع" : (قال الحريري وغيره :
 وقول العامة : ذهبت إلى عنده ، وقول بعض المولدين : (من مجزوء الرمل) :
 كل عندك عندي

لحن (١) .

والذي يظهر لي أنه الصواب ما ذكره البغدادي ، وذلك لأنه أورد كلام
 الحريري نفسه من كتاب (دُرّة الغوّاص) ، وأما ما قاله ابن هشام فلعله
 سبق قلم .

قال ابن هشام : (قال الحريري : لحن ، وليس كذلك ، بل كل كلمة ذُكرت
 مراداً بها لفظها فسائع أن تتصرف تصرف الأسماء ، وأن تُعرب ويُحكى أصلها) (٢) .

فالشاعر أخرج (عند) الأولى والثانية عما تستحقه من النصب على الظرفية
 أو الجر بمن إلى الجر بالإضافة ، والحال أنها لا تقع مضافاً إليه ، ولذا جعلها الحريري
 ضرورةً شعريّةً ، وهي ليست كذلك ؛ لأن الكلمة إذا قُصد لفظها جاز تصرفها ، وإن
 كان أصلها غير متصرف ، وحينئذ تقع مبتدأ ومضافاً إليه وغير ذلك ولا محذور في
 ذلك (٣) .

ولذا جاءت (عند) في البيت مضافاً إليه ، لأنه قُصد لفظها ، وقول ابن هشام :
 (وأن تُعرب) أي يجب حينئذ تضعيف الثاني منها إن كان ثنائياً نحو من ولو .

(ويُحكى أصلها) الواو بمعنى (أو) أي أن يُحكى أصلها فتقول : (من)
 حرف جر بسكون النون حكاية لأصلها ، لأنها في الأصل مبنية (٤) .

(١) همع الهوامع ، ص ٢١٨ .

(٢) مغني اللبيب ، ص ٢٠٧ .

(٣) يُنظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٤٢٦ .

(٤) يُنظر : السابق .

قال ابن مالك في الكافية الشافية^(١):

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا

وَضَعْنُ ثَانِي (فِي) وَ (لَوْ) وَ (مَا)

فَأَنْتَنُ وَذَكَرَ إِنْ لَفْظًا قُصِدَ

فَأَحْكُ أَوْ أَعْرَبُ وَاجْعَلْنَهَا اسْمًا

وَشَبَّهَهَا وَإِنْ نَوَيْتَ الْكَلِمًا

وَصَرَفًا أَوْ مَنَعَ عَلَى ذَيْنِ يَرِدُ

(١) شرح الكافية الشافية، ج ٢، ص ٥١٧.



المسألة الخامسة عشرة :

حرف (لات) العاملة عمل (ليس) :

قال ابن هشام : (قُرئ ﴿ ولاتَ حينِ مناص ﴾ ^(١) بخفض الحين ، فزعم الفراء أن (لات) تُستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة ^(٢) .

قال البغدادي معترضاً : (أقول : ليس في كلام الفراء تقييد مجرورها بكونه من أسماء الزمان) ^(٣) .

تحرير المسألة :

(لات) من الحروف العاملة عمل (ليس) على مذهب الجمهور فترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهي عندهم (لا) النافية زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة كما في ثُمّت ورُبّت وقيل للمبالغة في النفي كما قالوا علامة ونسابة ^(٤) ، ووجب تحريكها

(١) سورة ص : الآية (٣) ، وهي قراءة عيسى بن عمر ، (يُنظر : الدر المصون ، ج ٥ ، ص ٥٢٣ .

(٢) المغني ، (٣٣٦) .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢٩ .

(٤) اختلف في أصل (لات) على مذاهب : (يُنظر : ارتشاف الضرب ، ج ٣ ، ص ١٢١٠ ، التذييل

والتكميل ، ج ٤ ، ص ٢٨٨ ، المغني ، ص ٣٣٤ - ٣٣٥ ، الجني الداني ، ص ٤٨٥ ، شرح ناظر

الجيوش ، ج ٣ ، ص ١٢٢٤ ، همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٢١) .

١ - أنها كلمة واحدة ، فعل ماضي بمعنى نقص من قوله تعالى : ﴿ ... يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ... ﴾

(سورة الحجرات : الآية (١٤) ، ثم نُفي بها كما نُفي بليس ، نسبة ابن هشام وأبو حيان

إلى الحُشني . (يُنظر المغني ، ص ٣٣٤ ، الارتشاف ، ج ٣ ، ص ١٢١٠) .

٢ - ذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في (لات) (ليس) أبدلت سينها تاء ، ثم قلبت الياء ألفاً لأنه

كان الأصل في ليس (لاس) لأنها فعل ، ولكنهم كرهوا أن يقولوا (ليت) فيصير لفظها لفظ

التمني .

٣ - أن التاء ليست للتأنيث ، وإنما هي زائدة على لفظ الحين بدليل قول القائل : العاطفون تحين

ما من عاطف ، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة .

لالتقاء الساكنين ، وقال الأشموني : (وحُرِّكَتْ فَرَقًا بَيْنَ لِحَاقِهَا الْحَرْفِ وَلِحَاقِهَا الْفِعْلِ ،
وليس لالتقاء الساكنين بدليل رُبَّتْ وَثُمَّتْ ، فَإِنَّمَا فِيهِمَا مَتَحْرِكَةٌ مَعَ تَحْرِيكِ
مَا قَبْلَهَا)^(١) .

وعملت عمل (ليس) لمشابتها لها في اللفظ إذ صارت بالتاء على ثلاثة أحرف
أوسطها ساكن^(٢) .

قال ابن مالك : (لَأَنَّ إِتْصَالَ التَّاءِ بِهَا جَعَلَهَا مَخْتَصَةً بِالْإِسْمِ)^(٣) .

ولا تعمل إلا بشرطين :

١ (كون معموليها من أسماء الزمان .

٢ (أنه لا يُذْكَرُ مَعَهَا الْإِسْمُ وَالْخَبْرُ مَعًا ، بَلْ يُذْكَرُ مَعَهَا أَحَدُهُمَا ، وَالكَثِيرُ فِي لِسَانِ
العرب حذف اسمها وبقاء خبرها^(٤) .

قال السيوطي : (وَالتَّزَمُّوا فِيهَا أَلَّا يُذْكَرَ الْجُزْآنُ مَعَهَا ، بَلْ لَابَدَ مِنْ حَذْفِ
أَحَدِهِمَا ، وَالْأَكْثَرُ كَوْنُ الْمَحذُوفِ الْإِسْمِ وَقَدْ يَكُونُ الْخَبْرُ)^(٥) .

(١) حاشية الصبان ، ج ١ ، ص ٣٨١ .

(٢) يُنظَرُ شَرْحُ الرُّضِيِّ ، ج ٢ ، ص ٢ ، ص ١٩٧ ، وَشَرْحُ الشَّاطِئِيِّ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ .

(٣) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٣٥٨ .

(٤) قال الشاطبي في شرحه على (الخلاصة) : (وَأَمَّا وَجْهُ كَثْرَةِ حَذْفِ الْمَرْفُوعِ وَقَلَّةِ حَذْفِ الْمَنْصُوبِ ، فَلِأَنَّ

هَذَا الْبَابَ مَحْمُولٌ عَلَى بَابِ (كَانِ) وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّ الْمَنْصُوبَ فِي بَابِ (كَانِ) قَائِمٌ مَقَامَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، فَهُوَ

كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ بِخِلَافِ الْإِسْمِ ، وَلِأَنَّ الْخَبْرَ بِهِ تَمَامُ الْفَائِدَةِ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَلَمْ يُسْغَ حَذْفُهُ فِي بَابِ (كَانِ)

وَحُمِّلَ (لَاتِ) عَلَى بَابِ (كَانِ) فِي ذَلِكَ) ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

(٥) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .



ولأن (لات) في أصلها (لا) النافية لحقتها التاء على الأشهر ، فيُشترط كون معمولها نكرة كمعمول (لا)^(١) .

قال ابن مالك في (شرح التسهيل) بعد كلامه عن إعمال (لا) في نكرة عمل (ليس) : (وتُكسع^(٢) بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه)^(٣) فظاهر كلامه أن (لا) أصل (لات) ، فهي مثلها لا تدخل إلا على نكرة .

وقال الدماميني في عمل (لا) في نكرة : (فاشترط لها في عملها ذلك — أي عمل (لا) عمل إن — أمور : الثالث : أن يكون اسمها نكرة)^(٤) .
وقد اختلفوا في عمل (لات) :

١ (مذهب سيويه والجمهور^(٥) : أنها تعمل عمل ليس ، ولكن في (لفظ الحين) خاصة ، قال الفاكهي في شرحه على (القطر) : (ولكن لا تعمل إلا في الحين ، نص عليه سيويه^(٦) فأخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين)^(٧) .

وقيل : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان كأوان وساعة ، قال ابن عصفور : (من حمله على أنه يريد بقوله : (لا يكون إلا مع الحين الحاء والياء والنون فخطأ ، فقد جاء عملها في غيره)^(٨) .

(١) وأجاز ابن عصفور مجيء معمولها معرفة ، قال في المقرب : (وأما (لات) فلم ترفع بها العرب إلا (الحين) مُظهراً أو مُضمراً . فتقول : لات حين قيام لك . ولات حين قيام لك وتعمل في (الحين) معرفة ونكرة لاختصاصها به) ج ١ ، ص ١٠٥ .

(٢) الكسع : ضرب الرجل مؤخر الرجل بظهر قدمه ، والمراد أن التاء أتت بها في دُبر (لا) .

(٣) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٣٥٧ .

(٤) شرح التسهيل للدماميني ، ج ٤ ، ص ٩٣ .

(٥) يُنظر : شرح المقاصد ، ج ١ ، ص ١٩٠ ، الممع ، ج ٢ ، ص ١٢٢ ، الكواكب الدرية ، ص ٢٣٢ .

(٦) يُنظر : الكتاب ، ج ١ ، ص ٥٨ .

(٧) مُجيب النداء في شرح قطر الندى ، ص ٢٦٦ .

(٨) شرح الشاطبي ، ج ٢ ، ص ٢٥٤ .

وعليه ابن مالك كما هو ظاهر قوله في (شرح التسهيل) .
 قال : (ولم تُستعمل (لات) إلا في الحين أو مرادفه مقتصرًا بها على الحين كله
 كقوله تعالى : ﴿ ... وَلاَ تَحِينَ مَنَاصٍ ... ﴾^(١) .^(٢)
 وتبعه ابنه^(٣) .

وقال في شرحه على (الكافية) : (وقد تقع ساعة وأوان بعد لات)^(٤) .
 وقال الزمخشري : (زِيدت التاء على (لا) وَخُصَّت بنفي الأحيان)^(٥) .
 وصرَّح ابن هشام في (شرحه على الشذور) بأنها تعمل في الحين بكثرة وفي
 الساعة والأوان بقلة^(٦) .
 قال الفاكهي : (وهذا منه كالتوسط في المسألة)^(٧) .

٢ (أنها لا تعمل شيئاً ، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً فمبتدأً أو منصوباً
 فعلى إضمار فعل ، ونُسب هذا القول إلى الأخفش^(٨) . واختاره أبو حيان قال :
 (الأولى عندي أن (لات) لا تعمل شيئاً وإن كان معناها معنى (لا) لأنها
 لا يُحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين)^(٩) .

-
- (١) سورة ص من الآية (٣) .
 (٢) شرح التسهيل : ج ١ ، ص ٣٦١ .
 (٣) يُنظر : شرحه على الألفية ، ص ١٥١ .
 (٤) شرح الكافية الشافية ، ج ١ ، ص ١٩٥ .
 (٥) المغني ، ص ٣٣٦ .
 (٦) يُنظر : شرح شذور الذهب ، ص ١٩١ .
 (٧) مجيب النداء في شرح قطر الندى ، ص ٢٦٦ .
 (٨) يُنظر : شرح المفصل ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٢٥٠ ، شرح التسهيل ، ج ١ ،
 ص ٣٥٨ ، همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ، شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ١٩٧ .
 (٩) التذييل والتكميل ، ج ٤ ، ص ١٢٣ .



٣ (أنها تعمل عمل (إن) فتنصب الأول وترفع الثاني فهي للنفي العام ، وعُزي هذا القول أيضاً إلى الأخفش (١) .

٤ (قول الفراء بأنها حرف جر تجرُّ ما بعدها ، وقد ذكر ابن هشام في (المغني) بأن الفراء زعم أنها تجر أسماء الزمان خاصة ، وأنشد على ذلك (٢) : (من الخفيف) :

طَبُّوْصًا جُنَا وَلَاتٍ أَوَانٍ (٣)

وقال قبل ذلك : (وأختلف في معموها (٤) فنصَّ الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين) (٥) .

واعترض البغدادي على قوله بأن الفراء قيّد مجرور (لات) بأسماء الزمان ، لأنه لم يرد عن الفراء ذلك ، واستشهد لإثبات صحّة ما قاله بكلام الفراء في " معانيه " فقد قال في سورة (صاد) عند قوله تعالى : (فنادو ولات حين مناص) (٦) : (يقول :

(١) يُنظر : الجني الداني ، ص ٤٨٨ ، همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٢٤ .
 (٢) البيت لأبي زيد الطائي في الإنصاف ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، وشرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٦٤٠ ، الخزانة ، ج ٤ ، ص ١٨٩ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢ . وبلا نسبة في الخصائص ، ج ٢ ، ص ١٥٤ ، ومعاني القرآن للفراء ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ . شرح التسهيل لابن مالك ، ج ١ ، ص ٣٦١ ، وشرح ابن الناظم ، ص ١٥١ . التذييل والتكميل ، ج ٤ ، ص ٢٩٤ ، وإرتشاف الضرب ، ج ٣ ، ص ١٢١٢ ، المغني ، ص ٣٣٦ ، تخلص الشواهد ، ص ٢٩٤ ، شرح الشذور ، ص ١٩٢ ، الجني الداني ، ص ٤٩٠ ، شرح التسهيل لناظر الجيش ، ج ٣ ، ص ١٢٢٧ ، حاشية الصبان على شرح الأثخوني ، ج ١ ، ص ٣٧٩ ، ورفض المباني ، ص ٣٣٤ ، وهمع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٢٤ ، وشرح الشاطبي على الألفية ، ج ٢ ، ص ٢٥٤ .

(٣) تمامه : فأجبنا أن ليس حين بقاء .

(٤) أي معمول (لات) .

(٥) المغني : ص ٣٣٦ .

(٦) سورة ص : الآية (٣) .

ليس حين فرار والنوص : التأخر ، ومن العرب من يُضيف (لات) فيخفض ،
أنشدوني ^(١) :

ولات ساعة مندم

ولا أحفظ صدره ^(٢) ، والكلام أن ينصب بها في معنى (ليس) أنشدني
المفضل : (من الوافر) :

تذكر حب ليلى لات حيناً وأضحى الشيب قد قطع القرينا

فهذا نصب ، وأنشدني بعضهم : (من الخفيف) :

طلبوا صاحبنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء

فهذا خفض ^(٣) .

قال البغدادي في (الخزانة) معلقاً على كلام الفراء : (فظهر من كلامه أنه
ليس فيه تقييد معمول (لات) بزمان ولا غيره) ^(٤) .

(١) البيت من الكامل ، قال العيني : (قاله محمد بن عيسى التميمي وقيل : للمهلل بن مالك الكناني) حاشية
الصبان ، ج ١ ، ص ٣٧٨ .

(٢) قال البغدادي : (والبيت الشاهد الذي قال الفراء : لا أحفظ صدره . رواه مع صدره ابن السكيت في
(كتاب الأضداد) وهو :

ولتندمن ولات ساعة مندم وتعرفن خلانقاً مشمولاً

(الخزانة ، ج ٤ ، ص ١٧٤) .

وقد أثبت ابن عقيل في البيت الشاهد رواية أخرى ، جعله صدرأ ، وتممه بعجر كذا :

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم

(يُنظر : شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٢٤٨) .

(٣) معاني القرآن للفراء ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ — ٣٩٨ مختصراً . يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢٩ .

(٤) ج ٤ ، ص ١٦٩ .



ويبدو أن ابن هشام كان تابعاً لأبي حيان فيما ذكره ، فقد قال الأخير في شرحه على التسهيل : (وزعم الفراء أن (لات) قد يُخفَضُ بها أسماء الزمان ، وأنشد قول الشاعر : (من الخفيف) :

طَبِّـوْا صُـلْحَنَا وَلا تَأْوَانِ فَأَجْبِنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ^(١)

وكذا قال في الارتشاف^(٢) .

ووافق الصبانُ ابنَ هشام قال : (وذهب الفراء إلى أنها قد يُجرُّها الزمان كما في البيت)^(٣) أي البيت الذي أنشده أبو حيان .

وقال السيوطي تبعاً لابن هشام : (واختلفوا هل لها عمل أم لا ؟ على أقوال) إلى أن قال : (الرابع : أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان ، قاله الفراء ، وأنشد :

طَبِّـوْا صُـلْحَنَا وَلا تَأْوَانِ

وقُريء : ﴿ ... وَلا تَ حِينَ مَنَاصٍ ... ﴾^(٤) بالجر^(٥) .

وأما المرادي فقد قال : (وأما الجر فوجهه ما حكاه الفراء أن من العرب مَنْ يُخفَضُ بـ (لات)) وأنشد البيت^(٦) . فهو لم ينسب قول الجر بـ (لات) للفراء وإنما حكاه لغةً عن العرب ، وهو الحق — كما في " معاني " الرجل .

(١) التذييل والتكميل ، ج ٤ ، ص ٢٩٤ .

(٢) يُنظر : الارتشاف ، ج ٣ ، ص ١٢١٢ .

(٣) حاشية الصبان ، ج ١ ، ص ٣٧٩ .

(٤) سورة ص : الآية (٣) .

(٥) الهمع ، ج ٢ ، ص ١٢٤ .

(٦) الجني الداني ، ص ٤٩٠ .

قال البغدادي : (وقد أحلّ الرضي بالنقل عن الفراء ، فإنه قال : (وقال الفراء : تكون مع الأوقات كلها ، وأنشد : (ولات ساعة مندم) ^(١) فإنه أورد هذا الكلام في باب (ما) و (لا) و (لات) العائلات عمل (ليس) ولم يُقَيّد (لات) بكونها حرف جر ، فيُظن أن الفراء أنشده بنصب (ساعة) ^(٢) .

فكلام الرضي يُفهم منه أن الفراء وافق الجمهور في أن (لات) تعمل عمل (ليس) .

ولهذا قال الدماميني : (بين نقل ابن هشام ونقل الرضي عن الفراء تخالف ، فإن قلت : هلاً حملت نقل الرضي عن الفراء أنها تكون مع الأوقات على ما إذا كانت عاملة للجر كما نقله المصنف هنا ، وحملت حكاية كلام المصنف أولاً أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين على ما إذا كانت عاملة عمل (ليس) فلا يكون بين النقلين تعارض ، قلت : لا ؛ لأن الرضي لما ذكر عنه أنها تعمل في الأوقات أنشد : (ولات ساعة مندم) والرواية فيه بنصب الساعة ، فلم يبق إذاً للتوفيق مجال) ^(٣) .

فظاهر كلام الرضي فيما نقله عن الفراء أنه مخالف لما نقله عنه ابن هشام .

قال البغدادي في (الخزانة) معلقاً على كلام الدماميني : (أقول : قد وقع هذا الشعر في كلام الشارح المحقق — أي الرضي — مجملاً ، لا يُعلم هل هو منصوب أو مجرور ، وبأن لك من نقلنا لكلام الفراء أن الرواية عنه عن العرب الجر ، فكيف

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ١٩٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٠ .

(٣) الخزانة ، ج ٤ ، ص ١٦٩ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٠ .



تكون الرواية فيه النصب ؟ نعم رُوي النصب عن غير الفراء ؛ وبه أورده ابن الناظم^(١) وابن عقيل^(٢) في (شرح الألفية) (٣) .

وقال في شرحه على (أبيات المغني) : (أقول : إنما رواه بالجر فالتوفيق ممكن) (٤) .

وفي كلام البغدادي في كتابه تعارض ، ففي النص الأول ذكر بأن كلمة (ساعة) في البيت السابق جاءت في كلام الرضي مجملة من غير نصب أو جر ، وذلك رداً على كلام الدماميني في قوله بأن الرواية جاءت عن الرضي بالنصب ، وفي النص الثاني رد عليه بأن الرواية جاءت بالجر ، وعليه فيمكن التوفيق بين نقل الرضي ونقل ابن هشام عن الفراء ، وفي النسخة التي بين أيدينا وقع البيت في كلام الرضي مجملاً غير منصوب أو مجرور كما قال البغدادي في النص الأول .

ولكن الرضي قال في موضع آخر من كتابه معلقاً على قول الشاعر :

طلبوا صواحننا ولات أوان

(وأما (لات أوان) بكسر النون ، فعند الكوفيين (لات) حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم ، وليس بشيء إذ لو كان لجر غير (أوان) واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ، ولم يُسمع (لات حين مناص) بجر (حين) إلا شاذاً ، وأيضاً لو كان جاراً لكان لابد له من فعل أو معناه يتعلق به) (٥) .

(١) يُنظر : شرح الألفية لابن الناظم ، ص ١٥١ .

(٢) يُنظر : شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٢٤٨ .

(٣) الخزانة ، ج ٤ ، ص ١٧٠ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٠ .

(٥) شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ١٩٨ .

فظاهر كلام الرضي هنا وكلامه السابق أن الفراء يرى بأن (لات) تعمل عمل (ليس) ، فخالف بذلك مذهب أصحابه الذين يقولون بأن (لات) حرف جر وذلك لأنه ذكر هناك بأن الفراء قال إن (لات) تعمل في الأوقات كلها وهنا قال إن الكوفيين يرون بأن (لات) عملت الجر في (أوان) فقط .

وأما اعتراض البغدادي على ابن هشام في قوله بأن الفراء خفض بـ (لات) أسماء الزمان خاصة ، فالذي أتبينه أن ابن هشام ومن تبعه قالوا ذلك على ما هو الأصل من اشتراط وقوع أسماء الزمان بعد (لات) سواء عملت عمل ليس على قول الجمهور أو غير ذلك والله أعلم بالصواب .

قال الأزهري في شرحه على التوضيح في قوله تعالى : ﴿... وَاللَّاتِ حِينِ

مَنَاصٍ...﴾^(١) : ((فتحصل في (حين) ثلاث قراءات الرفع والنصب والخفض ، وفي الرفع ثلاثة أقوال : إما على الابتداء أو على الاسمية للات إن كانت عاملة عمل (ليس) وعلى الخبر لها إن كانت عاملة عمل (إن) وفي النصب ثلاثة أقوال أيضاً إما على الاسمية للات إن كانت عاملة عمل (إن) أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل (ليس) أو على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره : لا أرى حين مناص ، وفي الخفض وجه واحد ، وعلى كل حال لا تعمل إلا في أسماء الزمان كما يؤخذ من قول الناظم : وما للات في سوى حين عمل)^(٢) .

وللبغدادي اعتراض آخر على ابن هشام في تخريجه قول الشاعر :

طلبوا صواحننا ولات أوان

(١) سورة ص : الآية (٣) .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ، ج ٢ ، ص ١٧ .



قال ابن هشام : (وأجيب عن البيت بجوابين أحدهما : أنه على إضمار (مَنْ) الاستغراقية)^(١) .

قال البغدادي : (وقول المصنف : وأجيب عن البيت بجوابين أحدهما : على إضمار (مَنْ) الاستغراقية ، جواب غير سديد) .

ذكرنا أن ابن هشام استشهد بالبيت السابق على ما ذهب إليه الفراء من جر (لات) لأسماء الزمان ، فهو قد خالف الجمهور ، لأنهم لا يُجيزون مجيء (لات) حرف جر ، ولذا خرّج ابن هشام البيت بتخريجين ، أحدهما : أن (أوان) مجرورة بمن مضمرة ، واعترض البغدادي على تقديره حرف الجر ، قال : (لأن تقدير (مَنْ) يقتضي أن لا يكون لـ (لات) معمول ، وإذا لم يكن لها معمول اقتضي كونها غير عاملة)^(٢) لأنه حينها ستكون (أوان) معمولة لحرف الجر المضمّر وحرف الجر (مَنْ) عامله .

وقد أورد الرضي القول الذي ذكره ابن هشام ، قال : (وقيل : إن (أوان) مجرورة بمن مقدرة بعد (لات) أي : لات من أوان ... كما قالوا : لا رجل أي : لا من رجل)^(٣) . ولم يعترض على صاحب هذا القيل ، فالظاهر أنه يوافقه .

وأجازه الصبان ، قال في قوله تعالى : ﴿ ... وَوَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ... ﴾^(٤) في معرض حديثه عن رأي الفراء : (وأجيب بأن الجر في الآية على تقدير (من) الاستغراقية ، ويجوز ذلك في البيت أيضاً)^(٥) . والظاهر أنه نقل هذا القول عن ابن هشام .

(١) المغني ، ص ٣٣٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٠ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ١٩٩ .

(٤) سورة ص : الآية (٣) .

(٥) حاشية الصبان ، ج ١ ، ص ٣٧٩ .

وكذا قال المرادي في (الجني الداني) ناسباً القول لأبي حيان قال : (وَخَرَجَ
الشيخ أبو حيان هذه القراءة والبيت أيضاً على إضمار (من) أي : لات من حين ،
ولات من أوان) (١) .

وعليه فابن هشام كان تابعاً لأبي حيان في ما ذكره .

وقال ابن هشام في (تخلص الشواهد) بعد إنشاده البيت : (وقال بعضهم :
على إضمار — من) (٢) .

فنسب القول لغيره ، ولم يُعقب عليه .

فالذي أراه صحة هذا التقدير ، على أن تكون (لات) أداة نفي و (أوان)
مجرورة بمن الزائدة في محل نصب على أنه خبرها ، واسمها محذوف ، والمعنى : وليس
الأوان من أوانٍ صلح (٣) . ولعل هذا ما أرادوه .

وبذلك يكون للات معمول ، وهي عاملة ، وقد خرج ابن هشام الآية
الكريمة : ﴿ ... وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ ... ﴾ (٤) كتخريجه للبيت ، واعترض عليه
البغدادي للسبب نفسه (٥) .

ولابن هشام تخريج ثانٍ للآية الكريمة ، وهو أنه جعل أصل الآية : (حين
مناصهم) ثم بني المضاف (حين) لقطعه عن الإضافة ، وقدر بناءً على السكون ، ثم
كسر على أصل التقاء الساكنين .

قال موضحاً التخريج الثاني : (وتوجيهه أن الأصل : حين مناصهم ثم نُزِلَ قطع
المضاف إليه من (مناص) منزلة قطعه من (حين) لإتحاد المضاف والمضاف إليه) (٦) .

(١) الجني الداني ، ص ٤٩١ .

(٢) تخلص الشواهد ، ص ٣٠٢ .

(٣) يُنظر : حاشية الدسوقي ، ج ٢ ، ص ١٤ .

(٤) سورة ص : الآية (٣) .

(٥) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢ .

(٦) المغني ، ص ٣٣٧ .



قال البغدادي معترضاً : (وقوله : وتوجيههم أن الأصل (حين مناصهم ... هذا الأصل غير صحيح) (١) .

وقد نقل ابن هشام كلامه السابق عن الزمخشري ، وتوضيح ما قاله : هو أنه جعل أصل الآية ﴿ ولات حين مناصهم ﴾ وجعل إضافة الضمير إلى المناص كأنها إضافة إلى الحين ، لأنهما كالشيء الواحد في كونهما مضاف ومضاف إليه فكأنه قال : (ولات حينهم) ثم لما حذف الضمير من (مناص) فكأنه حذفه من (الحين) . واعترض عليه البغدادي ، وعلل اعتراضه بأن معمول (لات) لا تجوز إضافته إلا إلى نكرة (٢) .

وذلك لأنهم في تخريجهم أضافوها إلى معرفة ، وهو الضمير المتصل .

وقد قال أبو حيان معلقاً على كلام الزمخشري السابق والذي نقله عنه ابن هشام — (وهذا بعيد جداً) (٣) .

وقد تقدّم أن معمول (لات) لا يكون إلا نكرة ، وذلك لأن أصلها (لا) النافية زيدت عليها (التاء) على مذهب الجمهور ، و (لا) النافية لا تعمل إلا في النكرات .

قال الرضي : (وقد تلحق (لا) التاء نحو (لات) فتختص بلفظ الحين مضافاً إلى النكرة نحو : (ولات حين مناص)) (٤) .

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢ .

(٢) يُنظر ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢ .

(٣) التذييل والتكميل ، ج ٤ ، ص ٢٩٥ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ١٩٦ .

وقال : (ولا يمتنع دعوى كَوْن (لات) هي (لا) التبرئة ، ويقويّه لزوم تنكير ما أُضيف (حين) إليه)^(١) .

فالصواب ما ذكره البغدادي ، وذلك لموافقته القياس .

قال ابن هشام بعد كلامه السابق : (وجعل — أي الزمخشري — التنوين عوضاً عن المضاف إليه ، ثم بني الحين لإضافته إلى غير متمكن)^(٢) .

فبعد قطع (مناص) عن الإضافة بناه الزمخشري على الكسر ، ونوّنه للتعويض عن حذف المضاف إليه ، ثم بعد قطع (الحين) عن الإضافة بناه لإضافته لمبني وهو (مناص) . واسم الزمان إذا أُضيف لمبني بُني^(٣) .

واعترض عليه البغدادي قال : (ودعوى أن المضاف وهو (حين) اكتسب البناء من المضاف إليه ، ففيها أن شرط اكتساب البناء بالإضافة أن يكون المضاف زماناً مبهماً ، والمضاف إليه إما (إذا) أو (فعل) أو (جملة اسمية) ومناص ليس واحداً من الثلاثة ، ثم إن البناء إنما سُمع فيما ذكرنا^(٤) على الفتح لا على الكسر)^(٥) .

وهذه قاعدة .

قال ابن هشام في شرح الشذور في باب ما لزم البناء على الفتح : (النوع السابع : المبهم المضاف لمبني سواء كان زماناً أو غيره ، ومرادي بالمبهم ما لا يتضح معناه إلا بما تُضاف إليه كـ (مثل) و (دون) و (بين) ونحوهن مما هو شديد

(١) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٩٧ .

(٢) المغني ، ص ٣٣٧ .

(٣) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني ، ج ٢ ، ص ١١٤ .

(٤) وهو كَوْن المضاف زماناً مبهماً .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٢ .



الإبهام ، فهذا النوع إذا أُضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة منه تعريفها (١) .

وقال ابن الوردي في شرحه على (الألفية) : (وما كان مثل إذ) في المعنى والإبهام فإضافته جوازاً إلى مثل ما يُضاف إليه (إذ) من جملة اسمية أو فعلية نحو : حين ووقت ويوم وساعة ... ولك في الجاري مُجرى (إذ) البناء والإعراب وذلك عند إضافتهم (٢) .

وما ذكره البغدادي جارٍ على القياس فهو الصواب . والله أعلم .

وقد ذكرتُ أن ابن هشام ناقلٌ عن الزمخشري ، ولكن له رأي آخر خالفه به ، قال : (والأولى أن يُقال إن التزليل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً ، وإن المناسـ معرب وإن كان قد قُطع عن الإضافة بالحقيقة ، لكنه ليس بزمان فهو ككل وبعض) (٣) .

أي أن علّة بناء الحين هو تزليل قطعها عن الإضافة منزلة قطع مناص عنها ، فعلة بناء الحين التزليل ، و (مناص) معرب لا مبني وإن كان قد قُطع عن الإضافة ، وذلك لأنه لا يُبنى عند حذف المضاف إليه إلا أسماء الزمان (٤) .

(١) شرح شذور الذهب ، ص ٨١ .

(٢) شرح الفية ابن مالك ، ج ٢ ، ص ٣٩٠ - ٣٩١ مختصراً .

(٣) المغني ، ص ٣٣٧ .

(٤) يُنظر : حاشية الدسوقي ، ج ٢ ، ص ١١٤ - ١١٥ .

المسألة السادسة عشرة:

إثبات الفارسي (لو) المصدرية :

قال ابن هشام : (وأكثرهم لم يُثبت ورود (لو) مصدرية ، والذي أثبتته الفراء وأبو علي ...)^(١).

قال البغدادي : (فقول ابن مالك في (شرح التسهيل) وتبعه المصنف وغيره أن من ذهب إلى مصدرية (لو) أبا علي فيه نظر)^(٢).

تحرير المسألة :

تأتي (لو) على خمسة أقسام :

١ (حرف امتناع لامتناع ، قال أبو حيان : (هذه عبارة شيوخنا في ابتداء التعلم)^(٣) .
وعبارة سيويه : (لما كان سيقع لوقوع غيره)^(٤) وقال الرضي موافقة لابن الحاجب : (والصحيح أن يُقال : هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني ، أي أن امتناع الثاني دلّ على امتناع الأول ، لأن (لو) موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي ، والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعاً فيه ، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه أي الجزاء ، لأن الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه)^(٥) .
وعبر عنه ابن مالك في شرحه على الكافية بقوله : (حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه)^(٦) .

(١) المغني ، (٣٥٠) .

(٢) شرح أبيات المغني ج ٥ ، ص ٥٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ١٨٩٨ .

(٤) الكتاب ، ج ٥ ، ص ٢٢٤ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ، ج ٤ ، ص ٤٥١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ، ج ٢ ، ص ١٧٣ .



٢ (أن تكون شرطية كإن إلا أنها لا تجزم ، ومعنى ذلك أنها تقتضي جملتين الأولى منهما مستلزمة للثانية ، فالأولى شرط ، والثانية جواب ذلك الشرط . وتكون في الماضي لا في الاستقبال ، فتخالف أدوات الشرط في ذلك ، وقد يقع بعدها المستقبل قليلاً .

وقال أبو حيان : ((وعند المحققين أنه لا يليها إلا ماضي المعنى سواء أكان بلفظ الماضي أو المضارع ، وزعم قوم أن استعمالها في الماضي غالباً ، وأنها تستعمل بمعنى (إن) للشرط في المستقبل))^(١) .

وقال ابن هشام في (المغني) : (الثاني من أقسام (لو) أن تكون حرف شرط في المستقبل)^(٢) .

٣ ((لو) التي للتمني نحو : (لو تأتيني فتحدثني) .

واختلف في (لو) هذه ، فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضرواي هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يُؤتى لها بجواب منصوب كجواب (ليت) ، وقال بعضهم : هي (لو) الشرطية أشربت معنى التمني ، بدليل أنهم جمعوا لها بجوابين ، جواب منصوب بعد (الفاء) ، وجواب باللام^(٣) .

٤ (التقليل ، قال الأشموني في شرحه^(٤) : (ذكره ابن هشام اللخمي وغيره) وذلك نحو : تصدّقوا ولو بظلفٍ مُحَرَّقٍ .

٥ (أن تكون للعرض : نحو : لو تزل عندنا فتصيب خيراً .

(١) ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ١٨٩٨ .

(٢) المغني ، ص ٣٤٤ .

(٣) يُنظر : الجني الداني ، ص ٢٨٩ ، المغني ، ص ٣٥٢ ، حاشية الصبان ، ج ٤ ، ص ٤٥ .

(٤) يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ، ج ٤ ، ص ٤٥ ، قال ابن هشام في المغني :

(وفيه نظر) ص ٣٥٢ ، وقال المرادي في (الجني الداني) : (وهذا عند المحققين ليس بخارج عما تقدّم) ،

ص ٢٩٠ .

٦ (زاده الصبان ، وهو التحضيض نحو : لو تأمر فُتطاع ^(١) .

٧ (ومن أقسام (لو) أيضاً — والتي ذكرها بعض النحاة إضافة إلى ما تقدم — أن تكون حرفاً مصدرياً بمتزلة (أن) إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد (ودّ أو يودّ) نحو : ﴿ وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ ... ﴾ ^(٢) ، ﴿ ... يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ... ﴾ ^(٣) ، قال المرادي : (ولا تقع (لو) المصدرية غالباً إلا بعد مُفْهِمٍ تَمَنَّ) ^(٤) .

ومن وقوعها بدوئها قول قُتَيْبَةَ ^(٥) : (من الكامل) :

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْمَنْتَ وَرُبَمَا
مَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

(١) يُنظر : حاشية الصبان ، ج ٤ ، ص ٤٥ .

(٢) سورة القلم : آية (٩) .

(٣) سورة البقرة : آية (٩٦) .

(٤) الجني الداني ، ص ٢٨٨ .

(٥) وهي قُتَيْبَةَ بنت النضر بن الحارث بن علقمة من بني عبد الدار من قريش شاعرة من الطبقة الأولى في النساء ، أدركت الجاهلية والإسلام وأسر أبوها النضر في وقعة بدر ، فأمر به النبي ﷺ فقتل ، فرثته بقصيدته ، وأسلمت بعد مقتله ، وروت الحديث وتوفيت في خلافة عمر سنة ٢٠ هـ . (الأعلام ، ج ٥ ، ١٩٠) .

والبيت من أبيات حين قتل النبي ﷺ أباهما صبرا عقب بدر ، قيل : لما سمع رسول الله ﷺ هذا الشعر قال : (لو سمعته قبل قتله لأطلقته لها) .

والبيت من شواهد إيضاح الشعر ، ص ٥٠٩ ، شرح الكافية الشافية ، ج ١ ، ص ١٢٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ، ج ١ ، ص ٢٢٣ ، شرح ابن الناظم ، ص ٨٢ ، التذييل والتكميل ، ج ٣ ، ص ١٥٧ ، ارتشاف الضرب ، ج ٢ ، ص ٩٩٢ ، ج ٣ ، ص ١٣٢٠ ، شرح ناظر الجيش ، ج ٢ ، ص ٧٦٣ ، شرح المرادي على التسهيل ، ص ٢١٨ ، شرح الدماميني على التسهيل ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٤ ، ص ٤٨ ، الجني الداني ، ص ٢٨٨ ، المغني ، ص ٣٥٠ ، همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٨١ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٦٤٨ ، الخزانة ، ج ١١ ، ص ٢٣٩ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٥١ ، المعجم المفضل ، ج ٢ ، ص ٥٩٥ .

ومعنى البيت : ما كان ضركَ متك على النضر بالعتق والعفو عنه ، وقد يمن الفتى في شدة غيظه وحنقه .

قال ابن هشام : (وأكثرهم لم يُثبت ورود (لو) مصدرية ، والذي أثبتته الفراء وأبو علي وأبو البقاء ^(١) والتبريزي ^(٢) وابن مالك ^(٣) .

واعترض البغدادي على ابن هشام ومن سبقه في نسبتهم إلى أبي علي إثباته (لو) المصدرية ، وزعم بأن الأخير لم يُثبت ذلك ، واستشهد — لإثبات ما ذكره — بكلام أبي علي في كتابه (إيضاح الشعر) عند تعليقه على بيت قتيبة السابق .

قال البغدادي : (وقد تكلم على هذا البيت أبو علي الفارسي في كتاب (إيضاح الشعر) ولم يُجوز كَوْن (لو) مصدرية سواء كانت (ما) — في البيت — استفهامية أو نفيًا لعدم السابك ، وجوز أن تكون همزة الاستفهام سابكة دونها ؛ لأنها ليست حرف مصدر عنده) ^(٤) .

لأن معنى البيت إن كانت (ما) استفهامية يختلف عن معناه إن كانت (ما) نافية ، وفي كلتا الحالتين لا يجوز أن تكون (لو) التي في البيت مصدرية لعدم السابك . ثم قال : (وهذا كلام أبي علي في ذلك الكتاب نقلناه برمته لفوائده ^(٥) : (من الرَّمَل) :

مَا يَضُرُّ الْبَجْرُ أَسَى زَاخِرًا أَنْ رَمَى فِيهِ غُلَامٌ بِحَجَرٍ ^(٦)

القول في فاعل يضرّ أنه يحتمل أن يكون أحد شيئين ، أحدهما : أن تجعل (ما) استفهاماً ، فيصير في يضرّ ضميرها ، ويكون (أن رمى) في موضع نصب على هذا ،

(١) عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري أبو البقاء ، محبّ الدين ، ولد ببغداد سنة ٥٣٨هـ ، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب ، توفي ببغداد سنة ٦١٦هـ (الأعلام : ج ٤ ، ص ٨٠) .

(٢) يحيى بن علي بن محمد بن الحسن الشيباني التبريزي الخطيب أبو زكريا ، كان على معرفة تامة بالأدب والنحو واللغة ، توفي سنة ٥٠٢هـ . (أنباء الرواة : ٢٨/٤ — ٣٠) .

(٣) المغني ، ص ٣٥٠ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٥١ .

(٥) المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٥٢ .

(٦) البيت من الرمل ، وهو للأخطل في ديوانه ، ص ٤٧٢ .

فيكون التقدير : بأن رمى فيه ، كأنه قال : أي شيء يضرّ بالبحر يرمي غلام فيه بالحجر ؟ ويجوز أن تجعل (ما) نفيًا ، فيصير موضع (أن رمى) رفعًا بأنه فاعل تقديره : ما يضرّ البحر رمي غلام فيه بحجر ، ومن ذلك قوله ^(١) : (من الكامل) :

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٌ أَهْجَوْتَهَا أَمْ بُلَّتْ حَيْثَ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

إن جعلت (ما) استفهامًا صار في (ضرّ) ذكر يكون فاعل (ضر) وعائد إلى مبتدأ كقولها " ما كان ضرّك لو مننت ... البيت " فكما أن فاعل ضرّك في هذا البيت في المعنى ما يعود إلى (ما) كذلك يكون قوله : ما ضرّ تغلب وائل : أي شيء ضرّها ؟ وهذا هو الوجه . فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل (ما) نفيًا في قوله : ما ضرّ تغلب وائل ؟ فإنك إن جعلتها كذلك لم يكن للفعل فاعل ، فإن قلت : أجعل الفاعل فيه أحد شيئين ، أحدهما : أي إذا قلت : (ما ضر) دلّ الفعل على المصدر ، فأجعل الفاعل ضمير المصدر ، فيكون التقدير : ما ضرّها ضر أو ضير ، لأنه بمعنى الضر ، وقد قال : لا ضير ، بمزلة : قيل فيه قول ، وذهب به مذهب ، ويكون قوله : " أهجوتها أم بلت حيث تناطح البحرين " اتصاله بالكلام على المعنى كأنه يريد : هجوك لها وبؤلك في هذا المكان سواء في أيهما لا يضرّانها ، ويقوي ذلك أنه ليس باستفهام ، ألا ترى أنه ليس يستفهمه عن ذلك ! ومثل ذلك في تأويل قول سيبويه قول الشاعر : (من الطويل) :

فَقَلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنْهَا مُطَبَّعَةٌ مَنِ يَأْتِيهَا لَا يَضُرُّهَا

إلا أن الفاعل لا يكون إلا ما دل عليه يضرّها ، لأنه ليس في الكلام ما يجوز أن يكون فاعلاً غير ذلك ، والآخر أن يكون الكلام محمولاً على المعنى ، فيكون الفاعل ما دلّ عليه : أهجوتها أم بلت ، كأنه قال : ما ضرّ تغلب وائل هجاؤك وبؤلك بهذا المكان . وحسن تجويز ذلك أن ما ذكرنا من هذين الاسمين قد تعاقبا لفظ الاستفهام ، فجاء ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ... ﴾ ^(٢) ، فما دخلت عليه

(١) للفرزدق في ديوانه ، ج ٢ ، ص ٤١٤ .

(٢) سورة المنافقون : الآية (٦) .



الهمزة وأم في موضع خبر المبتدأ فكما كان هذان الاسمان في موضع خبر المبتدأ كذلك يجوز أن يكونا فاعلين في هذه المواضع ، ويُحمل الكلام على المعنى . وإن شئت جوّزت في قولها : " ما كان ضرك لو مننت " أن تكون (ما) نافية فأضمرت في الفعل الضرّ ، ولا يستقيم أن تجعل المنّ الذي دلّ عليه قولها : (لو مننت) الفاعل كما استقام ذلك في همزة الاستفهام و (أم) ألا ترى أنه ليس في (لو) ما في الهمزة و (أم) من معاقبة الاسمين بعد لو كما تعاقبا بعد سواء (١) .

قال البغدادي معقباً : (ومقتضاه أن (لو) شرطية وجوابها محذوف دلّ عليه ما قبلها ولا مانع منه) (٢) .

فالبغدادي أجاز — موافقة لأبي علي — أن تكون (لو) في بيت قتيبة شرطية ، وقد أجاز الفارسي أن تكون (ما) في البيت نافية وعليه فالفاعل الضمير المضمر في الفعل (ضرّ) ، ولا يجوز عنده أن يكون الفاعل (المنّ) الذي دلّ عليه قولها (لو مننت) ، وذلك لأن (لو) لا تنسب مع الفعل بعدها فتكون مصدراً صريحاً ؛ لأنها ليست مصدرية ، بعكس همزة الاستفهام في الآية فقد أجاز أبو علي أن تكون سابقة مع الفعل الواقع بعدها .

وقد تبع ابن هشام ابن مالك في ما ذكره ، قال الأخير في (شرحه على التسهيل) : (وأكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية وهم ذكرها القراء وأبو علي ، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء) (٣) .

وقال أبو حيان في شرحه : (وقوله : ومنها (لو) التالية غالباً مفهم تمنّ أختلف في (لو) هذه التي ذكرها — يعني ابن مالك — فذهب الجمهور إلى أن (لو)

(١) إيضاح الشعر ، ص ٥٠٨ — ٥١١ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٥٣ .

(٣) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٢٢٣ .

لا تكون مصدرية وهو قول أشياخنا ، وذهب الفراء وأبو علي وأبو زكريا التبريزي وأبو البقاء العكبري ، وهذا المصنف إلى إثبات ذلك من لسان العرب (١) .
وكذا قال في (الارتشاف) (٢) وتبع شراح التسهيل كالمرازي (٣) وناظر الجيش (٤) ابن مالك في ما قاله .

وقال ابن الناظم في شرحه على الألفية : (والموصول الحرفي : هو كل حرف أول مع صلته بمصدر نحو : ... لو في مثل قوله تعالى : ﴿ ... يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ... ﴾ (٥) المعنى — والله أعلم — يودّ أحدهم التعمير ، نصّ على ذلك أبو علي الفارسي ، ومنه قول قتيبة : (من الكامل) :

ما كان ضرّك لو مننت البيت

تقديره : ما كان ضرّك منّك عليه (٦) .

وانتصر السيوطي لابن هشام (٧) .

وقد نقل ابن مالك بعد كلامه السابق كلام أبي علي في كتابه (التذكرة) وذلك لإثبات ما ذكره عن أبي علي في زعم الأخير بأن (لو) قد تأتي مصدرية ، قال : (وقال أبو علي في (التذكرة) وقد حكى قراءة بعض القراء (ودأ لو تُدهن فيُدهنوا) بنصب (فيُدهنوا) حمّله على المعنى كأنه قال : (ودّوا أن تدهن فيُدهنوا)

(١) التذييل والتكميل ، ج ٣ ، ص ١٥٦ — ١٥٧ .

(٢) انظر : الارتشاف ، ج ٢ ، ص ٩٩٢ .

(٣) يُنظر : شرحه على التسهيل ، ص ٢١٨ ، والجنى الداني ، ص ٢٨٨ .

(٤) يُنظر : شرحه ، ج ٢ ، ص ٧٦٥ .

(٥) سورة البقرة : آية (٩٦) .

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ، ص ٨١ — ٨٢ .

(٧) يُنظر : همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٧٩ .



كما حمل : ﴿ أَوْلَمَّ يَرَوْنَا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ
يَخْلُقْهُنَّ بِقَدْرِ... ﴾ ^(١) على : أو ليس بقادر ^(٢) .

ف (لو) في الآية السابقة عند أبي علي ك (أن) في كونها مصدرية فتكون مع الفعل بعدها في تأويل المصدر ، ولذا نصب (فيُدهنوا) بأن مضمرة ، وذلك لأن المصدر قد يُعطف عليه الفعل فيُنصب بإضمار (أن) ، ومن هذا النص استنبط ابن مالك ما نسبه إلى أبي علي إثبات الأخير لـ (لو) المصدرية .

ولذا قال ابن هشام في (المغني) : (ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : (ودّوا لو تُدهن فيُدهنوا) بحذف النون ، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه (أن تدهن)) ^(٣) .

وبذلك يكون لأبي علي رأيان : رأيه في (إيضاح الشعر ، بأنه لم يقل بمجيء (لو) مصدرية ، وقوله في (التذكرة) من خلال تأويله للآية الكريمة في أحد أوجه القراءات الواردة فيها ، حيث أثبت مجيء (لو) مصدرية .

وهذه القراءة التي وجهها أبو علي قراءة غير مشهورة ، قال سيبويه فيها : (وزعم هارون أنها في بعض المصاحف (ودّوا لو تُدهن فيُدهنوا)) ^(٤) .

وقد وجهها السمين الحلبي توجيهين أحدهما ^(٥) توجيه أبو علي لها ، قال السمين الحلبي : (وفي نصبه على ما وُجد في بعض المصاحف وجهان : أحدهما : أنه

(١) سورة الأحقاف : آية (٣٣) .

(٢) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٢٢٣ .

(٣) المغني ، ص ٣٥٠ .

(٤) الكتاب ، ج ٣ ، ص ٣٦ .

(٥) والتوجيه الثاني : أنه نصب على جواب التمني المفهوم من (ودّ) .

عطف على التوهم ، كأنه توهم أن نطق بـ (أن) فينصب الفعل على هذا التوهم ، وهذا إنما يجيء على القول بمصدرية (لو) (١) .

وقد ذكر ابن هشام هذه الآية (في المغني) مرة أخرى في (العطف على التوهم) (٢) .

فعل أبا علي قال بمصدرية (لو) في توجيهه لهذه القراءة فقط ، أو أن اختلاف رأيه في الكتابين راجع إلى ما يقوله العلماء من أن العالم قد يكون له رأي في وقت لا يرتضيه في وقت آخر .

وللبغدادي اعتراض آخر على ابن هشام في تعليقه على قول جرير (٣) :

(من الكامل)

لو غيركم علق الزبير بحبله أدى الجوار إلى بني العوام

قال ابن هشام في (لو) : (وقد يليها اسم مرفوع معمول محذوف يُفسره ما بعده) (٤) .

قال البغدادي معلّقاً على بيت جرير : (على أن غيركم مرفوع بفعل يُفسره ما بعده تقديره لو علق غيركم ، هذا مقتضى كلام المصنف ، وهو لا يصح) (٥) .

(١) الدر المصون ، ج ٦ ، ص ٣٥٢ .

(٢) يُنظر : المغني ، ص ٦٢٣ .

(٣) البيت لجرير في شرح ديوانه ، ص ٦٢٥ وفيه : وَرَحَلَهُ ، الأصول في النحو ، ج ١ ، ص ٢٦٨ ، الكامل ، ج ١ ، ص ٢١١ ، والخزانة ، ج ٥ ، ص ٤٣١ ، وشرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٦٥٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ، ج ٣ ، ص ٧٨ ، والمغني ، ص ٣٥٣ ، وهمع الهوامع ، ج ٤ ، ص ٣٤٨ .

المعنى : يقول لو أن ابن الزبير وجماعته استجاروا بغير قوم الفرزدق لكانوا أجاروهم .

(٤) المغني ، ص ٣٥٣ .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٦ .



تحرير المسألة :

(لو) خاصة بالدخول على الفعل ، قال ابن مالك : (لو مختصة بالأفعال ، فلا تُباشِر الجمل الاسمية) (١) .

وقال في ألفيته (٢) :

وهي في الاختصاص بالفعل كإن .

قال الشاطبي في شرحه على الألفية موضحاً البيت السابق : (يعني أن (لو) حكمها في وقوع الفعل بعدها حكم (أن) يقع الفعل بعدها لزوماً) (٣) .

وقال علي السنهوري في شرحه على الآجرومية ، (ومن الحروف الطالبة للفعل (لو)) (٤) .

ولذا قال الأشموني في شرحه : (لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمَر يفسره فعل ظاهر بعد الإسم) (٥) .

وخصّ ابن عصفور مجيء الفعل بعدها مضمراً بالضرورة (٦) ، والصحيح أنهما لا تختص بالضرورة والنادر ، بل يكون في فصيح الكلام .

قال ابن هشام في (المغني) في (لو) : (وقد يليها اسم مرفوع معمول محذوف يفسره ما بعده أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لكان محذوفة أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر) (٧) .

(١) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٤١٣ .

(٢) متن الألفية ، ص ٤٣ .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة ، ج ٦ ، ص ١٨٢ .

(٤) شرح الآجرومية في علم العربية ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٤ ، ص ٥٤ .

(٦) يُنظر : شرح جمل الزجاجي ، ج ٣ ، ص ١٨ .

(٧) المغني ، ص ٣٥٣ .

ومثّل للأول يقول الشاعر :

لو غيركم علق الزبير بجبله أذى الجوار إلى بني العوام

فجعل الاسم المرفوع الواقع بعد (لو) معمول لفعل محذوف يفسره الفعل بعده ، فيكون التقدير (لو علق غيركم علق الزبير بجبله) .

قال البغدادي : (وهو لا يصح ، لأن المتعلق بالحبيل ابن الزبير لا الغير)^(١) .

وقال في الخزانة : (... لأن المتعلق بالحبيل الزبير لا غيركم)^(٢) .

وهو الصحيح ، لأن المقصود بالبيت الزبير بن العوام ، فلعل قوله (ابن الزبير) في الشرح زلة قلم .

فالبغدادي رأى بأن معنى البيت سيتغير على تقدير ابن هشام ، وذلك لأن رهط الفرزدق قد أعطوا العهد والأمان للزبير بن العوام بأن لا يُقتل ، فالحبيل هنا مستعار للعهد والأمان ، فالتجأ الزبير إليهم وتعلق بهذا العهد ونشب به ولكنهم غدروا به وقتلوه ، فإن قُدِّر البيت على نحو : (لو علق غيركم علق الزبير بجبله) كأن ظاهر معنى البيت بأن من تعلق بالأمان والذمة هو غير الزبير ، وهذا خلاف المقصود .

ولذا فقد وجّه البغدادي كلام ابن هشام : قال في (الخزانة) : (وقد يوجّه بأن التعلق من الطرفين ، من الزبير بتزوله عندهم ومن الغير بحفظ الذمام ، وفيه تعسف)^(٣) .

وقال في شرح أبيات المغني : (ووجه بعضهم ...)^(٤) .

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٦ .

(٢) الخزانة ، ج ٥ ، ص ٤٣٥ .

(٣) السابق ، ج ٥ ، ص ٤٣٥ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٦ .



ووافق الشيخ / محمد الأمير في شرحه على المغني البغدادي في توجيهه لكلام ابن هشام ، قال : (قوله : لو غيركم : أي لو علق غيركم ؛ لأن العُلقة من الجانبين) (١) .

فالظاهر أن توجيه البغدادي لكلام ابن هشام هو الصواب ، لأنه يؤدي المعنى المراد من البيت .

قال البغدادي : (ولم أرَ مَنْ قَيَّدَ غيرُكم بالرفع) (٢) .

لأن ابن هشام استشهد بالبيت السابق على مجيء الاسم بعد (لو) مرفوعاً معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده .

وقد روي (غيركم) بالرفع والنصب ، ولم يُقَيَّد بالرفع فقط .

واستشهد البغدادي على ما ذكر بشواهد :

أحدها : قول ابن السراج في (الأصول) في باب أن المفتوحة ، قال (والوجه الآخر أن الاسماء تقع بعد (لو) على تقدير الفعل فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ... ﴾ (٣) وقال جرير : لو غيركم علق الزبير بجبله ، وفي المثل : لو ذات سوارٍ لَطَمْتَنِي (٤) ، وكذلك : لو أنك جئت ، أي لو وقع مجيئك ، لأن المعنى عليه (٥) . فجعل الاسماء بعد (لو) بتقدير الفعل على أنها مرفوعة أو منصوبة ولم يُقَيِّدها بالرفع فقط .

(١) حاشية الأمير على المغني ، ج ١ ، ص ٢١٢ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٦ .

(٣) سورة الإسراء : آية (١٠٠) .

(٤) يقوله الكريم إذا ظلمه اللئيم ، وأصله أن امرأة لطمت رجلاً ، فنظر إليها فإذا هي رثة الهيئة عاطل ، فقال المثل : أي لو كانت ذات غنى وهيئة لكانت بليتي أخف . (جمهرة الأمثال ، ج ٢ ، ص ١٥٩) .

(٥) الأصول ، ص ٢٦٨ — ٢٦٩ ، مختصراً .

الثاني : قال البغدادي : (وقال أبو حيان في (شرح قول التسهيل) : (وإن وليها اسم فهو معمول فعل مضمّر مفسّر بظاهر بعد الاسم مثال ذلك : ما رُوي في المثل من قولهم : لو ذات سوار لطمّنتني ، وقول عمر رضي الله عنه : (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) .

وقال الشاعر : (من الطويل) :

أخْلَائي لَوْ غَيْرَ الحَمَامِ أَصَابِكُمْ عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ ما على الدهر معتب

وقال آخر : (من الكامل) :

لَوْ غَيْرَكُمْ عَلِقَ الزَّبِيرُ بِجَبَلِهِ البيت.....

وقال آخر : (من الطويل) :

لَوْ غَيْرَ أَخْوَالي أَرادوا نَقِيتي جعلت لهم فوق العرائن مَيْسَما

فالاسماء التي وليت (لو) في هذا كله معمولة لفعل مضمّر يفسره ما بعده ، كأنه قال : لو لطمّنتني ذات سوار لطمّنتني (^١) .

قال البغدادي معلّقاً على كلام أبي حيان : (وهذا كلامه ، وليس فيه تقييد معمول بالرفع ، فيجوز أن يكون بعضها معمولاً للفعل المحذوف بالفاعلية ، وبعضها بالمفعولية كما في هذا البيت) (^٢) .

ثم قال : (وقد صرّح بنصبه المبرد في (الكامل) (^٣) قال : (لو) لا يليها إلا الفعل مظهراً أو مضمراً ؛ لأنّها تشارك حروف الجزاء في ابتداء الفعل وجوابه ، يقول : لو جئتني لأعطيتك ، فهذا ظهور الفعل ، وإضماره قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٧ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الكامل ، ج ١ ، ص ٢١١ .



تَمَلِّكُونَ ... ﴿^(١) المعنى لو تملكون ، فهذا الذي رفع أنتم ، ولما أضمر ظهر بعده ما يُفسره ، ومثل ذلك : (لو ذات سوار لطمتي) أراد : لو لطمتي ذات سوار ، ومثله : ولو غير أحوالي أرادوا نقيصتي . البيت . وكذلك قول جرير : لو غيركم علق الزبير بجبله . البيت .

فنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده ؛ لأنها للفعل ، وهو في التمثيل : لو علق الزبير غيركم ، وكذلك كل شيء للفعل نحو : الاستفهام ، والأمر ، والنهي ، وحروف الفعل نحو : إذ وسوف) ^(٢) .

وهذا الشاهد الثالث الذي استشهد به البغدادي ، وقد عقب على كلامه : قال : (وإنما لم يجعله مفعولاً مقدماً لعلق المذكور ، لأنه قد استوفى معموله ، وهو قوله : (بجبله) فيكون (غير) منصوب بفعل آخر يفسره المذكور ففي باب الاشتغال ^(٣) كقولك : زيدا مررت به) ^(٤) .

وقال المبرد في (المقتضب) بعد الاستشهاد بالبيت : (فغيركم يُختار فيها النصب ، لأن سببها في موضع نصب) ^(٥) .

وللبيت تخرجات أخرى ، فيمكن أن تُقدّر كان الشأنية بعد (لو) وتكون جملة (علق الزبير بجبله) من المبتدأ والخبر خبر (كان) . أو يكون (غيركم) اسم (كان) الحدوفاً الناقصة ، وجملة (علق الزبير) في محل نصب على أنه خبرها ^(٦) .

(١) سورة الإسراء : آية (١٠٠) .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٧ .

(٣) الاشتغال : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل مشتغل عن نصب الاسم السابق لفظاً ، أو محلاً بنصب محل ضميره على وجه أنه لو خلا من الضمير لنصبه .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٨ .

(٥) المقتضب ، ج ٣ ، ص ٧٨ .

(٦) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٧٦ ، الخزانة ، ج ٥ ، ص ٤٣٥ .

وقد مثل ابن هشام أيضاً على النوع الأول من وقوع الاسم بعد (لو) : وهو أن يقع بعده اسم مرفوع معمول لخذوف يفسره ما بعده ، مثل له بقول المتنبي ^(١) :
(من الطويل) :

لَوْ قَلَمٌ أَلْقَيْتُ فِي شِقِّ رَأْسِهِ مِنْ السُّقْمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبِ

ثم قال : (فقليل : لحن ؛ لأنه لا يمكن أن يُقدَّر (ولو ألقى قلم) ، وأقول : رُوي بنصب (قلم) ورفعهِ ، وهما صحيحان ، والنصب أوجه بتقدير (ولو لأبستُ قلماً) والرفع بتقدير فعل دلّ عليه المعنى ، أي (ولو حصل قلم) أي (ولو لوبسَ قلم) ، فيكون : (ألقى) صفة لـ (قلم) و (من) الأولى تعليلية على كل حال متعلقة بـ (ألقى) لا بـ (غيرت) لوقوعه في حيز (ما) النافية ، وقد تُعلق بـ (غيرت) لأن مثل ذلك يجوز في الشعر : كقوله ^(٢) : (رجز) :

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَفْنَيْنَا ^(٣) .

وخطأه البغدادي قال : (وقول المصنف : وقد تُعلق بغيرت ... إلخ يوهم صحّة تعلّقها به مع أنه لا يصح) ^(٤) . وعلل عدم صحتها بقوله : (لأن ما في حيز الجواب لا يجوز تقدّمه) ^(٥) .

وقول ابن هشام : (فقليل لحن لأنه لا يمكن أن يُقدَّر (ولو ألقى قلم) هو قول أبي حيان في (شرح التسهيل) ^(٦) كما قال البغدادي ^(٧) .

(١) في العرف الطيّب في شرح ديوان أبي الطيب ، ج ١ ، ص ٤٢٤ ، والبيت من قصيدة يمدح بها أبا القاسم طاهر بن الحسين بن طاهر العلوي .

المعنى : يقول لشدة سقمي لم يبق لي جرم يشعر به حتى لو ألقى قلم لم يتغير بي خط الكاتب .

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة الصحابي ، والكاف في (فضلك) تعود إلى الله عز وجل .

(٣) المغني ، ص ٣٥٥ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٨٩ .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٨٩ .

(٦) يُنظر : ارتشاف الصّرْب ، ج ٤ ، ص ١٩٠٠ .

(٧) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٨٧ .



وقوله : (رُوي بنصب قلم ...) إلى قوله : (لوقوعه في حيز ما النافية)
مُلخَص من كلام ابن الحاجب في (أماليه) (١) .

وأورد البغدادي كلام ابن الحاجب برمته في هذا البيت .

ولطول النص سنورد منه فقط ما يخصّ المسألة .

قال ابن الحاجب : (وقوله : من السقم متعلق بألقت لا بغيرت وإن كان المعنى يقوِّي غيرت لو ساعد الأمر اللفظي عليه ، وعلى أن المعنى في تعلّقه بألقت مستقيم ، أما كونه لا يصح تعلّقه بغيرت ؛ فلأن ما في حيز جواب الشرط لا يتقدم على الجواب كما أن ما في حيز الشرط لا يتقدم عليه بإتفاق) (٢) .

فتعلق الجار والجرور (من السقم) (بغيرت) أقوى في تأدية المعنى من تعلّقه بـ (ألقت) ، ولكن علّقه بـ (ألقت) لاستقامة المعنى ، ولأن الأمر اللفظي لا يُساعد التعلق بـ (غيرت) لأن ما في حيز جواب الشرط لا يتقدم على الجواب ، كما أن ما في حيز الشرط لا يتقدم عليه (وهو أمر نبه عليه ابن الحاجب) ، ولذا كان اعتراض البغدادي على ابن هشام .

قال البغدادي : (فكان الأولى بتلخيص المصنف أن يقتصر على هذا) (٣) . أي يقتصر على ما ذكره ابن الحاجب في نصّه السابق في هذا الأمر ولا يقول ما قاله من التعلق بـ (غيرت) .

قال السيوطي : (لأداة الشرط الصدر ، أي صدر الكلام ، فلا يسبقها معمول معمولها ، أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها ؛

(١) يُنظر : أمالي ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٦١٦ - ٦١٧ .

(٢) أمالي ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٦١٧ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٨٩ .

لأنها عندهم كأداة الاستفهام ، و (ما) النافية ونحوهما مما له الصدر ، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها (١) .

وعقب الشيخ / محمد الأمير في حاشيته على المغني على كلام ابن هشام ، قال : (وأما التعلق بـ (غيّرت) فلا يصح ؛ لأن السقم سبب في عدم التغيير لا أنه علة في التغيير ، فتدبر (٢) .

فالسبب في عدم تجويزه التعلق بـ (غيّرت) المعنى ؛ فالمعنى المراد من البيت — بحسب ما يراه — سيتغير بالتعلق بـ (غيّرت) .
وكذا قال الدسوقي في حاشيته على المغني (٣) .

ورأيي أن الصواب ما ذكره البغدادي لموافقته للقياس ، وأما تجويز ابن هشام تعلق الجار والمجرور بـ (غيّرت) ، وما فيه من تقديم معمول (ما) النافية عليه ، فلأن ذلك يجوز في الشعر كما في البيت الذي مثل به وهو قول الشاعر :

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

فـ (عن فضلك) متعلق باستغينا ، والفعل في حيز (ما) النافية و (ما) النافية — كما قدمنا — كأداة الشرط مما له صدر الكلام ، فتقديم معمولها عليها ضرورة شعرية .

قال الدسوقي في حاشيته على المغني : (فقولهم : (ما) النافية لها الصدارة فتمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها ، أي : إلا في الشعر إذا كان المعمول ظرفاً) (٤) .

(١) همع الهوامع ، ج ٤ ، ص ٣٣٢ .

(٢) حاشية الشيخ / محمد الأمير على المغني ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

(٣) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني ، ج ٢ ، ص ١٤٥ .

(٤) المرجع السابق .



المسألة السابعة عشرة :

تقدير جواب لـ (لما) الظرفية :

قال ابن هشام تعليقا على قول الشاعر^(١) (من الطويل) :

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

(... والجواب محذوف تقديره : قلت)^(٢) .

قال البغدادي في (لما) في البيت السابق : (و " لما " : ظرف بمعنى حين متعلقة بأقول ، وليست شرطية حتى تحتاج إلى جواب ، فتقدير المصنف إياه مستغنى عنه)^(٣) .

تحرير المسألة :

من أوجه (لما)^(٤) أنها تأتي حرف وجود لوجود ، وعبر عنه بعضهم بحرف وجوب لوجوب ، وتختص بالفعل الماضي ، وهي تقتضي جملتين وُجدت ثانيتهما عند

(١) قال البغدادي في شرحه على أبيات المغني : (والبيت نسيه المصنف — يعني ابن هشام — في "موقد الأذهان" إلى تميم بن رافع المخزومي) ، ج ٥ ، ص ١٥٣ .

والبيت ورد في المغني ، ص ٣٧٠ ، حاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ ، ج ٤ ، ص ١١ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٥٣ ، حاشية الشيخ / محمد الأمير على المغني ، ج ١ ، ص ٢١٩ .

(٢) المغني ، ص ٣٧٠ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٥٣ .

(٤) ولها وجهان آخران :

أحدهما : أنها حرف نفي بمتزلة (لم) في الاختصاص بالمضارع وصرّف معناه إلى الماضي ، وهي التي تجزم قال الأشموني : (ويشتركان — يعني لم ولما — في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم وقلب معنى الفعل للمضي) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٤ ، ص ٧ .

الثاني : حرف استثناء بمعنى (إلا) كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ﴿ سورة يس :

وجود أولاهما ، ويكون جوابها ماضياً اتفاقاً ، وجملة اسمية مقرونة بـ (إذا) الفجائية أو بالفاء ، أو ماضياً مقروناً بالفاء عند ابن مالك ^(١) فالأول ^(٢) نحو : ﴿ ... فَأَمَّا نَجْنَكُمُ إِلَى الْبِرِّ أَعْرَضْتُمْ ... ﴾ ^(٣) ، والثاني نحو : ﴿ فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسْنَأ إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾ ^(٤) ، والثالث نحو : ﴿ ... فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبِرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ... ﴾ ^(٥) ، والرابع كقول الشاعر ^(٦) (من الطويل) :

فَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنْ لَيْسَ فَيْكُمْ رَشِيدٌ وَلَا نَاهٍ إِخَاهَ عَنِ الْغَدْرِ
فَصَبَّ عَلَيْكُمْ تَغْلِبَ ابْنَةَ وَأَنْل فَكَانُوا عَلَيْكُمْ مِثْلَ رَاغِيَةِ الْبَكْرِ

(وهي حرف عند سيبويه ^(٧) ، وظرف بمعنى حين عند ابن السراج ^(٨) ، والفارسي ^(٩) وابن جني ^(١٠) ، ونُسب لابن مالك القول بأنها ظرف بمعنى (إذ) فيه

-
- (١) يُنظر : شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٤١٧ ، قال أبو حيان ردّاً عليه : (ولم يقيم دليل واضح على ما ادّعاه) ، ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ١٨٩٧ .
- (٢) وهو كون جواب (لَمَّا) ماضياً .
- (٣) سورة الإسراء : الآية (٦٧) .
- (٤) سورة الأنبياء : آية (١٢) .
- (٥) سورة لقمان : آية (٣٢) .
- (٦) للأخطل في ديوانه ، ص ٢٨١ .
- (٧) يُنظر : الكتاب ، ج ١ ، ص ٩٨ ، شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٤١٧ ، شرح الكافية الشافية ، ج ٢ ، ص ١٨٠ ، ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ١٨٩٦ ، الهمع ، ج ٣ ، ص ٢١٩ . واختار أبو حيان مذهب سيبويه .
- (٨) يُنظر : الأصول ، ج ٢ ، ص ١٥٧ ، ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ١٨٩٧ ، الهمع ، ج ٣ ، ص ٢١٩ ، المغني ، ص ٣٦٩ .
- (٩) يُنظر الإيضاح العضدي ، ج ١ ، ص ٣٢٨ ، شرح الكافية الشافية ، ج ٢ ، ص ١٨٠ ، الارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٨٩٧ ، الهمع ، ج ٣ ، ص ٢١٩ ، المغني ، ص ٣٦٩ .
- (١٠) يُنظر : الارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٨٩٧ ، الهمع ، ج ٣ ، ص ٢١٩ ، المغني ، ص ٣٦٩ .



معنى الشرط^(١) ، قال ابن هشام : (وهو حسن لأنها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة) (٢) .

قال ابن هشام في (لَمَّا) التي ذكرنا : (ومن مُشكَل (لَمَّا) هذه قول الشاعر :

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عِبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

فيُقال : أين فعلاها ؟ والجواب : أن (سَقَاؤُنَا) فاعل بفعل محذوف يُفسره (وَهَى) بمعنى سقط ، والجواب المحذوف تقديره : قلت بدليل قوله : أقول (٣) .

واعترض البغدادي عليه لتقديره جواب للفعل ، وذلك لأن الجملة — كما ذكر — ليست شرطية حتى تحتاج إلى تقدير الجواب .

قال في شرحه على (أبيات المغني) : (جملة (شِمِّ) من فعل الأمر وفاعله المستترفية مقول القول ، وعبد الله المقول له ، ولما : ظرف بمعنى (حين) متعلقة بـ (أقول) وليست شرطية حتى تحتاج إلى جواب ، فتقدير المصنف إياه مستغنى عنه (٤) .

فـ (لَمَّا) في البيت السابق دخلت على اسم مع أنها لا تدخل إلا على فعلين ماضيين أحدهما مُرتَّب على الآخر ، ولذا جعل ابن هشام الاسم الواقع بعد لَمَّا فاعل لفعل محذوف وهو (وهى) من قوله (وهاشم) بمعنى (سقط) ، والجواب محذوف تقديره : قلت ، و (وهى) حَقَّها أن تُكتب بالياء ؛ ولكنها كُتبت بالألف .

(١) يُنظر : المغني ، ص ٣٦٩ ، الممع ، ج ٣ ، ص ٢١٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .

(٣) المغني ، ص ٣٧٠ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٥٣ .

قال الصبان : (قوله : أقول لعبد الله ... الخ) قد يُلغز به ، فيقال : أين فعل (لما) ؟ وحينئذ يُكتب (وهَي) بالألف لأجل الإلغاز ، وإن كان حقه أن يُكتب بالياء (١) .

والبغدادي يرى أن (لما) في البيت ظرف بمعنى حين ، وعليه فالجملة ليست شرطية حتى تحتاج إلى جواب ، فتقدير المصنف لهذا الجواب مُستغنى عنه . ويرى البعض أن (لما) شرطية ، فيقدر لها جواباً .

قال الدسوقي في شرحه على المغني : (قوله : (والجواب محذوف) هذا إذا كانت شرطية كما هو أحد الأقوال ، أما إن قلنا إنها بمعنى (حين) فهي ظرف لأقول متعلق به ، ولا حذف ، والمعنى : (أقول لعبد الله حين وهي سقاؤنا) (٢) .

وذلك قول الشيخ / محمد الأمير في حاشيته (٣) .

وقال الصبان نقلاً عن الدماميني : (قال الدماميني إنما يُحتاج إليه — أي إلى جواب الشرط — على القول بأن (لما) حرف شرط ، أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا ، بل تُجعل متعلقة بأقول الملفوظ به ، لأن الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط) (٤) .

وقد علّق الصبان على ذلك فقال : (وقد يُمنع ، ويؤيد المنع أنه نُقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط) (٥) .

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ .

(٢) حاشية الدسوقي على المغني ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

(٣) يُنظر : حاشية الشيخ على مغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .

(٤) حاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ .

(٥) حاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ .



والذي أراه أن قول الصبان مستقيم ، وإن كان متأرجحاً بين " لما " التي بمعنى الحين ، " ولما " التي بمعنى " إذ " فقد يرد ما قاله على تقدير ابن هشام للجواب ، وقد ذكرنا أن الأخير قد استحسّن كلام ابن مالك .

ويُمكن القول بأن قوله : (لما سقط) يُوهم بأن لـ (لما) جواب محذوف لتقدم دليله وهو قوله : (أقول لعبد الله) فيكون التقدير : (لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله) فلا بأس من تقدير الجواب ؛ لأن معنى البيت يحتمله ^(١) .
فكأن هذا التوجيه قد أُلّف بين النقيضين .

(١) يُنظر : حاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ٤٠٥ .

المسألة الثامنة عشرة :

اقتران خبر (لعل) بـ (أن) :

قال ابن هشام في (لعل) : (ويقترن خبرها بـ (أن) كثيراً حملاً على
(عسى) كقوله ^(١) : (من الطويل) :

نَعْلَكَ يَوْمًا أَنْ تَلِمَ مَلَمَةً (٢)

وبحرف التنفيس قليلاً ^(٣) .

قال البغدادي معلقاً على كلام ابن هشام في البيت : (على أن خبر (لعل)
يقترن بـ (أن) كثيراً حملاً على (عسى) وكذا قال الرضي إلا أنه لم يقل
بكثرة ^(٤) .

(١) لمتهم بن نويرة في الكامل ، ج ١ ، ص ١٥١ ، ج ١ ، ص ٣٢١ ، وشرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٥٦٥ ، ص ٦٩٥ ، والخزانة ، ج ٥ ، ص ٣٤٦ ، وشرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ ، وبلا نسبة في المقتضب ، ج ٣ ، ص ٧٤ ، الفصل ، ص ٢٥٩ ، شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ٨٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج ٢ ، ص ٢٩٠ ، وشرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ٤٤٦ ، والتذيل والتكميل ، ج ٤ ، ص ٣٤٩ ، وارتشاف الضرب ، ج ٣ ، ص ١٢٨٣ ، والمغني ، ص ٣٧٩ ، وشرح التسهيل للمرادي ، ص ٣٥٩ ، وشرح التسهيل للدمايني ، ج ٤ ، ص ٨١ ، وشرح الشاطبي على الألفية ، ج ٢ ، ص ٢٦٤ .

والبيت من قصيدة طويلة يرثي بها بن نويرة اليربوعي أخاه مالكا ، وكان قُتل في الردة ، قتله خالد
ابن الوليد وأول القصيدة

نَعْمَرِي وَمَا عَمْرِي بِتَأْبِينِ هَالِكٍ وَلَا جَزَعًا مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعًا

(٢) تتمته : (عليك من اللائي يدعنك أجدعا) .

(٣) المغني ، ص ٣٧٩ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ .



تحرير المسألة :

(لعل) من أخوات (إن) فهي من الحروف العاملة عمل الفعل ، فتصب الاسم وترفع الخبر ، وتأتي بمعنى الترجي والإشفاق ، والفرق بينهما أن الترجي يكون في المحبوب نحو (لعل الله يرحمنا) والإشفاق في المكروه نحو (لعل العدو يقدم) ، وهي ليست مركبة على الأصح .

و (عسى) فعل من أفعال المقاربة ^(١) ، وهي التي تُفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها كما قال ابن يعيش ^(٢) ، وقال أبو حيان : (وسميت أفعال المقاربة ؛ لأن فيها ما هو للمقاربة ، لا أنها كلها للمقاربة ، لأن فيها ما هو للشروع في الفعل وما هو للتراخي ، فلا مقاربة في هذين ، فإطلاق المقاربة عليها كلها مجاز ، وهو من باب تسمية المجموع ببعض أفراده) ^(٣) .

وهو فعل غير متصرف ، ومعناه المقاربة على سبيل الترجي .

قال المرادي : (وهو فعل لا يتصرف يرد للرجاء والإشفاق) ^(٤) .

وورودها في الرجاء كثير ، وفي الإشفاق قليل ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ ... وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ... ﴾ ^(٥) .

(١) أفعال المقاربة على ثلاثة أقسام : قسم لرجاء الفعل : (عسى وحرى واخلولق) .

وقسم للشروع في الفعل : (طفق وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهب) .

وقسم لمقارنته (هلهل ، وكاد ، وأوشك ، وكرب ، وأولى) .

(٢) يُنظر : شرح المفصل الجزء ٧ ، ص ١١٥ .

(٣) التذييل والتكميل ، ج ٤ ، ص ٣٢٨ .

(٤) الجني الداني ، ص ٤٦٢ .

(٥) سورة البقرة : آية (٢١٦) .

وقال سيبويه : (معناه الطمع والإشفاق أي طمع فيما يُستقبل وإشفاق أن لا يكون)^(١) .

وهذه الأفعال تعمل عمل (كان) فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها ، فعملها عكس عمل (إن) وأخواتها ، ويطرود ورود خبر هذه الأفعال فعلاً مضارعاً ، ونادر وقوع الخبر غير فعل مضارع .

والتزم في هذه الأفعال كَوْن خبرها مضارعاً إما مجرداً من (أن) أو مقروناً بها أو بالوجهين .

والاقتران بـ (أن) في (عسى) أولى من تركه^(٢) ، فمثال الاقتران قوله تعالى : ﴿ فعسى الله أن يأتي بالفتح من عنده ﴾^(٣) ومثال التجرد قوله^(٤) : (من الوافر) :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَحٌ قَرِيبٌ

قال ابن مالك^(٥) :

وَكُونُهُ بَدُونَ (أَنْ) بَعْدَ عَسَى نَزَرُ.....

قال الشاطبي في شرحه على (الخلاصة) : (يعني أن كون الفعل المضارع واقعاً بعد (عسى) غير مُصاحب لـ (أن) قليل ، والكثير مُصاحبه لـ (أن) فقولك : عسى زيد أن يقوم كثير شهير ، وكذلك جاء في القرآن)^(٦) .

(١) شرح المفصل ، ج ٧ ، ص ١١٥ .

(٢) قال ابن عقيل في شرحه : (ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من (أن) إلا في الشعر ، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بـ (أن)) ، ج ١ ، ص ٢٥٤ .

(٣) سورة المائدة : الآية (٥٢) .

(٤) لهديبة بن خشرم .

(٥) متن الألفية ، ص ١٢ .

(٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ .



وقد تُحمل (عسى) على (لعل) في العمل لتقاربهما في المعنى .

قال الرضي ناقلاً عن سيبويه : ((عسى) محمول على (لعل) لتقاربهما معنى لأن معناهما الطمع والإشفاق تقول : عساک أن تفعل ، تحمله على (لعل) في اسمه فتنصبه به ، ويبقى خبره مقترناً بـ (أن) كما كان مقتضاه في الأصل ، أعني في نحو : عسى زيدٌ أن يخرج ، فيكون الخبر من وجه محمولاً على خبر (لعل) وهو كونه في محل رفع ، ومن وجه مُبقي على أصله وهو اقترانه بأن لأن خبر (لعل) في الأصل خبر المبتدأ ، ولا يُقال : أنت أن تفعل ، فاقتران المضارع بأن في : عساک أن تفعل لا يُناسب خبر لـ (لعل) ، وقد يُقال : (عساک تفعل) من غير (أن) ، واستعماله أكثر من استعمال : عسى زيد يخرج ، وذلك لحملهم (عسى) على (لعل) في اسمه ، فأجروا خبره أيضاً في طرح (أن) مُجرى خبره ، لكن لا يخرج بالكلية عن أصله ، فلا يُقال : عساک خارج ، كما يُقال لعلك خارج)^(١) .

فيجوز حمل (عسى) على (لعل) في نصب اسمه على أن يكون الاسم ضميراً ، ولا يكون خبره إلا مقترناً بأن فإن تجرّد منها كخبر (لعل) فيجب أن يكون فعلاً مضارعاً حتى لا يخرج عن الأصل بالكلية .

وكما حملوا (عسى) على (لعل) في نصب اسمه ، حملوا (لعل) على (عسى) في اقتران خبره بـ (أن) .

قال ابن هشام في (المغني) في معرض كلامه عن (لعل) ويقترن خبرها بـ (أن) كثيراً حملاً على (عسى) كقوله : لعلك يوماً أن تُلمّ مُلّمة)^(٢) .

واعترض البغدادي عليه في قوله : (كثيراً) ، وذكر بأن الرضي قال بجواز اقتران خبر (لعل) بـ (أن) إلا أنه لم يقل بالكثرة وهذا كلام الرضي قال : (وربما

(١) شرح الرضي ، ج ٢ ، ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٢) المغني ، ص ٣٧٩ .

يجيء خبر (لعل) مضارعاً بأنّ حملاً لها على (عسى) في الخبر وحده كما حمل (عسى) في عساک أن تفعل على (لعل) في اسمه وحده قال : (من الطويل) .

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُبَلِّغَ مَلَمَّةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُنكَ أَجْدَعًا^(١)

ثم قال : (وهذا الاستعمال في (لعل) كثير في الشعر قليل في النثر)^(٢) .

فقيّد الرضي كثرته بالشعر ، ولا يكون في النثر إلا قليلاً ، وظاهر كلام ابن هشام أنه يقول بكثرته في الشعر والنثر ، ولذا قال البغدادي في (الخزانة) بعد إيراده لكلام ابن هشام في (المغني) : (فلم يخصّه بالشعر)^(٣) .

أي أنه لم يخصّ كثرة مجيء خبر (لعل) مقترناً بـ (أن) بالشعر .

وقد استشهد البغدادي في (شرحه على أبيات المغني) بكلام المبرد في (الكامل) قال : (ويؤيده — أي قلّة اقتران خبر (لعل) بأنّ — أن المبرد قال في (الكامل)^(٤) بعد إنشاده هذا البيت ، (إن التجرد من (أن) هو الجيّد ، والاقتران بما غير جيّد)^(٥) .

قال في الخزانة معقّباً : (فلم يُقيّده بالشعر)^(٦) .

أي لم يُقيّد الاقتران بـ (أن) بالشعر .

والشاهد الثالث الذي اعتمده البغدادي قوله :

(وخصّه الزمخشري في (المفصل)^(٧) بالضرورة)^(٨) .

(١) شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ، ص ٤٤٦ .

(٢) شرح الرضي ، ج ٢ ، ص ٤٤٦ . مرجع سابق .

(٣) الخزانة ، ج ٥ ، ص ٣٤٥ .

(٤) يُنظر : الكامل ، ج ، ص .

(٥) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ .

(٦) خزانة الأدب ، ج ٥ ، ص ٣٤٥ .

(٧) يُنظر : المفصل ، ص ٢٥٩ .

(٨) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ .



ويؤيد ما ذكره البغدادي قول سيبويه : (وقد يجوز في الشعر أيضاً لعلّي أن أفعل بمتلة : عسيتُ أن أفعل)^(١) .

وقال ابن مالك : (وإذا كان الاسم في هذا الباب — أي باب " إن " وأخواتها — وغيره اسم معنى جاز كَوْن الخبر فعلاً مقروناً بـ " أن " كقولك : إن الصلاح أن يُعصى الهوى ، فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء ، وقد يُستباح في " لعل " حملاً على " عسى " ...)^(٢) .

فلاسم إن كان اسم معنى في (باب إن وأخواتها) وغيره جاز في الخبر أن يكون فعلاً مقروناً بـ (أن) ، وإن كان الاسم اسم عين لم يَجُز في خبره الاقتران بـ (أن) .

وفي البيت السابق جاء اسم (لعل) اسم عين وهو ضمير الخطاب المتصل به ، وكان خبره مقروناً بـ (أن) ، وهذا — كما قدمنا — لا يجوز ، ولكنه أُسْتُسِغَ هنا لحملمهم (لعل) على (عسى) .

ولذا قال ابن يعيش بعد استشهاده بالبيت : (وإنما ساغ — أي ما ذكرنا — ههنا ؛ لأنها — يعني " لعل " — بمعنى " عسى " إذ كان معناهما الطمع والإشفاق ، فلذلك جاز دخول " أن " في خبرها)^(٣) .

ووافق أبو حيان^(٤) والمرادي^(٥) والدمامي^(٦) في شروحه على التسهيل ابن مالك .

(١) الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(٢) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٤٢٨ .

(٣) شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ٨٧ .

(٤) يُنظر : التذييل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٧٩ .

(٥) يُنظر : شرحه على التسهيل ، ص ٣٥٩ .

(٦) يُنظر : تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ، ج ٤ ، ص ٨٠ — ٨١ .

وأضاف أبو حيان بعد تأييده لكلام ابن مالك ، قائلاً : (وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في كلام العرب حملوا " لعل " على " عسى " كما حملوا " عسى " على " لعل " في نصب اسمها ورفع خبرها ... وذلك للمشاركة بينهما في الترجي) (١) .

وقد خص كثرة وقوع ذلك في الشعر ، ويؤكد ذلك قوله في (الارتشاف) : (وانفردت " لعل " بجواز دخول " أن " الناصبة على المضارع الواقع خبراً لها ، وكثر ذلك في الشعر حتى لو قيس ذلك لجاز نحو : لعل زيدا أن يقوم) (٢) . وقال المبرد في موضع آخر من (الكامل) بعد استشهاده بقول الشاعر : (من المتقارب) :

فقات بعيشك قولي له تمتع لعلك أن تنفقاً

(قوله : " لعلك أن تنفقاً " اضطرار ، وحقه " لعلك تنفق " لأن " لعل " من أخوات " إن " فأجريت مجراها) (٣) .

فخص اقتران خبر (لعل) بـ (أن) بالضرورة الشعرية .

وقال قبل كلامه السابق : (ومن أتى بـ " أن " فلمضارعتها " عسى " كما قال متمم بم نُؤيرة " من الطويل " :

لعلك يوماً أن تلم مله البيت.....

وهو كثير) (٤) .

أي أنه كثير بالنسبة لوقوعه في الشعر .

(١) النذيل والتكميل ، ج ٥ ، ص ١٨٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ، ج ٣ ، ص ١٢٨٣ .

(٣) الكامل ، ج ٢ ، ص ٣٢١ .

(٤) السابق ، ج ٢ ، ص ٣٢١ .



قال البغدادي بعد كلامه في اعتراضه على ابن هشام : (والكثرة إنما هي بالنسبة إلى اقترانه بحرف التنفيس ، وأما بالنسبة إلى التجرد فاقتراانه بـ " أن " قليل قطعاً)^(١) .

فتجرد خبر (لعل) من (أن) أكثر من اقترانه بها ، واقترانه بها أكثر من اقترانه بحرف التنفيس ، وكان من الممكن أن نقول بأن ما قاله البغدادي في نصّه السابق هو الذي أراده ابن هشام ، وهو أن اقتران خبر (لعل) بـ (أن) كثير بالنسبة إلى اقترانه بحرف التنفيس ، إلا أن ابن هشام قال في موضع آخر من (المغني) : (وقيل في قراءة حفص^(٢) " لعلّي أبلغ الأسباب . أسباب السموات فأطّلع ")^(٣) بالنصب ، إنه عطف على معنى لعلّي أبلغ ، وهو لعلّي أن أبلغ ، فإن خبر " لعل " يقترن بـ " أن " كثيراً ، نحو الحديث : " **فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض** ")^(٤) .

فظاهر قوله أنه أراد كثرته في الشعر والنثر .

والصواب ما ذكره البغدادي وذلك لأن النصوص التي أوردتها تؤيده ، ولأن اقتران خبر (لعل) بأن غير مستحسن ، وكثرة وقوعه في الشعر ضرورة .
كما أن الاقتران قليل بالنسبة إلى التجرد .

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٧٥ .

(٢) قرأ القراء السبعة إلا حفصاً برفع العين في (فأطّلع) وروى حفص وحده بالنصب هكذا (فأطّلع) (تقريب المعاني ، ص ٣٩٦) .

(٣) سورة غافر : الآية (٣٦ ، ٣٧) .

(٤) المغني ، ص ٦٢٣ ، (إنكم تختصمون إليّ فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضي له على نحو ما أسمع فيه ، فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فأبغض له قطعة من النار) ، متفق عليه ، أخرجه البخاري برقم (٧١٦٩) واللفظ له ، ومسلم برقم (١٧١٣) .

المسألة التاسعة عشرة :

(تسكين الميم " ما " الاستفهامية بعد حذف ألفها في الجر) :

قال ابن هشام في حذف ألف (ما) الاستفهامية : (وربما تَبِعَتِ الْفَتْحَةُ الْأَلْفَ فِي الْحَذْفِ ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ) ، كقوله " من الرمل " ^(١) :

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَفْتَنِي لِهُمُومِ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٍ ^(٢)

قال البغدادي في تعليقه على البيت ، ومعتزلاً على ابن هشام : (على أن تسكين الميم مخصوص بالشعر ، أقول : لم يذكر هذا ابن عصفور في " الفرائد الشعرية " ^(٣) بل صرح ابن الشجري بأن تسكين الميم لغة ... وأنشد الفراء أيضاً هذا البيت ، ولم يقل : إنه ضرورة ...) ^(٤) .

(١) قائله مجهول ، قال البغدادي في (شرحه) : (والبيت مع كثرة تداوله في كتب الصرف والنحو لم يُعرف قائله ، والله أعلم) ، ج ٥ ، ص ٢٢٠ ، والبيت من شواهد معاني الفراء ، ج ١ ، ص ٤٦٦ ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص ١٦٢ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٤٦ ، شرح ابن يعيش ، ج ٩ ، ص ٨٨ ، الإنصاف ، ج ١ ، ص ٢١١ ، شرح الشافية ، ج ٣ ، ص ١٥٢ ، ص ٢١٩ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٧٠٩ ، المغني ، ص ٣٩٣ ، الخزانة ، ج ٦ ، ص ١٠٠ ، ج ٧ ، ص ١٠٨ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢١٩ ، ورؤي : لم أسلمتني — ولم خلفتني ، كما يُروى آخره : وفكر — وذكر .

والمعني : يلوم أبا الأسود لأنه تركه للهموم والذكرات التي لا تسمح له بالنوم .

(٢) المغني ، ص ٣٩٣ .

(٣) لم أجد فيما بحثت مصنفًا بهذا الاسم من مصنفات ابن عصفور ، ولعل المقصود " الضرائر الشعرية " لكن الكلمة صُحِّفَت .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢١٩ .



تحرير المسألة :

(ما) تأتي على وجهين ^(١) : اسمية وحرفية .

وتنقسم الاسمية إلى أربعة أقسام على المشهور :

أحدها : (ما) الموصولة : وهي التي يصلح في موضعها (الذي) نحو قوله تعالى :

﴿ وَ لِلّٰهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْاَرْضِ ... ﴾ ^(٢) .

الثاني : الشرطية : نحو قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ

مِّنْهَا ... ﴾ ^(٣) .

الثالث : نكرة إما موصوفة ، كقوله تعالى : ﴿ ... هٰذَا مَا لَدَيَّ عِتِيْدٌ ﴾ ^(٤) ،

أو غير موصوفة ، نحو قوله تعالى : ﴿ اِنْ تَبَدُّواْ لِّلصَّدَقٰتِ فَنِعِمَّا

هِيَ ... ﴾ ^(٥) .

الرابع : (ما) الاستفهامية : وهي فيه غير موصولة ولا موصوفة كقوله تعالى :

﴿ وَمَا تَلٰكُ بِيَمِيْنِكَ يٰمُوسٰى ﴾ ^(٦) ، ويستفهمون بها عن ذوات غير

الأناسي أو عن صفات الأناسي ^(٧) .

(١) يُنظر : شرح المفصل ، ج ٤ ، ص ٢ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٤٥ ، الجني الداني ،

ص ٣٢٢ ، المغني ، ص ٣٩ .

(٢) سورة النحل : الآية (٤٩) .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٠٦) .

(٤) سورة ق : الآية (٢٣) .

(٥) سورة البقرة : الآية (٢٧١) .

(٦) سورة طه : الآية (١٧) .

(٧) يُنظر شرح المفصل ، ج ٤ ، ص ٥ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٤٨ .

وقد تُستعمل لذوات الأناسي ، كقوله تعالى : ﴿ ... فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ
مِّنَ النِّسَاءِ ... ﴾^(١) .

وقد يدخل حرف الجر عليها فيغلب حذف ألفها ومن غير الأغلب إثبات
الألف ، قال السمين الحلبي : (يجوز إثبات الألف في ضرورة أو في قليل من
الكلام)^(٢) .

وقال ابن جني في (المحتسب) : (إثبات الألف أضعف اللغتين)^(٣) .

وأوجب ابن هشام حذف هذه الألف^(٤) .

وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر .

قال ابن الشجري (فرقوا بهذا — أي بحذف الألف — بينها وبين الخبرية التي
بمعنى " الذي ")^(٥) .

ولذا حُذفت في قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾^(٦) .

ويتبع حذف الألف الفتحة على الميم ، نحو : فيم ، وإلامّ وعلام ، وبم ، وقد
تُسكن هذه الميم ، وخصّ ابن هشام ذلك بالشعر .

واستشهد عليه بقول الشاعر :

يا أبا الأسود لم خلفتني لهم طارقاتٍ وذكُرُ

(١) سورة النساء : الآية (٣) .

(٢) الدر المصون ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ .

(٣) المحتسب ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ .

(٤) يُنظر : المغني ، ص ٣٩٣ .

(٥) أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٤٥ .

(٦) سورة النبأ : الآية (١) .

واعترض عليه البغدادي تخصيصه تسكين الميم بالضرورة الشعرية ، وذلك لأن إسكان الميم بعد حذف حركتها جائز في غير الضرورة .

واستند — لإثبات ذلك — على أقوال بعض النحاة :

(١) تصريح ابن الشجري بأن تسكين الميم لغة ، قال : (ومن العرب مَنْ يقول :

لَمْ فَعَلْتَ بِإِسْكَانِ الْمِيمِ ، قَالَ ابْنُ مِقْبَلٍ : (من الوافر) :

أَخْطَلَ لَمْ ذَكَرْتَ نِسَاءَ قَيْسٍ فَمَارُوعٌ عَنْ مَنَّاكَ وَلَا سُبِينَا

وقال آخر : (من الرمل) :

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لَمْ خَلَّفْتَنِي البيت (١)

الثاني : قال البغدادي في شرحه : (وأنشد الفراء أيضاً هذا البيت ولم يقل إنه

ضرورة) (٢) .

وأوردَ كلامه في (الخزانة) قال : (وهذا قول الفراء في " تفسيره " أورده في

شرح " لكن " من قوله تعالى : ﴿ ... وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (٣) من

سورة يونس قال : " ونرى أن قول العرب : كم مالك ، أنها " ما " وصلت من أولها

بالكاف ، ثم إن الكلام كثرَ بـ " كم " حتى حُذفت الألف من آخرها وسكنت

ميمها ، كما قالوا : لم قلت ذاك ؟

ومعناه : لم قلت ذاك ؟ ولما قلت ذاك ؟ كما قال الشاعر :

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لَمْ خَلَّفْتَنِي البيت

(١) أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٤٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢١٩ .

(٣) سورة يونس : الآية (٤٤) .

وقال بعض العرب في كلامه : وقيل ^(١) مُدْ كم قعد فلان ؟ فقال : كمُذ أخذت في حديثك ، فردُّهُ الكاف في " مُدْ " يدل على أن الكاف في " كم " زائدة ، وإهم ليقولون : كيف أصبحت ؟ فيقول : كاخير ، وكخير ، وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأَقْظ ؟ فقال : كهَيِّن (^٢) .

قال البغدادي في (الخزانة) مُعلِّقاً : (وقوله : " لم قلت " بسكون الميم ، ظاهره أنه جائز في الكلام غير مخصوص بالشعر) (^٣) .

وأصل (كم) الاستفهامية عند الكسائي والفراء أنها مركبة من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية محذوفة الألف ، وسُكِّت ميمها لكثرة الاستعمال ، فكذا (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر عليها .

الثالث : قال البغدادي في (الخزانة) : (وكذا في (شرح الشافية) للشارح المحقق قال : (وأما على مَهْ وإلى مَهْ وحتى مَهْ ، فـ " ما " فيها جزء مما قبلها لكون ما قبلها حروفاً فلا تستقل ، فيجوز لك الوقف بالهاء ، كما ذكر ، وبسكون الميم أيضاً لكون " علامٌ " مثلاً كـ " غلامٌ ") (^٤) واستشهد بالبيت السابق .

فالأصل عند حذف ألف (ما) الاستفهامية هو فتح الميم ، ويجوز فيها كذلك التسكين أو الوقف عليها بالهاء ، أي قلب الألف هاء .

قال ابن يعيش : (اعلم أنه لما كُثِر استعمال هذه الكلمة وتشعبت مواضعها وأوقعوها على ذواتهم اجترؤوا على ألفها تارة بالقلب وتارة بالحذف ، فأما القلب ففي الاستفهامية وذلك قولهم " مه " والمراد " ما الأمر " أو " ما الخبر " فقلبوا الألف هاء لأنها من مخرجها ، وتجانسها في الخفاء إلا أنها أبين منها) (^٥) .

(١) في معاني الفراء : (وقيل له) ج ١ ، ص ٤٦٦ .

(٢) خزانة الأدب ، ج ٧ ، ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، وانظر معاني القرآن للفراء ، ج ١ ، ص ٤٦٦ .

(٣) الخزانة ، ج ٧ ، ص ١٠٩ .

(٤) المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ١٠٩ .

(٥) شرح المفصل ، ج ٤ ، ص ٦ .



وقد نقل ابن فارس في (الصاحبي) كلام الفراء ، وأقرّه عليه (١) .

ولكنّ ابن يعيش قال في شرحه : (وقوم من العرب يقفون بالإسكان من غير " هاء " ، ويقولون : فيمٌ ولمٌ وعلامٌ ويُحتج بأن الوقف عارض ، والحركة تعود في الوصل ، وقد أسكن بعضهم الميم في الوصل ، قال الشاعر :

يا أبا الأسود لم خلفتني البيت

وذلك من قبيل إجراء الوصل مُجرى الوقف ضرورة (٢) .

فظاهر قول ابن يعيش بأن تسكين الميم لغة قوم في الوقف فقط دون الوصل ، وأما التسكين في الوصل إجراء للوصل مُجرى الوقف ضرورة .

وكذا قال السيوطي في (الممع) (٣) .

وأجاز الشيخ / مصطفى الغلاييني تسكين الميم وصلاً ووقفاً ، وقال : (ويجوز الوقف على الميم ساكنة مثل : " عمٌ " ، " فيمٌ ؟ " ، " علامٌ ؟ " حتّام ؟ " وقد تسكن الميم في الوصل إجراء له مُجرى الوقف كقول الشاعر :

يا أبا الأسود لم خلفتني البيت

وكان حقّه أن يقول : " لمٌ " لكنه وصل كما يقف (٤) .

والذي أراه أنها لغة قوم كما ذكر ابن الشجري ، ومن وافقه ، وسواء كان ذلك جائزاً أم أنها لغة لبعض العرب ، كلا الأمرين يُفهم منه أن وقوعها غير مخصوص بالشعر .

(١) يُنظر : الصاحبي في فقه اللغة ، ص ١٦٢ .

(٢) شرح المفصل ، ج ٩ ، ص ٨٨ .

(٣) يُنظر : الممع ، ج ٦ ، ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٤) جامع الدروس العربية ، ج ٢ ، ص ١٣٢ .

المسألة العشرون : (دخول (ما) الكافة على (اسم)) :

قال ابن هشام في (ما) الكافة الداخلة على اسم : (فأما قول المرار^(١) . من

الطويل " :

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ ، وَقَلَّمَا
وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فقال سيبويه : ضرورة ... وزعم المبرد أن " ما " زائدة ، ووصال : فاعل لا مبتدأ^(٢) .

قال البغدادي : (وقول المصنف في تقرير كلام المبرد : و " وصال " فاعل لا مبتدأ غير جيد)^(٣) .

(١) قيل : للمرار الفقعسي ، وقيل : لعمر بن أبي ربيعة ، والمرار هو : المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي أبو حسان ، من شعراء الدولة الأموية ، نسبته إلى فقعس من بني أسد بن خزيمية ، (الأعلام ، ج ٧ ، ص ١٩٩) .

والبيت من شواهد الكتاب ، ج ١ ، ص ٣١ ، ج ٣ ، ص ١١٥ ، الأصول ، ص ٤٦٦ ، إيضاح الشعر ، ص ١٠٦ ، المحتسب ، ج ١ ، ص ٩٦ ، الضرائر الشعرية ، ص ٢٠٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ، ج ١ ، ص ٩٨ ، الإنصاف ، ج ١ ، ص ١٤٤ ، المقتضب ، ج ١ ، ص ٨٤ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٦٧ ، شرح المفصل ، ج ٧ ، ص ١١٦ ، ج ٨ ، ص ١٣٢ ، ج ١٠ ، ص ٧٦ ، الأزهية ، ص ٩١ ، شرح أبيات سيبويه ، ج ١ ، ص ٢٠٤ ، شرح الرضي ، ج ٤ ، ص ٣٢٩ ، ارتشاف الضرب ، ج ٤ ، ص ٢٠٣٥ ، المغني ، ص ٤٠٣ ، همع الهوامع ، ج ٥ ، ص ٢١ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٧١٧ ، الخزانة ، ج ١ ، ص ٢٤٥ ، ج ١٠ ، ص ٢٢٦ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢٤٦ .

(٢) المغني ، ص ٤٠٣ - ٤٠٤ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢٤٧ .



تحرير المسألة :

تأتي (ما) الحرفية على ثلاثة أقسام :

(١) **نافية** : كقوله تعالى : ﴿ ... وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ... ﴾ ^(١) .

(٢) **مصدرية** : مثل قولك : يُعجبني ما صنعت ، تريد : صنعك .

(٣) **زائدة** : وهي التي دخولها في الكلام كخروجها وتأتي على ضربين : كافة وغير كافة .

ومعنى كافة : أي تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث منه قبل دخولها من العمل .

وغير الكافة نوعان :

أحدهما : أن تكون عَوْضاً من محذوف كقولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت معك ، والأصل : انطلقت لأن كنت منطلقاً .

الثاني : أن تكون مؤكدة لا غير ، وهو كثير في التثنية والشعر وسائر الكلام ، ومن ذلك قولهم : غضبت من غير ما جرم ، وقوله تعالى : ﴿ ... أَيَّامًا تَدْعُونَ ... ﴾ ^(٢) .

وأما الكافة فتدخل على الكلم الثلاث : الحرف والاسم والفعل ، كما قال ابن يعيش ^(٣) .

(١) سورة البقرة : الآية (٢٧٢) .

(٢) سورة الإسراء : آية (١١٠) .

(٣) يُنظر : شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ١٣١ .

وقد جعلها ابن هشام في (المغني) على ثلاثة أنواع ^(١) :

أحدها : الكافة عن عمل الرفع .

الثاني : الكافة عن عمل النصب والرفع ، وهي المتصلة يانّ وأخواتها .

الثالث : الكافة عن عمل الجر .

وذكر بأن النوع الأول لا يتصل إلا بثلاثة أفعال : قَلَّ وَكَثُرَ وَطَالَ فتكفهنّ عن طلب الفاعل ، قال أبو حيان : (وليس لها إذ ذاك فاعل لإجرائها مجرى حرف النفي) ^(٢) .

وعلة اتصالها بمنّ شبههنّ بـ (رُبّ) .

قال ابن يعيش : (وأما دخولها على الفعل فإنها تدخل عليه فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل ، ألا ترى أنها تدخل الفعل على الفعل نحو : قَلَّمَا سرت ، وقَلَّمَا تقوم ، ولم يكن الفعل قبل دخولها يلي الفعل ، فكل فعل كان حقّه أن يليه الاسم لأنه فعل ، فلما دخلت عليه " ما " كفتته عن اقتضائه الفاعل ، وألحقته بالحروف وهيأته للدخول على الفعل كما تُهيئ " رُبّ " للدخول على الفعل وأخلصوها له) ^(٣) .

فعلة دخول " ما " على الأفعال الثلاثة هو كفّها عن طلب الفاعل وهيئتها للدخول على الفعل .

قال ابن هشام : (ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرّح بفعلها ...

فأما قول المرّار " من الطويل " :

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتْ الصُّدُودَ ، وَقَلَّمَا
وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

(١) يُنظر : المغني ، ص ٤٠٣ .

(٢) الارتشاف ، ج ٤ ، ص ٢٠٣٥ .

(٣) شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ١٣٢ .

فقال سيبويه: ضرورة، فقيل: وجه الضرورة أنّ حقّها أن يليها الفعل صريحاً، والشاعر أولها فعلاً مقدّراً وأنّ "وصال" مرتفع بـ "يدوم" محذوفاً مفسراً بالمذكور وقيل: وجهها أنه قدّم الفاعل، وردّه ابن السيّد بأنّ البصريين لا يُجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله^(١) "من الطويل":

فَهَلَّا نَفْسُ لِيَأْسُ لِيَأْسُ شَفِيْعِيهَا

وزعم المبرد أنّ "ما" زائدة، و"وصال" فاعل لا مبتدأ^(٢).

فـ (ما) الزائدة الكافية المتصلة بالفعل (قل) حقّها أن تدخل على فعل، ولكنها في البيت دخلت على اسم، ولذا اختلف في تأويل البيت على أقوال:

أحدها: قول سيبويه بأنها ضرورة شعرية.

واختلفوا في وجه هذه الضرورة على ثلاثة أقوال:

الأول: قيل إنه قدّم الفاعل (وصال) على فعله (يدوم)، وذلك ظاهر قول سيبويه في (الكتاب)^(٣)، وهو القول الذي ذكره الشاطبي في شرحه على الخلاصة^(٤) منسوباً إلى سيبويه والجمهور، وردّه بأنه لا داعي له، وهو ما اختاره الدسوقي في حاشيته^(٥) بأنه مرادّ سيبويه، وردّ هذا الوجه بأنّ البصريين لا يُجيزون تقديم الفاعل.

(١) صدره: وَنُبْتُ لِيَأْسُ أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ.....

(٢) المغني، ص ٤٠٣، ٤٠٤.

(٣) قال سيبويه: (وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، واستشهد بالبيت)، ج ٣، ص ١١٥.

(٤) يُنظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج ٢، ص ٥٥١ - ٥٥٢.

(٥) يُنظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ج ٢، ص ٢٢٩.

الثاني : قيل بأن (وصال) مرتفع بفعل محذوف يفسره ما بعده ، قال أبو محمد السيرافي في شرحه على أبيات سيبويه : (هذا الظاهر) ^(١) . وهو ما عليه الشاطبي في " المقاصد " ^(٢) .

وقد ذكر الأعلام التقديرين ، ثم قال معلقاً على التقدير الثاني : (وهذا أسهل في الضرورة ، والأول أصح معنى ، وإن كان أبعَدَ في اللفظ) ^(٣) .

الثالث : قيل بأنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كما نابت بعد (هلا) في قول الشاعر :

فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وذلك لأن (هلاً) تختص بالجملة الفعلية .

وفي التقدير الثالث تُعرب (وصال) مبتدأ .

و (ما) عند سيبويه في جميع الأوجه السابقة هي الكافة .

القول الثاني : قول المبرد :

قال ابن هشام في (المغني) : (وزعم المبرد أن " ما " زائدة و " وصال " فاعل لا مبتدأ) ^(٤) .

واعترض البغدادي على قوله بأن المبرد زعم أن (وصال) فاعل لا مبتدأ .

وعلل اعتراضه بقوله : (فإن المبرد مُرَادَه أن " وصالاً " فاعل " قل " ^(٥) ،

لا فاعل يدوم المذكور ولا غيره من الأوجه المذكورة) ^(٦) .

(١) ج ١ ، ص ٢٠٤ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ، ج ٢ ، ص ٥٥١ — ٥٥٢ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢٤٦ .

(٤) المغني ، ص ٤٠٤ .

(٥) قال الأعلام راداً رأي المبرد : (وقد يتجه أن يُقدَّر " ما " في " قلما " زائدة مؤكدة فيرتفع الوصال بقل وهو ضعيف ؛ لأن " ما " إنما تُراد في " قل " و " رُب " ليليهما الأفعال ، ويصيرا من الحروف المخترعة

بها) ، الخزانة ، ج ١٠ ، ص ٢٢٧ .

(٦) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٢٤٧ .



فظاهر كلام ابن هشام في عرضه لرأي المبرد بأن الأخير قصد بقوله : (وصال فاعل) أنها فاعل لـ (يدوم) وذلك لأن ابن هشام ذكر — قبل كلام المبرد — أوجه الضرورة في كلام سيبويه ، وكانت (وصال) فيها فاعلاً لـ (يدوم) إما مذكوراً أو محذوفاً أو أنه مبتدأ ، ثم أورد قول المبرد : (وصال فاعل لا مبتدأ) فتبادر إلى الذهن بأن الأخير أراد أن (وصال) فاعلاً لـ (يدوم) لا مبتدأ .

وقد استشهد ابن الشجري بالبيت السابق ثم قال : (فقال المبرد " ما " زائدة ، والاسم بعدها مرتفع بـ " قل ")^(١) .

وفي الأغلب أن ابن هشام قد نقل كلام ابن الشجري .

فالذي أتينا منه من كلام ابن هشام أنه أراد ما ذكره ابن الشجري وذلك لأنه قال : إن المبرد زعم أن (ما) زائدة ، وعليه فالفعل (قل) سيطلب فاعلاً ، فجعل " وصال " الفاعل .

فعل ابن هشام سهى عن أن يقول : (وصال فاعل لـ (قل) لا مبتدأ) .

أما القول الثالث في تخريج البيت : هو أن (ما) مصدرية لا كافة ، فالمصدر المؤول من (ما) وصلتها فاعل للفعل .

القول الرابع : وهو مذهب ابن السراج ، قال في باب (الضرائر) من كتاب (الأصول) : (والكلام : قلّ ما يدوم وصال ، وليس يجوز أن يرفع " وصال " بيدوم وقد أخره ، ولكن يجوز هذا عندي على إضمار " يكون " كأنه قال : قلّ ما يكون وصال يدوم على طول الصدود)^(٢) .

(١) أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٦٧ .

(٢) الأصول ، ج ٣ ، ص ٤٦٦ .

المسألة الواحدة والعشرون :

(زيادة "من" عند الكوفيين) :

قال ابن هشام في تخريج قول الشاعر ^(١) (من البسيط) :

أَلْزُبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ ، قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مَنَّ عَدَدًا

(وعدداً : إما صفة لمن على أنه اسم وُضع موضع المصدر ، وهو العُدُّ ، أي والأثرون قوماً ذوي عد ، أي قوماً معدودين ، وإما معمول ليعد محذوفاً صلة أو صفة لمن) ^(٢) .

قال البغدادي : (وفي تخريجهم نظر ...) ^(٣) .

(١) لم يُعرف قائله ، قال البغدادي في (الخزانة) : (وهذا البيت مع كثرة دورانه في كتب النحو لا يُعرف له قائل ولا تنمة والله أعلم به) ، ج ٦ ، ص ١٣٠ .
والبيت من شواهد شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج ٣ ، ص ٤٥ ، الضرائر الشعرية ، ص ٨١ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٣ ، ص ٦٥ ، الأزهية ، ص ١٠٣ ، شرح الرضي على الكافية ، ج ٣ ، ص ٥٥ ، التذييل والتكميل ، ج ٣ ، ص ١٢٤ ، ارتشاف الضرب ، ج ٢ ، ص ١٠٣٣ ، المغني ، ص ٤٣٤ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٧٤٢ ، همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٣١٨ ، الخزانة ، ج ٦ ، ص ١٢٨ ، شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ .
المعنى : قوله : الزبير هو : ابن صفية عممة رسول الله ﷺ وحواريه ، أول من سلَّ سيفاً في سبيل الله ، مات في وقعة الجمل ، سنة ٣٦ في جمادى الأولى ، وقوله : (سنم المجد) : أي ذروته وأعلاه ، (وآله) المراد بهم : أقاربه ، وقوله : (والأثرون) : الأكثرون .

(٢) المغني ، ص ٤٣٤ ، ٤٣٥ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ .



تحرير المسألة :

(مَنْ) على أربعة أوجه (١) :

(١) موصولة : نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ... ﴾ (٢) .

(٢) شرطية : نحو قوله تعالى : ﴿ ... مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ... ﴾ (٣) .

(٣) استفهامية : نحو قوله تعالى : ﴿ ... مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا ... ﴾ (٤) .

(٤) نكرة موصوفة : نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ (٥) .

ولذا دخلت عليها (رَبِّ) في قول الشاعر (٦) (من الرمل) :

رَبِّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ

و (مَنْ) اسم مبهم أكثر ما يُستعمل في العاقل ، وقد يُستعمل في غيره كقوله

تعالى : ﴿ ... وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ سَخَّرَ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ... ﴾ (٧) .

(١) يُنظر : شرح المفصل ، ج ٤ ، ص ١٠ - ١٢ ، شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٢١٠ ، التذييل والتكميل ، ج ٣ ، ص ١١٦ ، المغني ، ص ٤٣١ .

(٢) سورة الحج : الآية (١٨) .

(٣) سورة النساء : الآية (١٢٣) .

(٤) سورة يس : الآية (٥٢) .

(٥) سورة الرحمن : الآية (٢٦) .

(٦) لسويد بن أبي كاهل .

(٧) سورة النور : آية (٤٥) .

وزاد الكسائي نوعاً خامساً وهو أن تأتي زائدة مؤكدة وهذا بناءً على قاعدة الكوفيين في جواز زيادة الأسماء ، ومما استشهدوا به على ذلك قول الشاعر : (من البسيط) :

أَلِ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ ، قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدًا

ف (مَنْ) في البيت زائدة مؤكدة للمعنى ، وأصل الجملة : (وَالْأَثْرُونَ عَدَدًا) .

وأما البصريون فلا يُجيزون زيادة الأسماء ، ف (مَنْ) عندهم في البيت السابق وفي غيرها من الأبيات التي استشهد بها الكوفيون على مذهبهم ليست زائدة .

وقد أولوا الشاهد السابق بتأويلات منها ما ذكره ابن هشام في (المغني)^(١) وهو أن تكون (عددًا) مصدر ، بمعنى المفعول ، أي : قوماً معدودين ، ف (مَنْ) نكرة موصوفة بمفرد ، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة بجملة محذوفة ، على أن (عددًا) مفعول مطلق ، معمول لـ (يُعَدُّ) محذوفاً ، تقديره (يُعَدُّ عددًا) والجملة صفة (مَنْ) ، أي : إنساناً يُعد عددًا .

وقد ذكر ابن عصفور التقدير الأول في (شرحه على الجمل) ، قال بعد إيراده لرأي الكوفيين في البيت : وهذا الذي استدل به أهل الكوفة لا حجة فيه لاحتمال أن تكون " مَنْ " في البيت نكرة موصوفة ووصف بـ (عدد) وهو اسم موضوع موضع المصدر تقديره : الأثرون أشخاصاً معدودين)^(٢) .

وكذا قال في (الضرائر)^(٣) .

وقال الرضي بعد الاستشهاد بالبيت : (وهي عند البصريين موصوفة ، أي الأثرون إنساناً معدوداً)^(٤) .

(١) يُنظر : المغني ، ص ٤٣٤ - ٤٣٥ .

(٢) يُنظر : شرح الجمل ، ج ٣ ، ص ٤٦ .

(٣) يُنظر : الضرائر الشعرية ، ص ٨٢ .

(٤) شرح الرضي ، ج ٣ ، ص ٥٥ .



قال البغدادي : (واقتصر ابن الشجري ^(١) على التقدير الثاني) ^(٢) .

وقد اعترض البغدادي على ابن هشام ومن سبقه في تقديرهم البيت على ما ذكرناه ، قال : (وفي تخريجهم نظر لا تخفى سماجته وركاكته مع أنه ليس فيه كبير مدح ، فإن مراد الشاعر : أن آل الزبير سنام المجد ، والأكثر عدداً ، وأن أتباعهم أكثر من أتباع غيرهم ، لا أنهم يُعدون عدداً ، فإن ما يعد قليل ، والقلة لا فخر فيها ولا مدح) ^(٣) .

فهذه علة اعتراض البغدادي ، وهو أن التقدير الذي ذكره ابن هشام في البيت يُخالف ما أراده الشاعر من المدح .

ونقل الهروي في (الأزهية) ^(٤) كلام ابن الشجري دون تعليق فالظاهر أنه يوافق .

وأشد أبو حيان البيت السابق ثم قال : (وتأولوا هذا السماع على جعل "مَنْ" نكرة موصوفة ، التقدير ... والأثرون مَنْ يَعُدُّ ، وصف "مَنْ" بـ "عدداً") ^(٥) .

وقال السيوطي : (والبصريون أنكروا ذلك — أي زيادة "مَنْ" — لأنها اسم ، والأسماء لا تُزاد ، وأولوا البيت على أن "مَنْ" فيه نكرة موصوفة ، أي : مَنْ يُعَدُّ عدداً) ^(٦) .

(١) يُنظر : أمالي ابن الشجري ، ج ٣ ، ص ٦٥ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ .

(٤) يُنظر : الأزهية ، ص ١٠٣ .

(٥) التذييل والتكميل ، ج ٣ ، ص ١٢٤ .

(٦) الهمع ، ج ١ ، ص ٣١٨ .

وللبغدادي اعتراض آخر على ابن هشام في قوله — بعد كلامه السابق في تخريج البيت — : (و " مَنْ " بدل من الأثرون) (١) .

قال البغدادي : (وجعل المصنف " مَنْ " بدلاً من " الأثرون " على تقدير الفعل لا وجه له) (٢) .

فعند تقدير (مَنْ) نكرة موصوفة بجملة محذوفة جعلها ابن هشام بدلاً من (الأثرون) ، فتكون في محل رفع .

وعلل البغدادي اعتراضه بقوله : (إذ لا فرق في المعنى بين قولنا معدودين وبين قوم يُعدّون) (٣) .

أي لا فرق في المعنى بين تقدير البيت على وضع الاسم وهو (عددا) موضع المصدر وبين تقديره على حذف الفعل ، وذلك لأن قوله : (معدودين) على معنى قوله : (قوم يُعدّون) فكلاهما يدلان على القلة ، فعلة اعتراضه هنا هي علة الاعتراض السابق .

والظاهر أن البغدادي يميل إلى مذهب الكوفيين في تخريج هذا البيت قال : (وتخرج الكوفيين خال عن التعسف مع صحّة معناه ومتانة مغزاه) (٤) .

وهو الذي أرجّحه ، للسبب الذي ذكره البغدادي ، وهو أن معنى البيت المدح . والمدح يكون أبلغ وأقوى على مذهب الكوفيين منه على مذهب غيرهم .

وللبيت رواية أخرى نسبت للبصريين وهي : (والأثرون ما عددا) على أن (ما) زائدة .

(١) المغني ، ص ٤٣٥ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .



قال البغدادي في (الخزانة) : (قال الأندلسي ^(١) في " شرح المفصل " :
الرواية عند البصريين : " والأثرون ما عدداً " وزيادة " ما " جائزة لا اختلاف
فيها) ^(٢) .

وقال البغدادي بعد تعليقه على تخريج الكوفيين واستحسانه له : (ويؤيده
رواية البصريين والأثرون ما عدداً) ^(٣) .

(١) أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعْبِيّ الغرناطي ثم البيري أبو جعفر الأندلسي ، أديب ولد بعد سنة ٧٠٠هـ ،
قال ابن حجر والسيوطي كان عارفاً بالنحو ، كثير التواليف في العربية وغيرها ، توفي سنة ٧٧٩هـ ،
الأعلام (٢٧٤/١) .

(٢) الخزانة ، ج ٦ ، ص ١٢٩ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ٣٤٤ .

المسألة الثانية والعشرون :

زيادة (الواو) :

قال ابن هشام في معرض كلامه عن زيادة الواو : (والزيادة ظاهرة في قوله ^(١)

" من الكامل ") :

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيني ^(٢)

قال البغدادي معلقاً على البيت السابق : (على أن الواو زائدة ، وزيادتها هنا

متحتمة) ^(٣) .

تحرير المسألة :

لحرف (الواو) أقسام كثيرة ^(٤) أشهرها وأكثرها استعمالاً العاطفة وهي أم باب حروف العطف ، ومعناها مطلق الجمع عند جمهور النحويين كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ... ﴾ ^(٥) ومن أقسام الواو : الزائدة ، أثبتها الكوفيون وأبو الحسن الأخفش ^(٦) . وتبعهم ابن مالك ^(٧) .

(١) لأبي العيال الهذلي .

قال البغدادي في شرحه : (وهو — أي البيت — من أبيات ستة لأبي العيال الهذلي ، أوردها السكري في " أشعار الهذليين ") ، ج ٦ ، ص ١٢٧ .

(٢) المغني ، ص ٤٧٤ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ١٢٦ .

(٤) يُنظر : الجني الداني ، ص ١٥٣ ، المغني ، ص ٤٦٣ ، رصف المباني ، ص ٤٧٣ .

(٥) سورة العنكبوت : آية (١٥) .

(٦) يُنظر : الإنصاف ، ج ٢ ، ص ٤٥٦ ، الجني الداني ، ص ١٦٤ ، المغني ، ص ٤٧٣ .

(٧) يُنظر : شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٢١٢ .



وقد نسب أبو البركات الأنباري زيادة الواو في المسألة الرابعة والستين من "إنصافه" إلى الكوفيين وأبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي القاسم ابن برهان من البصريين^(١).

ونسب ابن يعيش ذلك إلى البغداديين عموماً^(٢).

وزاد المرادي في أصحاب هذا الرأي ابن مالك^(٣).

وزاد البغدادي إليهم ابن عصفور، وإن جوّز زيادتها في الشعر دون النثر، فزيادة الواو عنده من الضرائر^(٤).

وأضيف أن ابن جني يُصرّح بأن الواو تُزاد في الحال كما تُزاد في خبر كان؛ لأنهما متشابهان^(٥).

وكذلك ابن هشام الذي لم يجد بداً من الإقرار بزيادتها في بيتين من الشعر هذا أحدهما^(٦).

واستشهد الكوفيون على زيادة الواو من كتاب الله تعالى وكلام العرب، ومنعها البصريون، وخرّجوا ما استشهد به الكوفيون على معنى العطف والجواب مقدّر.

(١) انظر: الانصاف، ج ٢، ص ٤٥٦، واللمع ٢٣٠/٥.

(٢) انظر: شرح المفصل ٩٣/٨.

(٣) انظر: الجني الداني، ص ١٦٤.

(٤) انظر: خزنة الأدب ٤٦/١١، وحاشية (١) من شرح المفصل ٩٤/٨.

(٥) انظر: سر الصناعة ٢٩٤/٢.

(٦) انظر: المغني، ص ٤٧٤.

وظاهر كلام ابن هشام في (المغني) ^(١) يدل على أنه يُجيز زيادة الواو ، وقد ذكر بعض أدلة الكوفيين وردّ البصريين عليها ، ثم قال : (والزيادة ظاهرة في قوله : (من الكامل) :

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي ^(٢)

واعترض البغدادي على قوله : (والزيادة ظاهرة) في البيت ، وذلك لأن قول ابن هشام " ظاهرة " قد يُفهم منه أن الواو في البيت السابق قد تكون زائدة وقد لا تكون ، والبغدادي يُجزم بزيادتها ، وعلل ذلك بقوله : (لأن " إذا " الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسمية يكون مبتدؤها مجرداً من حرف العطف) ^(٣) .

قال ابن مالك في ذلك : (" إذا " في الكلام على ضربين : ظرف مستقبل وحرف مفاجأة ، فالتي هي حرف مفاجأة مختصة بالجملة الاسمية ولا عمل لها) ^(٤) .

وقال المرادي في مقارنته بين (إذا) الفجائية و (إذا) الشرطية : (والفرق بينها وبين " إذا " الشرطية من خمسة أوجه ، الأول : أن " إذا " الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية و " إذا " الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية) .

وظاهر كلامهما أن الجملة الاسمية تقع بعد (إذا) الفجائية مباشرة من غير فاصل .

وقد ذكر سيبويه (إذا) الفجائية ، ومثّل لها بجمل وقعت فيها الجملة الاسمية بعدها مباشرة ، قال : (وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها ، وذلك قولك : مررت فإذا زيدٌ قائم) ^(٥) .

(١) مغني اللبيب ، ص ٤٧٣ — ٤٧٤ .

(٢) المغني ، ص ٤٧٤ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ١٢٦ .

(٤) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٣٩٩ .

(٥) الكتاب ، ج ٤ ، ص ٢٣٢ .



ووافقهم ابن هشام قال : (" إذا " على وجهين ، أحدهما : أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع في الابتداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال ، نحو : " خرجت فإذا الأسد بالباب " ومنه : ﴿ ... فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ ^(١) ، ﴿ ... إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ ... ﴾ ^(٢) ^(٣) .

وردّه أبو حيان ، قال : (وتجيء بعد " إذا " الجملة الاسمية مصحوبة بـ " إن " المكسورة الهمزة والمفتوحة ...) إلى أن قال : (والجملة الفعلية مصحوبة بـ " قد " نقل ذلك الأخفش عن العرب ^(٤) ، فتخصيص ابن مالك أنها لا يليها إلا جملة اسمية وهم ^(٥) .

ففي تقييد وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) الفجائية خلاف ، ولكن لا خلاف في وقوعها بعده ، والذي أراه أن اعتراض البغدادي كلا اعتراض . لأن عبارة ابن هشام " والزيادة ظاهرة " مفيدة أن الواو زائدة قطعاً ؛ لا لبس فيها ولا شك . ولكن فيها تَلَطُّفٌ ، كما أن القول بزيادة الواو وإن قال به بعض البصريين من قبل ابن هشام ، فإنه خلاف عليه جمهورهم .

وقد استشهد ابن مالك في شرحه على التسهيل بالبيت السابق في معرض كلامه عن زيادة الواو ^(٦) .

(١) سورة طه : آية (٢٠) .

(٢) سورة يونس : آية (٢١) ، المغني ، ص ١٢٠ .

(٣) المغني ، ص ١٢٠ .

(٤) قال أبو حيان في (شرح التسهيل) : (وإنما أُجري الفعل المقرون بـ " قد " مُجْرَى الجملة الاسمية في ولايته " إذا " الفجائية لمعاملة العرب له معاملة الجملة الاسمية في دخول " واو " الحال عليه ، ألا ترى أنه يُقال : جاء زيد وقد يضحك ، كما يُقال : جاء زيد وهو يضحك) ، ج ٦ ، ص ٣٠٦ .

وقال السيوطي في (الهمع) : (ووجهه أن التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية والفرق حاصل بـ " قد " إذ لا يقترون الشرط بها ، ولا يحتاج لجواب) ، ج ٣ ، ص ٢١٧ .

(٥) الارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٤١٤ .

(٦) يُنظر : شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ٢١٣ .

المسألة الثالثة والعشرون :

(إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً) :

ذكر ابن هشام لحرف (الألف) تسعة أوجه ، آخرها : أن تكون بدلاً من نون ساكنة ، واستشهد له بقول الأعشى ^(١) (من الطويل) :

ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ثم قال : (ويحتمل أن تكون هذه النون من باب " يا حَرْسِيّ اضْرِبَا عُنُقَهُ ") ^(٢) .

قال البغدادي موضعاً الاحتمال الذي ذكره ابن هشام ومعقّباً عليه : (يعني يكون من باب خطاب الواحد بلفظ الاثنين ، أو يكون أصله : اعبد اعبد على التكرير للتأكيد ، فثنى الضمير نيابة عن تكرير الفعل ، وهما خلاف الظاهر ، ولا ضرورة تلجئ إلى الحمل على أحدهما) ^(٣) .

(١) هو : ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي المعروف بأعشى قيس ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات ، كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس ، غزير الشعر ، عاش عمراً طويلاً ، وأدرك الإسلام ، ولم يسلم ، ولُقّب بالأعشى لضعف بصره ، مولده ووفاته باليمامة ، توفي سنة ٧هـ ، (الأعلام ٣٤١/٧) .

والبيت من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ ، وهو من شواهد الكتاب ، ج ٣ ، ص ٥١٠ ، شرح أبيات سيبويه ، ج ٢ ، ص ١٦٩ ، اللمع ، ص ٢٦٠ ، المقتضب ، ج ٣ ، ص ١٢ ، سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ٣١٦ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ١٦٥ ، الإنصاف ، ج ٢ ، ص ٦٥٧ ، شرح المفصل ، ج ٩ ، ص ٣٩ ، الأزهية ، ص ٢٧٥ ، شرح الكافية الشافية ، ج ٢ ، ص ٥١ ، حاشية الصبان ، ج ٣ ، ص ٣٤٧ ، المغني ، ص ٤٨٦ ، شرح التصريح ، ج ٤ ، ص ٤٧ ، رصف المباني ، ص ١٢٤ ، شرح الشاطبي على الخلاصة ، ج ٥ ، ص ٥٣٣ ، ص ٥٥١ ، همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ ، شرح الشواهد ، ج ٢ ، ص ٥٧٧ - ٧٩٣ ، شرح القطر ، ص ٣٦٤ ، شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ١٦٢ .

(٢) المغني ، ص ٤٨٧ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ١٦٣ .



تحرير المسألة :

نون التوكيد قسمان : ثقيلة وخفيفة ، وهما من حروف المعاني ، والمراد بهما التأكيد ، وقد جمعهما قوله تعالى : ﴿ ... لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونًا ... ﴾ ^(١) ، وهما أصلان عند البصريين لتخالف أحكامهما ، ولأن التوكيد بالثقيلة أشد ^(٢) ، قاله الخليل ^(٣) ، ومذهب الكوفيين : الخفيفة فرع الثقيلة .

ونونا التوكيد لا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلية خاصة .

قال ابن عصفور : (هذه النون — أعني الشديدة والخفيفة — المراد بها تخلص الفعل للاستقبال ، وهي لا تدخل إلا على فعل مستقبل لتأكيد معنى الاستقبال فيه) ^(٤) .

وقال ابن الحاجب : (وإثما خصّوها بالمستقبل لاستغناء الحال غالباً عن التوكيد لوضوح أمره ، بخلاف الغائب في الغالب فإنه غير متّضح ، فكان أحوج منه إلى التأكيد) ^(٥) .

وتلحق فعل الأمر مطلقاً ، والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو : (لتضربن زيدا) ، أو نهيأ نحو : (لا تضربن زيدا) ، أو استفهاماً نحو : (هل تضربن زيدا) أو عرضاً نحو : (ألا تترلن) ، أو تمنياً نحو : (ليتك تخرجن) ، أو يأتي شرطاً بعد (إن) المؤكدة بـ (ما) نحو : (إما تضربن زيدا أضربه) ، أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً نحو : (والله لتضربن زيدا) ، ولا يؤكدان الماضي

(١) سورة يوسف : آية (٣٢) .

(٢) قال ابن يعيش : (والمشددة أبلغ في التأكيد من المخففة ؛ لأن تكرير النون بمترلة تكرير الفعل) شرحه ، ج ٩ ، ص ٣٧ .

(٣) يُنظر : الارتشاف ، ج ٢ ، ص ٦٥٣ ، الجني الداني ، ص ١٤١ ، شرح الأشموني ، ج ٣ ، ص ٣٢٧ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، ج ٣ ، ص ٨٤ .

(٥) أمالي ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٥٥٨ .

مطلقاً ، قال ابن الحاجب في (أماليه) : (إنما اختُصَّت هذه النون بالفعل المضارع لأنها مشبهة بالتنوين ، فخصوها به لكونه الأصل في الإعراب ، وليس للماضي أصل فيه ، فلم يُناسب دخولها فيه ، ودخلت في الأمر إجراء له مُجراه قبل حذف حرف المضارع ، فأجري على أصله ، وإن خرج عن الإعراب على المذهب الصحيح) (١) .

وتنفرد النون الخفيفة عن الثقيلة بأحكام (٢) :

أحدها : أنها لا تقع بعد ألف الاثنين ونون النسوة ؛ لأن فيه جمعاً بين ساكنين خلافاً ليونس والكوفيين حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدهما مكسورة أو ساكنة وقد نُقل عن يونس الوجهان .

قال الشاطبي : (والحجة لهم فيما ذهبوا إليه أن الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل بعد الألف ، فكذا الخفيفة) (٣) .

الثانية : أنها تُحذف قبل الساكن كقول الأضبط بن قُريع : (من المنسرح) :

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالدهِرُ قَدْ رَفَعَهُ

أصله : (لا تُهيننُ) من الإهانة ، فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين ، وأبقى الفتحة دليلاً عليها .

الثالثة : أنها تُعطى في الوقف حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً (٤) ، فتقول في : (اضربن يا زيد) اضرباً .

(١) أمالي ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٥٥٨ .

(٢) يُنظر : شرح التصريح ، ج ٤ ، ص ٤٤ .

(٣) شرح التصريح ، ج ٤ ، ص ٤٧ .

(٤) وتُحذف في الوقف إذا وقعت بعد غير فتحة ، أي بعد ضمة أو كسرة ، وتُرد حينئذ ما كان حُذف لأجل نون التوكيد فتقول في (اضربن يا زيدون) إذا وقعت على الفعل اضربوا ، وكذا في (اضربن يا هند) عند الوقف (اضربي) .



وهذا الموضع من المواضع التي يُبدل فيها الألف عن النون الساكنة ^(١) ، ويقع في النشر والنظم .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَا ﴾ ^(٢) .

والنظم كقول الأعشى : (من الطويل) :

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

وقد استشهد ابن هشام في (المغني) بالبيت السابق على ما ذكرنا ، ثم قال : (ويُحتمل أن تكون هذه النون من باب " يا حَرْسِيّ اضْرِبَا عُنُقَهُ ") ^(٣) .

أي أنه خاطب المفرد بخطاب المثني ، أو يكون أصله — كما ذكر البغدادي في تعليقه على كلامه — اعبد اعبد على التكرير للتأكيد ، فشئى الضمير نيابة عن تكرير الفعل .

ثم اعترض عليه في كلا الاحتمالين ، وعلل اعتراضه بقوله : (وهما خلاف الظاهر ، ولا ضرورة تُلجئ إلى الحمل على أحدهما) ^(٤) .

وقد أورد البغدادي كلام سيويه في البيت السابق ، إذ قال : (وأما الخفيفة فقوله تعالى : ﴿ ... لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ^(٥) ، وقال الأعشى :

(١) وتُبدل الألف عن النون الساكنة في موضعين آخرين :

أحدهما : أن تكون في الوقف بدلاً من التنوين المنصوب نحو : (رأيت زيدا) وقفوا عليه على نحو : (رأيت زيدا) .

الثاني : إبدال الألف من نون (إذن) في الوقف أيضاً ، تقول : أنا أزورك إذا ، إذا تريد (إذن) . يُنظر : سر الصناعة ، ج ٢ ، ص ٣١٤ ، شرح قطر الندى ، ص ٣٦٤ ، المغني ، ص ٤٨٦ ، رصف المباني ، ص ١٢٤ .

(٢) سورة التوبة : آية (٧٥) .

(٣) المغني ، ص ٤٨٧ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ١٦٣ .

(٥) سورة العلق : الآية (١٥) .

وَأَيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرِبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا^(١)

فالأولى ثقيلة ، والأخرى خفيفة)^(٢) .

ويقصد بالأولى قول الشاعر : (لا تقربنَّها) .

وذكر أيضاً كلام السيرافي ، قال : (وقال السيرافي : " ولا تقربنَّها " نون ثقيلة ، و " فاعبدا " نون خفيفة وقُف عليها بالألف)^(٣) .

وكلاهما — أي سيويه والسيرافي — جزما بأن الألف في (فاعبدا) أصلها نون التوكيد الخفيفة أُبدلت ألفاً في الوقف ، ولم يحتمل كلا منهما غير ذلك .

واستشهد البغدادي أيضاً — ردّاً على ابن هشام — بكلام السهيلي في (الروض الأئف) ، فقد قال الأخير : (وقوله : والله فاعبدا ، وقُف على النون الخفيفة بالألف ، وكذلك قوله : " فانكحن أو تأبدا " ، ولذلك كُتب في الخط بالألف ؛ لأن الوقف عليها بالألف ، وقد قيل في مثل هذا : إنه لم يُرد الخفيفة ، وإنما خاطب الواحد بخطاب الاثنين ، وزعموا أنه معروف في كلام العرب ، وأنشدوا في ذلك : (من الطويل) :

فإن تَزْجُرَانِيَا ابنَ عَفَّانَ أَنْزَجِر وإن تَدَعَانِي أَحْمَ عَرْضاً مَمْنَعَا

وأنشدوا أيضاً في هذا المعنى : (من الوافر) :

وقلّت لصاحبي لا تحببنا بنزع أصوله واجتثت شيجا

(١) البيت مَلْفَق من بيتين هما :

فأَيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرِبَنَّهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لَتَقْصُدا
وَذَا النَّصَبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسُكُنَّهُ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

(٢) الكتاب ، ج ٣ ، ص ٥١٠ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ١٦٣ .



ولا يمكن إرادة النون الخفيفة في هذين البيتين ؛ لأنها لا تكون ألفاً إلا في الوقف ، وهذا الفعل قد اتصل به الضمير فلا يصح اعتقاد الوقف عليه دون الضمير ، وحكي أن الحجاج قال : يا حرسياً اضرباً عنقه ، وهذا قد يمكن فيه حمل الوصل على الوقف ، ويحتمل أن يريد : اضرب أنت وصاحبك ، وقد قيل في قوله سبحانه : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ... ﴾^(١) إن الخطاب لـ (مالك) وحده حملاً على هذا البيت ، وقيل : بل هو راجع إلى قوله : " سائق وشهيد " (٢) .

فقوله : (والله فاعبدا) لا يكون فيها إلا إرادة النون الخفيفة وأما قول الحجاج فيحتمل وجهين ، إما أن تكون الألف في (اضربا) مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، أو أنها ألف الاثنين على معنى : (اضرب أنت وصاحبك) .

وكذا يُقال في ألف (القيا) في قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ... ﴾^(٣) .

وجميع من استشهدوا بقول الأعشى السابق لم يقل أحدٌ منهم في ألف (فاعبدا) سوى أنها منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف ، ومنهم ابن جني في (سر الصناعة) ، فقد قال في معرض حديثه عن مواضع إبدال الألف عن النون الساكنة : (الثاني : إبدالها من نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ووقفت عليها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾^(٤) وكذلك : " اضربن زيدا " إذا وقفت عليها قلت : " اضرباً " ، قال الأعشى :

ولا تعبد الشيطانَ والله فاعبدا

.....

يريد : فاعبُدن (٥) .

(١) سورة ق : آية (٢٤) .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٥ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٣) سورة ق : الآية (٢٤) .

(٤) سورة العلق : الآية (١٥) .

(٥) سر صناعة الإعراب ، ج ٢ ، ص ٣١٦ .

ووافقهُ صاحب رصف المباني^(١) .

وقال ابن يعيش بعد استشهادهِ ببيت الأعشى : (فقال : لا تقرّبنا : بالنون الشديدة في النهي ، وقال : والله فاعبدا : فأتى بالنون الخفيفة مع الأمر ثم وقف فأبدل منها الألف)^(٢) .

وكذا قال أبو محمد السيرافي في شرحه على (أبيات سيبويه)^(٣) .

وتبعهم الأشموني^(٤) والشاطبي^(٥) في شرحهما على الألفية .

وقال ابن الشجري : (فأما النون فقد حذفوها ساكنة ومتحركة فمن حذف الساكنة ، حذف نون التوكيد الخفيفة بعوض وبغير عوض ، فحذفها بعوض يكون إذا وقعت عليها) ، ثم استشهد بالبيت السابق^(٦) .

ولم يذكر ابن هشام في شرحه على (القطر) وشرحه على (الألفية) الاحتمال الثاني الذي ذكره في (المغني) .

والذي أراه أن ابن هشام لم يُورد الاحتمال مقوياً له ، وإنما أوردّه احتمالاً ، والبغدادي ضعفه .

(١) يُنظر : رصف المباني ، ص ١٢٤ .

(٢) شرح المفصل ، ج ٩ ، ص ٤٠ .

(٣) يُنظر : شرح أبيات سيبويه ، ج ٢ ، ص ١٦٩ .

(٤) يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٣ ، ص ٣٤٧ .

(٥) يُنظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة ، ج ٥ ، ص ٥٣٣ .

(٦) يُنظر : أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .



المبحث الثاني

اعتراضات تتصل بالأبنية والكلمات

وفيه مسألتان

المسألة الأولى :

(رواية يعقوب بن السكيت في "زنا على أبيه" وأصلها ومعناها) :

قال ابن هشام في قول الشاعر ^(١) (من الرجز) :

لا همَّ إنَّ الحارثَ بنَ جبَلَه زنا على أبيه ثم قتلَه
وكان في جاراتِه لا عهدَ له وأيُّ أمرٍ سيِّئٍ لا فعَلَه ^(٢)

قال : (زنا : بتخفيف النون ، كذا رواه يعقوب ^(٣) ، وأصله : " زناً " بالهمز بمعنى ضيق ، ورؤي بتشديدها ، والأصل : زنى بامرأة أبيه ، فحذف المضاف وأناب " على " عن " الباء ") ^(٤) .

(١) نسبه السيوطي إلى ابن العفيف العبدي أو عبد المسيح بن عسلة ، (ينظر : شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٦٢٤) ، وقال الصاغاني : (قال شهاب بن العيف ، ويروى للحارث بن العيف ، والأول هو الصحيح ، فإني وجدته في شعر شهاب بخط أبي القاسم الأملدي في أشعار بني شيبان) ، العباب ، ج ١ ، ص ٦٧ ، فصل الزاي .

والأبيات قيلت في الحارث بن أبي شمر الغساني الأعرج ، من بني جبَلَه . وهي في المغني ، ص ٣٢٠ ، وأمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٣٢٤ - ٥٣٦ ، شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٢٧٤ ، وزيد قبل البيتين الأخيرين : وركب الشادخة الخجلة في شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٦٢٤ ، والخزانة ، ج ١٠ ، ص ٨٩ ، شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٣ ، وذكر البيت الأخير فقط في الإنصاف ، ج ١ ، ص ٧٧ ، شرح المفصل ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، ج ٨ ، ص ١٠٨ ، وفي الجني الداني ورد البيت الأخير هكذا : وأيُّ شيءٍ منكر لا فعَلَه ، ص ٢٩٧ .

(٢) لا هم أصله : اللهم ، والعهد : الذمام والحرمه ، يصفه بالعدو وقلة المعروف ، أي أنه لم يرع عهد نسائه ، بل انتهك حرمتهن ، ولم يترك أمراً ذمياً إلا ارتكبه .

(٣) يعقوب بن إسحاق السكيت أبو يوسف النحوي اللغوي ، صاحب كتاب (إصلاح المنطق) كان من أهل الفضل والدين ، موثقاً بروايته ، وكان يؤدب ولد جعفر المتوكل بالله ، توفي سنة ٢٤٦ ، وعمره ٥٨ سنة خلف ولداً اسمه يوسف ، نادم المعتضد وخص به . (أنباة الرواة ، ج ٤ - ص ٥٦ - ٥٩ - ٦١) .

(٤) مغني اللبيب ، ص ٣٢٠ .



قال البغدادي : (وقال المصنف : زَنَا : بتخفيف النون ، كذا رواه يعقوب إلى قوله : وأناب " على " عن " الباء " ، وأقول : هذا خلاف ما قاله يعقوب ابن السكيت) (١) .

تحرير المسألة :

استشهد ابن هشام بقول الراجز :

لَا هُمْ إِنْ جَارَتْ بِنَجْبَانِهِ زَنَا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ
وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ وَأَيُّ أَمْرٍ سِيءٍ لَا فَعْلَهُ

على أن ترك تكرار (لا) هنا شاذ ، وذلك لأن (لا) النافية يجب تكرارها إن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ، ولم تعمل فيها ، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً ، وكذا إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال (٢) .

وفي الشاهد السابق وقع بعد (لا) الفعل ماضياً لفظاً وتقديراً ولم تكرر (لا) فحكم ابن هشام عليها بالشذوذ (٣) .

ووردت في الأبيات كلمة (زَنَا) في قوله : (زَنَا عَلَى أَبِيهِ) ، وقد رواها ابن هشام بالتخفيف ، وقال بأنها رواية (يعقوب بن السكيت) وأن أصلها (زَنَا)

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٣ .

(٢) ينظر : المغني ، ص ٣١٩ — ٣٢١ .

(٣) ذهب ابن يعيش إلى أن نفي الماضي بلا قليل ، وهي معه بمعنى (لم) سواء تكررت أم لا ، قال : (حملوا " لا " في ذلك — أي في مجيئها بعد الماضي — على " لم " إلا أنهم لم يُغَيِّرُوا لفظ الفعل بعد " لا " كما غَيَّرُوهُ بعد " لم " لأن " لا " غير عاملة و " لم " عاملة ؛ فلذلك غَيَّرُوا لفظ الفعل إلى المضارع ليظهر فيه أثر العمل) . شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ١٠٨ — ١٠٩ .

وكذا قال ابن الشجري في (أماليه) ، ولم يُقَيِّده بقلة ، إلا أنه قال : (وأجود ما يجيء ذلك مكرراً) ، يُنظر : الخزانة ، ج ١٠ ، ص ٨٩ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٣٢٤ ، قال البغدادي في " الخزانة " : (وهذا ليس بشيء لاقتضائه جوازه قياساً ، والجيد قول ابن هشام في " المغني " (أن ترك التكرار شاذ) ، خزانة الأدب ، ج ١٠ ، ص ٨٩ .

بالهمز ، ومعناها : ضيق ، ثم قال : (ورؤي بتشديد النون) هكذا (زناً) وأصلها — كما ذكر — (زني) معتلة غير مهموزة ، فكأن الشاعر قال : (زني) بامرأة أبيه) فحذف المضاف وهي (امرأة) وأناب (علي) عن (الباء) .
وقد خطأه البغدادي في خمسة مواضع ^(١) :

- ١ (نسبة رواية التخفيف ليعقوب بن السكيت .
- ٢ (قوله بأن أصل (زناً) المخففة (زناً) بالهمز .
- ٣ (تفسيره لـ (زناً) بضيق .
- ٤ (أن أصل (زناً) المشددة (زني) بغير همز .
- ٥ (القول بأن (زناً) المشددة على معنى فاحشة الزنى ، وهذا المعنى لـ (زناً) المخففة المعتلة .

فابن هشام قد خلط فيما ذكره على حد تعبير البغدادي في الخزانة ^(٢) .

وقد ردّ على ابن هشام بالآتي :

- ١ (قول يعقوب بن السكيت : (قال في باب ما يهمز فيكون له معنى ، وإذا لم يهمز كان له معنى آخر) (يُقال : قد زناً عليه مثقلة مهموز : إذا ضيق عليه ، والزّناء : الضيق ، وأنشد ابن الأعرابي :

لاهُمَّ إِنَّ الْجَارِثَ بْنَ جَبَّاهُ زَنَّا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ
وَرَكِبَ الشَّادِخَةَ الْمُحْجَاةَ وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ
وَأَيُّ أَمْرٍ سِيءٍ لَا فَعَّالَهُ

(١) يُنظر : خزانة الأدب ، ج ١٠ ، ص ٩٠ .

(٢) يُنظر : المرجع السابق : ج ١٠ ، ص ٩٠ .



وقوله : ركب الشادخة المحجلة ، أي : ركب فعلة قبيحة مشهورة ، ويُقال : شدخت العُرّة : إذا اتسعت في الوجه ، وكان أصله : زناً على أبيه بالهمز ، فتركه للضرورة ، وقد زناه من التنزية ، ويُقال : قد زناً في الجبل يزناً زناً ، مثل : زناً ، إذا صعد في الجبل ، وقد زنا يزني ، من الزناء (١) .

٢ (قال البغدادي : (وكذا في " تهذيب إصلاح المنطق " للخطيب التبريزي) (٢) .

فرواية يعقوب بن السكيت بتشديد النون (زناً) وأصلها (زناً على أبيه) بالهمز ، بمعنى : ضيق عليه ، وعلى هذا المعنى لا يكون في الكلام حذف مضاف ، ولا إنابة (على) عن (الباء) ولا يكون المقصود فاحشة الزنى ، وأما (زناً) بتخفيف النون والهمز ، فمعناه : صعد ، و (زناً) المخففة المعتلة أصلها : (زنى) ، ومعناه معروف .

٣ (قول ابن الشجري : (قوله : زنا على أبيه ، يُروى بتخفيف النون وتشديدها ، فمن رواه مخففاً فمعناه : زنا بامرأة أبيه ، ومن رواه مشدداً فأصله : زناً ، مهموز ، ومعناه : ضيق عليه ، وهذا القول أوجه ، وهي رواية يعقوب ابن السكيت) (٣) .

وقد ذكر البغدادي بأن ابن هشام قد أخذ ضبط هذه الكلمة بالتخفيف ، وتفسيرها على معنى : زنا بامرأة أبيه ، أخذها من أمالي ابن الشجري (٤) .

(١) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٣ ، إصلاح المنطق ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ، بتصريف يسير .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٣ .

(٣) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٤ ، وفي أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٥٣٦ (زنا بامرأته) .

(٤) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٤ .

ويقول البغدادي : (لم أف على رواية " زنا على أبيه " بتخفيف المعتل ،
وتفسيره " بزنا بامرأة أبيه " مع أن المرأة لا ذكر لها ، وكل من روى هذا الرجز رواه
مشدداً مهموزاً الأصل مفسراً بالتضيق)^(١) .
ثم أورد بعض الذين روى الرجز كذلك ، وهم^(٢) :

الجوهري في (صحاحه)^(٣) ، والأزهري في (تهذيبه)^(٤) ، والصاغاني في
(عُبابه)^(٥) ، وفي (شرح أبيات إصلاح المنطق)^(٦) ، ليوسف بن السيرافي ،
و (تهذيب إصلاح المنطق)^(٧) للخطيب التبريزي ، و (شرح إصلاح المنطق)^(٨)
لابن السيد البلطيوسي ، ومن المتقدمين قبل ابن السكيت : ابن الأعرابي في
(نواتره)^(٩) ، وتبعه أبو محمد الأسود الأعرابي في (ضالة الأديب)^(١٠) ، وكذا
ابن حبيب في كتاب (المعتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام)^(١١) ، والحلواني في
كتاب (أسماء الشعراء المنسوبين إلى أمهاتهم)^(١٢) .

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٤ .

(٢) يُنظر : المرجع السابق .

(٣) يُنظر : الصحاح باب (الألف المهموزة) ، مادة (زَنَأَ) ، ص ٥٤ .

(٤) يُنظر : تهذيب اللغة ، ج ١٣ ، كتاب : الزاي ، ص ٢٦٠ ، مادة (زَنَى) .

(٥) يُنظر : العباب الزاخر واللباب الفاخر ، ص ٦٧ ، فصل (الزاي) ، مادة (زَنَأَ) .

(٦) يُنظر : شرح أبيات إصلاح المنطق ، ص ٣٢٢ — ٣٢٣ .

(٧) لم أجده .

(٨) لم أجده .

(٩) قال ابن الأعرابي في نواتره : (ويُقال : صَعِدَ فِي الْجَبَلِ ، وَأَصْعَدَ ، وَرَقِيَ يَرْقَى ، وَزَنَأَ يَزْنَأُ زَنْئاً
وَزُنُوعاً ...) ، ج ١ ، ص ٥ ، وقال في موضع آخر : (زَنَأْتُ مِنْ فُلَانٍ ، وَضَنَأْتُ مِنْهُ ، وَطَنَأْتُ مِنْهُ ،
وَوَدَقْتُ ، وَأَسَعَفْتُ ، وَأَدَوْتُ ، وَأَضْرَرْتُ ، بِمَعْنَى ذَنَوْتُ مِنْهُ) ، ج ١ ، ص ١٠٢ ، فلم يذكُر في (زَنَأَ)
إلا هاذين المعنيين ولم يستشهد بقول الراجز ، ولا (زَنَأَ) المشددة ومعناها وأصلها .

(١٠) لم أجده .

(١١) لم أجده .

(١٢) لم أجده .



وقال : (وأما القالي ، فقد قال في " المقصور والممدود " ^(١) : " وقال بعض اللغويين : زناً فلان على فلان مثقلاً ، بغير همز ، إذا ضيق عليه وأنشد : لا هُمَّ إن الحارث بن جبلة ... إلى آخر الرجز " فلم أرَ مخالفة في هذه الكلمة غير هذا ، فإنه حكم بالإعلال الظاهر ، ولم يخالف في معناها ، وحكاها في (القاموس) ، قال : (وزنى عليه تزنية : ضيق) ^(٢) .

فالقالي جعل (زناً) المشددة غير مهموزة على معنى (ضيق) فخالف الجميع في أن (زناً) التي على معنى (التضييق) ليست مهموزة الأصل عنده ، وإنما معتلة .
ويؤيد ما ذكره البغدادي قول ابن منظور في (اللسان) قال : (وزناً عليه : إذا ضيق عليه ، مثقلة مهموزة ، وزناً في الجبل يَزْنًا زَنْتًا وزُنُوءًا : صعد فيه) ثم قال : (وزناً عليه : تزنية ، أي : ضيق عليه ... واستشهد بالأبيات السابقة ...)
وقال : (وأصله : زناً على أبيه بالهمز ، قال ابن السكيت : إنما ترك همزه ضرورة) ^(٣) .

وكذا قال الزبيدي في (تاج العروس) ^(٤) .

وقال في مادة (زنى) : (زنى الرجل يَزْنِي زِنًا وزِنَاءً بكسرهما) ، قال اللحياني : (القصر لغة أهل الحجاز ، والمد لغة بني تميم ، فَجُرُ) ^(٥) .

فالصواب ما ذكره البغدادي ، وذلك لإرادته كلام يعقوب بن السكيت في هذه المسألة ، وجميع الأقوال المذكورة تُوافقه .

ولعل ما قاله ابن هشام سبق قلم منه ... والله أعلم ..

(١) يُنظر : ص ٣٤٦ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٤ ، ص ٣٩٤ .

(٣) لسان العرب ، ج ٣ ، باب (الزاي) ، مادة (زَنْتًا) ، ص ١٨٦٨ .

(٤) يُنظر : تاج العروس ، ج ١ ، ص ٢٥٨ — ٢٦٠ ، باب (الهمزة) ، مادة (زَنْتًا) .

(٥) السابق ، ج ٣٨ ، باب (الواو والياء) ، ص ٢٢٥ .

المسألة الثانية :

(جَلَّ الحرفية والاسمية) :

قال ابن هشام : (" جَلَّ " : حرف بمعنى " نَعَمْ " حكاة الزجاج في كتاب " الشجرة " ، واسم بمعنى : " عظيم " أو " يسير " ، أو " أجل ")^(١) .

ثم استشهد للمعنى الأول — أي معنى عظيم — بقول الشاعر^(٢) (من الكامل) :

قَوْمِي هُمْ فَتَلَّوْا أَمِيمَ أَخِي وَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي
فَلَمَّ نِعْفُوتُ لَأَعْفُونَ جَلًّا وَلَمَّ نِعْفُوتُ لَأَوْهِنَنَّ عَظْمِي^(٣)

قال البغدادي معقباً على كلام ابن هشام في الأبيات السابقة : (على أن جَلًّا فيه بمعنى : عظيم ، وهذا من وظيفة اللغوي ، فلا وجه له في إيراد علم الإعراب)^(٤) .

(١) مغني اللبيب ، ص ١٦٣ .

(٢) البيتان للحارث بن وَغَلَةَ بن شَيْبَانَ الذهلي البكري ، صحابي ، كان شريفاً مُطَاعاً من السادة الشجعان ، وكان مع الأحنف لما فتح خُرَاسَانَ وشهد يوم الجمل ، ومعه راية بكر بن وائل ، فُقُتِلَ وَقُتِلَ معه ابن له وخمسة من أهله ، وورثاه بعض الشعراء ، توفي سنة ٣٦ هـ . (الأعلام ١٥٤/٢) .

(٣) المعنى ، يقول : قومي هم الذين فجعوني بأخي ، فإذا رُمْتُ الانتصار منهم عاد ذلك بالنكاية في نفسي ؛ لأن عَزَّ الرجل بعشيرته ، فإن تركت طلب الانتقام صفحت عن أمر عظيم ، وإذا انتقامت منهم أو هنت عظمي . (شرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ٣٦٣) .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٣ ، ص ٧٥ .



تحرير المسألة :

(جَلَلٌ) على وجهين :

حرف بمعنى : (نَعَمْ) ، أي : للجواب ، قال ابن هشام : (حكاه الزجاج في كتاب الشجرة) ، وتكون مبنية على السكون كسائر الحروف .

واسم بمعنى : (عظيم) ، أو (يسير) أو (أجل) ، فمن الأول قول الشاعر :
(من الكامل) :

قومي هم قتلوا أميم أخي

..... الأبيات

ومن الثاني قول امرئ القيس^(١) وقد قتلوا أباه : (من المتقارب) :

..... الأكلُ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلٌ^(٢)

قال السيوطي في " شرح شواهد " : (" والجَلَلُ " من الأضداد يكون للحقير وللعظيم)^(٣) .

(١) في ديوانه ، ص ١٠١ ، وهو : امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي من بني آكل المرار ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق ، يماني الأصل ، مولده نحو سنة ١٣٠ ق.هـ. بنجد ، اشتهر بلقبه ، واختلف في اسمه ، فقيل : حُنْدُج ، وقيل : مُلَيْكَة ، وقيل : عديّ ، أبوه ملك أسد وغطفان ، وأمه أخت المهلهل الشاعر فلقتنه المهلهل الشعر ، فقاله وهو غلام ، وجعل يُشَبَّب ويلهو ويُعاشِرُ صعاليك العرب ، فبلغ ذلك أباه ، فنهاه عن سيرته فلم ينته فأبعده إلى (دَمُون) بحضرموت ، موطن آبائه وعشيرته ، وهو في نحو العشرين من عمره ، فأقام زهاء خمس سنين ، ثم جعل ينتقل مع أصحابه في أحياء العرب ، يشرب ويطرب ويغزو ويلهو إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه ، فبلغ ذلك امرأ القيس وهو جالس للشراب ، فقال : رحم الله أبي ، ضييعني صغيراً ، وحملني دمه كبيراً ، لا صَحْوَ اليوم ولا سُكْرَ غداً ، اليوم خمر وغداً أمر ، وفرض من غده فلم يزل حتى ثار لأبيه من بني أسد ، وقال في ذلك شعراً كثيراً . (الأعلام ، ج ٢ ، ص ١١) .

(٢) صدره : بِقَتْلِ بَنِي أَسَدٍ رِيَّهْمُ .

(٣) شرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ٣٦٣ .

ومن الثالث قولهم : (فعلتُ كذا من جَلَلِكُ) أي : من أَجَلِكِ .

ومنه بيت جميل بُثِّئَة المشهور : (من الخفيف) :

رَسَمَ دارِوقَتَتُ في طَلَلِه كِدَتُ أقْضي الحِياةَ من جَلَلِه

أي من أجله .

وقد أورد ابن هشام (جَلَلُ) الاسمية بمعانيها التي ذكرنا في (المغني) في الباب الأول ، وهو باب عقده في تفسير المفردات — أي الحروف — وذكرَ أحكامها ، و (جَلَلُ) الاسمية ليست من الحروف ، ولا تُفيد علم الإعراب في شيء ، وإنما هي وظيفة اللغوي ، هذا كلام البغدادي في اعتراضه على ابن هشام ، واستشهد على ما قال بكلام الدماميني ، قال : (ولقد أجاد الدماميني في قوله : " لا ينبغي للمصنف عدّه هذا ؛ لأن الكلام في " جَلَلُ " المبنية على السكون ولا تكون إلا حرفاً ، وعلى تقدير أنه أراد ما هو أعم من المبنية حتى يسهل ذكر التي هي اسم لا ينبغي أيضاً عدّها ؛ لأن ما يُذكر في هذا الباب الحروف ، وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف مما تمسُّ الحاجة إلى ذكره من فعلٍ جامدٍ أو اسمٍ مُعربٍ يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل : " كلٍ " و " جَلَلُ " الاسمية بمثالة زيد وعمرو لا حكم له يختص به دون غيره ، ومجرد موافقته للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكره ، وإلا فما له لم يقل في " نَعَمُ " إنها تكون اسماً ، وهي واحدة الأنعام ، وفي " إلى " إنها تكون اسماً بمعنى النعمة ، واحدة الآلاء ؟) (١) .

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٣ ، ص ٧٦ ، يُنظر : شرح مغني اللبيب للدماميني ج ٢ ، ص ٦٢٧ ، بتصرف .



ووافق الدسوقي في حاشيته على (المغني) قال : (قوله : " واسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل " هذا استطراد ، وإلا فَجَلُّ التي ترد لهذه المعاني اسم وهو ليس مما عقد له الباب) (١) .

وكذا قال الشيخ / محمد الأمير في حاشيته على (مغني اللبيب) (٢) .

وقد ذكر السيوطي (جلال الاسمية) في مبحث الحروف غير العاطفة ، قال في (الهمع) : (ويرد اسماً بمعنى : عظيم ، قال : (من الكامل) :

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمِيمَ أَخِي

..... الأبيات

وبمعنى : حقير ... وبمعنى : أجل) (٣) .

فالاعتراض — كما فهمته — على ذكر " جلال " الاسم وهو لا داعي له ؛ لأن موضوع الفصل الأول من كتاب (المغني) هو الحديث عن الحروف وما كان بمعناها من الأسماء والظروف .

ولذلك عدّ البغدادي حديث ابن هشام عن " جلال " الاسمية استطراداً لا معنى له .

وللبغدادي اعتراض آخر على ابن هشام ، وهو اعتراضه على قوله : (جَلَلٌ : حرف بمعنى " نعم " حكاه الزجاج في " كتاب الشجرة ") (٤) .

(١) حاشية الدسوقي على المغني ، ج ١ ، ص ٣٢٧ .

(٢) يُنظر : حاشية الشيخ على المغني ، ج ١ ، ص ١٠٩ .

(٣) همع الهوامع ، ج ٤ ، ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٤) مغني اللبيب ، ص ١٦٣ .

قال البغدادي : (على أن ذكر " جَلَلٌ " الحرفية غير لازم ، فإنها في غاية الشذوذ حتى إنها ليست موجودة في أمهات كتب اللغة المدوّنة لجمع المستعمل والوحشي والغريب والنادر والشاذ) (١) .

وسمّي بعض هذه الكتب وهي : الجمهرة (٢) لابن دُرَيْد (٣) ، والتهذيب (٤) للأزهري (٥) ، والمحكم (٦) لابن سيده (٧) ، والصحاح (٨) للجوهري (٩) ، والعُباب (١٠) للصاغاني (١١) ، والقاموس (١٢) لمجد الدين (١٣) ، ولسان

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٣ ، ص ٧٦ .

(٢) يُنظر : جمهرة اللغة ، ج ٣ ، ص ١٨٨ ، مادة (جَلَلٌ) .

(٣) محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدي ، أبو بكر من أئمة اللغة والأدب ، ولد في البصرة سنة ٢٢٣هـ ، وتوفي سنة ٣٢١هـ ، (الأعلام ، ج ٦ ، ص ٨٠) .

(٤) يُنظر : تهذيب اللغة ، ج ١٠ ، ص ٤٨٦ - ٤٨٩ ، مادة (جَلَلٌ) .

(٥) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، أبو منصور ، أحد الأئمة في اللغة والأدب ، وُلد سنة ٢٨٢هـ في هراة بخراسان ، وتوفي بها سنة ٣٧٠هـ ، (الأعلام ، ج ٥ ، ص ٣١١) .

(٦) يُنظر : المحكم والمحيط الأعظم ، ج ٧ ، ص ٢٠٤ - ٢٠٧ ، مادة (جَلَلٌ) .

(٧) علي بن إسماعيل ، المعروف بابن سيده أبو الحسن ، ولد بمرسية سنة ٣٩٨هـ ، وانتقل إلى دانية ، فتوفي بها سنة ٤٥٨هـ ، (الأعلام ، ج ٤ ، ص ٢٦٣) .

(٨) يُنظر : الصحاح ، ج ٤ ، ص ١٦٥٧ - ١٦٦١ ، مادة (جَلَلٌ) .

(٩) إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر ، لغويّ من الأئمة ، توفي سنة ٣٩٣هـ ، (الأعلام ، ج ١ ، ص ٣١٣) .

(١٠) لم يُطبع من الكتاب إلا باب الهمزة .

(١١) الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري الصاغاني الحنفي رضي الدين ، أعلم أهل عصره في اللغة ، ولد في لاهور (بالهند) سنة ٥٧٧هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٦٥٠هـ ، (الأعلام ، ج ٢ ، ص ٢١٤) .

(١٢) يُنظر : القاموس المحيط ، ج ٣ ، فصل (الجيم) ، باب (اللام) ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(١٣) محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر ، أبو طاهر ، مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي ، من أئمة اللغة والأدب ، وُلد بكارزين ، من أعمال شيراز سنة ٧٢٩هـ ، وتوفي في زييد سنة ٨١٧هـ .

(الأعلام ، ج ٧ ، ص ١٤٦) .



العرب^(١) لابن مكرم^(٢) ، ومن كتب النوادر : نوادر أبي زيد ، ونوادر القالي ، ونوادر ابن الأعرابي .

وقد وقفت بنفسي على كلمة (جَلَلٌ) فيما عثرت عليه من هذه الكتب ، فلم أجد مَنْ ذكر (جَلَلٌ) الحرفية كما قال البغدادي ، ووافق الزبيدي في معجمه (التاج)^(٣) ، المعاجم السابقة ، فلم يذكر غير (جَلَلٌ) الاسم بمعانيها المختلفة .

ولم يذكر المالقي في " رصفه " غير " جلال " الحرفية ، تَبَعاً لابن هشام : قال : (أعلم أن " جَلَلٌ " ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، يقول القائل : هل قام زيد ؟ فتقول في الجواب : جَلَلٌ ، ومعناها نَعَمْ ، حكى ذلك الزجاج في كتاب " الشجرة ")^(٤) .

وكذا السيوطي في الهمع ، قال نقلاً عن ابن هشام — كما يظهر لي — : (جَلَلٌ حرف " له " ، أي للجواب " كنعم " حكاها الزجاج في كتاب الشجرة)^(٥) .

قال البغدادي معلّقاً : (فشيء لم يُذكر في هذه الكتب — أي الكتب التي ذكرها — ولا له شاهد في كلام العرب ، فأبي مسيس حاجة إلى ذكره وإنما هو قول انفرد به الزجاج ، وكل مَنْ ذكرها إنما نقلها منه)^(٦) .

(١) يُنظر: لسان العرب ، المجلد (١) ، ج ١ ، باب (الجيم) ، ص ٦٦٢ — ٦٦٦ ، مادة (جَلَلٌ) .
(٢) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقه بن منظور ، وُلد سنة ٦٣٠هـ ، وتوفي سنة ٧١١هـ ، وقد أجمع المترجمون له على أنه كان مُحدّثاً فقيهاً (مقدمة التحقيق من كتابه " لسان العرب " للمحققين : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله هاشم محمد الشاذلي) .

(٣) يُنظر: تاج العروس ، ج ٢٨ ، ص ٢١٧ — ٢٣٠ ، باب (اللام) ، مادة (جلال) .

(٤) صف المباني ، ص ٢٥٢ .

(٥) همع الهوامع ، ج ٣ ، ص ٣٧٣ .

(٦) شرح أبيات المغني ، ج ٣ ، ص ٧٦ .



واعترض البغدادي — من وجهه نظري — اعتراض جيد ، وذلك لأن مجيء
(جَلَلٌ) حرف بمعنى (نَعَم) ليس له شاهد في كلام العرب كما قال ، ولكن
ابن هشام ذكر (جَلَلٌ) الحرفية على شرطه في الباب الأول ، وهو ذكر الحروف
وأحكامها ، وإن كان قد نقلها من الزجاج ، فالزجاج إمام مُعتبر في فنه ، ولا يُؤخذ
على ابن هشام نقله عنه .



المبحث الثالث

اعتراضات تتصل بالتراكيب والجمل

وفيه أربع مسائل

المسألة الأولى :

(ترخيم المنادى) :

قال ابن هشام في تعليقه على قول الله عز وجل : ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ دَرَّ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ... ﴾ ^(١) : (إن يدعو في معنى يقول ، مثلها في قول عنتر ^(٢)) :
(من الكامل) :

يَدْعُونَ عَنْتَرُ وَالرَّمَّاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِنُورٍ فِي لَبَّانِ الْأَدْهَمِ

فيمن رواه (عنتر) بالضم على النداء ^(٣) .

قال البغدادي في ما ذكره ابن هشام على بيت عنتر : (على أن جملة (يا عنتر) بضم الراء ، وتقدير (يا عنتر) محكية بقول محذوف ومفهومه أن فيمن فتح الراء لا يكون كذلك ، وليس الأمر كذلك ^(٤)) .

(١) سورة الحج : آية (١٣) .

(٢) عنتر بن شداد بن عمرو بن معاوية ابن قراد العبسي ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، ومن شعراء الطبقة الأولى من أهل نجد ، أمه حبشية اسمها زبيبة سرى إليه السواد منها ، وكان من أحسن العرب شيمة ، ومن أعزهم نفساً ، يُوصف بالحلم على شدة بطشه ، وفي شعره رقة وعدوية ، وكان مغرمًا بابنة عمه (عبلة) فقل أن تخلو له قصيدة من ذكرها (الأعلام ، ج ٥ ، ص ٩١) .

والبيت من معلقته في شرح ديوانه ، ص ١٨٢ ، وهو من شواهد الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٤٦ ، واحتسب ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٣١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ ، المغني ، ص ٥٤٠ ، همع الهوامع ، ج ٣ ، ص ٨٨ ، شرح الشواهد ، ج ١ ، ص ٤٨١ ، ج ٢ ، ص ٨٣٤ ، رصف المياني ، ص ٣١٧ ، شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ ، المعنى : أشطان : الحبال ، اللبان بفتح اللام : الصدر والأدهم : الفرس .

(٣) المغني ، ص ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ .



تحرير المسألة :

عرفه الرضي نقلاً عن ابن الحاجب بقوله : " هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً " (١) .

وقال أبو حيان : " النداء لغة : الدعاء ، اصطلاحاً : الدعاء بحروف مخصوصة " (٢) .

والحروف التي يُنبّه بها المنادى خمسة :

يا وأيا وهيا وأي والهمزة ، وزاد الكوفيون (آ) و (آي) .

و (يا) هي أم الباب .

ولا يخلو المنادى من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وإن كان مفرداً فيما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة غير مقصودة . فإن كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة بُني على ما كان يُرفع به ، فإن كان يُرفع بالضممة بُني عليها نحو : (يا زيد) و (يا رجل) ، وإن كان يُرفع بالألف أو بالواو فكذلك نحو : (يا زيدان ، ويا رجلان) و (يا زيدون ويا رجلون) ، ويكون في محل نصب على المفعولية ؛ لأنّ المنادى مفعول به في المعنى ، وناصبه فعل مضمرة نابت (يا) منابه ، وكذا إذا كان الاسم المنادى مبنياً قبل النداء نحو : (يا هذا) ، ويُنصب مراعاة للمحل .

وأما إن كان المنادى مفرداً نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو مُشبهاً به فيُنصب ، مثال الأول : يا رجلاً خذ بيدي ، ومثال الثاني : قولك : يا غلام زيد ، ومثال الثالث قولك : يا طالعا جبلاً (٣) .

(١) شرح الرضي ، ج ١ ، ص ٣٤٤ .

(٢) الارتشاف ، ج ٤ ، ص ٢١٧٩ .

(٣) يُنظر : شرح ابن عقيل ، ج ٣ ، ص ٢٣٣ - ٢٣٥ .

ويكثرُ الترخيم في المنادى لكثرة النداء في كلامهم ، فلما كثر استعماله خففوا اللفظ ؛ لأن ما دار على الألسنة جديراً أن يُخفف (١) .

والترخيم لغة : هو ترقيق الصوت وتليينه .

ومنه قوله : (من الطويل) :

لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ

أي رقيق الحواشي .

وفي الاصطلاح : هو حذف أو اواخر الأسماء في النداء .

والمنادى ضربان : مؤنث بالهاء ومجرد منها ، فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً علماً أو غير علم ثلاثياً أو أزيد ، وإن كان مجرداً منها فلا يُرخم إلا بثلاثة شروط :

١ (أن يكون رباعياً فأكثر .

٢ (أن يكون علماً .

٣ (أن لا يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد .

ويجوز في المرخم لغتان :

أحدهما : أن يُنوى المحذوف منه ، ويُعبر عنه بلغة من ينتظر الحرف .

والثانية : أن لا يُنوى المحذوف ، ويُعبر عنه بلغة من لا ينتظر الحرف .

فإذا رُخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون ، فنقول في جعفر يا جعفر ، وفي حارث يا حار ، وفي منصور يا منصور وفي قمطر يا قمط .

(١) يُنظر : شرح الجمل لابن عصفور ، ج ٢ ، ص ٢١٥ .

وإذا رَحِّمْتَ على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يُعامل به لو كان هو آخر
الكلمة وضعاً ، فْتَبْنِيهِ على الضم ، وتُعَامِلُهُ معاملة الاسم التام ، فتقول : يا جعْفُ ،
ويا حَارُ ، وقَمَطُ .

وقد ذكر ابن هشام في (المغني) بأن من الجمل التي لها محل من الإعراب :
الجملة الواقعة مفعولاً ، وذكر بأنها تقع مفعولاً قي ثلاثة أبواب ، أحدها : باب الحكاية
بالقول أو مرادفه واستشهد فيها بقول عنتره : (من الكامل) :

يَدْعُونَ عَنْتَرُ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانَ بُنْرِ فِي بَبَانِ الْأَدْهَمِ

على أن (يدعون) فيها في معنى (يقول) ، و (عنترُ) محكية بقول محذوف
تقديره (يقولون يا عنترُ) .

وقال إن ذلك التقدير يكون عند من رواه (عنترُ) بالضم على النداء ^(١) .

فيكون (عنترُ) بينائه على الضم منادى مرخّم على لغة من لا ينتظر .

وعقّب البغدادي على ما ذكره ابن هشام ، في جعله جملة (يا عنترُ) في البيت
محكية بقول محذوف عند من رواه بالضم فقط ، وذلك لأن الجملة قد تكون كذلك
عند من فتح الراء أيضاً .

وقد ذكر البغدادي (لفتح الراء) وجهين أحدهما الوجه السابق ، قال :
(بل يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون على لغة من ينتظر فتكون جملة المنادى محكية أيضاً ^(٢) .

واستشهد لإثبات ما ذكره بكلام ابن جني في (المحتسب) قال الأخير بعد
استشهاده بالبيت السابق : (فيمن ضم الراء من (عنترُ) أي يقولون : يا عنترُ ،
وكذلك من فتح الراء ، وهو يريد (يا عنتره)) ^(٣) .

(١) يُنظر : المغني ، ص ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ .

(٣) المحتسب ، ج ١ ، ص ١٠٩ . شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ .

وذلك موافق لما ذكره ابن الشجري في (أماليه) ، فقد قال بعد الاستشهاد بالبيت : (أي : يقولون يا عنتر)^(١) .

ويبدو أن ابن هشام قد أخذ كلامه من ابن الشجري ، ولكن ابن الشجري قال بما ذكرنا على رواية النصب ، وابن هشام قاله على رواية الرفع .

وتبع صاحب (رصف المباني) ابن هشام ، فقد قال بعد إنشاده لبيت عنتر : (على رواية من بني (عنتر) على الضم ، لأنه منادى ، أي يقولون : يا عنتر)^(٢) .

والذي أميل إليه أنه الصواب هو قول البغدادي ، وذلك لأنه لا بأس من أن تكون جملة (يا عنتر) محكية بقول محذوف على لغة من ينتظر بفتح الراء ، أو من لا ينتظر بضمها ، فكلا اللغتين ورد البيت بهما ، وفي كليهما كان "عنتر" ذاهباً آخره .

وقد استشهد سيبويه بالبيت في باب : (ما يكون فيه الاسم بعد ما يُحذف منه الهاء بمثله اسم يُتصرف في الكلام لم يكن فيه هاء قط) ، فجاء (عنتر) في البيت بعد ترخيمه بحذف التاء مبنياً على الضم ، قال سيبويه معلّقاً على البيت : (وجعلوا الاسم عنترًا ، وجعلوا الراء حرف الإعراب)^(٣) .

فأما الوجه الثاني الذي يحتمله البيت عند فتح الراء ، والذي ذكره البغدادي ، هو أن يكون (عنتر) مفعولٌ يدعون أي : وينادون عنتره ، قال البغدادي : " فيكون الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر " ^(٤) .

(١) أمالي ابن الشجري ، ج ٢ ، ص ٤٤٢ .

(٢) رصف المباني ، ص ٣١٧ .

(٣) الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٤٦ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ .



قال الخطيب التبريزي في شرحه على (المعلقات) (١) :

(يُروى (عنترَ) بفتح الراء ، وهو مرخّم (عنترَة) فيكون تَرَكَ ما قبل الحرف الأخير على حاله مفتوحاً ، ومن روى (عنترُ) بضم الراء احتمال وجهين أحدهما : أن يكون قد جعل ما بقي اسماً على حياله ؛ لأنه قد صار طرفاً كحرف الإعراب ، والوجه الثاني : ما رواه المبرد عن بعضهم أنه كان يُسمى (عنترًا) ، فعلى هذا الوجه لا يجوز إلا الضم ، هكذا ذكر النحاس ، ويجوز أن يكون (عنتر) في هذا الوجه منصوباً بيدعون .

فكلتا الروايتين تحتمل وجهين .

ولعلّ ابن هشام يرى أن اسمه (عنتر) ، وبهذا فلا تصحّ إلا رواية الضم على النداء ، ولا حجّة للبغدادي عليه .

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٦٦ .

المسألة الثانية :

(الاعتراض بأكثر من جملة) :

قال ابن هشام : (وزعم أبو علي أنه لا يُعترض بأكثر من جملة)^(١) .

قال البغدادي : (ولم ينقل في هذا الباب — أي باب الاعتراض — خلافاً في جواز ذلك لا عن أبي علي ولا عن غيره)^(٢) .

تحرير المسألة :

الجملة التي لا محل لها من الإعراب سبع^(٣) ، ذكرها ابن هشام في (المغني)^(٤) ، ونقلها عنه السيوطي في (الأشباه والنظائر)^(٥) وقد ابتداء ابن هشام بها قبل الجملة التي لها محل من الإعراب ؛ لأنها كما قال : (لم تحل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجملة)^(٦) .

ومن أنواع هذه الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتحسيناً كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ... ﴾^(٧) ، قال ابن جني : (وجاء الاعتراض في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام ، وهو جارٍ عند العرب مُجرى التأكيد ، فلذلك لا يُشنع عليهم ولا يُستنكر عندهم أن

(١) المغني ، ص ٥١٥ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٢٦ .

(٣) أ — الابتدائية والمستأنفة . ب — المعترضة . ج — التفسيرية . د — المُجاب بما القسم .

هـ — الواقعة جواباً لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا ياذا الفجائية .

ز — الواقعة صلة لاسم أو حرف .

(٤) يُنظر : ص ٥٠٠ إلى ص ٥٣٦ .

(٥) يُنظر : ج ٢ ، ص ٢١ — ٢٢ .

(٦) المغني ، ص ٥٠٠ .

(٧) سورة البقرة : الآية (٢٤) .



يُعتَرَضُ بين الفعل وفاعلِهِ ، والمبتدأ والخبر وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً أو مُتَأَوِّلاً (١) .

وقد ذكر ابن هشام في (المغني) بأنه يجوز الاعتراض بأكثر من جملة كقوله تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلًى وَهَنٍ وَفَصَلِّهٖ فِي عَمَإِينٍ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ... ﴾ (٢) .

ثم قال : (وزعم أبو علي أنه لا يُعتَرَضُ بأكثر من جملة ، وذلك لأنه قال في قول الشاعر (٣) : (من الطويل) :

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِّلَّهِ أَيَّةٌ لِنَفْسِي - نَقَدَ طَابَتْ غَيْرَ مُنِيلٍ

إن (آية) وهي مصدر (أويت له) إذا رحمته ورفقت به لا ينتصب به (أويت) محذوفة ؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ، قال : وإنما انتصابه باسم (لا) أي : ولا أكفر الله رحمة منى لنفسي (٤) .

ف (آية) أصلها (أوية) فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، وهي مصدر (أويت) له إذا رحمته ورفقت به ، وقد جعلها أبو علي منصوبة باسم (لا) وهو قول الشاعر (كفران) لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ؛ لأنه إن قدرها منصوبة بـ (أويت) محذوفة كانت هي الجملة الاعتراضية الثانية ، وجملة : (ولا كفران لله) الجملة الاعتراضية الأولى فيقع — بهذا التقدير — الاعتراض بجملتين ، وهذا ما لا يُجيزه أبو علي كما ذكر ابن هشام .

(١) الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٣٦ .

(٢) سورة لقمان : الآية (١٤) .

(٣) لابن الدمينة ، والبيت من شواهد الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٣٨ ، المغني ، ص ٥١٥ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٨٢٠ ، همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢٠٤ ، شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٢٥ .

(٤) المغني ، ص ٥١٥ .

وقد أخذ ابن هشام كلامه — في ما نسبته إلى أبي علي — من ابن مالك فـي (شرحه على التسهيل) ، فقد قال الأخير بعد استشهاده بالبيت السابق : (أنشده أبو علي في (التذكرة) وقال : آية منصوب بكفران ، أي : لا أكفر الله رحمة لنفسي ، ولا يجوز نصب (آية) بـ (أويت) مضمراً لئلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولي (أرى) بجملتين : إحداهما : لا واسمها وخبرها ، والثانية : أويت ، ومعناه : رقت)^(١) .

وأما ما ذكره البغدادي ، فقد أخذه من كلام ابن جني عن شيخه أبي علي ، قال البغدادي : (وكلام ابن جني صريح أن في البيت اعتراض ، قال في باب (الاعتراض) من (الخصائص)^(٢) : (أنشدنا أبو علي : (من الطويل) .

أراني—ولا كفران لله آية.....البيت

فيه اعتراضان : أحدهما : ولا كفران لله ، والآخر قوله : آية ، أي : أويت لنفسي آية ، معناه : رحمتها ، ورققت لها فقوله : أويت لها ، لا موضع له من الإعراب) انتهى ، ومراده من الاعتراضين الاعتراض بجملتين^(٣) .

فما ذكره ابن مالك عن أبي علي في كتابه (التذكرة) مخالف لما ذكره البغدادي من كلام ابن جني عن شيخه ، فبين القولين تعارض ، فابن مالك ومن تبعه قالوا بأن أبا علي لا يُجيز الاعتراض بجملتين ، ولذا لم يجعل (آية) في البيت منصوبة بـ (أويت) محذوفة ، والبغدادي يقول إن أبا علي لم يمنع الاعتراض بجملتين فجعل (آية) في البيت منصوبة بـ (أويت) محذوفة .

ولعل ما ذكره الدسوقي في حاشيته على (المغني) يمكن أن يكون للتوفيق بين قولي أبي علي ، قال الدسوقي معقّباً على كلام ابن هشام عن أبي علي : (قد يُقال :

(١) شرح التسهيل ، ج ١ ، ص ٤٤٤ .

(٢) يُنظر : الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٣٨ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٢٥ .



هذا الكلام لا يُؤخذ منه منع الاعتراض بأكثر من جملة مطلقاً ، لاحتمال أن يكون الباعث في هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الأصل وذلك لأن الاعتراض على خلاف الأصل ، والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقاً (١) .

فمراده بأن أبا علي يُجيز الاعتراض بأكثر من جملة ، ولم يقل بمنعه مطلقاً ، ولكن قال ما قاله في (التذكرة) لئلا يلزم تكثير خلاف الأصل في البيت ، وذلك لأن الاعتراض خلاف الأصل ، كذا جعل (آية) منصوبة باسم (لا) وليست بـ (أويت) محذوفة حتى لا يلزمه الحذف ، لأن الحذف كذلك خلاف الأصل ، وبذلك يمكن التوفيق بين قولي ابن هشام والبغدادي فيما ذكراه عن أبي علي .

ويُمكن أن يُقال إنّه ليس هناك تعارض بين القولين ، وذلك بأن يكون ما ذكره ابن مالك عن أبي علي صريح في منع الجمع بين اعتراضين ، وما ساقه البغدادي هو رأي ابن جنّي ، ولا يُستدلّ بقوله : (أنشدنا أبو علي) على أنه يذهب إلى جواز الاعتراضين ، فالمنع رأي أبي علي ، والجواز رأي تلميذه .

(١) حاشية الدسوقي على المغني ، ج ٢ ، ص ٤٢٤ .

المسألة الثالثة :

تقدير رابط يربط الجملة الواقعة مضافاً إليه بالمضاف :

قال ابن هشام في النوع الخامس عشر من أنواع الجهة السادسة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب منها وهو كَوْنُ العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم ، قال : (اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض ، فالأول ... ، والثاني : الجملة المضاف إليها نحو (يوم قام زيد) فأما قوله ^(١) :

(من المتقارب) :

وَتَسْخُنُ لَيْلًا لَا يَسْتَطِيعُ نُبَاحًا بِهَا الْكَلْبُ إِلَّا هَرِيرًا

فنادر (٢) .

قال البغدادي مُعلِّقاً على كلام ابن هشام : (وكونه نادراً غير مسلم) ^(٣) .

تحرير المسألة :

عرّف الصبان الإضافة لغة : بالإسناد ^(٤)، وقال أبو حيان الإضافة لغة : الإمالة ، ومنه ضافت الشمس إلى الغروب أي مالت ، وأضفت ظهري إلى الحائط أملتته ^(٥) .

(١) البيت من قصيدة للأعشى ميمون البكري مدح بها هوده بن علي الحنفي من بكر ابن وائل ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ، ج ٣ ، ص ١٢٦ ، الارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٨٣٠ ، المغني ، ص ٧٧٢ ، همع الهوامع ، ج ٣ ، ص ٢٣٤ ، شرح أبيات المغني ، ج ٧ ، ص ٢٥٠ ، الخزانة ، ج ١ ، ص ٦٦ .

ومعنى هريرا : أن ينيح وخيشومه في بطنه من شدة البرد .

(٢) المغني ، ص ٧٧٢ .

(٣) شرح أبيات المغني : ج ٧ ، ص ٢٤٩ .

(٤) يُنظر : حاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ٣١٧ .

(٥) يُنظر : الارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٧٩٩ .



وعُرفاً — يعني في عُرف النحويين — : نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما
الجر أبداً^(١) .

وهناك أسماء تلازمها الإضافة وهي على قسمين :

١ (قسم يُلازمها لفظاً ومعنى نحو : (قُصارى — وحُمادى) .

٢ (قسم يُلازمها معنى لا لفظاً نحو (كل وبعض وأي) .

وهذه الأسماء الملازمة للإضافة على ثلاثة أنواع :

أحدها : ما لزم الإضافة إلى مضمَر .

الثاني : ما يُضاف إلى الظاهر والمضمَر .

الثالث : ما لزم الإضافة إلى الجمل .

وسأقتصر حديثي عن الجمل لأن المسألة لا تتعداه .

فالجمل تشمل الاسمية والفعلية ، والأسماء التي تلزم الإضافة إلى الجمل (حيث
— وإذ) وكذا كل ما يُشابهه (إذ) في كونه اسم زمان مبهم غير محدد . واسماء الزمان
المبهمة تعم ما يختص بوجه ما : كـ " حين ومدة ووقت وزمان " ، وما يختص بوجه
دون وجه : كـ " نهار وليل وصباح ومساء وغداة وعشيّة " ، فإن كان غير مبهم
أو محدد لم يُضف إلى الجمل .

وفي المغني تكلم ابن هشام في الباب الخامس^(٢) عن الجهات التي يدخل
الاعتراض على المعرب منها ، وعدّها عشرُ جهات منها : ألا يُراعي المعرب الشروط
المختلفة بحسب الأبواب ، وذلك لأن العرب يشترطون في باب شيئاً ويشترطون في
آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم ، فإذا

(١) يُنظر : حاشية الصبان ، ج ٢ ، ص ٣٧١ ، الارتشاف ، ج ٢ ، ص ١٧٩٩ .

(٢) يُنظر : المغني ، ص ٦٨٤ .

لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط ، وذكر لهذه الجهة ستة عشر نوعاً ، كان النوع الخامس عشر منها : هو اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض ، وقد شرح ابن هشام المواضع التي تحتاج إلى رابط في الباب الرابع (١) .

وأما الموضع الذي ذكر ابن هشام بأنه لا يجوز وجود الرابط فيه هو الجملة المضاف إليها ، ولذا قال : (فأما قوله : (من المتقارب) :

وَتَسْخُنُ لَيْلَةً لَا يَسْتَطِيعُ تُبَاحاً بِهَا الْكَلْبُ إِلَّا هَرِيرًا

فنادر ، وهذا الحكم خفي على أكثر النحويين (٢) .

وذلك لأن (ليلة) أضيفت إلى الجملة بعدها وهو قوله : لا يستطيع تباحاً بها ... ، وكان في الجملة المضاف إليها ضمير يرجع إلى (ليلة) المضاف ، وهو الضمير المتصل في (بها) .

واعترض البغدادي عليه في قوله بأن رجوع الضمير الرابط من الجملة المضاف إليها إلى المضاف — كما في البيت السابق — نادر .

قال : (وكونه نادراً غير مسلم ، فإن المضاف يجوز أن يعود عليه الضمير سواء كان مضافاً إلى مفرد أم إلى جملة وليس بلازم ، فقد يخلو من رجوع ضمير عليه) (٣) .

فالبغدادي يرى جواز رجوع الضمير الرابط من المضاف إليه إلى المضاف ، ولذا فوقعه ليس نادراً .

والظاهر أن ابن هشام قد تبع ابن مالك فيما ذكره ، وابن مالك كان تابعاً لابن السراج ، فقد قال الأخير : (فإن قلت : أعجبتني يوم قمته ، فرددت إلى يوم

(١) يُنظر : المغني ، ص ٦٥٣ — ٦٦٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٧٢ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٧ ، ص ٢٤٩ .



ضميراً في (قام) لم تُجْزَ الإضافة ، قال الله ﷻ : ﴿ ... وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ... ﴾^(١) .^(٢)

فجعل جملة ﴿ ... تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ... ﴾ في الآية الكريمة صفة لاسم الزمان (يوماً) ولم يجعلها مضافة إليها ، وذلك لأن في الجملة ضميراً يعود إلى اسم الزمان ، وهو الضمير المتصل في (فيه) فلم تُجْزَ الإضافة .

ولذا قال ابن هشام بعد كلامه السابق : (والصواب في مثل قولك : أعجبني يوم وُلدت فيه) تنوين (اليوم) وجعل الجملة بعده صفة له)^(٣) .

وقال ابن مالك في (شرحه على التسهيل) : (اذهب بذي تسلم) حيث أضيفت (ذي) بمعنى صاحب إلى مضارع (سلم) مسنداً إلى المخاطب بَعْدَ اذْهَبَ ، وقد اتفقت هنا الإضافة إلى الفعل لفظاً وإلى المصدر تقديراً إن كان مضافاً إلى جملة مقدر الإضافة إلى مصدر من معناها ، ومن أجل ذلك لا يعود منها ضمير إلى المضاف إليها ، كما لا يعود من المصدر ، فإن سُمِعَ ذلك عُدَّ نادراً كقول الأعشى (من المتقارب) :

وتَبَرُّدٌ بِرُدِّدَاءِ الْعَرُورِ سِرْقَرَقَاتٍ فِي الصَّيْفِ فِيهِ الْعَيْبَرَا
وَتَسْخُنُ لَيْلَةً

وهذا مما خفي على أكثر النحويين)^(٤) .

(١) سورة البقرة : الآية (٢٨١) .

(٢) الأصول ، ج ٢ ، ص ١٥ .

(٣) المغني ، ص ٧٧٢ .

(٤) شرح التسهيل ، ج ٣ ، ص ١٢٦ بتصرف .

وكما قدّمنا ، فإنه لا يُضاف إلى الجمل إلا أسماء الزمان ، ولذا عدّ ابن مالك قولهم : (اذهب بذني تسلم) بإضافة (ذي) بمعنى صاحب — باختلاف فاعله بحسب المخاطب — إلى جملة ، من الشذوذ .

وعلّل ابن مالك عدم جواز عود ضمير رابط من الجملة المضاف إليها إلى اسم الزمان المضاف ، بأن المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناها ، وكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضميراً) إلى المضاف ، فكذلك لا يعود إلى اسم الزمان المضاف ضميراً من الجملة المضاف إليها .

وقال أبو حيان : (ولا يجوز أن يعود من الجملة التي أُضيفت إليها اسم الزمان ضمير على اسم الزمان) (١) .

وقد نقل السيوطي كلام ابن مالك السابق ثم قال : (والمعروف أنه إذا كان في الجملة ضمير فُصلت عن الإضافة وجُعِلت صفة كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ... ﴾ (٢) .

وكما هو ظاهر من النصوص الواردة ، فإن عدم جواز وجود رابط من الجملة المضاف إليها إلى المضاف يكون فقط في الجملة المضاف إليها أسماء الزمان ، وهذا ما ينطبق على البيت السابق الذي استشهد به ابن هشام .

ولم أجد — فيما بحثت — أحداً قال بوجود رابط يربط الجملة المضاف إليها — سواء كان مفرداً أم جملة ، بالمضاف ، في غير ما ذكرت .

فالذي أتبيّنه صحّة كلام ابن هشام ، وذلك لأن النصوص التي أوردها تُثبتته ... والله أعلم بالصواب .

(١) الارتشاف ، ج ٤ ، ص ١٨٢٩ .

(٢) سورة البقرة : الآية (٢٨١) ، همع الهوامع ، ج ٣ ، ص ٢٣٤ .



المسألة الرابعة :

حذف الصفة :

قال ابن هشام في مبحث (حذف الصفة) : (وقال ^(١)) : (من الوافر) :

وَيَسْتَدَارُنَا هَاتَا بَدَارٍ ^(٢)

أي بدار طائلة ^(٣) .

قال البغدادي معلقاً على كلام ابن هشام في تعليق الأخير على البيت السابق :

(على أن الصفة محذوفة ، أي بدار طائلة ، وليس المعنى على هذا) ^(٤) .

تحرير المسألة :

تكلم ابن هشام في (الباب الخامس) من كتابه (المغني) عن مصطلح (الحذف) فذكر شروطه ومواضع وقوعه وأحكامه ، ومن هذه المواضع التي ذكر وقوع الحذف فيها هو حذف الصفة ، واستشهد عليه بقول عمران بن حطان : (من الوافر) :

(١) لعمران بن حطان في الكتاب ، ج ٣ ، ص ٤٨٨ ، شرح أبيات سيوييه ، ج ٢ ، ص ١٨٥ ، المقتضب ، ج ٢ ، ص ٢٨٨ ، تخلص الشواهد ، ص ١٢١ ، شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٩٢٦ ، شرح الشاطبي على الألفية ، ج ١ ، ص ٣٩٦ ، الخزانة ، ج ٥ ، ص ٣٦١ ، شرح أبيات المغني ، ج ٧ ، ص ٣١٥ ، وبلا نسبة في المقتضب ، ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، شرح المفصل ، ج ٣ ، ص ١٣٦ ، المغني ، ص ٨١٨ ، وهو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي ، أبو سماك ، رأس القعدة من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم ، كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث من أهل البصرة ، وأدرك جماعة من الصحابة فروى عنهم ، وروى أصحاب الحديث عنه ، كان شاعراً مغلقاً كثيراً ، مات إباحياً سنة ٨٤هـ ، (الأعلام : ج ٥ ، ص ٧٠) .

(٢) صدره :

(وليس لعيشنا هذا مهاه) .

(٣) المغني ، ص ٨١٨ — ٨١٩ .

(٤) شرح أبيات المغني ، ج ٧ ، ص ٣١٥ .

وَلَيْسَ نَعِيْشَنَا هَذَا مَهَاهُ وَيَسْتَدَارُنَا هَاتَا بِدَارِ

على أن صفة (بدار) محذوفة ، تقديره : بدار طائفة .

واعترض البغدادي على تقديره المحذوف أنه (صفة) وعلل اعتراضه ذلك بأن معنى البيت ليس على حذف الصفة ، وإنما حذف مضاف إليه ، قال في تعليقه على تقدير ابن هشام : (وليس المعنى على هذا ، وإنما المعنى : ليست بدار إقامة وقرار فالحذوف إنما هو المضاف إليه)^(١) .

وليثبت استقامة معنى البيت على التقدير الذي ذكره أورد الأبيات التي بعد البيت السابق ، قال : (قال أبو زيد في أوائل (نوادره) قال عمران بن حطان السدوسي الخارجي من قصيدة طويلة : (من الوافر) :

وَلَيْسَ نَعِيْشَنَا هَذَا مَهَاهُالبيت
نَنَا إِلَّا لِيَّالِي هِيَّانَاتِ	وَبُلُغْتُنَا بِأَيَّامٍ قِصَارِ
وَأَن قَلْنَا لَعَلَّ بِهَا قَرَاراً	فَمَا فِيهَا لِحْيٍ مِّنْ قَرَارِ
أَرَانَا لَا نَمَلُ الْعَيْشَ فِيهَا	وَأُوْعَيْنَا بِحِرْصٍ وَانْتِظَارِ
وَلَا تَبْقَى وَلَا تَبْقَى عَلَيْهَا	وَلَا فِي الْأَمْرِ نَأْخُذُ بِالْخِيَارِ
وَلَكِنَّا الْغَدَاةَ بَنُو سَبِيلِ	عَلَى شَرْفٍ نَيْسِرٌ لَا نُجِدَارِ
كَرَّكِبٍ نَأْزِلِينَ عَلَى طَرِيقِ	حَيْثُ رَائِحٍ مِنْهُمْ وَسَارِي
وَعَادِثُهُمْ طَرَباً إِلَيْهِمْ	حَيْثُ السَّيْرِ مُؤْتِنٌ فَالنَّهَارِ

قال أبو حاتم : حيث بال نصب ، ومؤتف أيضاً)^(٢) .

(١) شرح أبيات المغني ، ج ٧ ، ص ٣١٥ .

(٢) السابق .



وفي (الخزانة) أورد البغدادي الأبيات التي ذكرها عن أبي زيد ولكنّه ذكر البيت الثالث قبل البيت الثاني ^(١) .

وقال السيوطي في (شرحه على الشواهد) بعد إنشاده البيت السابق :

(وبعده : (من الوافر) :

وَبُلِّغْتَنَّا بِأَيَّامٍ قِصَارِ	لَنَا إِلَّا لِيَالٍ بَاقِيَاتٍ
وَلَا فِي الْأَمْرِ نَأْخِذُ بِالْخِيَارِ	وَلَا تَبْقَى وَلَا نَبْقَى عَلَيْهَا
سَيَأْخُذُهَا الْمُعِيرُ مِنَ الْمُعَارِ ^(٢)	وَمَا أَمْوَالُنَا إِلَّا عَوَارِ

وقد استشهد ابن هشام بالبيت الذي نحن بصدده في (تخلص الشواهد)

ثم قال : (وبعده البيت : (من الوافر) :

سَيَأْخُذُهَا الْمُعِيرُ مِنَ الْمُعَارِ ^(٣)	وَمَا أَمْوَالُنَا إِلَّا عَوَارِ
---	-----------------------------------

والذي أراه بأن البيت يصحّ على القولين ، قول ابن هشام على حذف الصفة (طائفة) ، وقول البغدادي على حذف المضاف إليه (إقامة وقرار) .

وذلك لأن معنى البيت مع الأبيات التي تليه يستقيم على التقديرين ،

والله أعلم ...

(١) يُنظر : الخزانة ، ج ٥ ، ص ٣٦١ .

(٢) شرح شواهد المغني ، ج ٢ ، ص ٩٢٦ .

(٣) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ص ١٢٣ .



المبحث الرابع

اعتراضات تتصل بتحقيق نسبة قول أو شاهد

وفيه مسألتان



المسألة الأولى :

(نسبة البيت للبيد) :

قال البغدادي (قال ابن هشام : ... واستعار للغفلات يداً^(١) كما استعارها زهير :
إذ أصبحت بيد الشمال زمامها)^(٢).

ثم قال يُخطيء ابن هشام : (والصواب لبيد بدل زهير)^(٣) .

تحرير المسألة :

ذكر ابن هشام في (شرح أبيات ابن الناظم)^(٤) بأن الهمزة قد تدخل على (لا) التبرئة^(٥) ، فيبقى أحكام اسمها وخبرها وأحكام توابع اسمها ، وقد ترد (ألا) بجملتها لأحد ثلاثة معانٍ ، منها : التمني ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :^(٦) (من الطويل) :

(١) قال السيوطي : (واستعار للغفلات التي هي جمع غفلة يداً تشبيهاً بمن يكتسب أشياء بيده) ، (شرح شواهد المغني ، ج ١ ، ص ٢١٣) ، وقال ابن عقيل في شرحه على الألفية : (قوله : (يد الغفلات) استعارة بالكناية حيث شبه الغفلات من حيث كونها سبباً في وقوع ما لا يليق بشخص وقع منه الفساد فيما صنعته يده ، ثم طوى ذكر المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه وهو اليد على طريق الاستعارة بالكناية ، وإثبات اليد للغفلات تخيل) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج ٢ ، ص ٣٢٣ .

(٢) شرح أبيات المغني ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) يُنظر تخلص الشواهد ، ص ٤١٤ — ٤١٥ .

(٥) (لا) هذه هي التي لنفي الجنس ، وهي تعمل عمل (إن) من نصب الاسم ورفع الخبر ، ولكنها لا تعمل إلا في نكرة تكون اسماً لها ، ولازم ذلك أن يكون الخبر نكرة لعدم صحة الإخبار بالمعرفة عن النكرة .

(إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، ج ١ ، ص ٢٥٧) .

(٦) قائله مجهول .

أَلَا عُمْرٌ وَوَلِيٌّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَابَ مَا أَثَّاتَ يَدُ الْغَفَلَاتِ^(١)

وقال بعد توضيح الشاهد وشرحه : (واستعار للغفلات يداً كما استعارها زهير للشمال في قوله : (من الكامل) :

وَعَدَاةَ رِيحٍ قَدْ وَزَعَتْ وَقِرَّةً إِذَا أَصْبَحَتْ يَدِ الشَّمَالِ زَمَامَهَا^(٢)

وخطأ البغدادي ابن هشام في نسبه البيت لزهير ، وذلك لأن البيت الشعري ضمن معلقة لبيد ابن ربيعة العامري^(٣) ، وهي في ديوانه ص ١٥٠ ، وقد فشت ديوان زهير ولم أجد هذا البيت .

(١) المعنى : يقول كم أتمنى لو يرجع العمر الذي ولي ومضى ، فأصلح ما فرط مني في حالة الغفلة وعدم التذكر ، (ويروى : " ما أثت " مكان " ما أثتت ") .

(٢) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ص ٤٢٠ .

(٣) أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية ، أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ وبعث من الصحابة ، عاش عمراً طويلاً ، وهو أحد أصحاب المعلقات ، ومطلع معلقته :

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَجْلَهُ فَمَقَامَهُ بِمَنْى ، تَابَّ دَعْوُهُ فَرَجَامَهُ

توفي سنة ٤١ هـ . (الأعلام ، ج ٥ ، ص ٢٤٠) .



المسألة الثانية :

(اختلافهما في نسبة بيت شعري) :

قال ابن هشام : (وقال الطائي : (من الطويل) :

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا^(١) (٢)

.....

قال البغدادي : (فنسبة المصنف البيت إلى الطائي غير جيّدة ، والله أعلم)^(٣) .

تحرير المسألة :

(ذو) عند طي من الأسماء الموصولة ، وتُستعمل عندهم بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد وهي الإفراد والتذكير ، فيقال : جاءني ذو فعل ، وذو فعلت ، وذو فعلا ، وذو فعلنا ، وذو فعلوا فيستوي فيه التثنية والجمع والمؤنث ولذا قال ابن مالك في الفيتة^(٤) " وهكذا (ذو) عند طي شهر " .

قال الشاطي : (يعني بهذا اللفظ بعينه)^(٥) .

(١) صدره : فإما كرام موسرُون أتيتهم .

البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ، ج ١ ، ص ١٩٤ ، شرح الكافية الشافية ، ج ١ ، ص ١١٥ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ج ١ ، ص ١٤٠ ، أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ١٦٠ ، تلخيص الشواهد ، ص ٥٣ ، ص ١٤٤ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ١ ، ص ٢٣٠ ، همع الهوامع ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .

(٢) المغني ، ص ٥٣٥ .

(٣) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٥٣ .

(٤) متن الألفية ، ص ٨ .

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ج ١ ، ص ٤٥٦ .

وتُسمى (ذو) الطائية ، لأنه لا يستعملها موصولة إلا طي أو مَنْ تشبّه بهم^(١) .
والمشهور عنهم بناؤها على السكون وآخرها الواو رفعاً ونصباً وجراً ، نحو :
جاءني ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام .

و(ذو) الطائية غير (ذو) التي من الأسماء الستة ، فإن الأخيرة تُعرب
بعلامات حرفية وهي الواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً ، وتكون بمعنى صاحب ،
نحو : (جاءني ذو مال) ، أي : صاحب مال .

وقد أعرب بعض طي (ذو) الموصولة إجراءً لها مُجرى (ذو) التي بمعنى
صاحب لشبهها الصوري بها^(٢) .

ورؤي بالوجهين قولُ الشاعر : (من الطويل) :

واما كرام مؤسرون أتيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

ف (ذي) في البيت هي الطائية ، وقد رُويت مجرورة بالياء ورُويت بالواو
مبنية على السكون .

واستشهد ابن هشام بالبيت السابق في (المغني) على ظهور الإعراب في
الموصلات ، وقد أنشده منسوباً إلى الطائي .

(١) يُنظر : توضيح المقاصد ، ج ١ ، ص ١٤٠ .

(٢) ويقيد ابن الصانع ذلك بحالة الجر ؛ لأنه محل السماع .

(يُنظر : تخلص الشواهد ، ص ١٤٤ ، شرح التصريح ، ج ١ ، ص ٤٦٥) .

وقال الأزهري في شرحه على التوضيح : (وإذا ثبت إعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب) ، ج ١ ،

ص ٢٠٧ .



واعترض البغدادي على نسبته تلك ، وذلك لأن البيت — كما قال —
قد نسبه أبو تمام في (الحماسة) إلى منظور بن سُحيم الفقعسي ، وكذا
شراحها^(١) .

وقد رجعت إلى شرح من شروح الديوان للشارح الإمام أبي زكريا التبريزي،
فوجدت البيت في الجزء الثالث صفحة ٩١ منسوباً إلى منظور الفقعسي كما ذكر
البغدادي .

وكذا ورد البيت منسوباً إلى منظور بن سُحيم الفقعسي في المقرب^(٢) ، وشرح
المفصل^(٣) ، وشرح التصريح^(٤) ، وشرح الشواهد^(٥) ، وشرح الخلاصة للشاطبي^(٦) ،
وحاشية الدسوقي على المغني^(٧) . وكذا في المعجم المفصل^(٨) للدكتور/ إميل يعقوب ،
ومعجم الشواهد العربية^(٩) لعبد السلام هارون .

قال البغدادي : (وفقس ينتهي نسبه إلى أسد بن خزيمة بن مُدركة بن إلياس
ابن مُضر)^(١٠) .

يُشير بقوله ذلك إلى أن منظور الفقعسي لا يرجع نسبه إلى طيء ، فلا عذر
لابن هشام في نسبته الطائي .

(١) يُنظر : شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٥٣ .

(٢) يُنظر : المقرب ، ج ١ ، ص ٥٩ .

(٣) يُنظر : شرح المفصل ، ج ٣ ، ص ١٤٨ .

(٤) يُنظر : شرح التصريح ، ج ١ ، ص ٤٦٥ ، ص ٢٠٧ .

(٥) يُنظر : شرح الشواهد ، ج ٢ ، ص ٨٣١ .

(٦) يُنظر : شرح الخلاصة ، ج ١ ، ص ٤٥٦ .

(٧) يُنظر : حاشية الدسوقي على المغني ، ج ٢ ، ص ٤٥٦ .

(٨) يُنظر : المعجم المفصل ، ج ٢ ، ص ١٠٨٧ .

(٩) يُنظر : معجم الشواهد ، ص ٥٥١ .

(١٠) شرح أبيات المغني ، ج ٦ ، ص ٢٥٣ .

وقال السيوطي : (شاعر إسلامي) ^(١) .
 وفي ترجمة الزركلي لـ (منظور الفقعي) ، قال : (منظور بن سحيم
 ابن نوفل ابن نضلة الأسدي الفقعي) ^(٢) .
 ولكنّ الدسوقي في حاشيته على (المغني) قال : (قوله : (وقال الطائي) : أي
 قال الشاعر الكائن من بني طيء ، والمراد به هنا منظور بن سحيم الفقعي) ^(٣) .
 وهذا لا يستقيم لما ذكرنا .
 ولم أجد — فيما أعلم — مَنْ أنشد البيت السابق منسوباً إلى الطائي ، فالذي
 أثبتّه أن ما ذكره البغدادي هو الصواب .. والله أعلم بالصواب .
 ولعل ما ذكره ابن هشام جاء من قولهم بأن بعض طي قد أعربوا (ذو) المنيّة ،
 فظهر له بأن البيت منسوبٌ إلى أحدهم .
 أو لأن هذا الشاعر قد تكلم بلغة طيء وهو في أصله ليس منهم ، فحسب
 عليهم .

(١) شرح الشواهد ، ج ٢ ، ص ٨٣١ .

(٢) الأعلام ، ج ٧ ، ص ٣٠٨ .

(٣) ج ٢ ، ص ٤٥٦ .



الخاتمة

الحمد لله أولاً وأخيراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليماً كثيراً ، وبعد ،،،

ففي نهاية هذا البحث الذي عشت معه شهوراً طويلة ، والذي درستُ خلاله
اعتراضات البغدادي على ابن هشام ، خرجتُ ببعض النتائج أخصها فيما يلي :

١ (ابن هشام إمام من أئمة النحو وعلم من أعلامها الكبار ، ويعد كتابه (مغني
الليبي) من أهم مصنفاته ؛ ولذا حظي باهتمام العلماء والدارسين في زمنه
وبعد زمنه .

٢ (يُعَدُّ البغدادي عالم من علماء العربية ، استفاد من الكم الهائل من علم المتقدمين ،
وكان له أثره الذي لا يُنكر عند المتأخرين في مصنفاته وشروحه لشواهد العربية ،
ومنها شرحه على أبيات مغني الليبي .

٣ (اعتمد البغدادي في شرحه لأبيات المغني على مصادر ومراجع في مختلف
الفنون .

٤ (كان البغدادي صاحب شخصية نحوية مستقلة ، فهو في شرحه لم يكن ناقلاً عن
ابن هشام كل ما يقوله ، بل كان منه اعتراضٌ عليه .

٥ (تفاوت موقف البغدادي من ابن هشام ؛ فتارةً يؤيده وتارةً يكتفي بمجرد النقل
عنه ، ومرةً يعارضه ويناقشه .

٦ (يحرص البغدادي في تناوله لرأيٍ يخالفه على تقصيه تقصيًّا دقيقاً .

٧ (أثبتَ البحثُ أن معظم ردود البغدادي على ابن هشام في اعتراضه عليه لم يكن
من اجتهاده الشخصي ، بل كان تابعاً مقتنياً لغيره من علماء الصناعة ، كسيبويه ،
وابن جني والرضي وأبي حيان والداميني ، حيث كان أثر هؤلاء جلياً في مسائل
الاعتراض ، وقد يقتضي — في القليل — غير هؤلاء .



٨ (إذا أورد ابن هشام رأياً ولم يجد البغدادي من قال به من علماء الصناعة اعترض عليه بتفرده بذلك الرأي .

٩ (ذكر البغدادي أسماء لمصنفات يغلب على الظن فقدانها ، أو أنها لم تُطبع حتى اليوم ، كالنوادير لأبي زيد ، وتمدب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ، وضالّة الأديب لأبي محمد الأسود الأعرابي وغيرها .

١٠ (فيما تبينته من خلال الدراسة ظهر لي أنه في أكثر المسائل كان الحق مع البغدادي فيما ذهب إليه ، وفي مواضع أخرى كان الحق مع ابن هشام ، وأحياناً يأخذ البغدادي بظاهر عبارة ابن هشام فيعارضه ، ويكون في الأصل لا تعارض بين رأييهما .

١١ (اتسمت الفاظ البغدادي في اعتراضه بالاعتدال والقصد ، مما يعني احترامه لآراء ابن هشام وفكره ، فالفاظه ليس فيها عنف ولا تجريح وكلها تتوجه إلى عين الرأي المخالف .

١٢ (كان البغدادي متأدباً مع ابن هشام ، تمثل ذلك في لين العبارة معه ؛ وذلك مثل قوله عنده اعتراضه على كلام ابن هشام : (فيه نظر) (سهو قلم) (غير جيد) ونحو ذلك .

١٣ (كان البغدادي يحرص — عند عرضه لآراء ابن هشام — على الدقة في نقل نصّه دون تصرف .

١٤ (البغدادي ثقةٌ فيما ينقله ، وفيما يعزوه من أقوال وآراء في اعتراضاته .

١٥ (استدل البغدادي بالأصول النحوية المعتبرة ؛ كالسماع والقياس والإجماع .

١٦ (ظهر من خلال البحث أن الأسلوب الذي اعتمده البغدادي في اعتراضاته تترع إلى السهولة والبعد عن الجدل .



(١٧) اتضح لي أن البغدادي صاحب فكر ومعرفة وسعة إطلاع ، يأخذ من كل علمٍ بطرف ، ظهر ذلك من خلال كتابه (شرح أبيات مغني اللبيب) .

(١٨) لم يكن البغدادي مُتصيّداً لأخطاء ابن هشام ، بل كان غرضه الوصول إلى الصواب ؛ فأحسبُه مُحبّاً للحق باحثاً عنه ما وسعه ذلك .

فجزى الله تعالى علمائنا خير الجزاء .



الفهارس

وتشتمل على :

أولاً : فهرس الآيات القرآنية .

ثانياً : فهرس الأحاديث .

ثالثاً : فهرس الأشعار .

رابعاً : قائمة المصادر والمراجع .

رابعاً : فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية
(سورة البقرة)		
٢٩١	٢٤	﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ... ﴾
١٦٧، ١٦٥	٢٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾
١٦٦	٣٦	﴿ ... فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ... ﴾
٣٩	٤٢	﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ... ﴾
١٤٨	٤٨	﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ ... ﴾
١٤٨	٦٧	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْهَبُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا قَالِ أَعُودُ بِاللَّهِ ... ﴾
٩٥	٨٠	﴿ ... قُلْ أَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾
٢٤٢	١٠٦	﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ... ﴾



الصفحة	رقمها	الآية
تابع : (سورة البقرة)		
١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١	١٠٨	﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ... ﴾
١٢١	١٣٣	﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ ... ﴾
١٥٨ ، ١٥٣	١٣٧	﴿ ... فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ... ﴾
٥٢ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٧	٢٣٣	﴿ ... لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ... ﴾
٢٤٢	٢٧١	﴿ إِنْ تَبَدُّوا أَلْصَدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ ... ﴾
٢٤٨	٢٧٢	﴿ ... وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ... ﴾
٢٩٨	٢٨١	﴿ ... تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ... ﴾
(سورة آل عمران)		
٨٤	٨١	﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآءَ آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ... ﴾
(سورة النساء)		
٢٤٣	٣	﴿ ... فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... ﴾
١٥٣	٦	﴿ ... وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾



الصفحة	رقمها	الآية
تابع : (سورة النساء)		
١٧٢	٧٣	﴿ ... يَلِيَّتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا ... ﴾
٢٥٤	١٢٣	﴿ ... مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ... ﴾
(سورة المائدة)		
٨٣	١٣	﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ ... ﴾
٥٤	٧١	﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ... ﴾
(سورة الأعراف)		
١٧٢	٥٣	﴿ ... فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ... ﴾
١٣٤	١١٥	﴿ ... إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ خُنُ الْمَلْقِينَ ﴾
١١٨ ، ٩٤	١٩٥	﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ هُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ... ﴾
(سورة التوبة)		
١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٧	٦	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ... ﴾
(سورة يونس)		
٢٤٤	٤٤	﴿ ... وَلَيْكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾
(سورة يوسف)		
٨١	٩٦	﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ... ﴾



الصفحة	رقمها	الآية
(سورة الرعد)		
١١٨	١٦	﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ ... ﴾
٥٤	٣١	﴿ ... أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ... ﴾
١٥٢	٤٣	﴿ ... وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ... ﴾
(سورة النحل)		
٢٤٢	٤٩	﴿ وَاللَّهُ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ... ﴾
(سورة الإسراء)		
٢٢٩	٦٧	﴿ ... فَأَمَّا نَجَّكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ... ﴾
(سورة الكهف)		
١٩٢	٦٥	﴿ ... ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا ... ﴾
(سورة طه)		
٢٤٢	١٧	﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾
١٣٩	٤٤	﴿ ... لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾
١٧٢	٨١	﴿ ... وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي ... ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
تابع : (سورة طه)		
٥٤	٨٩	﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ... ﴾
(سورة الأنبياء)		
١٠٤	١٠٩	﴿ ... وَإِنْ أَدْرَىٰ أَقْرَبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾
(سورة الحج)		
٢٥٤	١٨	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ ... ﴾
(سورة النور)		
٧٥	٩	﴿ ... أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ... ﴾
(سورة الشعراء)		
٥٥	٨٢	﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ... ﴾
(سورة النمل)		
١٩٢	٤٠	﴿ ... فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ... ﴾
١٩٢	٤٠	﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ ... ﴾
١٢٠	٨٤	﴿ أَمَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ... ﴾



الصفحة	رقمها	الآية
(سورة القصص)		
١٦٦	١٥	﴿ ... فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ... ﴾
(سورة العنكبوت)		
٥٤	٢ - ١	﴿ أَلَمْ يَأْمُرْ بِاللَّذِينَ هُكِمَ لَهُمْ أَنْ يُتْرَكُوا ... ﴾
(سورة لقمان)		
٢٩٢	١٤	﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفَصَّلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ... ﴾
(سورة السجدة)		
١١٨	٣ - ٢	﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ... ﴾
(سورة الأحزاب)		
١٥٣ ، ١٥٢	٢٥	﴿ ... وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ... ﴾
(سورة يس)		
٢٥٤	٥٢	﴿ ... مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا هَذَا ... ﴾
(سورة الصافات)		
٩٣	٩٥	﴿ ... أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾
٥٨	١٠٥ - ١٠٤	﴿ ... أَنْ يَتَابِرَاهِمْ قَدْ صَدَّقَت الرُّءْيَا ... ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
(سورة ص)		
٢٠٢، ١٩٩	٣	﴿ ... وَلَا تَحِينَ مَنَاصِيَ ... ﴾
(سورة الزمر)		
٨٩	٩ - ٨	﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوًا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۗ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴿٨﴾ أَمَّنْ هُوَ قَنِيتُ ۗ إِنَاءً أَلِيلٍ سَاجِدًا وَقَائِمًا مَّحْذَرُ الْأَخِرَةِ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ الْأَلْبَابِ ﴿٩﴾ ﴾
١٣٠، ١٢٨	١٢	﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾
١٤٩	٧٣	﴿ ... طِبْتُمْ فَأَدْخُلُوهَا خَلِيدِينَ ﴾
(سورة غافر)		
٢٤٠	٣٧ - ٣٦	﴿ ... لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ ... ﴾
(سورة فصلت)		
١٥٣	٥٣	﴿ ... أَوْلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ ... ﴾



الصفحة	رقمها	الآية
(سورة ق)		
٢٤٢	٢٣	﴿ ... هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ ﴿٢٣﴾ ﴾
٢٦٨	٢٤	﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ... ﴾
(سورة الطور)		
١١٩	٣٥	﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ... ﴾
١١٩	٤٣	﴿ أَمْ لَهُمْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ ... ﴾
(سورة النجم)		
١٩٢	١٤	﴿ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴾
(سورة القمر)		
١٩٢	٥٥	﴿ ... عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾
(سورة الرحمن)		
٢٥٤	٢٦	﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ ﴾
(سورة الواقعة)		
١٠٥	٥٩	﴿ ءَأَنْتُمْ خَالِقُونَهُ ۚ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾
(سورة المنافقون)		
٢١٥	٦	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ... ﴾



الصفحة	رقمها	الآية
(سورة الجن)		
١١١	٢٥	﴿ ... إِنَّ أَدْرَىٰ أَقْرَبَ مَا تُوْعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ﴾
(سورة المزمل)		
٥٤	٢٠	﴿ ... عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ... ﴾
(سورة المرسلات)		
١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٧٥	٣٦	﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾
(سورة النبأ)		
٢٤٣	١	﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴿١﴾ ﴾
(سورة النازعات)		
٩٣ ، ٩٢ ، ١٠٣	٢٧	﴿ ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا ... ﴾
(سورة العلق)		
٢٦٦	١٥	﴿ ... لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ ﴾
(سورة المسد)		
١٤٤	٤	﴿ ... حَمَالَةَ الْحَطَبِ ﴾



فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث
٣٩	" لا يُؤلَنَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسَلُ مِنْهُ " ...
٧٣، ٧١	" كما تكونوا يولى عليكم "
٢٤٠	" فلفل بعضكم أن يكون أَلْحَنَ بِحَبَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ "
١٩٢	" إنما الصبر عند الصدمة الأولى "

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
الهمزة			
٣٧	الوافر	... دَوَاءُ	فلا والله ...
١١٣	الوافر	... نَسَاءُ	وما أدري ...
١٩٣	الخفيف	... عَنَاءُ	ليت ...
٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥	الخفيف	... بَقَاءُ	طلبوا صلحنا ...
الباء			
٦٥	الطويل	... يَبَابُ	إذا كان أمر ...
٣٤١، ٢٢٥	الطويل	... كَاتِبُ	لو قلم ...
٦٨	الكامل	... ذَاهِبُ	واصل خليلك ...
١١٩	الطويل	... حَيْبُ	فو الله ما ...
٢٣٥	الوافر	... قَرِيبُ	عسى الكرب ...
٢٢٣	الطويل	... مُعْتَبُ	أخلاي ...
التاء			
٣٠٥	الطويل	... العَفَلَاتُ	ألا عمرو ...
الحاء			
٦٤	مجزوء الكامل	... الرِّزَّاحُ	إني زعيم ...
٦٣، ٦٤، ٦٧	مجزوء الكامل	... الطَّلَاحُ	أن تمطين ...
٦٥	الطويل	... قُرُوحُ	ولي كبد مفروحة ...



الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
تابع : الحاء			
٦٥	الطويل	... بصحيح	أبى الناس ...
١٣٩ ، ١٣٨	البيسط	... السُّوحُ	فكان سيان ...
٢٦٧	الوافر	... شِيحَا	وقلت لصاحبي ...
الدال			
٢٦٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧	الطويل	... فاعبدا	وأيك ...
١٨٦ ، ١٨٠	الرجز	... قَدِي	قَدْنِي من ...
١٨٠	الرجز	... المُلْحِدِ	ليس الإمام ...
٢٥٥ ، ٢٥٣	البيسط	... عددا	آل الزبير ...
٦٨ ، ٥٩ ، ٥٢	البيسط	... رَشْدَا	يا صاحبي فدت ...
٦٨ ، ٦٧ ، ٥٢	البيسط	... وَيَدَا	أن تحملا حاجة ...
٦٢ ، ٦٠ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٧١	البيسط	... أَحَدَا	أن تقرأن على ...
١٤٦	الخفيف	... بِصُدُودِ	أيُّ يومٍ ...
١٩٣ ، ١٩١ ، ١٩٤	مجزوء الرمل	... عندي	كُلُّ عندٍ ...

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
الراء			
٣٠١، ٣٠٠	الوافر	... بَدَارِ	وليس لعيشنا ...
٣٠٢، ٣٠١	الوافر	... قِصَارِ	لنا إلا ...
٣٠١	الوافر	... قَرَارِ	وإن قلنا ...
٣٠١	الوافر	... وَاِنْتَظَارِ	أرانا...
٣٠٢، ٣٠١	الوافر	... بِالْخِيَارِ	ولا تَبْقَى ...
٣٠١	الوافر	... لَا نُحْدَارِ	ولكننا ...
٣٠١	الوافر	... وَسَارِي	كركب ...
٣٠١	الوافر	... النَّهَارِ	وغَاد ...
٣٠٢	الوافر	... الْمُعَارِ	وما أموالنا ...
٣٢، ٣١	بسيط	... بِالْجَارِ	لولا فوارس ...
٤٦	الطويل	... حَافِرُ	وقد عارض ...
٣٢	رجز	... قُدِرُ	في أيّ يومي ...
١٠٦، ١٠٤ ١٠٩	الطويل	... مَنقَرِ	لعمرك ما أدري ...
٩٧	الطويل	... عَامِرِ	سواءً عَلَيْكَ ...
٢٨٧	الطويل	... وَلَا نَزْرُ	لها بَشْرٌ ...
٢٩٨	المتقارب	... الْعَبِيرَا	وتَبْرُدُ بَرْدَ ...
٢٩٧، ٢٩٥ ٢٩٨	المتقارب	... هَرِيرَا	وتَسْخُنُ ...
١٦١	الوافر	... خَيْرَا	إذا لاقيت ...
٢٢٩	الطويل	... الْعَدْرِ	فلما رأى ...



الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
تابع : الراء			
٢٢٩	الطويل	... البَكَرِ	فصبّ عليكم ...
٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦	الرمل	... وذِكْرُ	يا أبا الأسود ...
٢١٤	الرمل	... بحَجَرٍ	ما يضرُّ ...
١٣٥	الطويل	... فَنُعَدِّرا	فقلتُ لهنَّ ...
٢١٥	الطويل	... لا يَضِيرُهَا	فقلت ...
السين			
١٨٧، ١٨٦		... لَيْسِي	عددتُ قومي ...
العين			
٣٧	الطويل	... وتَحَدِّعا	فقلت : أكلَّ الناس ...
٢٦٧	الطويل	... مُمَنِّعا	فإن تزجراني ...
٣٧	الطويل	... بلقع	أردتَ لكَيْما ...
١٧٤	الكامل	... فتَجزَعُ	ولقد تركت ...
٢٥٤	الرمل	... يُطع	رُبَّ مَنْ ...
١٠٩	الطويل	... واقِعُ	ولستُ أبالي ...
٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٩	الطويل	... أَجَدِّعا	لَعَلَّكَ يَوْمًا ...
٢٥٠، ٢٥١	الطويل	... شَفِيْعُها	وئبئتُ ليلي ...
٢٦٥	المنسرح	... رَفَعَةُ	لا تُهينَ ...
الفاء			
١٠٥	الكامل	... عَجَافُ	عَمَرُو الذي هَشَمَ ...
القاف			
٢٣٩	المتقارب	... تَنفُقَا	فقلت ...
٤٩	رجز	... محققا	دَعُ ذَا ...

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
تابع : القاف			
١٧٣ ، ١٧١ ١٧٥ ، ١٧٤	الطويل	... سَمَلِقُ	ألم تسألِ ...
٧٦	طويل	... صَدِيقُ	فلو أنكِ في ...
٧٧	الطويل	... عَتِيقُ	فما رُدَّ تزويج ...
٨٢ ، ٨٠	الوافر	... العتيق	أما والله ...
٢١٧ ، ٢١٣	الكامل	... المَحْنَقُ	ما كان ضَرَك ...
اللام			
١٣٣ ، ١٣١ ١٣٧ ، ١٣٦	الطويل	... خيالها	تُلمُّ بدارِ ...
٦٠	الطويل	... حامل	رايتك أحبيت ...
٣٧	الطويل	... داخله	وأوقدتُ ناري ...
١٣٦	الطويل	... اندمالها	فكيف بنفس ...
١٣٦	الطويل	... خيالها	تُهاض بدارِ ...
١٦٧	البسيط	... تصلُّ	يا أحسن الناس ...
٧٧	متقارب	... شمالاً	لقد عَلِمَ الضَّيفُ ...
٧٧	متقارب	... الشمالِ	بأنك الربعُ ...
١٢٠ ، ١١٧ ١٢٢	الكامل	... خيالاً	كذبتك عينك ...
١٥٢ ، ١٥١ ١٦٢ ، ١٥٨	الطويل	... أهلُ	كفَى تُعَلَّأ ...



الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
تابع : الـلام			
٢٩٣ ، ٢٩٢	الطويل	... مُنِيلٍ	أَرَانِي ...
٢٧٨	المتقارب	... جَلَلٌ	بِقَتْلِ بَنِي ...
٢٧٩	الخفيف	... جَلَلِه	رَسْمِ دَارٍ ...
١٥٢	الوافر	... قَلِيلٌ	قَلِيلٌ مِنْكَ ...
١٨٨	الرجز	... حَلِي	إِذَا اسْتَحْتَوَّهَا ...
٢٧٢ ، ٢٧١ ٢٧٣	الرجز	... قَتَلَهُ	لَا هُمْ ...
٢٧٢ ، ٢٧١ ٢٧٣	الرجز	... لَا فَعَلَهُ	وَكَانَ فِي ...
الميم			
١١٠ ، ١٠٤	البسيط	... حُلْمٌ	فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ ...
٨٤ ، ٨٢ ، ٨٠	الطويل	... مُظْلَمٌ	فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ ...
٦٥	الطويل	... لَيْمٌ	وَإِنِّي لِأَخْتَارُ الْقَرَى ...
١٠٩	الخفيف	... لَيْمٌ	مَا أَبَالِي أَنْبَأَ ...
٢٢١ ، ٢١٩ ٢٢٣	الكامل	... العَوَامِ	لَوْ غَيْرُكُمْ عَلِقَ ...
٢٢٣	الطويل	... مَيْسَمَا	لَوْ غَيْرُ ...

الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
تابع : الميم			
٢٣٠ ، ٢٢٨	الطويل	... هَاشِمِ	أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ ...
٢٨٨ ، ٢٨٥	الكامل	... الْأَذْهَمِ	يدعون عنترُ ...
٢٩٣	الرجز	... أَمِي	لمثل ...
٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠	الكامل	... سَهْمِي	قومي هُم ...
٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠	الكامل	... عَظْمِي	فلئن عَفَوْتُ ...
٣٠٥	الكامل	... زَمَامُهَا	وَعَدَاةَ رِيحٍ ...
٢٤٩ ، ٢٤٧	الطويل	... يَدُومُ	صَدَدْتُ فَأَطُوتُ ...
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٢٨	الطويل	... ابْنِ خَازِمِ	أَتَغَضِبُ ...
١٤٣	الرجز	... الْهَامَا	إِنَّ بَهَا أَكْتَلَ ...
١٦٧ ، ١٦٥	الطويل	... سِوَاهُمَا	وَأَنْتِ الَّتِي ...
١٦٨ ، ١٦٥	الطويل	... كِلَاهُمَا	حَلَلْتُ بِهَذَا ...
٢٠١	الكامل	... مَنَدَمِ	...



الصفحة	البحر	القافية	صدر البيت
النون			
١٣٣	الوافر	... سميني	فإمّا أن تكون ...
١٣٣	الوافر	... تتقيني	وإلا فاطرحني ...
٢٤٤	الوافر	... سئينا	أ أخطل ...
٢٦١ ، ٢٥٩	الكامل	... يبغيني	ولقد رمقتك ...
٢١٥	الكامل	... البَحْرانِ	ما ضرَّ ...
٢٠١	الوافر	... القرينا	تذكر ...
١٥٤	المتقارب	... قُرْبَانَا	هل تذكرون ...
١٦٠ ، ١٥٩	الكامل	... إيانا	فكفَى بنا ...
٢٢٧ ، ٢٢٥	الرجز	... ما استغينا	ونحن ...
الياء			
٣٠٧ ، ٣٠٦	الطويل	... كفانيا	فإما كرام ...

قائمة المصادر والمراجع

- ١ (ابن هشام وأثره في النحو العربي ، للدكتور / يوسف الضبع ، دار الحديث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- ٢ (اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، للدكتور / بدر بن ناصر البدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٠م .
- ٣ (ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الندلسي ، تحقيق : الدكتور / رجب عثمان محمد ، مراجعة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- ٤ (ارشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، لبرهان الدين ابن القيم الجوزية ، تحقيق : الدكتور / محمد بن عوض السهلي ، أضواء السلف ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .
- ٥ (الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، بدمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- ٦ (استدراقات الحافظ ابن حجر الحديثية في فتح الباري ، رسالة ماجستير للطالبة هدى بنت محمد آل عبد الجبار .
- ٧ (الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : د . محمد الفاضلي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م .
- ٨ (إصلاح المنطق ، يعقوب ابن السكيت ، تحقيق : د . فخر الدين قباوه ، مكتبة لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٦م .
- ٩ (الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

- ١٠) الأعلام للزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ٨ ، ١٩٨٩ م .
- ١١) الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تعليق : د . أحمد الحمصي ، ود . محمد قاسم ، جروس برس ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .
- ١٢) أمالي ابن الحاجب لابن الحاجب ، تحقيق : د . فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، عمان .
- ١٣) أمالي ابن الشجري ، تحقيق ودراسة : د . محمود الطناحي ، الناشر مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- ١٤) إنباء الرواة على أنباء النحاة ، للوزير / جمال الدين أبي الحسن القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م .
- ١٥) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري، ومعه الانتصاف من الانصاف ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- ١٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف : بركات هبود ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- ١٧) إيضاح الشعر ، لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق : د . حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، دار العلوم والثقافة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- ١٨) الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار العلوم ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

- (١٩) تاج العروس ، لسيد محمد الزبيدي ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، التراث العربي ، مطبعة لحكومة الكويت ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .
- (٢٠) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د . عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- (٢١) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د . حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- (٢٢) التعريفات للجرجاني ، تحقيق : د . محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- (٢٣) تعليق الفوائد على شرح تسهيل الفوائد ، الدماميني ، تحقيق : د . محمد عبد الرحمن المفدى ، ط ٢ ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- (٢٤) تقريب المعاني في شرح حرز الأمان في القراءات السبع ، لسيد لاشين أبو الفرج وخالد محمد الحافظ ، دار الزمان ، المدينة المنورة ، ط ٣ ، ١٤٢٠هـ .
- (٢٥) التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- (٢٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمح الدين المعروف بناظر الجيش ، تحقيق : علي محمد فاخر ، جابر محمد البراجة وآخرون ، دار السلام ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- (٢٧) تمهيد اللغة ، للأزهري ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، دار القومية العربية للطباعة ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .
- (٢٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق : أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .



(٢٩) جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى الغلاييني ، مراجعة وتنقيح د . محمد أسعد النادري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط ٣١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

(٣٠) الجمهرة لابن دريد ، ط ١ ، ١٣٤٤هـ .

(٣١) الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة والاساتذ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

(٣٢) حاشية الأمير على المغني ، دار احياء الكتب العلمية ، ط ١ ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٣٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

(٣٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه : عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

(٣٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م ، الناشر المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .

(٣٦) الحماسة لأبي تمام الطائي ، تحقيق : د . عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان ، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة ، ١٤٢١هـ / ١٩٨٩م .

(٣٧) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : د . عبد السلام هارون ، مكتبة الانجي ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

(٣٨) الخصائص لابن جني ، تحقيق : د . عبد الحميد هندراوي دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

- (٣٩) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني ، دار الجليل ، بيروت ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
- (٤٠) الدر المصون ، للسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق : الشيخ / علي محمد معوض والشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- (٤١) درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم بن علي الحريري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- (٤٢) ديوان الأخطل ، شرح راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- (٤٣) ديوان امرؤ القيس ، قدم له وشرحه ووضع فهارسه : د . صلاح الدين الهواري ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٤م .
- (٤٤) ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح : د . محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- (٤٥) ديوان جميل بثينة ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (٤٦) ديوان حاتم الطائي ، دار صادر ، بيروت .
- (٤٧) ديوان ذي الرمة بعناية أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- (٤٨) ديوان عمر بن أبي ربيعة ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د . فائز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- (٤٩) ديوان الفرزدق ، قدم له وشرحه : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .



- ٥٠) ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق : د . عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- ٥١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق : أحمد الخراط ، الناشر : دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ٥٢) رفع الأعلام على سلم الأخصري وتوشيح عبد السلام في علم المنطق ، لمحمد محفوظ بن فحف ، الناشر : محمد محمود ولد الأمين الشنقيطي ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- ٥٣) سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق : محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- ٥٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل ، ليوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- ٥٥) شرح أبيات المغني للبغدادي ، (ج ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ / ١٩٨٠م .
- ٥٦) شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ، حققه : د . محمد هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .
- ٥٧) شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ، (ج ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق ، مكتبة دار البيان ، دمشق ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- ٥٨) شرح الآجرومية في علم العربية ، لعلي بن عبد الله السنهوري ، دراسة وتحقيق : د . محمد خليل شرف ، الناشر : دار السلام ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- ٥٩) شرح الألفية لابن الناظم ، تحقيق : د . عبد الحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت .

- ٦٠) شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : محمد عطا وطارق السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- ٦١) شرح التسهيل للمرادي ، تحقيق : محمد أحمد عبيد ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- ٦٢) شرح التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ / خالد الأزهري ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية .
- ٦٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ / خالد الأزهري ، دار الفكر .
- ٦٤) شرح التصريف لعمر بن ثابت الثماني ، تحقيق : د . إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- ٦٥) شرح الرضي على الكافية ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة ابن غازي ، ليبيا .
- ٦٦) شرح المزج للدماميني ، تحقيق : عبد الحافظ العسيلي ، مكتبة الآداب ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- ٦٧) شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٦٨) شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، تحقيق : د . سلوى عرب ، مركز البحوث العلمية ، إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- ٦٩) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، بعناية : فواز الشعار ، دار الباز ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- ٧٠) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ، تحقيق : د . علي مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- (٧١) شرح ديوان الحماسة ، للإمام أبي زكريا يحيى التبريزي ، الشهير بالخطيب التبريزي ، عالم الكتب ، بيروت .
- (٧٢) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، د . حنا نصر الحقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- (٧٣) شرح ديوان عنتر ، الخطيب التبريزي ، بعناية : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- (٧٤) شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، دراسة وتحقيق : د . عبد الله بن علي الشلال ، الناشر : مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
- (٧٥) الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : د . عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
- (٧٦) الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط ١ ، القاهرة ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م .
- (٧٧) ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- (٧٨) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد النجار ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- (٧٩) العباب للصاغاني ، (باب الهمزة) ، تحقيق : فير محمد حسن ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- (٨٠) العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ، للشيخ / ناصيف اليازجي ، دار صادر ، بيروت .

- (٨١) في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- (٨٢) في هامش القرآن الكريم القراءات العشر المتواترة ، فكرة : علوي بن محمد بالفقيه ، إعداد : الشيخ / محمد كريم راجح ، دار المهاجر ، المدينة المنورة ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- (٨٣) القاموس المحيط للفيروزبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة ، ودار الرياض للتراث ، بيروت ، ط ٢ .
- (٨٤) الكامل للمبرد ، تحقيق : محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- (٨٥) كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ، تحقيق : محمد إبراهيم ، عبد المجيد قطايش ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .
- (٨٦) الكتاب لسبويه ، تحقيق : د. عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- (٨٧) الكشف للعلامة جار الله الزمخشري ، تحقيق : الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض ، والدكتور : فتحي حجازي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- (٨٨) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان .
- (٨٩) الكواكب الدرية على متممة الآجرومية ، لمحمد الأهدل ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- (٩٠) لسان العرب لابن منظور ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، الناشر : دار المعارف ، القاهرة .

- ٩١) اللمع لابن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ،
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ٩٢) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهي ، تحقيق : د . مؤمن البدارين ، الدار
العثمانية للنشر ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- ٩٣) المحتسب لابن جني ، تحقيق : علي النجدي ، ود . عبد الحلیم النجار ،
ود . عبد الفتاح شلبي ، المكتبة الفيصلية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
- ٩٤) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوية ، بعناية : برجشتراس ،
المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .
- ٩٥) المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د . محمد الشاطر ، مطبعة
المدني ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ٩٦) المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير ، إعداد : جماعة من العلماء ، بإشراف
الشيخ صفي الرحمن المباركفوري رحمه الله ، دار السلام ، الرياض ، ط ٢ ،
١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- ٩٧) معاني القرآن للفراء ، تحقيق : أحمد نجاتي ، ومحمد النجار ، مطبعة دار الشروق ،
بيروت ، لبنان .
- ٩٨) معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٧هـ /
١٩٧٧م .
- ٩٩) معجم الصحاح ، للشيخ / الإمام أبي بكر الرازي ، تقديم : د . عبد الفتاح
البركاوي ، دار المنار .
- ١٠٠) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إعداد : د . إميل يعقوب ، دار
الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

- ١٠١) المعجم الوسيط ، لجنة مجمع اللغة العربية ، بالقاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- ١٠٢) معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، ط ٣ ، المعجم المفصل .
- ١٠٣) المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر ، للدكتور / إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- ١٠٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، بعناية : محمد عوض مرعب ، وفاطمة محمد أصلان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- ١٠٥) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ، بعناية : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٨٩م .
- ١٠٦) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ، بعناية : مازن مبارك ، وسعيد الأفغاني ، دار الفكر ، ط ١ .
- ١٠٧) المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- ١٠٨) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام الشاطبي ، تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، معهد البحوث العلمية ، وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- ١٠٩) مقالات منتخبة في علوم اللغة ، د . عبد الكريم محمد الأسعد ، دار المعراج الدولية ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
- ١١٠) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، ١٩٨٩م .
- ١١١) المقتضب للمبرد ، تحقيق : د . محمد عبد الحالق عزيمة ، عالم الكتب .



- ١١٢) مقدمة ابن خلدون ، لعبد الرحمن ابن خلدون ، دار الجيل ، بيروت .
- ١١٣) المقرَّب لابن عصفور ، تحقيق : أحمد الجوارى ، وعبد الله الجبوري ، المكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- ١١٤) المقصور والممدود ، لأبي علي القالي ، تحقيق : د . أحمد عبد المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- ١١٥) المنصف (شرح الإمام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني) ، تحقيق : لجنة من الأستاذين / إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط ١ ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م .
- ١١٦) الموسوعة العربية العالمية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- ١١٧) الموفي في النحو الكوفي ، للسيد صدر الدين الكنغراوي ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، الجمع العلمي العربي ، دمشق .
- ١١٨) النكت في تفسير كتاب سيويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق : د . يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م .
- ١١٩) النوادر لأبي مسحل الأعرابي ، تحقيق : د . عزة حسن ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، بدمشق ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م .
- ١٢٠) هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، طبعة استانبول ، ١٩٥١م .
- ١٢١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	الملّخص باللغة العربية
ب	الملّخص باللغة الإنجليزية
ج	الإهداء
د	المقدمة
٤٩-١	التمهيد
١٣-٢	ترجمة موجزة للبغدادي
١٥-١٣	كتاب خزانة الأدب
١٩-١٥	كتاب شرح أبيات مغني اللبيب
٢٨-٢٠	ترجمة ابن هشام
٣٦-٢٨	كتاب (مغني اللبيب)
٤١-٣٦	مميزات كتاب (المغني) إجمالاً
٤٥-٤١	المغني مع شراح متنه وشواهد
٤٦	تعريف الاعتراض
٥٠	الدراسة
٥١	المبحث الأول : اعتراضات تتصل بحروف المعاني والأدوات
٥٢	المسألة الأولى : أ (الخلاف بين البصريين والكوفيين في نوع (أن) في (أن تقرآن) .
٧٤	ب (مذهب الكوفيين في إعمال (أن) المخففة أو إهمالها
٨٠	ج (نوع (أن) المخففة الواقعة بين (لو) وفعل القسم عند سيبويه .



الصفحة	الموضوع
٨٨	المسألة الثانية : أ (معادلة (أم) المتصلة لهمزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي .
٩٦	ب (اعتراض البغدادي على ابن هشام في حصره وقوع (أم) بعد همزة التسوية بين جملتين
١٠٣	ج (اعتراض البغدادي على ابن هشام تقييده وقوع (أم) بعد همزة الاستفهام بين جملتين ليستا في تأويل المفردين
١١٣	د (نوع الهمزة الواقعة قبل (أم المتصلة) في بيت زهير القائل (من الوافر)
١١٧	المسألة الثالثة : معنى (أم) المنقطعة عند ابي عبيدة
١٢٤	المسألة الرابعة : قول الخليل بأن (إن) في بيت الفرزدق رؤيت بفتح الهمزة
١٣١	المسألة الخامسة : نيابة (إما) عن (أو) عند الفراء
١٣٨	المسألة السادسة : تقدير (كان) شأنية في بيت أبي ذؤيب الهذلي ...
١٤٣	المسألة السابعة : وصف المعرفة بالنكرة
١٤٦	المسألة الثامنة : تقدير رابط يربط جملة الحال بصاحبه في قول أبي الطيب
١٥١	المسألة التاسعة : زيادة الباء في فاعل (كفى)
١٦٢	المسألة العاشرة : إعراب (دهر) في بيت المتنبي
١٦٥	المسألة الحادية عشرة : نيابة (إلى) عن (الفاء) لإرادة الترتيب
١٧١	المسألة الثانية عشرة : نصب الفعل المضارع بعد (فاء السببية)
١٧٨	المسألة الثالثة عشرة : مجيء (قد) الاسمية اسم فعل

الصفحة	الموضوع
١٩١	المسألة الرابعة عشرة : جر (عند الظرفية بغير (من))
١٩٦	المسألة الخامسة عشرة : حرف (لات) العاملة عمل (ليس))
٢١١	المسألة السادسة عشرة : إثبات الفارسي (لو) المصدرية)
٢٢٨	المسألة السابعة عشرة : تقدير جواب لـ (لَمَّا) الظرفية)
٢٣٣	المسألة الثامنة عشرة : اقران خبر (لعل) بـ (أن))
٢٤١	المسألة التاسعة عشرة : تسكين ميم (ما) الاستفهامية بعد حذف ألفها في الجر)
٢٤٧	المسألة العشرون : دخول (ما) الكافة على (اسم))
٢٥٣	المسألة الواحدة والعشرون : زيادة (مَنْ) عند الكوفيين)
٢٥٩	المسألة الثانية والعشرون : زيادة (الواو))
٢٦٣	المسألة الثالثة والعشرون : إبدال نون التوكيد الخفيفة الفأ)
٢٧٠	المبحث الثاني : اعتراضات تتصل بالأبنية والكلمات)
٢٧١	المسألة الأولى : رواية يعقوب ابن السكيت في " زتًا على أيه " وأصلها ومعناها)
٢٧٧	المسألة الثانية : جمل الحرفية والاسمية)
٢٨٤	المبحث الثالث : اعتراضات تتصل بالتراكيب والجمل)
٢٨٥	المسألة الأولى : ترخيم المنادى)
٢٩١	المسألة الثانية : الاعتراض بأكثر من جملة)
٢٩٥	المسألة الثالثة : تقدير رابط يربط الجملة الواقعة مضافاً إليه بالمضاف .
٣٠٠	المسألة الرابعة : حذف الصفة)



الصفحة	الموضوع
٣٠٣	المبحث الرابع : اعتراضات تتصل بتحقيق نسبة قول أو شاهد
٣٠٤	المسألة الأولى : نسبة البيت للبيد
٣٠٦	المسألة الثانية : اختلافهم في نسبة بيت شعري
٣١٣-٣١٠	الخاتمة
٣٤٧-٣١٤	الفهرس
٣٢٢-٣١٥	فهرس الآيات القرآنية
٣٢٣	فهرس الأحاديث الشريفة
٣٣١-٣٢٤	فهرس الأبيات الشعرية
٣٤٣-٣٣٢	قائمة المصادر والمراجع
٣٤٧-٣٤٤	فهرس الموضوعات